

دكتور عبد الفتاح سليم

# اللسن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

القسم الثاني

دار المعارف

# الحسن في اللغة

مظاهره ومقاييسه

«أَنْتَ وَإِنْ كُنْتَ أَنْوَيْسَ مُطَقَّةً  
لَيْتَ يَغْرُ وَلَا مِنْ تَجِ كُنَّ  
فَلَنْ فِي التَّجِدِ جُنَّي وَفِي لَعْنِي  
فَضَاحَةٌ وَلَيْسَانِي غَيْرُ لُحَانٍ»  
(غرر الخصال: الواقعة: ١٨٢)

القسم الثاني (الأخير)

تأليف  
دكتور عبد الفتاح سليم

كلية اللغة العربية بالقاهرة  
جامعة الأزهر

١٩٨٩

دار المعارف

”حقوق الطبع محفوظة على المؤلف“  
”وليس لأحد أن يطبع هذا الكتاب، أو ينسخ نصه،  
أو يوزع ذلك، إلا بإذن منه مكتوب“

الطبعة الأولى  
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

## القسم الثاني

اللحن في اللغة

في رأى علماء اللغة المحدثين

• الفصل الأول

في لغة العصر الحديث

(من الصفحة ٢٧٣ إلى الصفحة ٣١٢)

• الفصل الثاني

في بلاد الشام

(من الصفحة ٣١٣ إلى الصفحة ٣٨٤)

• الفصل الثالث

في مصر

(من الصفحة ٣٨٥ إلى الصفحة ٤٣٩)

• الفصل الرابع

في الأقطار الأخرى

(من الصفحة ٤٤٠ إلى الصفحة ٤٥٩)



## الفصل الأول

### في لغة العصر الحديث

إن استقام أمر الفصل بين العصرين : القديم والحديث في بعض الأمور، فلن يستقيم من كل وجه في الأمور الفكرية، ولا سيما أمور اللغة وأدائها؛ ذلك لأن التطور - أياً كان اتجاهه إلى الحسن أو سوء - لا يتم طرفة، وإنما يبدأ وينمو شيئاً بعد شيء، ومن هنا فتقسمنا هذا لدراسة الانحرافات اللغوية مبناه على ما اصطالحوا عليه من التحديد الزمني للعصر القديم والعصر الحديث، ومن أن العصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٢٢٦ هـ / ١٨٩٧ م.

ولابد - لدراسة حال العربية في العصر الحديث - من الرجوع قرابة ثلاثة قرون، أيام أن استولى العثمانيون على مصر، وسائر البلدان العربية عام ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م بعد القضاء على المماليك بهزيمة السلطان القوري والقضاء عليه، في معركة مرج دابق عام ٩٢٢ هـ، والسلطان طومان باي، الذي شقيق على باب زويلة.

وكان من أهم أغراض العثمانيين من فتوحهم إظهار القوة وإخافة الناس وإخضاعهم لسلطانهم، ولم يعموا بإصلاح مرافق البلاد الخاضعة لنفوذهم، وتدبير شئونها تدبيراً نافعاً، وإحلال الأمن وإقرار العدل فيها، بل كان جل همهم استغناء مال البلاد وخيراتنا، وحملها غنيمة باردة إلى خزائهم في تركيا، واقتضى ذلك الأثر أعوان العثمانيين من ممالك وولاء ورؤساء جند، وهو ما كان له أمدح الأخطار؛ إذ ارتبكت الأمور وتكاثرت ضروب الفساد وساد الجهل وأقفلت المدارس، ونهبت دور الكتب، وغاض معين الرزق عن الطلاب والعلماء، فقل عددهم ولم يبق منهم إلا بقية بين الحياة والموت، تعيش بين جدران الأزهر، فاضطر كثير من الناس إلى الهجرة نحو ديار أخرى أكثر أمناً ورخاءً.

وقد زار فولقي - الفيلسوف الفرنسي - مصر وبلاد الشرق وتركيا في خريف القرن الثامن عشر، فهالته ما ألفاه بها من الجهل والفساد الذي استشرى في كل مكان، حتى

قال: «الجهل عام في هذه البلاد وفي كل بلد تابع لتركيا، وقد عمَّ كلُّ الطبقات، وتجلَّى في كلِّ العوازل الأدبية وفي الفنون الجميلة، حتى الصناعات اليدوية، تراها في حالة بدائية، ويندر أن تجد في القاهرة من يُصلِّح الساعة، وإذا وجد فهو أجنبي»، ثم يقول: «ولَّى عصر الخلفاء، وليس من الأتراك أو العرب اليوم علماء الرياضيات أو الفلك أو الموسيقى أو الطب، ويندر فيهم من يحسن الحجامة، ويستخدمون النار في الكيّ، وإذا عثروا بتطبيب أجنبي عثوه من آلهة الطب، وصار علم الفلك والنجوم شعوةً وتجيئاً، وإذا قيل لعلمائهم ورهبانهم: إن الأرض تدور عدواً ذلك كفرًا؛ لأنه - في زعمهم - يخالف كتب الديانات»<sup>(١)</sup>.

لقد كان العهد العثماني محنةً قاسيةً امتدَّت بها العالم العربي، وعانى من آثارها زماناً طويلاً، وتجمعت أطراف هذه المحنة في أمور ارتكبتها العثمانيون، من أهمها:

- أنهم نقلوا الخليفة العباسي - المتوكل على الله - إلى القسطنطينية بعد أن استنزروه عن الخلافة، وبذلك انتقلت إلى العثمانيين، وعُدَّت القسطنطينية العاصمة الدينية للمسلمين، ومن ثمَّ صارت مركزاً للعلوم الإسلامية.
- وأنهم استولوا على أموال البلاد وأوقافها، وما كان موقوفاً منها على المساجد وعلماؤها وطلابها.
- وأنهم حملوا معهم آلافاً من الكتب التي كانت قُورُ العلم في مصر عامرةً بها، وأودعوها خزائن القسطنطينية، كما نقلوا إلى عاصمتهم كثيراً من العلماء ومهرة الصناع.
- وأنهم اهتموا بإحلال لغتهم التركية محل العربية في الدواوين والمخاطبات السلطانية، وفي سبيل ذلك استعانوا بالمشايخ الأتراك القاطمين من الأناضول، لتدريس النحو العربي باللغة التركية، كما جرى العمل على أن تكون المحاكمات في المحاكم العربية باللغة التركية، وجُعِلَتْ لغةُ الرسائل والبرقيات والقوانين، وكان من نتائج ذلك أن ضاق ميدان العربية، فأصبح مقصوراً على بعض المؤلفات العلمية والأدبية، ولم تكن - مع هذا - عربية سليمة، وإنما اختلطت بشوائب اللحن، ولم تكن تتميز من الأعجمية في أسلوبها وكثير من مفرداتها، وقد كان من أثر الجهل الفاشي بين القوم أن قلَّ التحرُّى بين المؤلفين فتشاعت في كتبهم روايات غير مأثورة، ومبالغات شديدة،

(١) الأدب العربي في العصر الحديث للدكتور سليمان الأغاقي A. Y. ط ١٩٦٠.

وخطأ كثير في الشعر المروى، وفي نسبه إلى قائله، وقد بدا الضعف في الملكات جلياً في عبارة الكتب المؤلفة في هذا العصر، فاستباح أصحابها العامة، لا يترفعون عنها ولا يأنفون، فاصطلحت أسباب النقص، واجتمعت عوامل الضعف على اللغة العربية في علومها وآدابها<sup>(٢)</sup>.

كما عمد الأتراك إلى إلغاء ديوان الإنشاء الذي كان مدرسة يتخرج فيها جهابذة الأدباء وحذاق كتاب الدواوين، والذي كان على مرّ العصور عاملاً مهماً لاستقامة الأساليب العربية في اللغة الديوانية، فكان إغلاؤه جناية على العربية ومحنة قاسية أضرت بها، حتى لقد انحدرت إلى مستويات ضعيفة يطلب عليها السجع والزخرف، وحفلت المخاطبات الرسمية بأسوأ صور الكتابة التي وصفها الشيخ محمد عبده بقوله: «كانت أساليب الكتابة تنحصر في نوعين، كلاهما يجلب النقص وتكرره ضروب التأليف بين الكلمات، بين رث خبيث غير مفهوم ولا يمكن رده إلى لغة من لغات العرب، لا في صورته ولا في مادته، والنوع الثاني: ما كان يُراعى فيه السجع وإن كان بارداً، وتلاحظ فيه الفواصل وأنواع الجناس، وإن كان رديئاً في النقص بعيداً عن الفهم، ثقيل على السمع، غير مؤد للمعنى المقصود»<sup>(٣)</sup>.

غير أن الأمر لم يقف عند حدّ مزاحمة التركية للعربية في أمور السياسة والقضاء والأمور الرسمية عامة، وإنما كان ما هو أخطر من ذلك حين تعالت الصيحات بأن اللغة العربية، لغة مَيِّتة مضى زمانها، فأصبحت عضواً أثيرياً في جسم المجتمع تتشابه - بسببها - العلل والأوجاع، من غير أن ينتفع بها بوجه، وقد زعم هؤلاء أن اللغة العربية علّة الضعف في حياة المملكة العثمانية، وأنها - أي المملكة العثمانية - لا تبرز إلا إذا أُبِيَّتْ هذه اللغة، وحل محلّها لغة الترك الحاكمين<sup>(٤)</sup>.

والدعوة إلى القضاء على العربية في مواطنها، إنما كانت مظهرًا من مظاهر استئلاء الأتراك الفاتحين على العرب المُستَبدِّين، وتمصّبهم لكل ما هو تركي، فالأتراك هم السادة وغيرهم العبيد، وقد كانوا يدعّونهم الفلاحين أو (أبناء العرب) ولم يكن لهم من الأمر إلا التوفر على خدمة السادة الأتراك دون أن يكون لهم حظ من الرقي الاجتماعي أو الفكري، ففشا الجهل، واستنامت الأفكار، وتبلدت العقول وأغلقت المدارس ودور العلم

(٢) التجديد في الأدب المصري الحديث ٨٩.

(٤) فلسفة اللغة العربية وتطورها ١٢٦.

(٣) اللغة العربية بين حياتها وخصومها ٤٣.



التي كانت مزدهرة في الأعصر السالفة. ولم يكن هناك إلا القليل من المكاتب لتعليم مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم. أما الأثر فقد أصابه الخمول، واقتصرت رسالته على حفظ التراث الديني، ودراسة المتون اللغوية دراسة سلبية لا ابتكار فيها ولا تجديد<sup>(٥)</sup>.

وجريان العربية على اللسان التركي كان من نتائجه أن كثيراً من الكلمات العربية قد أصابه التغيير: إما في لفظه وإما في معناه وإما فيها معاً، وعلى سبيل المثال نذكر هذه الاستعمالات:

(ابتصار) بمعنى التبصر، و(إبذال) بمعنى البذل، و(استحصال) بمعنى التحصيل و(استرجاء) بمعنى الرجاء، و(تسمم) مطاوعاً لتسم، و(جيادة) بمعنى الجودة، و(طريان) بمعنى الطرود، و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والفطنة - وهو في العربية بمعنى الإسراع في الطاعة والانتقياد والإقرار بالحق - و(الاستكشاف) بمعنى الكشف - وهو في العربية مصدر استكشف عنه، أي سأله أن يكشف له - و(الاشتباء) بمعنى الشك والارتياب - وهو في العربية بمعنى التشابه - و(الإيراد) بمعنى الدُخْل والفُتْلَة - وهو في العربية بمعنى الإتيان بالإبل إلى الماء لترؤي، و(اللعوق) بمعنى اللعاق - وهو في العربية بمعنى اللزوم. وقد وضع الأسناذ معروف الرصافي البغدادي رسالة في الألفاظ التي استعملها الأتراك على غير أوضاعها العربية، سماها (دفع الهجنة في ارتضاع اللفظة).

أما محاولة الأتراك بسط نفوذ لغتهم على العربية فكان من نتائجه أن تأثرت العربية بخصائص التركية تأثراً عظيماً في الألفاظ والتراكيب. فغُرب الكثير من الألفاظ الدخيلة التي جرت على ألسنة المحكم الأتراك، واستُعيِرت بعض قواعد اللغة التركية في تعريف الألفاظ العربية أحياناً كثيرة، كما طُبِع الأسلوب العربي بطابع الركاقة والعامية.

فمن الألفاظ<sup>(٦)</sup>: إطلاق (قُرّة قولات) على مخافر الشرطة، و(باش أغشا) لرئيس المدينة، و(وقبُو كَتَحْدَا) لمتدبٍب الوالي لدى الباب العالي، و(الأغوات الأندرون) بمعنى الخدم الخصوصيين الذين يعملون داخل القصور، و(الأغوات النيرون) وهم الذين

(٥) لغة الإدارة العامة في مصر ٧٠.

(٦) انظر هذه الأمثلة وأخرى غيرها في: لغة الإدارة العامة في مصر ١٨٤، ١٨٥، واللفظة العربية كائن من

١٠٢، ١٠٣.

يعملون خارج القصور و(خُشْدَاش) بمعنى زميل الخادم في القصر، و(الأمير آخور) أى رئيس الاسطبلات المشرف على الماشية، و(انختار أغا) لفاطر القصر، و(قادين أفندى) لمديره... إلى غير ذلك من الألفاظ التركية الأصل التى نُقِلَتْ بحروفها إلى العربية.

وفي مجال القواعد النحوية والصرفية: أصابت العربية تغيرات كبيرة؛ إذ أدى كثرة استعمال التركية مع العربية إلى قياس هذه على تلك وإخضاعها لقواعدها. وقد استخلص الأستاذ عبد السميع الهراوى<sup>(٧)</sup> من سجلات العصر التركي ووثائقه كثيراً مما طرأ على العربية من تأثر بالقواعد التركية، وكان أهم مظاهر هذا التأثير ما يأتى:

● الخلط في قواعد التذكير والتأنيث، إذ ظهر في استعمال الكتاب تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، نحو قولهم: تلك الرجل وهذا المرأة، وأكثر ما كانت هذه الظاهرة تبدو في العبارات المترجمة إلى العربية ترجمة حرفية عن أصل تركى، ومن المعروف أن التركية لا تفرق بين النوعين في الخطاب والإشارة والنعت، فيقال: هذا الرجل وهذا المرأة، ومن ذلك أن السيدات في تركيا كنَّ يحملن لقب (أفندى) بالصيغة التى تطلق على الرجال، فيقال مثلاً: جُفِئَتْ لُو خُوشيار خانم أفندى (لوالدة الخديوى إسماعيل) ومما جاء على ذلك فى بعض الوثائق الديوانية: «بمقتضى فرمان.. صار حجاز أطيان الأبعدية الذى كانوا يزورونها... من الأبعدية الذى زرعتها العربان... البلاد الذى فيهم أبعادية... بأخذ أبعادية من الذى زلوعيتها العربان»<sup>(٨)</sup>.

● الخلط بين المثنى والجمع، أما ما زاد عن الواحد فغير عنه بالجمع، وقد جاء فى الوثائق العربية المترجمة عن أصل تركى أن المترجمين أخطئوا فى تثنية الأسماء وفى جمعها، كما جاء عنهم أيضاً التعبير عن المثنى بتركيب بميد عن مألوف العربية، فقول مثلاً: اثنين مَفَاقى - أى مُفَتِيان من علماء الدين. ومن ذلك ما جاء فى لائحة مصاشات المتقاعدین الصادرة فى ١٢٦٠ هـ «البند الثانى: من كَوْن لم يكن ميعاد العطل الكبير، والجروح الجسيمة، فالأشخاص الذى يكونوا محرومين من النظر كُلياً، والمكسحين والذى يكون ناقص اثنين أعضاء من أعضائهم، والذى اختار ومسلوب اللياقة للخدمة»<sup>(٩)</sup>.

(٧) لغة الإدارة العلية فى مصر ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ٣١٤ وما بعدها.

(٨) من أمر عال صادر إلى مديرية البحيرة فى صفحة ١٢٤٩ هـ انظر: لغة الإدارة العلية فى مصر ٣٤٠.

• في الإضافة: شاع في الأساليب العربية تقديم المضاف إليه على المضاف، كقولهم (صَفَّ ضابطاً) لضابط الصف، و(بلوك أمين) لأمين البلوك أى القسم، و(كُتِّبَ حاتمة) لحاتمة الكتب أو دار الكتب، وهو تأثر بالتركية التى تقول: لاحظ أو على - أى ابن لاحظ، و: يوزياشى، أى رئيس مائة.

وإذا كان المضاف منتهياً بألف مفصولة، يقلبونها ألفاً ممدودة مع زيادة ياء، فيقولون: تَعْنَى الكلام، ودَعَوَاتِي حَقِيقَتٌ فى: معنى كلام. ودَعَوَى الحفيدة.

• استعاره بعض صيغ الاشتقاق والتعريف التركية كاشتقاق صيغ السبب بـ (ص) المقطع (لى) فى مثل: عُثْمَانِي، وَقَوْلُهُ لِي، وَكَرِهْتُ لِي وإضافة المقطع (لُو) بمعنى صاحب، فى مثل: قَوْلُنْ لُو وَعُطُوفَتْلُو وَعِصْمَتْلُو. واشتقاق اسم الفاعل والنسبة إلى احترام المهن والصناعات المختلفة بإضافة المقطع (جى) فى مثل: مخزجى وعصرجى وأجزجى. وفى اشتقاق صيغة الترتيب العددي بإضافة ذلك المقطع أيضاً فى مثل: خمسة جى وتسعة جى للحامس والتاسع. واشتقاق صيغة النعت بإضافة المقطع (باش) أى رأس أو رئيس، تارة فى أول الكلمة برسمها ذلك، وتارة أخرى فى آخرها بعد إلحاق ياء الإضافة إليها، فيقال: باشكاتب وباشنصراف وحكيباشى وجراح باشى واشتقاق اسم المكان بإضافة الكلمة الفارسية (خان أو حانة) فى مثل: كُتِّبَ حَاتْمَةً وضرب حَاتْمَةً. والإضافة بمعنى ملك الشيء أو الولاية عليه بزيادة كلمة (دار) الفارسية أى مَمْلُوك أو صاحب أو مُتَوَلٍّ، فى مثل: خَرْنَةِ دار وسلاح دار وحكمدار. وصيغة الجمع للماقل بإضافة مقطع (آن) الفارسى فى نهاية المفرد، فى مثل: مُتَنَدِيَانِ وضابطَانِ ومبعوثَانِ - جمع مبتدئ وضابط ومبعوث - ثم إضافة المقطع (بان) بمعنى القائم على الشيء المشرف عليه، مثل: ديدِه بَان - بمعنى حارس، ومرزبان - بمعنى محافظ الحدود.

وجاءت الحملة الفرنسية، فأحدثت نهضة كبرى فى الشرق عامة، وفى مصر على وجه الخصوص، إذ جاءت معها بجميع علمى كبير، مؤلف من نهاية وأربعين عاماً فى مختلف العلوم، كان الفرض منه دراسة مصر من نواحيها المختلفة، وعلّموها معهم المعامل والأدوات الحديثة التى لا عهد لمصر بها، كما أسس الفرنسيون مدرستين لتعليم أبنائهم على النظام الحديث، وأنشئوا دار كتب قنّية، كما أحضروا معهم مطبعة عربية وأخرى إمرنعية، لنطبع ما قد يحتاجون إليه من منشورات سياسية وأوامر للأهالى، وقام صابونيون بضروب من الإصلاح، منها تكوين ديوان خاص، من تسعة من المصريين، كان من بينهم الشيخ الشرفاوى والشيخ الفيومى وعمر مكرم وغيرهم من المصريين البارزين علماء

وأعياناً، وتكوين ديوان عام ضم إليه كل من له موهبة من المصريين.

وقد بدل الفرنسيون جهداً كبيراً في ترغيب المصريين في الثقافة الفرنسية والمحاضرات الأوربية عامة، وكانت عنايتهم موجهة إلى النواحي العلمية، أما اللغة العربية فلم تحظ منهم بأدنى اهتمام، فرادت ضعفاً وبركاكة فوق ما أصابها زمن العثمانيين، وراحها الفرنسية بعد التركية في مختلف الشئون.

وقد بدت مظاهر الفساد اللغوي في العصر الحديث في مختلف الأساليب، وعلى معظم الألسنة، ونوضح ذلك في النواحي الآتية.

#### (١) لغة الترجمة:

شطت حركة الترجمة والنقل إلى العربية منذ أول القرن الماضي نشاطاً ملحوظاً، بدأ أعضاء لبعثات العلمية الذين أوعدتهم الحكومة إلى الخارج - وبخاصة إلى فرنسا - يعودون إلى وطنهم، ويتولون المصاحب العلمية والثقافية في الدولة، ويكلفون ترجمة كتب العلوم التي درسوها، وقام الشيخ رفاعة الطهطاوي وتلاميذه من طلاب مدرسة الألسن في هذه السبيل بمجهود كبير، وإن سبقتهم في هذا الميدان برمن يسير جماعة من المترجمين السوريين من أمثال: يوحنا عنخوري ويوسف مرعون وأوغسطين سكاكفي، ولما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر - وكان لابد من الاتصال بالمصريين - استعانت لذلك بالمستشرقين الذين استفادتهم منها، فكان هؤلاء يقومون بترجمة المنشورات الفرنسية إلى العربية وترجمة المحررات العربية إلى الفرنسية، وكان على رأس هؤلاء: جان ميشيل دي فانتير بارادي - مستشار باليونان كبير مترجمي الحملة ومراقب المطبعة الأميرية لعربية - كما كن منهم الأب أطون روفائيل زحورة - وهو المصنف الشرقي الوحيد في لجمع لعلمي المصري الذي أنشأه الفرنسيون - كما استعان الفرنسيون بطائفة من لسوريين والمغاربة والأتراك الذين كانوا في إسار فرسان القديس يوحنا مالطة، فأطلقوا سراحهم، واصطحبهم إلى مصر، واستعانوا أيضاً في أمور الترجمة بنصارى الشام، الذين هاجروا إلى مصر خوفاً من بطش العثمانيين، ولاسيما بعد إصدار قاتون المطبوعات العثمانى في بلاد الشام، الذي كان محدث من نشاطهم الثقافي وحرمتهم الفكرية، وعد كان هؤلاء فصل كبير في إحياء التراث الأدبي العربي؛ إذ عُنُوا بجمع شتات المخطوطات العربية وجمعها وطبعها، كما اهتموا بتصنيف المعاجم الإفرنجية والعربية.

وإلى لاسك فيه أن مهمة المترجمين في العصر الحديث كانت أسهل من مهمة

نظراتهم من السريان وغيرهم في العصر العباسي، إذ توفر هؤلاء المعاصرون لأحبيبه والعربيه، التي كانوا يرجعون إليها ويستشيرونها في اختيار اللفظ والملائم والتركيب المناسب، غير أن لغة هؤلاء المستشرقين والمبشرين في سبب سببه العربيه الفصحى في غالب أحوالها، بل تأثرت كثيراً بالأساليب الأجنبية. هذه هؤلاء لاصل سواء في دعوتهم الدينية، أو في معاهدتهم العلمية وجماعاتهم الثقافية، وفي مصنعاتهم العلمية والأدبية واللغوية، ذلك لأن العربيه لم تكن فطرتهم، بل كانت دحيه عليهم، وهذا على أساليبهم التثقي الأوربي، وغدا الأسلوب العربى متكلفاً، أقرب إلى الترجمة الحرفية من اللغات الأوربيه.

ولما كان اكتساب هؤلاء للعربيه طريقه الدراسة - لا السليقة والطبع - لم يكن غريباً أن نجد في استعمالهم الألفاظ العربيه الدارسة والمهجورة، ولم يكن ذلك إلا لأنهم حفظوها من مأثورات الباعليين ومن بعدهم، أو التقطوها من بطون المعاجم، وإن ساءت العرف وهجرتها الألسنة، كذلك ترنّب على عدم فكتهم من العربيه طبعاً ان اعتدوا اللهجات المحليه من قبل الفصحى، فأدخلوها في أساليبهم بخصائصه المحليه، كذلك لم يكن لديهم الحس اللغوى الذى يمكنهم من اختيار اللفظ الملائم، فقد يختار الواحد منهم اللفظة غير الملائمة لموضعها ولا المناسبه لمحلها، فتجرى الترجمة سقيمة عقيمة، وينتج المعنى المراد على القارئ العربى، ومأخذ المستشرقين في هذا الباب كثيرة ومثيرة للصحك أحياناً، وخصوصاً حين يترجمون من العربيه إلى غيرها، كما لاحظت الدكتور بنت الشاطى على ما حدث من المستشرق (نيكلسون) من سوء فهمه لـ (رسالة الففران) لأبى العلاء المرقى في مواطن كثيرة، ومنها على سبيل المثال، ما جاء في رسالة الففران من قول الشاعر:

وإنا - ولا كُفران لله ربنا - لكأئبد، لا تدرى متى حتفها البدن

فمعنى البيت واضح، وهو أننا - ولا كُفران لله - مثل الإبل التى تساق إلى الذبح ونقاد إلى حنقها، لا تعلم موعد هلاكها، ولا متى يكون موتها. جاء نيكلسون وبشر البص نراً مشوها مضطرباً، وترجمه على هذا الفهم المضطرب، وكان نثره هكذا: «وإنا لأكفر من يرعم أن الله ربنا له يد البدن لا يدرى متى صفعها لادن! وجاءت الترجمة الإنجليزية - بالطبع - على مساق هذا الاضطراب والفهم العجيب»<sup>(٩)</sup>.

(٩) انظر. فن الدرعه ١٦٩

وهيما يلي أمثلة لما دخل العربية من الألفاظ والتراكيب الأجنبية منذ مطلع العصر الحديث: (١٠)

#### • في الألفاظ:

اللفظ الأجنبي	مقابلته العربي	اللفظ الأجنبي	مقابلته العربي
قومندان	صاحب الأمر	وردبان	حارس
جنرال	قائد	كميالة	حوالة
فنصل	وكيل	فانسورة	كشف
سكرتير	كاتب السر	استيالة	مستشفى
برلمان	مجلس الأعيان	بورصة	تجارة
قومسير	مندوب	ديلوما	شهادة
بوسطة	بريد	قومسيون	لجنة

#### • وفي التراكيب:

- فلان كَلَاهُوتِي، يقدر أن يؤثر كثيرا.
- رأيت صديقي فلان، الذي أعطاني الكتاب.
- إن الوقت لم يأت بعد، حينما يعرفني بنفسه.
- يَا أَلَلَّهُ الصَّالِحُ، يَا سَاءَ الْعَادِلَةُ.
- قل: من هو؟ قال فلان بحةنة: (تقديم مقول القول على الفعل وعلى الفاعل).
- المعاهدة المصانقُ عليها من مولة كذا.
- إن الأمر العلاني مضرٌ بقدر وشرف ومالية فلان (إضافة غير اسم واحد إلى مضاف إليه واحد).
- يوجد في بلاد الحجاز عدة جبال، ولم يكن موجودًا في بيته لو مكتبه الكائن بشارع كذا (إظهار فعل الوجود العلم وما يشتق منه).

(١٠) انظر هذه الامثلة وكثير غيرها في كتاب: اللغة العربية كلتي حي (١-٨ - ١١٦)

ولتوضيح مبلغ ما أصاب العربية من فساد وصح، من حرّاه همام الأجانب ومن في حكمهم - ممن لم يتمكنوا من التعمق في درّس العربية - بالترجمة، يذكر مثالين جرت ترجمتهما في مطلع العصر الحديث، مُبتدأً المرحلة الفرنسية على مصر:

الأول: المشور الذي أُعِدَّ نابليون عند قدومه مصر، لتعريف المصريين بالفرنس من حملته، وقد ترجمه إلى العربية كبير المترجمي (دي هانتر) مسجياً بالمعاريه و سورين والأثرak من أَمْرَى مالمطه، وقد ذكر الجبرقي في يومياته هذا المشور، وعلق عليه بيبس أخطائه في سُخْرِيَّة شديدة، وفيها يلي نص هذا المشور:<sup>(١)</sup>

«بسم الله الرحمن الرحيم، لا إله إلا الله، لا ولد له ولا شريك في ملكه، من طَرَف الجمهور الفرنسي، المبنى على أساس الحرية والنسوية، السرعسكر، الكبير بونايرت أمير الجيوش الفرنسية، يعرف أهالي مصر جميعهم أن من زمان قديم، الساجق لذين يتسلطون في البلاد المصرية، يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الأمة الفرنسية، ويظلمون تجارها بأنواع البص والتعدي، فحضر الآن ساعة عقوبتهم، وأحسنا من مدة عصور طويلة هذه أرمها الممالك المحلوين من بلاد الأبارا والكرجستان يفسدو في الإقليم الأحسن، الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها، فأما رب العالمين القادر على كل شيء فقد حتم انقضاء دولهم».

«يا أيها المصريين: قد يقولوا لكم إسي ما عزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح فلا تصدقوه، وقولوا للمعترين: إني ما قدمت إليكم إلا لكي أخلص حقكم من يد الظالمين، وإسي أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم بيه محمداً والقرآن العظيم، وقولوا أيضاً لهم: إن جميع الناس متساوين عند الله، وأن شئ الذي يعرفهم من بعضهم بعضاً هو العقل والعصا والعلوم فقط، وبين للممالك من عقل والفضائل والمعرفة التي تميزهم عن الآخرين، وتستوجب أنهم يمتلكوا وحدهم كلها بحسب حياة الدنيا، حيثما توجد أرض مخصصة فهي مختصة للمالك، والحواري الأجل والخبير الأحسن والمساكن الأشهى، فهذا كله لهم حاصلاً، إن كانت الأرض المصرية لره للمالك فالْيُورُونَا الحجة التي كتبها الله لهم، فليكن رب العالمين هو رءوفاً وعادلاً على البشر يعونه تعالى، من اليوم فصاعداً، لا يستحق أحداً من أهالي مصر عن الدخول في المناصب السامية، وعن اكتساب المراتب العالية، فالعلاء والعلاء والعلاء بسمهم سندور

(١) يوميات الجبرقي (مظهر القديس بديع دولة الفرنسيين) ٢٧/١ وما بعدها

الأمر. وبذلك يصلح حال الأمة كلها، سابقا في الأراضي المصرية كانت المدن العظيمة  
والخشب والواسعة والمتحر المنكأتر، وما أزال ذلك كله إلا الطمع وظلم المماليك». <sup>١</sup>  
«أيها القضاة والمشايع والامعة، ويا أيها السرباجية والسيين ايمن، جوبوا» - قسم -  
لفرنساوية هم أيضا مسلمين خالصين، وإثباتا لذلك قد نزلوا في رومية الكبرى، وصرخوا  
فيها كرسى البابا، الذي كان تحت دأثا التصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة  
ماطه وطرده منها الكوالرية الذين يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين،  
ومع ذلك الفرنسية في كل وقت من الأوقات صاروا المحبين الأخلصين لحضرة السلطان  
العثملى، وأعدى أعدائه، أدام الله ملكه، وبالمقلوب المماليك، امتنعوا من طاعة السلطان  
غير متمثلين لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم».

«طوبى ثم طوبى لأهال مصر، الذين يتفقوا معا بلا تأخير، فيصلح حالهم ويعل  
مرانهم، طوبى أيضا للذين يقصدوا في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المحاربين،  
هؤذ يعرفون بالأكثر ينسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يتحدون مع  
المماليك، ويساعدوهم في الحرب علينا، فما يجرؤوا طريق الخلاص ولا يبقى منهم أحد».

المادة الأولى، جميع القرى الواقعة في دائرة قريبة بثلاثة ساعات عن المواضع التي يمر  
بها العسكر لفرنساوى، فواجب عليها أن ترسل للسرا عسكر بعض وكل من عندها  
لكيما يعرفوا المشار إليه أنهم طاعوا، وأنهم نصبوا السجاق الفرنسية الذى أبيض  
وحكى أحمر

المادة الثانية كل قرية التي تقوم على العسكر الفرنسية تحرق بالنار.

المادة الثالثة: كل قرية التي نطبع للعسكر الفرنسية الواجب عليها نصب السجاق  
لفرنساوى، وأيضا نصب سجاق السلطان العثملى عمتا، دام بقاء.

المادة الرابعة: المشايخ في كل بلد ليختصوا حالا بجميع الأرزاق والبيوت والاطلاع  
تباع المماليك، وعليهم الاجتهاد الزائد، لكيلا يضيع أدنى شيء منها.

المادة الخامسة الواجب على المشايخ والقضاة والأئمة أنهم ملازموا وظانهم، وعلى  
كل واحد من أهالى البلد أنه يعمى في مسكنه مطمئن، وكذلك يكون الصلاة قائمة في  
الحوامع على العادة، والمصريين بأجمعهم لشكروا فضل الله سبحانه وعالى من انقراض  
دولة المماليك، قائلين بصوت عال. أدام الله إجلال السلطان العثملى، أدام الله إحلال



العسكر الفرنساوى، لعن الله المماليك وأصلح حال الأمة المصرية.

حريرا بعسكر إسكندرية في ١٣ شهر مسيدور ١٢١٣ من إقامه الجمهور الفرنساوى  
(يعنى في أواخر شهر محرم سنة هجرته - انتهى متقولا بالحرف).

وقد قرأ الجبرقى بعض ما أودعته هذا المکتوب من الکتاب التى وضعها بأب  
مضحكة، ومن التراكيب التى وصفها بأنها طليخة<sup>(١٢)</sup>، ونحا في تفسيره معنى النقد لى  
على السخرية، ولكنه جاء نقداً لمعاني المنشور، أما لغته فلم يعرض لها بالنقد إلا في كلمتين  
الأولى: كلمة (فليورونا) وهى كلمة عامية خارجة عن الطريقة العربية، والثانية: كلمة  
(مطمئنة) التى جاءت مرفوعة وهى منصوبة على الحالبة، ثم اكتمى بعد ذلك بالإشارة  
العامة إلى أن جميع كليم هذا المنشور ملعون.

والذى لم يُنشر إليه الجبرقى من شوائب اللحن والعامية كثير جداً، ومنه على سهل  
المثال:

● الاضطراب الإعرابى، كحذف النون من الأفعال الخمسة من غير داع:  
(يفسدوا - يقولوا - يمتلكوا - يحلوا - يتفقدوا - يقدوا - يتسارعوا -  
يساعدوهم - يلزموا - يجرؤا)، وكصب ما حقه الرفع (بأيها المصريين - إن جميع  
الناس متساويين، إن الفرنسية هم أيضاً مسلمين خالصين)، وعكسه: (فليكن رب  
العالمين هو ربوماً على البشر).

● والإتيان باسم الموصول رائداً أو وصفاً للنكرة - وهو معرفة -: (كل قرية اتى  
تقوم - وكل قرية التى تطيح).

● ووقوع الجملة الطليخة خبراً عن المبتدأ: (الشايع في كل بلد ليخنيوا).

● وإبقاء ألف التأنيث المقصورة خامسةً في (فرنسا) عند السبب مع زيادة واو  
بعدها (فرنساوى) كما نسب إلى عثمان على القاعدة التركية بإضافة المقطع (لى):  
(عثمانلى) أى: العثمانى.

● والتعابير العامية والدلوجة. (بتاع المماليك - الرأى والتحدى - الذى يفرقهم  
من بعضهم بعضاً).

(١٢) يوميات الجبرقى ٤١/١ وما بعدها.

على أن هذا النص الملحون. قد شره الجبرتي نفسه في صفته سليمة موافق المصحح  
في كتابه الآخر (عجائب الآثار في التراجم والأخبار)<sup>(١٣)</sup> والذي يبدو أنه قد بشر نص  
مستور على علاء أول ما سمعه أو تلقاه في (مظهر القديس) ثم هذبه هو بعد ذلك،  
وشره في شكل سليم في مؤلفه (عجائب الآثار)، إذ من الراجح أنه ألف (مظهر  
القديس) في زمن سابق على تأليف (عجائب الآثار)<sup>(١٤)</sup>.

والثاني الثاني: خطاب موجه إلى المصريين من استوف الخازندار، مدير الحدود العام في  
مجلس الديوان، ونقل الجبرتي صورته وهي:<sup>(١٥)</sup>

«خطاب محبة من حصرة استوف مدير الحدود العام في مجلس الديوان. يا مشايخ  
ويا علما وغيرهم أعلمكم أن لم علما أن أكلمكم في أسباب خروجنا من الديار المصرية،  
بل وظيفتي تدبير أمور السياسة فقط، ومحيتي عنديكم لأجل أعرفكم قدر ما بين  
الفرنساوية وما بين أهل الديار المصرية، قد كان الجيش ولأهل المذكورين مثل الرعاية  
الواحدة، واسم حضرة بونايرته القنصل الأول من جمهور فرنساوية في عز الكفالة  
عندكم وعندنا كام مرة».

«يا مشايخ ويا علما: فقد تم صعبتنا لأجل سيرة هذا الشجاع الأعظم المعان بقوة  
الله، الذي عقده لم له مثل، كان يستحق أن يكون حاكم عليكم دائما عرفتموني من المحبة  
والشفقة الذي مضت منه لكم، ومن وقت ما التزم بسبب التعب الذي حصل له في بلده  
أن يتوجه إليه لم ضاع منكم العثم أن يترتب في الديار المصرية التدبير المدل والمنافقة،  
الذي كان أوعدكم بها وقت ما كان عندكم».

ثم يقول: «عتم تنوهموا يا مشايخ ويا علما؛ لأن فراقنا لم يقع إلا عن مدة، وذلك محقق  
عندي، ولا بد أن دولتنا يربطوا ثانيا في مدة قريبة المحبة القديمة الذي كانت بينهم،  
وهلّت أن دولة النمساوية لما نسير على الجرف الحالي الذي عمل لهم الإنكليز، يروا أن  
الفرنساوية في طلبية الديار المصرية لم له إلا يربط بزيادة المحبة صعبتهم؛ لأجل كسر  
نفس وطيش الإنكليز الذي مراده نهب جميع البحور ومناجر الديار، انتهى وهو من  
تعريب أبديهم وإنشاء المستون بالفرنساوية» أهـ

(١٣) يوميات المبر في ١٣/٤، ٥

(١٤) لاه الإدارة العامة في مصر ١٠٧

(١٥) مظهر القديس ١٧١/٢ - ١٧٤

لقد سقط المترجم هنا سقطاتٍ نحويةً وعاميةً كان خليقاً به أن يتتره عنها، لولا أن حاسه طبعه، وغلبه ضعه اللغوي، فهو يقول مثلاً: (أَنْ لَمْ عَلَيَّا أَنْ أَكَلِمَكُم) يريد: أنه ليس على أن أكلمكم، ويقول: (ما بين الفرنساوية وما بين أهل الديار المصرية) يريد: بين الفرنسيين وأهل الديار المصرية، ويقول: (عقله لَمْ له مثل) يريد: ليس له مثل ويقول: (المحبة والشفقة الذي مضت) يتذكّر اسم الموصول وحقه النائيث، ويقول (فمّم نوهوا) يريد النهي (فلا تنوهوا) إلى غير ذلك مما حواه الخطاب، من تعبيرات عامية أو ساقطة بعيدة عن العربية، ومن أسلوب مفكّك، ومعان غير مترابطة، وقد جاء ذلك كله حين عمد أبو ديف هذا إلى الترجمة الحرفية، التي ذهبت بصحة اللفظ، كما ذهبت بوضوح المعنى.

## (٢) لغة الدواوين:

لم تحظ اللغة الديوانية باهتمام أحد من الحكام منذ الفتح العثماني، الذي أعان على إفسادها، بإلقاء ديوان الإشتاء الذي كانت مهمته تدبج الرسائل العامة، وتعهّد الكتاب بالخدمة والمرانة، والأسلوب الديواني بالصقل والتهذيب والتقويم والتجويد، وصار من المؤلف أن يترك الكتاب على سجيته المبللة، فأصبحت الرسائل الديوانية تُرسل رقباً كليلاً، وتعاغ في ألقاظ مبهمة وحمل مفككة، متأثرة إلى حد كبير باللغة الأجنبية وبخاصة التركية، وغدت مراعاة الفصحى من معوقات أداء العمل الديواني وإنجازه على وجه السرعة، ومن هنا فصلت عليها لغة الديوان الرسمية المتعارفة، لما تتاربه من الطابع العملي الواقعي المأثور، الذي لا ابتكار فيه ولا تجديد، وإنما هي ألقاظ واصطلاحات متوارثة آلية، لا مجال فيها لاستخدام الملكات الخاصة، ولا يبي مستعملها إلا تحضّر التعبير على أي وجه حينما اتفق له سبيل الأداء، فلا جرم - إذن - أن يقع في الكثير منها على حالات يسودها التهاون في ضبط قواعد اللغة، والفرام صحيحها، وتحرى حسب الفصاحة فيها

وأوضح ما يكون ذلك في النواعي الدارجة، مما يصل بتصرف الأمور العادية في الإدارات الدلية، وفي الشؤون العسكرية والحماية بخاصة، وفيما يصطلم به صغار الكتاب في غير الدواوين الدنيا عادة، فليس للأسلوب اللغوي شأن يُذكر في إداراتها، ولا يطلب ممن تُسند إليهم مهامها سوى الإلمام بكتب العمل نفسه من إدارة أو حساب، أما جسوده

الأسلوب واتقان اللغة وسلامة الأداء فلا عبره به، ولا يدخل في نطاق الشروط المطلوبة مثل هذه الوظائف.

وبذلك أصبح النهاون في تحديد المستوى الثقافي المشهود في الموظفين بوجه عام - وفي موظفي الدواوين بوجه خاص - في مقدمه الأسباب التي أدت إلى إفساد اللغة العربية، وكان من الخطر عكاس أن وجدنا رؤساء الدواوين أنفسهم، وليس لهم من الثقافة إلا الإلمام بالمرأة والكتابة، وقد جاء في خطاب بعث به محمد علي إلى ابنه إبراهيم في ٢٩ من ذي الحجة سنة ١٢٥١ هـ المصادف ١٦ من إبريل سنة ١٨٣٦ م بقّد شديد لسياسة الأوروبيين التي تتوخى إتاحة العلم للجميع، فتلك سياسة خاطئة - في نظره - ولما عانت أوروبا منها الكثير، ولا ينبغي لأحد بها، بل يجب أن يقتصر التعليم على قلة من الناس، تكفي لإدارة أعمال الرياسة، وهو تعليم محدود معرفة القراءة والكتابة فقط، ومن هنا أوصى محمد علي ابنه إبراهيم، فقال «فمن الواجب أن تفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة وكتابة لعدد منهم، وابق بأعمال الرياسة، غير مؤهلين بتعميم ذلك التعليم»<sup>(١٦٦)</sup>.

كذلك تسببت قلة العناية بتعليم العربية في مختلف دور العلم في إفساد اللغة الديوانية وغيرها، إذ لم تكن إلا لغة ثانوية، انصرف عنها اللاميد - والناس عامة - إلى لغة الحكم، كالتركية زمن العثمانيين وبعدهم، وكالفرنسية ثم الإنجليزية زمن قلوب هؤلاء على العالم العربي، يقول الجبرتي عن اللغة الديوانية أيام الحملة الفرنسية: «إنهم - يعني الفرنسيين - دبوها بتعبيرات سخيفة يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير، لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية»<sup>(١٦٧)</sup>.

ولم يكن إبعاد العربية عن المجال التعليمي متحصراً في المدارس الخاصة فقط، وإنما تجاوزها إلى المدارس الحكومية، إذ أصبحت العربية فيها غير ذات شأن في المجال الثقافي إلا مؤخرًا، ولم يشذ عن ذلك إلا «الأزهر» وإن كانت اللغة فيه تدرس دراسة شكلية قاصرة، لا تمكن الدارسين من تقويم ألفتهم ولا تساعدهم على سلامة عباراتهم، فقد قنصرت الدراسة على حفظ النون والألفيات النحوية دون تطبيق أو استعمال.

بصرف إلى ذلك ما حرت به العادة من إسناد التحرير العربي لاحتياط من الموظفين

(١٦٦) لغة الإدارة العامة في مصر ١٦٤

(١٦٧) عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٢/٢٠

من كل جنس، بل كان من بين هؤلاء كثير من الأعاجم، حظهم من العربية نافع سقيم فلم يكن غريباً - إذن - أن ننع على معبر عامي غث، أو أحر عربي حليط أقرب إلى الرطاب، أو ثالث فيه منحة عربية مكلفة، صيغت في قالب عربي رث، حافل بالأخطاء ولفصول المجوج، وهو ما ينشئ عن جهل قاضح بأصول اللغة، أو يكسف عن نوع من المسعملين عهيب على العربية واللسان العربي، بما تشوب عبارته من لُكنة أعجمية تلب بصفة إلى مصادر شتى أوربية أو تركية.

والقارئ للمحررات الرسمية، كثيراً ما يعثر على تعبيرات عربية مستهجنة، وألفاظ حوشية مبتدلة، واشتقاقات غريبة، وقد صور الأستاذ أسعد داغر مبلغ ما أصاب العربية من فساد، في جانب واحد من اللغة الديوانية، هو الجانب القصائي، الذي أنشئ ليكون صلة بين حكومتى مصر والسودان في الدعاوى والأحكام الشرعية والمدنية والجنائية وأمور الطلاق والنفقات والتركات وغيرها من المسائل القضائية، فقال، وهو مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية، ولكن بذلك الأسلوب الذي عشت به الركافة ولعنت، وأكلت عليه السخافة وشربت، وهو المعبر عنه بلغة الدواوين، ولا يقل مجموع ما وقفت عنه في هذه المدة - عشرين سنة - عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كلها سواسية في كثرة اللحن وقلة التدقيق في اختيار الألفاظ الصحيحة والتراكيب الفصيحة.. وانضح لي بعد لبحث ولقابلة أن الخطأ اللغوي المتعش بالصحف والمجلات - مهما يعظم ويشتد - فهو ليس شيئاً مذكوراً في جانب الخطأ الأحد بخافي لغة الدواوين، وأن الصحيح في هذه يوشك أن يكون أقل من الخطأ في تلك»<sup>(١٨)</sup>.

وفيما يلي أمثلة كثيرة الشيوع في اللغة الديوانية:<sup>(١٩)</sup>

(١٨) مذكورة الكتاب ١، ٥.

(١٩) انظر هذه الأمثلة وكثير غيرها في لغة الإدارة العامة في مصر ١٩٢٣ - ١٩٢٥، وهي: اللغة العربية كائن

وجم ١٣٧ - ١٣٨

## في الألفاظ:

ألفاظ ديوانية	معناها	ألفاظ ديوانية	معناها
طاعم	بحرية مركب	أبعدية	مزرعة
مفتعل	مَزُور	أنجولرية	إدارة المركب
ظهورات	موقت	مراسلة	حادم عسكري
نَشَاوِي	جديد	منهوم بجنوح	منهم
مباشرة	وأسا	نفر	شخص
دولاب	خِزانة	الفلاتية	مقارنو الرما
عُجُوزات	متأخرات المال	العوازي	الراقصات
الإعراض	الْفَرْضُ	أعصائية	عُصْبِيَّة

## وفي التراكيب:

• دحّال أداة الجزم (لم) على الماضي، كقولهم: لم أُنْ - بدلاً من: لم يَأْت، ولم أعطى موجود (لغة الإدارة العامة في مصر ٢٣٨).

• وصوغ الفعل المبني للمجهول من المصدر وفعل الصيرورة - على نحو ما في اللغات الأجنبية - كقولهم: صارت كتابته - بدلاً من: كُتِبَ، و: صاير فيه إصلاح - بمعنى يُصْلَح، و: صاير فيه الاجتهاد - بمعنى يُجْتَهِد فيه، و: يصير تُحْصِلُ أمورها من الحكام - بمعنى تُحْصِلُ (لغة الإدارة العامة في مصر ٣٤٠).

• وقد وُلِّدوا صيغة خاصة للفعل الماضي، تُرَكَّبُ من المصدر ولفظ (معرفة) فيقولون: كُتِبَ الْكِتَابُ بِمَعْرِفَةِ فُلَانٍ - بدلاً من: فُلَانٌ كَتَبَ الْكِتَابَ، وربما رَكَّبُوا هذه العبارة مع، لَقِيَ قَبْلِهَا، فقالوا: صارت كتابه الكتاب بمعرفة فُلَانٍ، وربما دَلَّوْا على الماضي بالإتيان بفعل الصيرورة معروفاً باسم المفعول، كقولهم: صار منظورنا، ويصير مسجوعنا - بمعنى نَظَرْنَا وَسَجَّعْنَا (لغة الإدارة العامة في مصر ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩).

• وكذلك جرى في الأساليب التعبير عن فعل الأمر بفعل الكيونة معروفاً باسم

المعقول، كقولهم: يكون إرسال جميع العلاقات، يكون معلومكم، ويكون إرسالهم - معنى  
أرسلوا وأعلموا (لغة الإدارة العامة في مصر ٢٣٧)

• وجرى في استعمالهم التعبير عن نفى المستقبل الذي يفيد (ل) بنفى الماضي  
الذي يفيد (لم) كقولهم: فإذا كان يتصور مجموعا أن يحصل هذه المرة حماية لأحد من  
العلاقات، فلم أحد بخلصكم من يدنا - بمعنى: فلن يخلصكم أحد (لغة الإدارة العامة في  
مصر ٢٣٧)

• كما جرى في استعمالهم أيضا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما لم يرد عن  
العرب، كقولهم: سبترع المجلس الهلالي بعمل مناقصة عن توريد: أولا الرمل، وثانيا  
العربات (لغة الجرائد لليازجي ١٦٤). وجرى أيضا تنابع الإضافات، كقولهم جوابا عن  
سعادة مدير مصلحة الصحة العمومية، وقولهم: أصل وثيقة عقد زواج أم الحسب (تذكرة  
الكتاب ١١٥).

• وشاع عندهم حذف أحرف العطف، إذا تكرر المعطوف، فيقولون، وافقد على  
طرد اثلاميد، محمد، أحمد، علي سعيد أو يدكرون العاطف مع الأخير فقط (أخطاؤ في  
الصحف والدواوين للربيعلاوي ١٢٢).

• كما كانوا يقولون: فلان أمين الاحتساب كان - بمعنى الذي كان أمين  
للاحتساب، أو ما نعبر عنه نحن الآن بقولنا: أمين الاحتساب سابقا

ولكى ترداد صورة الفساد الديواني - في لغته - وضوحا، يذكر هنا نص خطاب صدر  
من (ورشة الجرنال)<sup>٢٠١</sup> بتاريخ ٢٠ من ذي القعدة سنة ١٢٤٧ هـ إلى مأمور مشير  
بندب معاون لأداء عمله في أثناء مرضه، تقول فيه: «ورد لنا مکتوبکم، وبه نذکروا أن فی  
١٤ سهر تاریخه وأنتم سارحین بنواحی القسم مأموریتکم، وفتتم من علی الحصار، وصر  
لفصیه رجلکم انجبار، وأنه لما بقا لکم مقدرة علی دواره القسم مأموریتکم، ولأجل عده  
عطل الأعمال: عینوا ولدکم إسماعیل أفندی لماظرت الأشغال والسرورج بالوحي،  
لحیسا بحصل لحسابکم الشقا، ونريد ويرسل لکم واحد معاون مستعد من هذا الطرف،  
لأجل یقیم علی التحریر بطرفکم حیثما ما شرحموه، بهذا الخصوص فہمتاء وأعرضاء  
للأعباء الشریعة، وحکم مطلوبکم فادم لحضرتکم حاملها جركس محمد افندی من

(٢٠١) انظر لغته الإدارة العامة في مصر ٢٣٢، ٢٣٣

معاودة داوودى لأجل يعيم ناظر على كتاب التحرير بطرقكم، لحينما يحصل لكم الشفاء، ولأجل إشعاركم بذلك؛ لرم تحريره بعتضا الإرادة السنية».

وسلوب هذا الخطاب بما اشتمل عليه من ألقاظ ملقة في مواضعها، وتعبيرات عامية ساقطة، وأخطاء لغوية ونحوية وهجائية أبلغ دليل على الخطر الذى نغم العربية وكاد نقضى عليها، وهى من الظهور يكافى يفتى عن بيانها أو التعليق عليها.

### (٣) لغة الحكام:

اتسمت لغة الحكام وكبار الرؤساء منذ بدء العصر الحديث، بنهافت العبارة، واستعيرت لغامية والاصطلاحات الدخيلة، كما كثرت فيها الأخطاء النحوية والصرفية والمقوية، وربما فسّر لنا ذلك تهاونهم في اختيار العاملين بدواوين الدولة - على ما سبق بيانه - وهذه بعض أمثلة تبين ما أصاب لغة الحكام والولاة من الفساد.

(أ) خطاب موجه من محمد على - في بدء ولايته - إلى المصريين بتمثيلهم ويؤكد لهم حمايتهم، ما خرسوا على تلبية أوامره، وتأدية الضرائب المفروضة، وفيه يقول: «تحيطون علما أنكم صرتموا في تصرف والقرام كُرْد حسس أعا. بموجب النميقة الدفترية، ومرسوما هذ بحال وصوله إليكم نكوبوا تحت طوعه ونصره، وتبادروا بمباركم في بلدكم ومحل وطنكم، ولم تخشوا من شيء جملة كافية، ولم أحدا يترص لكم بوجه من الوجوه، ودائما يكون لكم الحماية والصيانة، ونملقوه كامل الأموال الديوانية حكم الخوالي السابقة ولا تخالفوه، وتعمروا في بلدكم ومحل وطنكم، فعليكم بذلك الامتثال والطاعة، اعلموه واعتمدوه غايت الاعتناء»<sup>(٢١)</sup>.

(ب) وخطاب آخر أرسله محمد على، ينضمس أمرا كريما إلى كل من يوسف أغا - محافظ رشيد - وناظر قسم قوه، قال فيه: «بوصول أمرنا إليكم، حالا تجتمعوا كامل القلاقطه الذى بطرقكم، وترسلوهم إلى ترسانة إسكندرية، مقدار ثلاثون أو أربعون يوم فقط، ويكون إرسال جميع القلاقطه الذين بطرقكم لأنه يصير مسموعنا في القلاقطه لدى هذا الطرف أن ييحصل من البعض من الأهالي حمايه إلى بعض من القلاقطه، فإذا كن يصير مسموعنا أن يحصل هذه المره حمايه لأحدا من القلاقطه، فلم أخذ نخلصكم من

(٢١) لغة الإدارة العامة في مصر ٢٠١



يدنا، يكون معلومكم ويكون إرسالهم سريعاً»<sup>(٢٢١)</sup>

وفي هذين الخطابين نلمس الضرر الجسيم الذي حاق بالعربية، وأحاطها به مسموحه، مألُفاظ هنا ليست بالفصحى ولا بالعامية، والمعاني ليست واضحة في مجملها، وإي نصيّد على وجه الإجمال، وأما التراكيب فسيمة تخرج عن مألوف العربي، ومن طواهر الانحراف في تلك اللغة:

استعمال (العمار) مصدرًا بمعنى العبارة، وإحلال (لم) النافية محل لا الناهية، مع انفصل بينها وبين المضارع في: (ولم تخشوا من شيء.. ولم أحد يتعرض لكم.. فلم أحد يختصم من يدنا) وإدخال الباء على المضارع في: (بيصير مسموعنا يحصل من البصير)، وإحلال إلى محل اللام أو زيادتها في: (حماية إلى بعض من القلاطة)، والتعبير بالمضارع للدلالة على الأمر في: (حالا تجمروا كامل القلاطة) و(بحال وصوله إليكم نكرونا تحت تصرفه) وإحلال الموصول للمفرد محله للجمع في: (القلاطة الذي بطرفكم)، و (لقلاطة الذي بهذا الطرف).

ومن التعبيرات العربية: (ولم تخشوا من شيء جملة كادية) يقصد: أهدأ أو مطمئنًا و (حالا تجمروا كامل القلاطة) يقصد: اجمعوا القلاطة كلهم، و: (لأنه بيصير مسموعنا) يقصد: لأننا سمعنا أو لأننا نسمع، و: (بحال وصوله إليكم) يقصد: بوصوله إليكم أو حال وصوله إليكم.. فضلاً عما تلاحظه في أسلوب الخطابين من التخلُّ عن الإعراب أو الخطأ فيه.

#### (٤) لغة العلماء ورجال التعليم:

وإذا كان خطر انتشار الانحراف اللغوي على ألسنة المثقفين وأعلامهم، بأخطر منه أن يسرى هذا الانحراف إلى ألسنة أهل العربية وحرّاسها من رجال الأهر - وهو الذي كان يكون معقل العربية في العصر الحديث - ومن رجال التعليم عامة، وهم الذين يهيئ أن تتوفر فيهم شروط، في مقدمتها استقامة اللسان بالعربية، لكن جرى الأمر على غير ذلك؛ إذ سقطت لغة الأهريين وتشتت في أذيال العامية، ولم تحافظ على مكانتها إلا في المجال الديني، وبخاصة في المحاكم الشرعية<sup>(٢٢٢)</sup>، التي كانت تستخدم صيغاً سريعة محكمة رصينة العبارة، لم يشبها ما شاب الأسلوب في غيرها من عُجمة وإسفاف، ذلك لأنها كانت في كثير من صيغها الاصطلاحية نصوصاً شرعية من النون والشروح الدسبه

(٢٢١) لغة الإدارة العامة و مصر ٢٢٧، وانظر أمثلة أخرى لأشاليب المحاكم من ٢٩٧ - ٢٩٩

(٢٢٢) انظر مثلاً لذلك في لغة الإدارة العامة في مصر ٢٨٩ وأشاليب المحاكم من ٢٩٧ - ٢٩٩

لتنويعه. تصاغ في أساليب مسحوعة مُطَوَّلَةٌ متأثرة إلى حد بعيد بما كان أيام الفاطميين  
والملوك.

فما في غير محال اللحن فقد كان أسلوب الأهرميين يحوى من ظواهر الانحراف  
ما يحوى أسلوب غيرهم، وإن قلب لحنهم تلك الظواهر، وربما كان ذلك الانحراف لِقَصْرِ  
عمليتهم، للتعويض على الجانب النظري الذى يهم باستظهار المتن وحفظ الفواعل  
التعويية وانصرافية دون تطبيق عملي لما حصلوه، فكان منهم هذا العجز اللغوي، الذى  
بدأ واضحاً فيما أثر عن بعض كبار العلماء من محررات عامة، ولم يسلم من ذلك شيخ  
للأهر، إذ أخذت عليه مأخذ لغوية في استرحام رقبته إلى محمد علي باشا يلتبس فيه  
لعنو عن الشيخ محمد بن الحسين - شيخ رواق المظاربة<sup>(٢٤)</sup> - قال: «ولما ورد أمر  
أفندينا المطاع بمنزل الشيخ محمد بن الحسين عزله سريعاً، وشرعت بتولية شيخاً آخر،  
وأرسلت ابن الحسين إلى ديوان أفندينا العالي ليقف بين يديه، ويجادل عن نفسه لتبرأ  
ساحته، وينصف عرضه» وجاء في الاسترحام بعد ثبوت التهمة على ابن الحسين واستقالة  
شيخ الأهر من منصبه: «إلى صرت عاجزاً عن القيام بمصالح الجامع الأزهر، والعاجز  
لا يصح أن يكون متأبطاً لهذا المحل.. وأرجو من مراحم أفندينا وليّ النعم، أن يجعلني  
من المتقاربين الداعين له المتعشين في ظل إحسانه.. فالرجو من حضرة الأفندي مأمور  
الديوان الخديوي أن يسهل طريق الراحة في بيتي، وأعرض بمرة الشيء المعلوم»

وهذه المأخذ اللغوية التي بدت واضحة في قوله، (بتولية شيخاً آخر، ينصف عرضه،  
متأبطاً لهذا المحل، المتقاربين، يسهل) لا سبيل إلى تفسيرها إلا بطفيلان سلطان اللحن  
على كل لسان، وتثريب عدوى الإهمال اللغوي من العامة إلى الخاصة من حاة اللغة، وأياً  
ما نقول في الاعتدال عن لحن الشيخ، بأن لغة محاضر التحقيق لا يراعى فيها عادة صحة  
لغة أو فصاحة الأسلوب، فإن ذلك لا يعنى عالماً أدبياً ذا مكانة مرموقة - كشيخ  
للأهر - وبخاصة إذا كانت محاضر التحقيق هذه تُصَوَّبُ لفتها عند تدوين صيغتها  
الرسمية، وهو الموعج من أساليبها يبدو عربياً سليماً.

ولم يسلم تقرير قلمه على باشا إبراهيم - ناظر المعارف على عهد إسماعيل - وندد  
به بصفتي جريحي المدارس الأميرية في مختلف مراحل التعليم، وهو ما يؤثر في هبوط

(٢٤) لفة الإدارة العامة في مصر ١٣٤

المستوى الثقافي للموظفين لم يسلم هذا التقرير من قصور في التعبير اللغوي وعثوبه في الأسلوب، مع صدوره عن مشرب على من يلي أمور تعليم العربية وغيرها، وقد جاء في التقرير من ظواهر اللحن قوله: (المصالح الميرية) بدل: الأميرية و (تنحصل على توظيف أشخاص) بدل: يحصل (ولم ينصرح للمدارس بإعطائها) بدل لم يصرح<sup>٢٥</sup>

#### (٥) لغة التأليف:

ولم تسلم لغة التأليف كذلك من شيوخ اللحن في ألفاظها وبراكبيها، ومن عبه ابعاميه عليها في أحيان كثيرة، ومن يقرأ يوميات الجبرتي المسماة (مظهر التهديس بدهاب دولة الفرنسيس) ير إلى أي حد طعت الركافة على الأساليب العربية؛ حتى أصبحت الأخطاء اللغوية تجري في الأساليب جريان الكلام الصحيح، وهو ما يدل على فقد الشعور اللغوي، وعدم التمييز بين الصواب والخطأ، مادام المقصد مفهوماً لديه ولدى سامعه أو قارئه، وفيما يلي بعض استعمالات للجبرتي من كتابه المذكور:

• فعندها خرج أهل الثغر وما انصم إليهم من كاشف البحيرة والعربان المجتمعة معه... فانهم كاشف البحيرة وما معه من العربان (٣٣/١، ٣٤)<sup>\*</sup>؛ وفي هذا: وضع (ما) وهي لغير العاقل موضع (من) التي هي للفلاء، كما استعمل (العربان) جمعاً لأعرابي، ولم يرد في اللغة هذا الجمع.

• ولما وردت هذه الأخبار مصر حصل للناس الارعاج، وعول أكثرهم على الفرار والهجاج (٣٤/١)؛ وفي هذا: استعمال (حصل الانزعاج) بمعنى انزعجوا، واستعمال (الهجاج) بمعنى الفرار، ولم يرد في اللغة.

• وغالب مآثر الناس وأصحاب القدرة خرجوا أيضاً عا عدهم (٥٥/١)؛ وفي هذا: جمع مستور جمعاً مكثراً، وحقه أن يجمع جمع سلامة.

• وطنهم ونش في وجوههم (٥٦/١)؛ وفي هذا: استعمال طمن بدل طمأن.

• وانهمكوا على أنواع المأكولات مثل الكلاب السمراتين (٦٠/١)؛ وفي هذا: عدى العمل (انهمك) بمل وهو يتعدى بقر، واستعمل (السمراتين) بمعنى السمورة، ولم يرد من

<sup>\*</sup> (٢٥) انظر نص التقرير في: لغة الإدارة العامة في مصر ٤٢٣، ٤٢٤.  
• الأرقام هنا وفيما يلي لصفحات كتاب مظهر التهديس بدهاب دولة الفرنسيس.

الاسعار، الفدى هو شقة المجموع (فعلان)، كما أخطأ الجهرى في جمعه جمع مذكر سالماً، اد به وصف لسير العاقل (الكلاب)

\* وفتح بصارى الأروام عدة دكاكين لبيع المسكرات وعدة خامير وفهاوى (٦٠/١) وفي هذا استعمال الحماره للدلالة على مكان بيع الخمر، وجمعها جمع تكسير لا جمع مؤنث سناً، وكذلك استعمال (القهوة) للمكان وجمعها على فعال.

\* وكاتب أشيعت هذه الأخبار من مدة أيام (٦٦/١): وفي هذا، قدم حبر كان - وهو فعل - على اسمها، واستعمل من مع الرمن دون مند، وراد كلمة (مدة) والتعبير الفصح أن يقال: وقد أشيعت هذه الأخبار منذ أيام.

\* وبلغ عنه بعض التراجم أنه قال (٧٢/١). وفي هذا: جمع ترجان على تراجم، ثم جمع تراجم على تراجمين (جمع مذكر سالماً).

\* فنقروا أخشاً وحفروا حفراً (٧٣/١): ولم يرد (أحشاب) جمعاً لحشية، وإنما الوارد خشب - بفتحين - أو ضمتين أو ضمة فسكون.

\* وذهب من حلف الجبل إلى عند سيده بقرة (٧٤/١). وفي هذا: أدخل (إلى الجارة) على الظرف (عنده).

\* ودعوا المشايخ وأعيان المسلمين والقبط والنوام (٧٦/١): وفي هذا استعمال القبط جمعاً لِقُبطَى (النصراني) وحقه أن يجمع على قُبط وأقباط.

\* ويأخذ ورقة يستلم بها دينه، فإذا استلمه دفع المقرّر الرائد (٨١/١): وفي هذا استعمال (استلم) بمعنى تسلم، ولم يرد

\* كل من تشاجر مع نصراني أو يهودى أو تشاحن معه (٨٢/١) وفي هذا: أتى بالظرف - مع - مع صيغة تفاعل الدالة على المشاركة.

\* حصر جماعه من فرسيس الشام وفيهم مجاريح (١٦٦/١): وفي هذا: جمع محروساً جمع تكسير، وحقه جمع السلامة.

\* وأحبع كبيرهم على الشيخ الشرقاوى، كل واحد فرد وسمور (٢٠٧/١). وفي هذا استعمال: أخلع - بدل: خلع

\* مهاجوا ورمحوا إلى أطراف البلد (٢٧/٢) - وفي هذا: جمع طرف - معنى نهاية الشيء - على أفاعل

\* لكنها الممن يستسر فيها اليفات. سيمًا عند هيجان العامة (٤٣/٢). وفي هذا استعمال سيمًا من دون (لا).

\* لا بد وأن أحبط علمكم ببعض ذلك في هذا المجلس (١٠٢/٢): والصواب. لا بد أن أحبط - يحذف الواو.

\* فإذا بلمه قدوم من يخشيه (١٤٢/٢): وفي هذا. استعمال افتعل من (خشي) وهو سباعي

\* وبقيت البلد تلالا وكيما (١٤٣/٢): وفي هذا. استعمال البلد مؤنثا وهو مذكر، وجمع كومة على (كيما) وحق الجمع (كُوم) بفتح الكاف أوضمها.

\* وأصرف عليه أموالا عظيمة (١٤٤/٢): وفي هذا. استعمال (أصرف) بمعنى أنفق، ولم يرد الصرف في اللغة بمعنى الإغراق، والصيغة التي استعملها (أصرف) لم ترد إلا بمعنى الإقواء في الشعر والمخالفة بين القاعيتين، قال ابن بري: «ولم يجيء أصرف غيره».

هذا قليل من كثير ورد في أسلوب الجبري. إلى جانب أخطائه النحوية، وإيثاره كلام العامة أحيانا، واستعماله الكلمات الأعجمية وإن كان لها مقابل عربي، وقد تكرر ذلك منه في مواضع كثيرة، وهو يدل على استراغته، وعنده إياه من قبيل الاستعمال العربي المصيح

ولم يكن من الغريب أن يخطئ الجبري - فقد أخطأ غيره - وإنما موطن الغرابة، أن يرغم لنفسه - مع هذا - الصُّحَّة اللغوية، حتى لقد أقدم على نقد المشور الفرنسي من الناحية اللغوية بأسلوب الشهكم - على ما سبق - كما انتقد قصيدة أوردها للأديب السيد علي الصيرفي الشريدي نزيل عكا، وبين ما فيها من أخطاء نحوية، ووضع للقوافي في غير موضعها، بما هو حلي لكل فطن عنده أدنى إلمام باللغة والصرف<sup>(٢٧)</sup>.

وإذا كنا ملتزمين للجبري عنرا في سرب الخطأ إليه، بقله خطئه من العربية، إذ هو

(٢٦) اللسان (صرف)

(٢٧) انظر القصيدة ونعنها في مظهر التحرير يتطلب دولة الفرنسيين ١٧٤/١ - ١٧٩

مؤرخ شعبي، متصل بالعامية، قائل بكلامهم، مدون ما يسمعه في كتابه دون تنقيح أو تصحيح. قارئ عذر - إذن - نلسمه لقدره من المؤلفين، وخصوصاً فيما يتعلق باللغة العامية نفسها، أو في موارنها بالعامية، مع ادعاء الحرص على تنقيحها وسلامتها من شوائب اللحن والانحراف، ونكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة من كتابين:

الأول: كتاب (الرسالة الثامنة في كلام العامة) ومن أساليبه:

• فاعرفه تشعّت بقراءتها، ولكن العامة بقيت على لحنها في أقوالها واستعمال العرب في كلامها، من لغة تلك البلاد الناريها، حتى والقراء (بزيادة الواو) أيضاً كانوا يصيغون قراءتهم لأمر عثمان، غير أن لعادتهم في اندراجهم عند التكلم بقيوا (دون إعلال) على ما هم عليه من اللحن» ص ٧

• «ثم ولما (بزيادة الواو) دخلت الرنج وملكوا ساحل الشام، تم وثانياً (بزيادة الواو) أن المتكلم يرغب السرعة في كلامه.. ثم وثالثاً (بزيادة الواو) أن أهل بلادنا ابتلوا بجور الحكام» (ص ٨)

• «حتى إن إذا كان إنسان يأكل في الجمعة يوماً واحداً لحماً، وقدره الله على جمعة أكل بها مرتين فيتهموه بالعن، فيحبسه الحاكم ويطلب منه ماله ويأخذ منها قدر عليه، فما بالك بد. أصرف على ابنه لتأديبه وتعليمه؟ فلأجل ذلك أخذت عامتهم عادة الفساد في الكلام حتى صار في علمائهم أيضاً، إذا اتفق أحد منهم تكلم جيداً يحملوه سامعوه سخيرية، ويهرون به قائلين: إيش من سيدنا سبيويه» (ص ٩).

• «إن في كلام أهل الشام مستعملين ألفاظ كثيرة لغوية عربية صحيحة، ليس مستعملة في كلام أهل مصر، حتى إذا سمعها أحد المصريين وهو عربي - لا يفهمها أبداً، وكذلك في كلام أهل مصر هكذا بعض الألفاظ عربية صحيحة مستعملة في كلامهم، ليس مستعملة في كلام أهل الشام، فإذا سمعوها الشاميين لا يفهموها، فقصدنا أن ننبه على ذلك، حتى إن الذي يسمعها لا يتوهمها أنها غريبة من اللغة، بل إذا سمعها ونظر في موسى النمة العربية هيرها أنها حقيقة» (ص ٧٠)

والكتاب الثاني: كتاب (المددع) الجزء الثاني - ومن أساليبه:

• «أسماء البعض من الخرائد والمكاتب المذكورة في جزء الأول والثاني من المددع، وهذا المحيط المشترك علماً بعدونها، لأسب طبعاً ٥ آلاف نسخة من المقدمة والحق من.

عدا عن ماهو في المددع لترسلها كمسطرة وكإعلان لمن ينصل إلنا اسمه عدا عن  
المشركين، وسوف جعلمنا هذا بصادق فيولاً ووقاء» (ص ١٠٧)

• «مذكر في جزء الثالث البقية من أسماء المراتد وغيرها، مع الرد بذيل ما تنفعه  
عنها بخصوص ماهو ضمن المددع، ليعلم المشركين مايقولوا عنه الأدباء، لأن المددع  
هو الكتاب البكر لمن العناية الحديث المنظوم بالكلام العربي الصحيح (١٢) وفي فهرس  
الجزء الثالث على الحروف الهجائية مجد الكلام الموجود في الثلاثه أجراء كاهاموس  
تعيدك» (ص ١٠٨).

ومن في (المتابا) الذي اهتم به المددع، وذكر أنه منظوم بالكلام العربي الصحيح  
يذكر مثلاً لتبين منه: أي ضرر حاق بالعربية على لسان من رعم أنه عربي النسان بحب  
لوطه ولغة العرب الشريفة، قال:

الكلام وسرحه للقوم عك	الكفر حذاوى إلى العموم عك
فحول الشعر معلوم عك	بمؤلفاته عن المظلوم عك
علينا حق من للقوم عك	لا تنس أن رئيس القوم عك
العدو بسوط قيود الملا	فلحميا رئيس القوم عك
النهار وما علا للبر عك	عطشنا بناهلا بالبر عك
الشارى اعتلى لكُر الوغى (٢٨)	الدم قد حل بالشر عك

وجاء في تفسير لفظة (عك) التي تردد استعمالها في أبيات هذا الفن السابقة ما يلى.  
عك الكلام: مسره، عك فلانا: حدثه بحديث فاستماده منه مرتين أو ثلاثا، عك ريذاً  
بالحجة: فهره بها، عك عليه: عطفه، عك زيذاً بشر: كرهه عليه، عك زيذاً بالسوط  
صر به به، عك يومئاً صار عكيكاً - والعكيك شدة الحر مع يكون الريح - عك فلاناً  
عن حاجته: حبسه ورده حتى أتعبه، عك زيذاً: ماطله بمقته.

وما في هذه الأمثلة من انحرافات لغوية أظهر من أن يشار إليه.

\*\*\*

لم يكن حريان الأخطاء في أساليب العامة والخاصة - كلاماً وكتابه - هو كل الخطر

(٢٨) انظر المددع ١٥٣ وما بعدها

على العربية. هذا كان ذلك غير مقصود، منشؤه قلة العناية بتدريس الفصحى، وعدم الاهتمام بالكتاب - والمتقنين عامه - التمسق بالعربي في الكلام، إنما كان الخطر الأعظم في تلك الدعوات الصريحة إلى هدم صرح العربية وإحلال العامية محلها، أما هدم العربية فدعوة سبب الإشارة إلى أنها من أفكار الضمانيين، الذين حملوا لواء الدعوة إلى الجامعة الطورية، وعمدوا إلى القضاء على اللغات الحية في محيط الإمبراطورية العثمانية، وأولى هذه اللغات وأبرزها هي العربية بالطبع، وكان الغرض هو إحلال التركيبة، وأما الحديد الذي كان في العصر الحديث، فهو الدعوة إلى إحلال العامية محل العربية، الذي بدأ في أثر فشل المستعمرين الإنجليز والعربوسون في إحلال لغاتهم محل العربية.

وفي مصر، كان في مقدمة من حمل لواء هذه الدعوة، مهندس بريطاني للرؤى المصرية جاء إلى مصر سنة ١٨٨٣ م هو وليم ويلكوكس - فقد ألقى محاضرة في نادي الأزيكية في يناير سنة ١٨٩٢، نشرت في العدد الأول من السنة السادسة (فبراير سنة ١٨٩٣) في مجلة علمية باسم (مجلة الأهر) التي أسسها الدكتور حسن بك رفقي وإبراهيم مصطفى - ناظر دار العلوم آنذاك - وقد دار موضوع المحاضرة حول هذا السؤال: لم لم توجد قوة الاختراع لدى المصريين إلى الآن؟ وأجاب هو عن ذلك بأنها اللغة العقيمة التي لا يستعملها كل الناس في مصر، وأن على المصريين - لكي يتقدموا - أن يتخللوا عن هذه اللغة، لأنها غير مشهورة بين العامة، فكل ما يكتب بها يموت في الكتب، ولا يحيا في دنيا الناس، كما أن عليهم أن يتخذوا العبرة في ذلك من الإنجليز أنفسهم، فعين تولوا تحرير علومهم باللغة اللاتينية لم يظفروا بنتائج طيبة على المستوى العام، إذ اللاتينية لغة ضعيفة غير شائعة، لكنهم حين ألهموا إلى تسطير أفكارهم العلمية باللغة القوية الشائعة بين فلاحهم، حققوا نتائج كبيرة «فأنتم أيها المصريون لا تزالون قاصدين على قوة الاختراع لديكم كما فعلت إنجلترا، فإنه يوجد لديكم أماس كثير، سوفرت فيهم الشرط لأربعة المارة (الثبات والإقدام والقوة المفكرة والحق) ولكن لعدم وجود لسان علمي مشهور بيسمكم لم تنصلوا على شيء وأضعتم أعماركم سدى، والسبب في ذلك أن لكتب العلمية الدنيوية يزلها أربابها بكلام مثل الجبال، وفي آخر الأمر لا يلد هذا الكلام إلا غارا صغيرا، وما نشأ ذلك إلا من كون اللسان العلمي غير مشهور فيما بين العامة، فيعجز وضع الأفكار في الكتب تموت ولا تحيا»<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٩) اللغة العربية بين حمايتها وخصومتها ٥٥



ومضى وملكوكس يؤيد دعوته وَيُؤَلِّبُ على الفصحى: إما بإقدامه هو على ترجمته بالعامية المصرية، فقد ترجم الإنجيل إلى العامية سنة ١٩٢٥، ونشر في سنة ١٩٢٦ رسالة بالإنجليزية، ادعى فيها أن سوريه ومصر وشمال إفريقيا ومالطة تتكلم اليونانية لا العربية، كما ألف كتاباً بالعامية عنوانه (الأكل والإيمان) ظهرت منه ثلاث طبعات إلى سنة ١٩٢٩<sup>(٣١)</sup>. وإما بكتابه المقالات في الصحف، وبخاصة (مجلة الأهرام) السابعة التي كتب في افتتاحها: «ولقد افتتحت (الأهرام) ولدت أن أشجته بالوسائل الرياضية المعقدة بعد ما وقفت على شدة غور المصريين لهذه الفنون، وإن السبب الوحيد في تأخر العلوم إنما هو تأخر لغة التأليف، وعدم إقدام المؤلفين على تصنيف كتبهم باللغة المحيطة المستعملة، التي يعلمها ويتعلم بها كل مصري، ضناً منهم على أباء جلدتهم بالمعلومات النافعة، فأخذوا يصنعونها في لغة غير مشهورة، لا يعلمها إلا القليل، ولذلك أضحت دائرة هذه العلوم ضيقة، وأصبحت شمسها لا تسطع إلا على أفراد يطؤون على الأصابع، والبقون في ظلمات الجهل العمهون»<sup>(٣٢)</sup>.

وجاء مستشرق آخر - ليواصل تلك الحملة على الفصحى - بعد عشر سنوات من حملة وملكوكس، وهو وليمور - أحد قضاة محاكم الاستئناف بالقاهرة - وقد دعا هذا إلى ما أسماه (لغة القاهرة) ووصف لها قواعد، واقترح اتخاذها لغة للعلم والأدب، كما زاد في حملته اقتراحاً آخر، هو التحمل عن الحروف العربية كذلك، وكتابة هذه العامية بالحروف اللاتينية، إذ من المبعث - في رعبه - أن تكون للأمة لغتان: لغة للكتابة وأخرى للكلام، فذلك يحول دون ترقى الأمة، فلا بد من توحيد اللغة حتى تهض نهضتها الكبرى، هذه اللغة الواحدة في رأيه يجب أن تكون العامية القاهرية، فلها محاسن وأدب وأمثال جميلة، وقد جاء عليها وقت كانت فيه لغة بأصول وقواعد، فإذا جمعت أصولها وقواعدها صارت لغة سهلة عامة لجميع أفراد الأمة، أما الحروف العربية فهي كأمية لمقتضيات لرسن الحاصرة، ولا لألفاظ اللغة العامية التي يتكلم بها في مصر، فالطريقة المصلى إذن أن يكتب بالعامية على أن يكتب باللاتينية، ولكي يكتب لها النجاح لا بد أن يبدأ بها في الجرائد؛ حتى يضمن لها الانتشار، ولا بد أن يستعملها فريق من أصحاب النفوذ، ثم لا بد كذلك من أن يبيع لها فرصة التدريس الإيجالي في المدارس نحو ستين<sup>(٣٣)</sup>.

(٣٠) لغتنا والحياة، ١٠٧.

(٣١) لغتنا والحياة، ١٠٣.

(٣٢) انظر اللغة العربية بين محانيها وخصومها ٦٠ - ٦٢.

ولم يكن محاولته إخراج الفصحى، واستبدال العامية بها من صنع المستشرقين فقط، وإنما ظهر على الساحة العربية من أبناء العرب من يحمل هذا اللواء وإن اختلفت صُورته، فـ (قاسم أمين) يحمل على حُرّاس الفصحى الذين يجهدون أنفسهم في البحث عن معادل يكن كمنه أحسنه، كيحتهم عن بديل الأورومبيل مثلاً، ويرى أن لافائده من ذلك، بل لا حذر استعمال الأجسبي كما هو؛ إذ إن كان القصد تقريب المعنى إلى الذهن فالأحسية لمصاحبه على الأنسنة تؤدي هذه الوظيفة على وجه أتم، وإن كان القصد إثبات أن العربية في معنى عن غيرها، وذلك محال، إذ لا استقلال للغة عن غيرها، ويدعو قاسم أمين مع هذا إلى إصلاح العربية، وهو يعني بإصلاحها تسهيلها، إذ أدت صعوبة قواعدها إلى عدم الإحاطة بها، فتعشى اللحن على ألسنة أبنائها، وعلى حد قوله: «لم أرَ بين جميع من عرفتهم شخصاً يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن، كما أدت تلك الصعوبة إلى أن تكون قراءة للعربية في شيء من الحذر من وقوع الخطأ، فيبسطو سربان المعنى إلى النفوس، على خلاف قراءة الأوربي للغة، فالأوربي يقرأ لكي يفهم، أما نحن فنفهم لكي نقرأ»<sup>(٣٢)</sup>.

وتسهيل العربية عنده يتلخص في طرح الإعراب، فأواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بعامل من العوامل، وهذه الطريقة - وهي طريقة جميع اللغات الإفرنجية والتركية أيضاً - يمكن حذف قواعد النصب والجزم والحال والاستقبال، بدلاً من أن يترتب عليه إخلال باللغة؛ إذ تبقى مفرداتها كما هي<sup>(٣٣)</sup>.

وعلى نحو أخف من ذلك قليلاً، جاءت دعوة من أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد، نعى فيها على الصعوبة التي تمثل في رسم الكلمات العربية، وهو ما يحول بينها وبين سرعة تعلمها، ورأى أن تسهيل ذلك يتم بحذف الشكل وإبدال الحروف اللينة به للدلالة على الحركات، فإن قصبة الدلالة على المد رُسِمت علامة المد على الحروف اللين المحدود، ولا طير عينا - في زعمه - في هذا المنحى، إذ الشكل ليس من أصول اللغة وإنما هو أمر غرض بعد الإسلام، ونحن في هذه الأيام أهملنا الشكل أصلاً، فلا هو يستعمل في الكتب، حتى نقرأ على الوجه الذي أراحه المؤلف ولا هو مستعمل في المراتد؛ حتى تألف لعدم الخطى الصحيح، فضلاً عن الخاصة.

ولم يكن هجوم أستاذ الجيل على شكل العربية فقط، وإنما تطرق إلى مثل ما طرق

(٣٣) المرجع السابق ٨٨

(٣٢) اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ٩٩

إليه قاسم أمين، من الدعوة إلى الإبقاء على الدخيل كما هو دون تغيير، ودون لبث عن إيجاد بديل له، يقول: «إن الأوتوميل والمكليب والجاكتة والبطلون والحرمة والسر، كل هذه الأسماء ما ذنبها حتى هجر في الكتاب إلى غيرها من الألفاظ التي تحول استعمالها مع النكلف؟. إننا لو أخرجنا أسماء للمصنوعات الجديدة؛ لاستعملها في الكتابة وحدها من غير أن ندخل في أحاديث العوام ولا في أحاديث الخاصة أمهم، لكننا عمدين بذلك على توسيع مسافة الفرو بين لغة الكتابة ولغة الكلام، وذلك مؤخر للعامة بين والمصاحبة، مؤخر للتقدم من جميع الوجوه»<sup>(٣٤)</sup>.

كذلك في رأيه لابد من تقارب بين المعصحي والعامية، وإيجاد ما يشبه التسوية بينهما، بحيث تنصّر ألفاظ اللغة، مع المحافظة على التركيب العربي والإعراب، حتى لقد تقدم إلى لجنة المعجم سنة ١٩٤٢ باقتراح دعا فيه إلى العناية بجميع المصطلحات الفنية، التي يستخدمها العمال في مصانعهم، والتجار في متاجرهم وأسواقهم، والزراعي في مزارعهم، وقال: «إن العوام يملكون بالوراثة سر اللغة، ويصرفون البيان فيها تصرفاً حياً مألوف، واللغة العامية لغة حية في القوس، أما المعصحي فلا أثر لها في الصور البيانية، لا عند الذين يعرفونها ويقرمونها فصيحة كل يوم، إننا نريد أن نرفع لغة العامة إلى الاستعمال الكتابي، وننزل بالضرورة من اللغة المكتوبة إلى ميدان التخاطب والتعامل، فلا تكون النتيجة إلا أننا نكتب الكتاب مبهوماً، ونحدث الأحاديث عربية صحيحة»<sup>(٣٥)</sup>.

وأمر هذه الحملات - مع ضراوتها - هي يسير، إذا قورن بتلك الحملة المسعورة التي أشعل جذوتها سلامة موسى، في الربع الثاني من القرن العشرين، في مقالاته في مجلة الهلال، ثم في كتابه (البلاغة المصرية واللغة العربية) فقد ندد بالمعصحي؛ لصعوبة تعلمها، ولعجزها عن تأدية أغراض الأدبية، وصعوبتها تبدو في أن أسماءها - فضلاً عن غيرها - تعلمونها كما يتعلمون لغة أجنبية، وأن أحسن كتابها يحفظون فيها، وسر ذلك إلى ما تتضمنه قواعدها من تفصيلات وتفرعات وتعدد، كالتمييز الحسي (المذكر والمؤنث) والنوع (الأفراد وغيره) وقواعد العدد والجمع والإعراب - وهو في نظره لغة يهودية للدهن واللسان - إلى جانب قواعد أخرى للمتفرقين في اللغة، كالنومين والتصغير<sup>(٣٦)</sup>.

وأما عجز المعصحي عن تأدية الأغراض، فيبدو في أنها لا تخدم الأدب المصري

(٣٤) اللغة العربية بين حماها وخصومها ٧٩ - ٨٠ (٣٦) البلاغة المصرية واللغة العربية ١٤٧

(٣٥) اللغة العربية بين حماها وخصومها ٨٢

ولا تنهض به، بل تُعْرِقُهُ، والمستخدم للفصحى في هذا كأنه يؤتى باللغة المبرو عليه.  
ف. العامية هي التي تعبر عن غرضها، وتعم بالمعاني التي تحتلج في نفوسها، فالفصحى  
- على هذا - لغة حُرُوساء، وقد عرفنا هذا الحُرُس في كثير من شتوتنا الثقافية. فإن  
يسرع مثلاً لم يرق، لأننا لم نستطع تأليف الحوار باللغة الفصحى بين أشخاص الدراما،  
لأن الكلمة الفصحى ليست (حويّة) أي إنها لا تنقل إلينا حو الحديث، لأننا ألقا أن  
يكون الحديث باللغة العامية، فترجمته إلى اللغة الفصحى يضيّعنا، ويُسْعِرنا بأن هذه  
كلمة ليست في مكانها، أي ليست في جوّها الاجتماعي<sup>(٣٧)</sup>.

ولست لصعوبة والقصور عن خدمة الأدب المصري، هي كل ما يركز أن يوجه إلى  
العربية من اتهام، فهناك أمور أخرى لا تقل خطراً عن هذين، وهي أمور تصدروا إلى أن  
يبحث عن بديل للعربية يرى من هذه الوصفات، ومن هذه الأمور أن العربية لغة عبر  
عنمية، فهي لغة ميتة علمياً، وأنتا لذلك لا تعيش المعيشة العلمية، ولا يتحرك مجتمعها  
المتحرك العلمي الذي تقتضيه معارف البيولوجية والكيمياء والسيكولوجية، ونحن في  
لقرن العشرين، مارلنا نعيش بكلمات الزراعة، ولما نعرف كلمات الصناعة، ولذلك فإن  
حيثما غاية قديمة جامدة مثبثة تنظر إلى الماضي<sup>(٣٨)</sup>.

كما أن العربية غير دقيقة في تعبيراتها وأدائها للمعاني، فبها الكثير من المترادفات  
التي تبتعر المعاني، وتبعدنا عن الإحكام في التعبير، وهي لغة ضيقة لا تفي بحاجات المدنية  
ولا تنسج للمخترعات الجديدة، فهي من هذه الناحية لغة معسولة، إذ اللغة المثلى هي  
التي لا تلتبس كلماتها، ولا تتساح معانيها، ولا تتشابه عن بُعد أو قرب. بل هي التي تؤدي  
المعاني في فروق واضحة، كالمروقي بين ٥، ٦، ثم هي اللغة الثرية الخصب التي يحتاج إليها  
المتحدثون، بل هي التي تنسج أيضاً لاختراع الكلمات الجديدة التي تتطلبها الحاجات  
لبانية المتزايدة هؤلاء المتحدثين<sup>(٣٩)</sup>.

ثم إن العربية في رعم سلامة موسى لغة تقف في طريق الوطنية المصرية، ونهت  
جهودها، وتعملها شائعة في القومية العربية، فالمتعمق في اللغة الفصحى يشرب روح  
العرب ويعجب بأبطال بغداد بدلاً من أن يشرب الروح المصرية، ويدرس تاريخ مصر.  
منظره ينحدر أبداً إلى الشرق، وثقافته كلها عربية شرقية<sup>(٤٠)</sup>.

(٣٧) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٣.

(٣٩) اللغة العربية بين محلتها وحصرها ٩٩.

(٣٨) البلاغة المصرية واللغة العربية ٧.

(٤٠) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٤.

ولم يَنْسَ سلامة موسى أن يَعمِدَ إلى كل مظاهر التخلُّف الاجتماعي ومظاهر الإحرام، فيستندها كُلُّها إلى العِصَى. فهي المسئولة عن العدالة الاجتماعية: «لأننا ورساه عن مجتمع أوستعراطي غير ديمقراطي، وهي المسئولة عن تخلف المرأة العربية وأسعادها، فقد ألغى المجتمع العربي القديم المرأة من الحياة الاجتماعية إلغاءً مكاد يكون تاماً. أما نحن فقد ردودنا الاعتبار للمرأة المصرية، ولكن ما رلنا نستعمل الكتاب القديمة، فقول أم فلان، أو حرم فلان - ولا تذكر الاسم - على أن الاسم جزء من الشخصية، وإهماله هو سُوءُ للمرأة، وإهمالنا لاسم المرأة هو تراث لغوي قديم، يحمل إلينا عقيدة اجتماعية يجب أن نكافحها»<sup>(٤١)</sup>.

ثم هي مسئولة عن كل مظاهر الجنون والإجرام التي تدور في مجتمعها، فجرثم الدودع عن العرض هي جرائم لغوية، وحوادث الجنون تتكرر في مصر بسبب اللغة، فكثيرات المن من النساء يُصنَّ بالجنون - أو على الأقل بالشذوذ الذي يحتاج إلى علاج - حين يَسْتَعِنَ كلماتٍ مثل من اليأس أو الطلاق أو الضرة<sup>(٤٢)</sup>.

وكما هاجم سلامة موسى اللغة الفصحى، هاجم أربابها ومُحِبِّيها المراض عن نقبتها من الشوائب، فقد سَجَرَ من مصحِّح شيخ عرمة في إحدى المرات، كان يشرف على اللغة ويمنع تسرب الأخطاء؛ لأنه كان يضرب على كلمة (ماهيبة) التي تردُّ في كلام الكتاب ويستبدل بها (أجراً أو راتباً). كما هاجم مدرسي العربية من جُرمي دار العلوم، وزعم أن حرصهم على اللغة ليس حُباً واقتناعاً، وإنما لأنها مصدر رزقهم، وتخصيصهم لدى حال بينهم وبين دراسات بشرية عديدة، فضافت أفاقهم، وصاروا ينظرون إلى لغتنا كما لو كانت إحدى اللغات المتحجرة في المعابد، لا ينبغي تغيير كلمة، أو أسلوب التعبير فيها، أو خطها.

وبعد هذا كله لابد من إصلاح في اللغة، والإصلاح عنده يتناول اللغة كتبه وقواعد أما الكتابة، فسيبيلها الهجاء اللاتيني، وإنما تكون هذه النهضة حين تتحد الحروف اللاتينية، أي لن تُستعَرَب العلوم إلا إذا اُسْتُلتِنَ الهجاء العربي<sup>(٤٣)</sup>، وأما القواعد فسيبيلها عهد سويده بين العالمية المصرية والفصحى بحيث تنمَّص الأحياء، وأوجه التسوية في اعتمادها تتلخص فيما يلي:

(٤١) المرجع السابق ١٦٦

(٤٢) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٦ ٢٧

(٤٣) البلاغة المصرية واللغة العربية ٢٦ ٢٧

لعمد ألف والنون من المثني، والواو والتون من جمع المذكر السالم، وإلقاء التصغير، وإبقاء جمع التكسير كله والاكتماء بالألف والتاء لمير المذكر، وإلقاء الإعراب والاكتماء بسكين أو آخر الكلمات، وإيجاد حرف كبير عند ابتداء الجمل، واستعمال جميع الألفاظ العامية، مثل حمّار - بدل مُكّار، وملاح - بدل أكّار، وعدم سرجه الألفاظ الأوربية والاكتماء بتعريبها، كأن نقول: بسكليت - بدل: دراجة، وهَلْمُ جرّاً<sup>(٤٤)</sup>.

ولم يكن الدعوة إلى القضاء على الفصحى، ثم إحلال العامية محلها وقفاً على مفكرى مصر وحدهم، بل شاركهم فيها بعض مفكرى الشام، فقد نشر الخورى مارون عيسى سنة ١٩٢٥ كتاباً بعنوان (درس ومطالعة) عقد فيه فصلاً عنوائه (حياة اللغة وموتها) نبأ فيه بقاء الفصحى وحلول العامية محلها، إذ اللغات كالأفراد: فكل لغة على وجه الأرض ماشية إلى القضاء، مها بلغت من المجد والكمال، وذلك لأن كل حق يولد فيموت فيبيع أشدّه، فشبابه، ثم يضعف ويهرم ويموت، وإن اللغة الفصحى نزول، واللغة العامية هي التي ترتقى إلى درجة لغة فصيحة، وإن الشرط في تحوّلها أن يبلغ الشعب الناطق بها درجة من لتقدم راقية، وإن اللغة الفصحى قد ترقى بترقى المدن، ولكنها لا تستطيع مجازاة اللغة العامية<sup>(٤٥)</sup>.

أما في المغرب: فقد حاول الاستعمار أن يفرض لغته ويجعل العربية لغة ثانوية، ولكنه حين أحفق، سعى إلى القضاء على الفصحى بإحياء العامية المغربية، والدعوة إلى كتابتها باللاتينية، على نحو ما قال ماسسون في محاضراته التي ألقاها عام ١٩٢٩ في فرنسا أمام عدد كبير من أبناء المغرب والعرب<sup>(٤٦)</sup>. كما كان الفساد اللغوى قبل هذه الدعوة وبمدها بأسفل نفوده على مختلف الألسنة، وأهملت العلوم اللغوية، شأن غيرها من العلوم، ولما حصل ما حصل من الإهمال في شأن اللغة، زاحمتها لغات أخرى، كالبربرية أو الإمبرجية على اختلاف شعوبها، والعمرانية على انتشار أهلها، وصار بعض التبارج في الكلام، ووقع لاحتلال في تركيب، فتعبرت المعاني عن حقيقة وضمها ودخل في لسان العامة الانتعاش والطق بالساكن، وتلفوا (شى) في آخر الأفعال، وأدخلوا كافاً على صيغة المضارع مثل: (كنكسب) وهو دلالة على الاستمرار، وأبدلوا هاء الغائب وأوا مثل: (كتابو) أى كتابه ودلّهم دلاً، وثاءهم ثاء<sup>(٤٧)</sup>.

(٤٤) اللغة العربية بين حياتها وحسب ١ ١

(٤٥) اللغة العربية بين حياتها وحسبها ٨٩ (٤٦) المرجع السابق ١١٥.

(٤٧) من مقال للأستاذ سعد أكرم في المقتطف (عبرير سنة ١٩٠٣) نقله الأستاذ أنور الجنى ١١٣

ومن مظاهر سعي المستعمرين إلى محاربة الفصحى في المغرب، والحث على محاطة الجاهليين، والاتصال بها في لغتها الدارجة الملحونة، أن الجريدة الرسمية التي سبّح الفرنسيون بإصدارها من سنة ١٨٤٧ إلى سنة ١٩٢٧ كانت تكتب بـ «عربية» مبنية على جانب الفرنسية، وبما جاء في افتتاحية عددها الأول (سبتمبر سنة ١٨٤٧):

«واعلموا يا مسلمين - أرشدكم الله - أن العظيم سلطان أفريقيا - نصره الله - اتفق له برأيه وقوع هذا المبشر مختص لفائدتكم وخبركم وتوافر النعمة عليكم، والشاهد لكم في ذلك كل ما يدل على نعمتكم هو بغواؤه، ويرضى لكم مبرّضا (ما يرضى) لنفسه، ولا سيما أنكم بمسكن قلبه كعزيز الرعية، واعلموا أن سلاطين البصاري مهبا رُدوا يعرفون الرعية بالأمور الواقعية، يعثون لهم رسائل خيرية وأيضاً هواند هذا المبشر الذي أنعمنا عليكم بإشائه هو لما تعلمو بمقصودنا، وجميع ما يجب عليكم من التصرفات، وتطلعون على هذا الأخبار ينفي عنكم بسبب ذلك كلام الوشاة أهل الشيطنة، دمرهم الله».

على أن هذا الصراع بين الفصحى والعامية، وانتصار كثير من المفكرين - أجنبياً وعربياً - للعامية قد أعزى فريقاً من الناس بالدخول في خلية الصراع، وتصفية مواقف الطرفين بالدعوة إلى رأى جديد هو التحلّى عن اللغتين معاً: الفصحى والعامية، ولتنعّس نحن العرب بلغة أجنبية حتى نلحق بركب المتحضّرين؛ إذ إن أودار التحالف لعربى لا تحملها الفصحى فقط، وإنما تشاركها في ذلك العامية. مصرية وغير مصرية

وقد بدأت يواجر هذه الدعوة يده الثورة العربية، حين روج لها عدد من المثقفين العرب، مكره استبدال لغة أجنبية بلغتنا العربية، فقد نشر عبد الله النديم في العدد الخامس من (الثبكت والشكيت في ١٠/٧/١٨٨٨) مقالا للأديب أمين شميل بعنوان: (كلمة غيور على لغته)، أعلن فيه يأسه من إصلاح العربية، أو إحيائها بعد موتها الذي ستصير إليه حتماً، فلا بد - إذن - من البحث عن لغة حية أجنبية تُحيينا علمياً وثقافياً واقتصادياً، ورأى أننا معفوروون حين نبحث عن هذه اللغة، ونسحلى عن لغتنا التي ورثناها عن العرب، أو عن أباينا المصريين وغيرهم، إذ هي غير صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر؛ لضعفها وضعف الناطقين بها، ولا داعي لاستبقاتها والتصكك بها ما دام محكوماً عليها بالعناء كما ماتت لغات قبليها، كانت لها خصائص ومميزات مثل العربية، دون أن يعصمها ذلك من مصيرها المحتوم، ثم إن إحياءها بعد الموت أمر معسر وعسر، وهو في

هذا هو أمر لا جدوى من وراثته علمياً أو مادياً، أما علمياً فلأنها عاجزة عن الوفاء بمطالب العلوم العصرية حال حثائها، وأما مادياً: فلأن الاشتغال بإحياء ما قضت الحياة بموته لا يؤتسماً خبيراً، انذهب إلى دوائر أحكامها ومراكز تجارتها، وانظر: بكم يؤخر الكاتب المصايد والكاتب الدال، ثم ألف لك كتاباً واجعله كله صياداً، واصرف فيه عمرك، واغرضه على قومك، فترى مالبضاعتك من رواج<sup>(٤٨)</sup>.

ويرى أمين شميل أن الأخذ بما اقترحه سبيل مؤكدة لمن أراد كسباً علمياً أو مادياً وأن ذلك لا يصر الوطنية «لأن الوطنية الملهمة - ودعنا من الكلام العارع - قائمة في المعاني لا في الأنماط، أعنى في حماية حقوق الأفراد وإحكام العدل والتسوية والالتفات إلى الأمة ولعنتها، وعدم إعطاء حيز بنيتها لغيرهم، فإذا فعلت هينئذ ذلك هان عليها كل شيء، وإذا فأت تضرب في حديد بارد وكانت الوطنية قوهم: ضرب زيد عمراً واشتغل الرأس شيئاً»<sup>(٤٩)</sup>.



هذا التشكيك في العربية، واتهامها بالفصور وقلة البناء، وما ترتب عليه من الدعوة إلى استبدال العامية بها أحياناً، أو نبذ اللاتين والاتحاد إلى لغة أجنبية حية، قد بعث حساساً بالضيق في صدور أهل العربية الحرصاء على بقائها ونقاها، بل كان الإحساس بالضيق في صدور بعض المستشرقين من غير أهلها، كالمستشرق الإيطالي كارل غليو، الذي هاجم دعاة (اللاتينية بدل العربية) إذ «إن الحروف اللاتينية لا تصلح لكتابة العربية، وإذا كان الترك قد اختاروا هذه الحروف في انقلابهم الأخير؛ فذلك لمصلحة لكتابة التركية إليها، دون الكتابة العربية، التي تحفظ بحروفها الآن كتور العلوم والأدب ووحدنة اللغة على الرغم من اختلاف اللهجات»<sup>(٥٠)</sup>.

وكالمستشرق الإنجليزي إدوارد وينسون، الذي حذر من خطر هذا الاتحاد، فقال: «بهاكم وهذا الأمر، إنني أحهم اقتباس الحروف اللاتينية في بلاد مثل تركيا وإيران، أما في مصر، فالحذر من هذا، لأن الحروف العربية حروف لغة القرآن، وإذا تبسّم الحروف العربية تبسّم القرآن، بل هلمتم صرح وخذة الإسلام»<sup>(٥١)</sup>.

(٥٠) اللغة العربية بين حمايتها وحصولها ١٢٥٥

(٥١) المرجع السابق ١٣٢

(٤٨) لغتنا والحياة ١٤٠

(٤٩) لغتنا والحياة ١٤١



وكان المصلح الاجتماعي الكبير جمال الدين الأفغاني، في مقدمة من ضاع صدره، إلى حال العرب وعربيتهم من ضعف وفساد، ورأى أن سلامة اللغة ووحدتها سلامة للأمة ووحدتها، وأن تحرير الشرق الإسلامي وإنهاضه يستدعي أول الأمر تحرير اللغة العربية من العيود التي تعوقها عن الوفاء بمطالب التعبير، وإنهاضها من كبوتها التي استشرت منه ومن الغنمايين « فلا حاجة لقوم لا لسان لهم ولا لسان لقوم لا آداب لهم، ولا آداب لقوم لا تاريخ لهم »<sup>(٥٢)</sup>.

ومن بعده كان تلميذه الإمام الشيخ محمد عبده، الذي ولى الإشراف على تحرير جريدة مصر الرسمية، المعروفة باسم (الوقائع المصرية) منذ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م حتى سبتمبر سنة ١٨٨٢ م فتصدى من خلال ذلك لمحاربة أساليب اللحن في دواوين الحكومة ولكتابات الصحافة عامة، حتى تصفو اللغة من الركاسة والابتدال في ألفاظها وتركيبها، وتصبح واضحة في معانيها، ومن أجل هذا أنشأ في الجريدة قسمًا أدبيًا، استعان فيه بمن يجيد العربية، وأسند إلى محرري الوقائع الإشراف على كل ما يصدر بالبلاد من صحف ومطبوعات عربية أو غير عربية، وكان الإشراف يتناول فكرة الموضوع المنشور، من حيث ارتباطه بقضايا الوطن، والأسلوب اللغوي الذي كتب به من حيث سلامة الأداء، وقد كان يولي الأمر الثاني العناية الكبرى، ويوجه اللوم أو يجعل العقاب بمن يجد في أسلوبه خروجًا على الفصحى، ولقد أثر عنه أنه أنذر مدير إحدى الجرائد المشهورة بتعطيلها، إن لم يمين لها محررًا سليم اللغة في موعد حدد<sup>(٥٣)</sup>.

لقد حملت (الوقائع) على غشاة العبارة العربية الديوانية وسقمها حملة لا هوادة فيها، فهي منفلقة الألفاظ، غامضة المعاني، مختلفة التركيب، لا يقتدر المطالع على حل رموزها، ولا ينسكب من ذلك طلسماتها، إلا بعد أن يجهد نفسه ويؤمن الفكرة ويدقق النظر، ومع ذلك لا يخلو الحال من الخطأ في فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم<sup>(٥٤)</sup>.

كما ألصقت (الوقائع) بهذه اللغة المضطربة تهممة بتعطيل مصالح الدولة، وبخاصة المصالح القضائية، إذ تطول أزمان التقاضي بسبب اضطرابات الفهم من تلك العبارات التي تصاغ بها أساليب المحاكمات والمرامعات « فيفهم منها هذا ما لم يكن قصده ذلك، فيعمل على قدر ما يصل إليه إدراكه، وهناك مختلف الأقوال، ويكثر الغبل والغال، ويقع

(٥٣) لته الإدارة العامة في مصر ١٩٧٣، ١٩٧٤

(٥٢) من قضايا اللغة والنحو ٢٨

(٥٤) المرجع السابق ١٧٤

فيها الإشكال، وتجدد الاستعلامات عما يطلبه الأحوال، ومن هنا يحصل الالتباس، ويطول الزمن دون أن يحل مشاكلها، أو تنهى مسائلها، فتتعلل المادة من البساطة إلى التركيب، وتتحول من السهولة إلى التعقيد<sup>(٥٥)</sup>.

كما حسب على موظفي الدواوين، لتقصيرهم في تصويب لغتهم ونحو بلدها، وركوبهم إلى ما ورثوه من أساليب أسلافهم الموظفين، واعتذارهم من هذا بأنه لا يجتمع العلم بالعربية وديها والمعرفة بأساليب الكنية واصطلاحات الدواوين، «فكل من تعلم العلوم وأجهد نفسه في تحصيل الفنون، يمسح عليه أن يكون من أوساط الكنية، فضلاً عن الماهرين، وأنه على قدر قرب الشخص من العلوم والفنون، يكون تعاظمه من الانظام في سلوكهم لصيد»<sup>(٥٦)</sup>.

وقد تمت (لوقائع) أمثلة لمربية الدواوين، مما علفت به أوضاع اللحن وشوائب الخطأ في المفردات والتراكيب، شاع في لغتهم: (تلك الرجل، وهذه المرأة، وهؤلاء الشخص، ومنه يسميهم، ولذا وكون بما ذكر، ومن حيث ليس، وورد جوابكم والحال.. وسبق لمخاطبة، وكون من سابقة التحقيق، وكون من ذا يتضح، وكان جاري المشاجرة، وبذا لا هناك لزوم، وإنما من كون مذكوراً بذلك)<sup>(٥٦)</sup> كما شاع في تراكيبهم أن يكون المبتدأ بلا خبر، ولعل بلا فاعل، والشرط بلا جزاء، والاستنتاج من مقدمات تبين المقصود، والحشو ولتطويل بما لا يحتمله الكلام، إلى غير ذلك مما لا يمكن للقلم أن يستوفي فيه الإحصاء<sup>(٥٧)</sup>.

وتلاحظ على دعوة الأفغان أنها اتسمت بسمة الإصلاح النظري، دون أن تتجاوزها إلى مجال التطبيق، بمعنى أنه اقتصر على الدعوة إلى النهوض اللغوي وإصلاح العربية، في جملة دعوته إلى إصلاح حال العرب - والشرق عامة - ولم يهتم بنقل هذا الإصلاح إلى تتبع ما يجري على ألسنة العامة والخاصة من لحن؛ لإصلاحه وتقويمه، أو ربما حدث ذلك، ولكنه لم ينقل إليها

ويمثل هذا اتسمت دعوة تلميذه محمد عبده في غالبيتها - وإن أثر عنه القليل من سبع بعض الاستعمالات الديوانية، وبيان ما فيها من معائب، دون أن يؤثر عنه بيان لاستعمالات العربية لها - على ما سبق -.

(٥٥) المرجع السابق ٤٧٦

(٥٦) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٣

(٥٧) لغة الإدارة العامة في مصر ٤٧٥

ومن بعد هذين الإمامين، عاقبت دعوات الإصلاح اللغوي، وتنبط علماء اللغة في معب مفردات الكتاب وأساليبهم، ثم عرضها على الفواعد اللغوية والنحوية للتمييز بين تسليم منها والملحون. واجهوا في هذا التعقب اتجاهًا بغير ما كان لأسلافهم من أصحاب النقيض اللغوية، إذ فصلوا في دراساتهم بين العصري الملحون والعامة لى استقرب في العصر الحديث، واتفقت الآراء على عاميتها، ومن هنا تسببت دراساتهم في اتجاهين:

#### الاتجاه الأول:

تَنَلَّ في دراسات أقيمت حول العامة من حيث أصولها وفروعها، وابحث في أوصاعها ومعرفة غريبها من دخلها، وردّها إلى الفصحى إن كانت منها بسبب، ثم محاولة وضع معاجم لها، جرى ذلك كلّ على اللهجات العامة في البلدان المختلفة، ولم يكن هد الاتجاه - في حقيقته - وليد العصر الحديث، وإنما وُضِعَ بدوره منذ عصر العثمانيين حين ألف العلامة يوسف المغربي كتابه (رفع الإصر عن كلام أهل مصر) عرض فيه لما دخل العربية من لغة أهل مصر، يحاول أن يرد شيئاً منه إلى أصل عربي، ويحاول أن يقيم شيئاً آخر على النهج العربي، وقد وصل إليها مختصر لهذا الكتاب - بعد نقده - من تأليف محمد بن أبي السرور الصديق الناصبي، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ سباه (القول المختضب فيها وافق لغة أهل مصر من لغات العرب)

أما في العصر الحديث فمن المؤلفات التي تناولت العامة المصرية:

• التبعة الوهانية في اللغة العامة المصرية، للسيد وفاء محمد - طبع بالقاهرة سنة ١٣١٠ هـ

• أصول الكلمات العامة - لحس توفيق (الرحلة الأولى) - طبع في مصر سنة ١٣١٧.

• معجم اللغة العربية المصرية العامة، لأحمد باشا تيمور، سر مشه أمثلة في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

• الألفاظ الإيطالية في العربية العامة المصرية، لسقراط بك إسبيرو - نشر سنة ١٩٠٤.

ومن المؤلفات التي تناولت العامة الشامية:

• درس في سريانيته لبنان وعربيته العامية، للمسييو سخاتيل العنالي - طبع في باريس سنة ١٩١٨.

• لهجة أهل كمر عيدا (قرية لبنانية) - له أيضا - طبع في باريس سنة ١٩١٩.

• لغات السوربه المحليه في سوربه وليان، للدكتور صليب حتى - طبع في بيروت سنة ١٩٢٢

ومن المؤلفات التي تناولت العامية العراقية:

• لغة العامية البعدادية، للقس جبرائيل أوسا الكلداني البغدادي - نشرها مطبعة في مجلة اللجنة الأمريكية الشرقية سنة ١٩٠١.

• دفع لمراق في كلام أهل العراق، لعروب الرصافي - نشر منه أمثلة في مجلة لغة لعرب سنة ١٩١٩

• بقية المشتاق إلى لغة العراق، لداود فتو البغدادي - لم يطبع.

• معجم في لغة عوام العراق، لمرزوق عيسى البغدادي - بدأت مجلة العرب بنشره، ثم توقفت عن إقامه.

ومن المؤلفات التي تناولت العامية بوجه عام.

• معجم إلياس بفطر الفبطي، وفيه من لغة مصر والشام والمغرب وتونس العامية - طبع في باريس سنة ١٨٦٤، وفي مصر سنة ١٢٨٩ هـ.

• رسائل في العربية العامية، لمحمد عياد الطبطاوي - طبع بعضها في ليبسك سنة ١٨٤٨.

• الرسالة الثامنة في كلام العامة، لميخائيل الصباغ.

• الدليل إلى مرادف العامي والدحيل، لرشيد عطيه الليثاني - طبع في بيروت سنة ١٨٩٩.

لي غير ذلك من مؤلفات العامية التي فصل بياناها الأستاذ عيسى إسكندر العلوي، في محله مجمع اللغة العربية (الجزء الأول ٣٥٠ - ٣٦٨).

## الاتجاه الثاني:

وهو عتُل في دراسات أُقيمت حول الفصحى، التي تدور بها أقلام الكتاب و المؤلفين والمُثقفين عامةً، وبحيى بعض ألقاظها وبراكيبها؛ لبيان ما قد يحويه استعمالهم، بلعوى من شوائب يجب أن تُنقى، وأخطاء ينبغي أن تصحح.

وقد تبين لنا من الدراسة في الباب الأول، أن بلاد العراق كان لها البذخ المُعَلَّى في مجال التنقية اللغوية في العصر القديم؛ إذ نهض بأعباء تصحيح الأساليب للعامة ولخاصة كبر من أئمة اللغة والسحر، أثر عن اتق عشر عالماً منهم آراء في هذا المجال، في حين أن بلاد الشام وعبرها لم تقم بها مقاومة جادة لمظاهر اللحن، فكل ما أثر عن التنقية الشامية انتقادات يسيرة لم تجد من يأخذ بيدها، وردت في (بحر العوام فيها أصحاب فيه العوام)، لابن الحبلى، وفي (سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ) لابن الحلبي، وكذلك أمر التنقية في مصر - على ما سبق.

أما في العصر الحديث، فقد أخذت بلاد الشام مكانة العراق قديماً، إذ نشطت بها الجهود العلمية واللغوية، واعتم علماءها بتتبع بعض الاستعمالات، ونقدتها وبيان ما فيها من مخالفة الفصحى، وتكاد بلاد الشام تكون أوفر نتاجاً في هذا الشأن، وتليها مصر، ثم العراق، أما بلاد الحجاز فلم تقم بها تنقية ذات خطر، وأما بلاد المغرب فلم تقم بها تنقية أصلاً.

وستدرس ذلك كله في الفصول الثلاثة التالية: \*

---

● اقتصرنا في هذه الدراسة على جهود المؤلفين اللغوية التي اشتهرت حتى سنة ١٩٧٨ م ومن إعداد هذه الدراسة

## الفصل الثاني

### في بلاد الشام

تميزت لبنان - من بين بلاد الشام - بقيام نهضة علمية ولغوية، برزت في الاطلاع على الآداب لأجنبية وترجمة كثير منها، وفي إحياء التراث العربي على نطاق واسع، وكان لهذه النهضة آثارها الحميدة، كما كان لها آثارها الضارة - ولاسيما في المجال اللغوي - إذ نتج عن الاتصال بالثقافات الأجنبية - مع عدم التمكن من العربية أو قلته - أن بدرت من ألسنة بعض السُّفَطَاتِ المعيبة، أخذت تنتشر شيئاً فشيئاً، حتى غدت مصدر خطر كبير على العربية، صوره الأب لويس شيخو، في قوله: «ومن مساوئ ذلك الانتشار البعيد - يقصد انتشار الثقافة الأجنبية - ما أصاب اللغة من الفساد، وذلك بتوغل الألفاظ الأجنبية والأساليب الغربية، وربما وضع الصّحّاحيون والمُعرّبون في قلوبهم عن الفئات لأوربية مفرداتٍ مختلفةٌ لمسمّى واحد، ولاسيما للمصترعات الجديدة، فاضطرب بفخلافهم أفكار لقراء، وأسوأ من ذلك أغلاط وسفطات لغوية، شاعت في الجرائد والتأليف المستحدثة»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا تميزت لبنان بخرارة النّجاج في مجال التنقيح، إذ اهتم خمسة من لغوييها بتعقب الكُتّاب في استعمالهم اللغوي، وردّ ما قد يعرض لهم من خطأ إلى صوابه من اللغة الفصحى، وهؤلاء هم:

١ - شاكِر شقير اللبّاني، المتوفى سنة ١٨٩٦ م، وله في هذا المجال مؤلفان

الأول: (لسان غصن لبنان في انتصاد العربية العصرية)، وقد نشره أولاً في جريدة ليسان، ثم جمعه في كتاب طبعه في بعبدا بلبنان، ولهذا الكتاب أثر واضح وجهود ملموس في تنقاد الأساليب، وهو أول كتاب يتنقد اللغة التي تُرجم بها العهد الجديد من الكتاب

(١) الحركة اللغوية في لبنان ٤٧، ٤٨.

المقدس، ومع أهميته هذه لم نجد من يشير إليه أو يصممه في إحصاءات كتب الملحن، اللهم إلا إشارة عابرة من مقال الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف، في مجله مجمع اللغة العربية<sup>١</sup>

الثاني: (أساليب العرب في صناعه الإنشاء) وقد ضم في تناييد انتقادات متناثرة لبعض أساليب الكتاب الملحون، والكتاب مطبوع في مطبعة القدس حاورجيوس بروج الأرنودكس سنة ١٨٩٣ م.

٢ إبراهيم ناصيف البارحي<sup>(٢)</sup>، ولد في بيروت وتوفي بالقاهرة سنة ١٩٠٦، وله مجموعة مآخذ على أساليب الصحافيين، نشرها يداعاً في مجلة (الضياء) ثم جمعها لأستاذ مصطفى توفيق المؤيدى، بعد أن أضاف إليها بعض التصحيحات الواردة في بعض فصول مجلة (البيان) وفي باب الأسئلة وأجوبتها من مجلة (الضياء) وقد بلغت مآخذ الضياء سبعة عشر ومائتي مآخذ، وبلغت المآخذ التي ألحقها المؤيدى ثلاثة عشر مآخذاً، وطبع ذلك كله في مطبعة التقدم، بعنوان (لغة الجرائد)

وجمع هذه المآخذ أيضاً الأب جورج جنن البولسى، في كتاب بعنوان (مذلل الكتاب ومنهج الصواب) بعد أن أضاف إليها قسماً أداعه المزل في السنة السابعة من (ضبطه)، فصلاً عن جانب من المسائل اللغوية الشائعة الواردة في بعض أعداد (الضياء)، وقد متر عمله هذا بترتيب المواد على حروف المعجم مع مراعاة التسهيل والتقريب إلى الأهم - على ما ذكر في مقدمته<sup>(٣)</sup> - وبلغت المآخذ التي أضافها على ما جاء في (لغة الجرائد، قرابة عشرين مآخذاً، والكتاب مطبوع في مطبعة القديس بولس - في حريصا (لبنان).

ويعدّ البارحي أكثر علماء لبنان - والشام بوجه عام - انتقاداً للأساليب، فقد انتقد بعض الاستعمالات اللغوية الواردة في (مجانى الأدب) و(علم الأدب) و(وشرح مجانى الأدب) للأب لويس شبحو، ونشر الانتقاد في مجلة الضياء (٢، ٥، ٦)\* كما انتقد (أقرب الموارد) للشيخ الشرنوبى، ونشر الانتقاد في الضياء (٣ - ٧) وانتقد كتاب (أحرر بي سراج) للأمير شكيب أرسلان، ونشر الانتقاد في الضياء (٧) وكذلك انتقد مواضع من (الذرة البسيمة) لابن المقفع، وهي بتصحيح الأمير شكيب أرسلان، و(عنراء الطيد)

(٢) انظر ٣١٨/١

(٣) انظر ترجمة له في : معجم المؤلفين ثرماً كماله ١٤٠/١.

(٤) انظر مقدمه مقال الكتاب ج. ٥

\* الأرقام هي أرقام الأعداد في المجلة

لوهي، وكانت بينه وبين أصحاب هذه المؤلفات أو جمعياتها مساحلات لغوية مشهورة.

٣ - أسعد خليل داغر<sup>(٥)</sup>، ولد بلبتان وعلم بها، ثم اشتغل بالتدريس وحام مصر، وشغل وظيفته في العلم القضائي في وكالة حكومة السودان، حتى توفي بها سنة ١٩٣٥ م. وقد نشر ما حده أول الأمر في مجلته (المصباح) في أواخر سنينها الأولى، وفي الأجزاء التي صدرت منها في سنتها الثانية، بعنوان (تذكرة الكاتب) ولما أصبحت المجلة عن الظهور جمع ما تنعده منها، وأضاف إليه ما عثر عليه في أثناء مطالعته<sup>(٦)</sup> لأكثر الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، وبعض الكتب ودواوين الشعراء، وطبع ذلك كله في كتاب بعنوان السابق (تذكرة الكاتب) وذكر أنه كتاب يتضمن التنبيه على أهم الخطأ في لغوية الدائرة في السنة المخطئة وأقلام الكتاب في هذه الأيام، والكتاب من مطبوعات مطبعة المقتطف والمقطم بمصر سنة ١٩٢٣ م. ويضم من المأخذ ما يناهز خمسين وأربعمائة مأخذ لغوي.

٤ - إبراهيم المنذر<sup>(٧)</sup>، ولد في (المحيطة) بلبان، ثم اشتغل محامياً سبع سنوات، وانتخب عضواً مراسلاً في المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٢٧ م. وقد جمع انتقاداته اللغوية، في كتاب سماه (كتاب المنذر في نقد أعلام الكتاب) طبع سنة ١٩٢٧ م. ثم كرر طبعه بنسختين، ومع أهمية الكتاب لم يُشر إليه الدكتور رمضان في إحصائه لكتب اللحن.

٥ - مصطفى الفلايحي<sup>(٨)</sup>، وهو كاتب لبناني، تولي تدريس العربية زمناً ثم ولي قضاء بيروت الشرعي، وقد تنافرت مأخذ اللغوية في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) الذي تتبع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر، في مؤلفه السابق (كتاب المنذر) وهو من مطبوعات طهارة بيروت سنة ١٩٢٧ م.

أما في سوريا، فلم تُؤثر مأخذ لغوية تذكر إلا لعالمين اثنين:

الأول: الشيخ عبد القادر المغربي الذي كان من مؤسسي المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٩١٩ م. كما كان عضواً في مجمع اللغة العربية بمصر، وقد استفاد كثيراً من أساليب الكتاب في مجلته المجمع العلمي بعنوان (عثرات الأعلام)، وهي ثلاثون مقالة

(٥) انظر ترجمته له في الاعلام بدمشق ١٩٣/١

(٦) انظر محمده: تذكرة الكاتب ٧

(٧) انظر ترجمته له في مجمع المؤلفين لرضا كحالة ١١٩/١

(٨) انظر ترجمته له في مصادر الدراسات الأدبية ١١٩



نشرت على سبع سنين، من يونيو (حزيران) ١٩٢١م إلى إبريل (نيسان) سنة ١٩٢٧م. كما انتقد أساليب أخرى في مجله مجمع اللغة العربية المصري وبخاصة الأساليب الدخيلة التي كسب عنها في الجزء الأول من المجلد، بعنوان: (عريب الأساليب) كما ألهم بحاصره في المجمع العلمي بطبعته، بعنوان: (عثرات الألفاظ) أول فبراير سنة ١٩٢٤م. ثم طبعها بعد أن أضاف إليها ألفاظاً كثيرة من يأتيها، حتى بلغ أكثر من ثلثائه كلمة، فسمي ورنيتها على حروف المجمع، وجعل في نهايتها فهرساً للألفاظ الواردة فيها، وحصل له عنواناً هو (عثرات اللسان في اللغة) وهي من مطبوعات المجمع العلمي سنة ١٩٢٩م.

والثاني: صلاح الدين معلى الزعلاوي، وهو سوري من دمشق، وقد ضم ما حده النعوية في كتاب بصوان: (أخطأنا في الصحف والدواوين) من مطبوعات الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩م. وفيها يلي دراسة هذه المأخذ اللغوية.

## (١)

### شاكر شقير اللبناني

حز في نفس شقير أن يجيء الخطر على العربية من قبل أصحابها أنفسهم - الذين هم أولئك الناس بحمايتهم - وهؤلاء أرباب القلم، ممن ليس لهم مأرب سوى الحرص على كسب المال، لا كسب المعرفة ولا حسن التعبير وصحته، فهم إذا نظروا في كتب المتقدمين كان نظرهم على سبيل التسلية، لا الاستفادة، فكأنهم آلة تتحرك بأيدي حاسبيها، وهم ينلون الأشعار تلاوة متعكة، لا تلاوة مستفيدة<sup>(١)</sup>

لقد كثر التأليف حقاً - على ما يرى شقير - ولكن كثرت معه أخطاء اللغة، حتى شملت كل المطبوعات، «والعلة معروفة تصعب مداواتها، لأن كثيرين من الكتاب يكونون قد تعلموا في المدرسة بعض مبادئ العربية، والبعض منهم لا يكون له إلمام بها؛ فيستند إلى غيره، وحالاً يخرج الولد من المدرسة - وأحياناً قبل أن يخرج - بطرح بضاعته لدى العموم، فيطبع المقالات والأشعار، وهو يهرف بما لا يعرف، عهد الذي هنك سر العربية ومرق حجابها كل مرقق، وشعث وجنتها الماعمة، فاختلط عنها بسميتها، وفصيحتها بكلام العامة»<sup>(٢)</sup>.

(١) لسان عصي لبنان ٢.

(٢) لسان غصن لبنان ١.

كذلك سبَّطت جهود التعريب على أيدي جماعة قلَّ حظهم من اللعين: العرب منها  
والمعرب إليها، فأصب أساليبهم المعربة مجافية للنوى العربي، بعيدة عن السجع المستقيم في  
العربية، سلب في الأختنية المتحول منها، إذ لكل لغة من الاصطلاحات والمجارات  
والتكديبات وأساليب التركيب ما ليس لغيرها، وكثير من أهل بلادنا لا يفهمون الأساليب  
الإعرابية، لأن شأنتهم شرفية، وأذواقهم لا تطيق على الاصطلاحات الفريية، حتى  
لا يدركون ما ينتفون من التراكييب العربية المربكة في قوالب إفرنجية<sup>(١١)</sup>، وغير  
لبصر بذلك كالمأشى في وَحَلٍ لَرَجٍ يتلَّك ويتحير وهو يظن نفسه مأشياً بشية  
مستقيمة<sup>(١٢)</sup>.

ولكى تقوم هذه الأخطاء كان لابد من قيام جهود نقدية لهذه المؤلفات والمعربات،  
تقبل المصحيح النوى وتمدحه، وترفض الملحون وتذمه، ولكن جرى الأمر على غير ذلك؛  
إذ أصبح المدح وسيلة مدح فقط، فأدى ذلك إلى اكتساب الخطأ ميزة الصحيح، واحتلظ  
الأمر على السامع والقارىء، وسرت الأخطاء وتمشت في الأساليب في سهولة ويسر، دون  
أن نجد دافعاً أو مانعاً

وقد حمل شقير على هؤلاء الناقدين، وعلى مذهبهم الذى اصاع العربية، حين قال:  
«ومادا يخافون إذا أظهروا بعض الفرق في كلامهم عن كتاب ريد وقصيدة عمرو ومقالة  
بكر؟ رضى عار يلحق بالكاتب إذا نبه إلى هفواته أو الشاعر إلى فلة بصاعته، حق  
شعشى أن نمسه بما يظن البعض أنه إهانة له؟ أين الإهانة في تنبيه القوم إلى صحة  
الكتابة وإمعان النظر في النظم؟ وأين الخجل ممن يتطلب الفوائد إذا صح له من يرشده  
إليها؟ لعمري، لست أرى في ذلك وجهاً للوم بل اللوم أن نمدح الإنسان في نفسه بأن  
يصوب عمله على سبيل التدليس، فيبقى في ضلاله<sup>(١٣)</sup>».

هذا كله حمل شقير نفسه عبثاً صيانة الفصحى، وإصلاح ما أفسده العربون  
والكتّاب، فوضع كتاباً لإصلاح لغة العربيين سواء (مناغة التعريب) جمع فيه امثال اللغة  
العربية وكتابتها، وعربها بما يراد منها من اللغة العربية، كما وضع كتاباً لتبصرة الكتاب  
بعواعد العربية، سواء (الأحكام الصحيحة في العربية الفصيحة) وجعله في ثلاثة أقسام  
أحدها في الصرف، والى في النحو، والثالث في الظروف والحروف<sup>(١٤)</sup>.

(١١) لسان غصن بس ٦ (١٢) لسان غصن بس ٧ (١٣) لسان غصن بس ٤

(١٤) ذكر المؤلف أن الكتابين غير مطبوعين كما ذكر أسفة مما جاء به من الكتاب الثاني: لسان غصن

بس ٨ - ١٤

ثم وضع كتابه (أساليب العرب في صناعة الإنشاء) ثم كتاب (لسان غصص لبنان) وتبع في بعض من الكتاب الأول الاستعمال اللغوي للكتاب، وبين ما يفهم فيه من انحرافات لغوية، ردّها هو إلى صوابها العربي.

أما في الكتاب الثاني، فقد عرض إلى جانب ذلك لبعض ما وقع من أخطاء لغوية في ترجمة المهدد الجديد من الكتاب المقدس المطبوع في سنة ١٨٦٧ م، وبخاصة لأصحاب الواردة في إشارة منّي. وكان حرصه على ذلك شديداً لأن الكتاب المذكور كل يوم في يد الناس، وهو متعمد الشكل ومعتق به كل الاعتناء، فيحسب توهم لصحة بكل ما جاء فيه من حيث الإعراب<sup>(١٥)</sup>.

وقد دارت انتقادات سقيمة اللغوية على ثلاث قصايا أولية يتفرع منها غيرها، وهي التعريب، والخطأ في قواعد اللغة العربية، واستعمال الألفاظ في غير محلها.

• ففي التعريب<sup>(١٦)</sup>، يرفض التعريب اللفظي الذي لا يوافق الذوق العربي. وإن كان جارياً على قواعد البحر والصرى، لعدم إلباء أبناء العربية بمثل ذلك، ومما أنكره مما رآه معرباً عن الفرنسية التي يتصفا قولهم: فلان طلب يد فلانة، وهو كناية عندهم عن الخطبة - أي إنه حطّ فلانة لتكوي له زوجاً - ولا مدخل في ذلك للفظ (طلب) ولفظة (يد) وقولهم: لعب دوراً مهماً أو كبيراً، وهو مجاز عندهم مستعار من غثيل الروايات، وأما العرب فلا يعرفون هذا، وقولهم: إنحفظك السباء من كل شر، وصحته في العربية: وفاك الله أو أسأل الله أن يحفظك، وكذلك قولهم: يا إلهي، يا الله الصالح، يا سباء لعادلة، وهي عبارات قصد منها التمجيد والاستعظام، وقد عُرِبت تعريباً حرفياً، نَبَاهُهَا عن ذوق العرب والعربية، وإن استقام لأكثرها سلامة الأداء القاعدي.

• وأما الخطأ في قواعد العربية، فقد دار - في مجلته - بين الأمور الآتية:

التصريف:

\* وذلك في جمع خاطئ على: حُطاة - بورن قصّة (٣٦) وغلط على: أغلاط - وهو مصدر لا يشي ولا يجمع (٣٠) ورفق على: أرفاق (٤٥) وضالّ على: أصلّة (٥٣).

(١٥) لسان غصص لبنان ٣٤

(١٦) أمثله ما أنكره في لسان غصص لبنان من ١٥ - ١٧

• الأرقام لصحاح كتاب (لسان غصص لبنان في انتقاد العربية العصرية).

وإيذان باسم المفعول من هاب - الياثى العس - على: مهبوب (٥٦) والإنسان به من  
بهاصر بلا معلق، في وهب مغطياً على الأرض (٤٤).

أما اسم التفضيل. فقد استعمل منه الصيغة المفعولة: أشرف منه (٣٦) كما جىء منه  
بصيغة المذكور وصفاً لما هو مؤثث، في: ديمونة أعظم (٣٨).

وجاء في استعمالهم أيضاً خطاب المتنبى بما هو للجمع، في: قال لها لا تهتموا بأمر الإين  
(٤٦) و استعمال لام الأمر مع المصارع في الخطاب، في: ليتعلم يافلان (٥٧) والإبقاء على  
ألف م الاستهامية عند جرهما، في لا تهتموا كيف أو بما يتكلمون؟ (٣٦) كما جاء  
إثنين بالمفعول لأجله من مصدر كان، في: جرى على فلان كذا، كونه فعل كذا (١٨)  
قال «ولمقرر أن مصدر كان لم يرد، ولا يصح أن يرد مفعولاً لأجله» كما جاء السب  
في بيضة بفرطهم: وجه فلان يتهاوى (أساليب العرب ٨٢).

#### التذكير والتأنيث:

استعملوا الريح مذكرة - وهي مؤنثة - في ألفاظ الريح، والريح الطيب (٤٥)  
وكذلك لسوق في، سوق يسمى (٤٥) ومثلها الذراع في ثلاثة وأربعين ذراعاً (٤٦) و  
عشرة أذرع (٤٨) وكذلك النوى بمعنى البعد (٥٥) والرجل من أعضاء الإنسان في.  
تهية رجل (٤٨) والسلم في سلم منصوب (٤٦) والكأس والصحفة، فيما جاء في إشارة  
مق: تفوق خارج الكأس والصحفة وهما من داخل مملوآن (٣٨) كذلك ما جاء في  
لإشارة أيضاً من تأييد الفعل مع أن مرفوعه مصدر مسبك، في هكذا ليست مشيئة أمام  
أبيكم. أن يهلك أحد هؤلاء (٣٧) سبب (مشيئة) أي ليس هلاك أحد مشيئة...  
أما لفظة (بضع) فقد استعملت بصورة المذكر دائماً، فقالوا: بضع ألوف (٥٤) ومن  
لألفاظ التي أشوها بالتاء من المؤنث المعنوي: الضيمة - في: الضبع (٤٨) والعبدة بمعنى  
الآثمة (٥٢) أما كلمة (مياه) فقد أجروها على التأنيث - وهي مذكرة - فقالوا مياهها  
غير مأمونة (٤٥).

#### الظروف:

استعملوا (أثر) ظرفاً دون إدخال الجار (في) عليها، فقالوا: فطلع الفجر أثر ذلك  
(٤٤) ودخل لعلام إثرها (٢٣) كذلك كلمة أثناء وهي جمع نوى استعملوها ظرفاً  
بلا حذر، فمدوا كنا أماء ذلك فعمل كنا (١٧) كما استعملوا كلمة (صدد) ظرفاً أيضاً

معنى إزاء، فقالوا: فتح باب الرحمة ضد مضجع فلانة (٢٤) أما الظرف (أبدًا) المحتص بالمستقبل فقد استعملوه مع الماضي، في: ولم تتكلم أبدًا (٤٥) كذلك الظرف (قط) استعملوه للمستقبل وهو يختص بالماضي، قالوا:

مُفْلَتِي إِنْسَانُهَا أَبَدًا      قَطُّ لَا يَرُدُّ فِي أَجَلِي (٤٩)

والمعروف أن (حين) الظرفية تدل على اتفاق الزمانين، فيجب الاتعان بين فعلها وحواشيها، ولكنهم خالفوا ذلك، في: لا يلومني ريد حين أكرمت عمرًا (٥٤) وجاء عنهم كذلك إخراجها عن الظرفية، ووضعها موضع (حتى) تأثرًا بالأساليب الإفريقية، في: إن الوقت لم يأت بعد حينها يعرفني بنفسه (٥٦) وعند شقير أن (قَبْلُ) ظرف يختص بالزمان، ومن الخطأ استعماله للمكان وتصغيره في: فتلقى قَبْلُ الرصيف (٢٣) و. لمزدحم قَبْلُ باب المدينة (٢٠) كذلك الإتيان بالظرف (لدى) للزمان - وهي مختصة بالمكان - في: لدى قدوم فلان يكون كذا (١٨).

#### الإعراب:

اهتم شقير بما جاء من مخالعات إعرابية في بشارة منى من العهد الجديد بوجه خاص: نُشهرته، ولكومه كُلُّ يوم في أبدى الناس - على ما قال، فربما ظُنَّ ما جاء به صوابًا وليس كذلك، ومن مآخذ الإعرابية على بشارة منى وعلى كتاب آخر لم يصرح باسمه:

معاملة المركب المزجى في الإعراب معاملة الإصافي في (يَتَّ لَحْمًا): إذ أصبف الأول إلى التالى وصوابه فتح الجرمين على التركيب (٣٥) وإخراج العدد المركب عما يستحقه من فتح الجرمين إلى رفع الأول في: الإصحاح الثالث عشر (٣٦) أما (هوى) الظرفية فقد جاءت منصومة وهي مضافة مستحقة النصب (٣٥) ومثلها: أسفل، جاءت منصومة مع أنها محروقة بإلى (٣٥) كذلك: (أَوَّلُ) الظرفية جاءت منصوبة منصوبة في: أن يكون فيكم أولًا (٣٨) وفي الاستثناء جاء قوله: ولا يعطى له أية إلا أية يومان (٣٦) بنصب المستثنى بعد إلا، والصواب رفعه: رجيحًا على البدلة، وفي التداء جاءت الكرة غير المنصودة، بلا نصبه في قوله: يأمرأتى (٣٥) وفي التمييز جاء المميز مصافًا إلى التمييز مع أنه مصاف إليه في: ثلاثه أكيال ذهبي (٣٧، ٤٠) والصواب: ذهبا      بالنصب وسوين اكيال.

كذلك أتعيل أمر الإعراب بإهمال عمل أينما الجارمه، في: اتبعك أبىها نصي (٣٥)

وعمل حتى الناصية، في: حتى يخرجون إلى ذلك الرأس (٤٤) والعطف على المصوب مع إهمال نصب في المعلوم، في: وخفت أن آيتو لهم فمذكوتني (٤٤) وفي: لا تقن مالك ثم يومى (٤٢) كما جاء إهمال عمل اسم الفعل في مفعوله، في: عليك ريد - بالرفع (٥٤) وجاء فلا أنتم تدخلون ولا الداخلين تتركونهم يدخلون (٤١) بنصب الداخلين - وهو خطأ من وجهين الأول أنه لا لزوم لتكلف إصهار فعل قبل المبتدأ، والثاني: أن العطف هو بين سميئين، فالمرجح الرفع على الابتداء، كذلك جاء بالعطف على الصمير المرفوع تنص بلا فاعل، في اضطرب وجهي - بالرفع - والصواب النصب؛ فيكون مفعولاً معه (٣٥)

#### التعديّة واللفزوم

بعض الأفعال اللازمة جري عندهم متعدية، وبعض الأفعال المتعدية جري لازماً وبعض حروف التعدية حل محل بعض آخر:

فمن الأفعال التي ألزموها وهي متعدية أو عدوها لواحد وهي تعدى إلى اثنين، دخل: (يدخون إلى الخيام ٤٣)، (فدخل إلى محمداً ٣٥) وأبى (أبى عن ذلك ٤٤) وتسلى (يتسلى على الأخشاب ٤٥) وقطع (اقطع، يصفين ٤٦) ونادى (ينادون إلى أصحابهم ٣٦) وأنى (أنى شاعر للسامور ٤٣) وأسأذن (استأذنت منه ٦٥ - أسألهب العرب).

ومن الأفعال التي عدوها وهي لازمة، أو عدوها إلى اثنين وهي تعدى إلى واحد نظر (لا تنظر دموعه ٤٢) وجرد (جرد في الثياب ٤٣) وأذن (أذن صونيل لرجلين حمله - أى بحمله ٤٦) ورد (يردها مكانها ٤٧) وفكر (وفكر الحيلة في ذلك ٤٧) وسأ (سأوت كذا ٥٤) وأبطأ (يبطئ قدمه ٣٨) وباح (يروح ما يجده - ٥٠)

ومن الحروف التي حلت محل غيرها في التعدية: (اللام) حلت محل إلى، في: (أسلمها لحصرة مولانا العاضى ٤٢) وفي: (واشتاعت نفسى للمتجر ٤٤) و(على) حلت محل إلى في: (وليس سبيل على قتل ٤) و(عن) حل محل من في: (يتنظف سائر الأعجار عن ابوسح ٤٥) وفي: (ناهيك عن كذا ٣٢).

#### التركيبة:

ومعظم ما وقع فيها من أخطاء جاء متأثراً بالأساليب الأجنبية، ومنها:

• كَلَابٌ مَرَّةً أَصَابُوا جِلْدَ سَبْعٍ (٤٢) - فيه: الابتداء بالنكرة بلا مسوغ لمنطق

أو معنوي، وتقديم الظرف على متعلقه بلا داع، وإعادة ضمير جمع المذكور العاقلين على ما لا يعمل.

• حيث يكون كترك هناك يكون قليلك (٣٥) - حيث وهناك بمعنى واحد فلا اجتماعان، فإن حيث مضافة إلى يكون الأولى، ومتعلقه بالناسبة التامة، ومنها هناك، فأصل التركيب يكون قلبك حيث هناك كرك، ففصلب هناك بين المضاف والمضاف إليه.

• قل من هو؟ قال فلان بجدة (٥٦) - فيه: تقديم مقول القول، وهو تركيب إمرنجي سقيم

• على ريد إذا وجد عمرو فما اعتمادي؟ (٥٣) - فيه: تقديم معمول جواب الشرط على الأداة وعلى الفاء وما الاستهامة.

• لكنت أرورك لو زرتني (٥٣) - فيه: تقديم اللام الرابطة لجواب لو عليها

• فما كان إلا القليل، وإذا بالرئيس قد حط الشراع وأبطل بالحديث النزاع (٤٥) - الصواب: حتى حط الرئيس الشراع وأبطل بالحديث النزاع (٤٥)، أو: وأبطل الحديث والنزاع.

• فجعل تملها ما يدرى ما يقول (٤٨) - جاء خبر جعل فعلاً مفعلاً بها

• ما دام يحبنى أبى وأمى (٥٢) وكادت تنفطر مرارتي (٤٤) - فيه: تقديم خبر ما دام وكاد على اسميهما، وخبر ما دام الجامدة لا يتقدم على اسمها هي المصباح، وعلى فرص تقدمه يصير التركيب ما دام أبى وأمى يحبى، وهو خطأ واضح، ولا يمكن تقدير ضمير مستتر في دام، إذ ليس قبلها ما يعود عليه.

• لعل يوهب مرجوم لراحم (٥٠) - فيه: إهمال اسم لعل، وأما تقديره ضمير الشأن ضمير موصوف عليه.

• ووجد فيه ثلاثة آلاف قنطار من الذهب، كان قد خزن القدماء هناك (٤٦) - فيه جملة كان وما عليها نعت للمعدود، فبالمها ضمير يطابق المنعوت في المعنى وهي حاله منه، لا إن خبر كان إذا كان جملة فعلية لا يتقدم في المصباح على اسمها، ويفرص جوار تقدمه لا يستغنى عن ضمير يطابق الاسم، وهنا اسم كان هو القدماء وخبرها (خزن) ضميره

معد، فلا يصح، وإذا قيل إنه من باب التنازع - مع أنه لا يكون في الأفعال الناقصة -  
 رم أيضا أن أحد المتنازعين يتحمل ضميراً يطابق الاسم، ولا وجه لجعل كان زائده في  
 مثل هذا انعام

\* ولم نقدر أن نتحلف عن بعضها بعض (٤٥)، وشاوروا مع بعضهم البعض، وقالوا  
 بعضهم لبعض (١٤١)، وعابرا مع بعضها بعض (١٨)، وعَفَوْا عن بعضهم البعض (١٤)  
 - ولصواب على الترتيب: بعضها عن بعض - وبعضهم مع بعض - وبعضهم لبعض -  
 وأحدهما مع الآخر - وبعضهم عن بعض  
 \* لبت كان ذلك الخبر الذي التهمته (٢٣) - استعمل لبت بلا اسم ولا خبر ولم  
 يسمع ذلك، وأما تقدير ضمير الشأن بعدها فغير معروف ولا موضع له هنا.

\* جاء إليه صدّيقون الذين يقولون (٣٧) جاء إلى يسوع كنيّة وقرّيبون الذين من  
 أورشليم (٣٧) - جعل الموصول - وهو معرفة - متّاً لنكرة، أو جعل الاسم الموصول  
 رائداً، وكلاهما منكر في العربية

\* من يقول إني أنا ابن الإنسان (٣٧) - هذا تركيب غريب محجّر، فإذا جعلنا يقول  
 بمعنى يظن بعد الاستفهام، لا يصح؛ لأنها لمير الخطاب، وعلى فرض صحته يكون (من)  
 مفعول لثاني فيقتضى جعل أن - بفتح الهمزة - مع اسمها مفعولها الأول، فكيف تعطى  
 خبراً - وهو ابن الإنسان - بدليل الصلة على ابن، فيلزم كون ابن بدلاً من اسمها  
 بدليل لفتحة عينه، فيكون الاستفهام عبثاً، لأنه قاصد أن يقول من أنا على قول  
 لنس، وعلى كلا الحالين لا تقع أن مع اسمها مفعول ظى، كما إذا قلت: من يظن زيداً،  
 ورد جعلنا يقول معصاها الأصل - بدليل كسرة إن - وحب أن تكون معترضة مع  
 فاعلها بين المبتدأ والخبر، فبصير التركيب (من إني أنا ابن الإنسان) فكيف يجتمع  
 الاستفهام والتأكيد؟ أى كيف نخرج عن اسم الاستفهام بيان المؤكدة، حتى إن جعلنا ابن  
 بدلاً من اسم إن إذا كانت من خبراً، على الصحيح - لأن اسم إن ضمير، كقولنا: من  
 لأن الصير هو المقصود الإخبار عنه - فكيف يأتي خبر إن اسم استفهام؟

فعلى كل حال، هذا التركيب فاسد من كل وجه، وصوابه، من يقول الناس أنا  
 ابن الإنسان، ولا يصح جعل ابن الإنسان مستأنفاً، لأن السائل غير قاصد له

(١٧) انظر تفصيل هذه التصويبات في لسان غصن لبنان ١٢، وفي أماليب العرب في صناعة الإنشاء ٦٢.



• وأما استعمال بعض الألفاظ في غير محلّها، فمثله:

وضع لفظ موضع آخر

وصعوا (نعم) موضع (كلّا) المفيدة للزجر والردع، في: أنت لا تحب زيداً، نعم، لكني  
نحب ابنه (٥٢) ووصعوا إذا الشرطية موضع أداء الاستفهام، في: ما أدرى إذا كان حصل  
كذا، وسألته إذا كان حصل كذا (١٧) ووصعوا أدوات الاستثناء: غير سوى وبعد  
موضع إلا، فاستعملت جروفاً مثلها وأتى بالجوار بعدها، في: ما أحاف غير من فلان،  
وما أمشي سوى مع فلان (١٨) وعدا عن كذا (٢٧) كما وصعوا إنما موضع لكن  
الاستدراكية، في: لا تفعل كذا، إنما أخبرني عن كذا (١٧) ووصعوا الواو موضع أن  
الناصب، في: لا يلبث ويحضر (٥٧) وطالما موضع مادام، في: طالما ريد عندنا لا يحتاج إلى  
أحد (٢٨) ومارال موضع مادام أيضاً، في: مازال زيد يفعل كذا لا ينجح (٥٥).

إدخال لفظ على آخر:

أدخلوا همزة الاستفهام على فعل، في: لعل ريداً يزورنا (١٩) وهل على النفس في: هل  
لا نستطيع؟ (٢٣) وهمزة الاستفهام على هل، في: أهلّ تفعل كذا (٢٩١) ولو على مهملة -  
وهما شرطيتان (٣٢) والعاطف على مثله، في: ثم وإن الأمر جرى كذا (١٩).

زيادة لفظ

الباء: زادوها في العاقل، في: يحق لك بأن تفعل كذا (١٨) وفي المفعول به، في: فقلّ بما  
عندك من أمره (٢٣) وفي مفعول ظن، في: ظننت بأنه صديقي (١٨).

اللام: زادوها مع لو، حين تكون موصولة حرفياً، في: وددت لو تزيدني بيتاً عن ذلك  
لحسنتك النصيح (٢٤) وبعد إن الناصية الداخلة على (لا)، في: وإلا لما فعلت كذا (٢٥)  
وداخلة على (قد)، في: كأنما لقد كان (٣١) وهي لا تدخل على قد إلا في موصفين:  
الأول: ربط جواب قسم مذكور أو مقتر، والثاني: تأكيد خبر إن المكسورة الهمزة به.  
كان فعلاً ماصياً مقترناً بقد، كما زادوها في خبر ليس، في: لست لتحصل على كذا (٥٧)،  
وهي عندهم مثل لام المجهود الداخلة على خبر كان المنعية.

الهاء: زادوها في الجواب عند احتياج الشرط والقسم مع تقديم القسم (٢٦) وفي خبر  
المبتدأ غير المصنوع معنى الشرط، في: فلان وإن كان عيباً فإنه يحيل (٣٠) وفي جواب  
الشرط وهو مصارع من غير المواضع المعهودة، في: إن قال ذلك العبد فيبيدني (٣٨)

وفي حوار ثلث، في: ولما فسد أمر المقر... فأصلح (٥١).

لو و ردوها بعد أداء التشبيه، في كما وأن (٢٥) وبعد لاسيما، في - لاسيما وأن الأمر (٢٦) ومع أي الواقعة صفة، في : صاحبت اليوم رجلا وأي رجل - ينصب أي (٢٧) وفي حبر المبتدأ، في : رجل يكون جميع الملوك... ويكون هذه حالته (٤٣) وبين اسم لا النافية للعنس وحرها المحذوف، في - لا يد وأن يكون كذا (٥٥) وبين كان وخبرها، في إن كان ولا يد كذا (٥٥).

ن أدخلوها على حبر لعل (١٩، ٤٣) وعلى حبر أفعال الشروع - مجردة أو داخلها عيبها (١) المجردة - قالوا أخذ أن يفعل، أو في أن يفعل كذا، ومثل أحد شرع وابتدأ (٢٨، ٢٩) كما أدخلوها في خبر كان (٢٩)

ومن لألفاظ التي استعملت رائدة أيضا: (كُلما) في نحو - كلما اجتهدت كلما نجحت (٣١) وإلا ولكن، في نحو: فلان وإن كان غنيا إلا أنه بخيل - أو - لكنه بخيل (٣٠)

وهذه المأخذ التي استدرکها شفيخ على كتاب رمانه ومترجميه - والتي قدّمنا كثيرا منها في شيء من التنظيم - تشير إلى مقياسه في التخطئة والتصويب، وهو ما نجمله في عبارة واحدة هي: (الأفصح بما سمع، فلا اعتداد عبده بالقليل أو النادر أو الشاذ) وترتب على ذلك ما يأتي

(١) عدم أخذه بأراء علماء اللغة - وإن اتسعت شهرتهم - إذا رأى في ذلك ما يعارض الأنصح في نظره، فهو لم يرض عما نقل سيبويه من جواز إدخال لما المحبة على المضارع<sup>(١٨١)</sup>، ولم يعتد بما ذكر أنه جاء في القاموس من أسر الرباعي فخطأ قولهم: خير مُسرّ<sup>(١٨٢)</sup>، أي سار، كذلك لم يعتد بما جاء في كتب اللغة مما يخالف المشهور، حين لم يحرر في أعاني وأعال وأغاظ؛ لأنه لم يُشهر ورودها في كلام العرب إلا ثلاثة، ولو وردت في كتب اللغة فربما كان ذكرها رباعية مصورا أو لتدور السماع، حتى قال ابن السكيت: «لا يقال، أعظه هيفاس عليه: أعاني وأعال، إلا في ضرورة الشعر»<sup>(١٨٣)</sup>، ومن أنكر بقص أرائهم الرخسرى الذي ردّ عليه استعمال (بدأ) للشروع - كما بدأ فلان - فلو لم: وإذا بدأ يفرق<sup>(١٨٤)</sup>.

(١٨١) لسان غصن لبيان ٢٩

(١٨٢) لسان غصن لبيان ٢٦ (ولم يجد الرباعي في القاموس (سرد)

(١٨٣) لسان غصن لبيان ٢٨

(١٨٤) لسان غصن لبيان ٤٠ واظر أحالي العرب ٤١

(٢) المثل إلى مخطئة العلماء في استعمالهم اللغوي، وقد عقد لذلك جزءاً من كتابه بعنوان: بيان ما يقع لبعض المشاهير<sup>(٢٢)</sup>. ذكر فيه أن لا علاقة بين العلم باللغة واستعمالها، فقد يكون زيد نحويًا وعمرو لغويًا ويكر شاعرًا مجيدًا، ولكن العصبه وحده، وإن المستعصى إذا وجد شيئاً من هفوات العلماء، لا يصح أن يغض الطرف عن إظهاره لئلا يتهور من يطلع على ما يكتبون، ولا يلام بذلك عند أرباب الإنصاف؛ لأن مراعاة هوائين اللغة أولى من مراعاة الخواطر، ويرى أن مخطئة علماء اللغة غير مقصور على العرب فقط، فكثيراً ما خطأ الإفرنج علماءهم الدين يستندون على أقوالهم لتأييد الفوائد، حتى لقد وصح (شبهال) كتاباً نفيساً في قواعد اللغة، أظهر بكل صراحة خطأ مشاهير العلماء وفحول الشعراء في عدة مواضع.

وفي مقدمة من خطأهم شقير علماء النحو، الذين يستعملون جموع القلة في موضع جموع الكثرة، وعكس ذلك، في قولهم: حروف العلة وأحرف الهجاء، وفي بعض كتب النحو يرى: الحروف المشبهة بليس، والحروف المشبهة بالفعل، وهو يحمل ذلك منهم على السهو والتسامح<sup>(٢٣)</sup>.

(٣) التصحيح في أمر الضرورات الشعرية، فهي في رأيه لا تبيح إسكان ما حقه التحريك، حتى لقد خطأ ما جاء من إسكان العين في (تجمع) من قوله: (كما عهدنا وتجمع بيننا الدار)، كما لا تبيح حذف التنوين، حتى لقد خطأ قوله: (إن كنت بطلال فاترك)، فالصواب: - بطلاً بالتنوين - كذلك لا تبيح الضرورة تحريك عين الثلاثي، لسكونه، في نحو: رَطَبٌ وَعَذَبٌ وَعُتِفَ<sup>(٢٤)</sup>.

(٤) ومن الأمور الموقوفة على السماع عنده:

• التضمن، ولذا لم قولهم: خير في مواضع الصيد - بإحلال (ي) محل الباء - وقد سمع عن العرب: يصير في المسألة، ولكن لا يقاس عليه، يقول: «متضمن بعض الحروف معنى البعض لا أحسبه إلا سماعياً»<sup>(٢٥)</sup> وكثير من مسائله يصح لو حمل على التضمن، نحو: لا يستطيع على القيام حملاً على: لا يقدر عليه، ونحو: ولي ولد يبأسى بأبيه، حملاً على يقتدى به، ونحو: يبوح ما يجد، حملاً على يكشف أو يظهر.

• تحريك عين الثلاثي، في نحو: الحلم والعصن، وقد قال عنه: «إنه يغلب تحريك عن

(٢٤) لسان غصن لبنان ٥٠

(٢٥) لسان غصن لبنان ٢٢

(٢٢) لسان غصن لبنان ٢٢

(٢٣) لسان غصن لبنان ٣٠

الكلمة الساكنة في الشعر، إذا كانت الفاء مضمومة، ولكن لا يطرّد ذلك فيؤحد  
بالسماح»<sup>(٢٦)</sup>

\* مزيادات الأفعال وما يتبعها من المشتقات والإعمال: فقولهم: اشتعل بالي، نحن  
عنده، صوابه: اشتعل، وانعكس، عنده خطأ. وكذلك مشعب - من استعف؛ إذ ليس ذلك  
في ياقوتة وتعدية استعف - خطأ، في قولهم: أنت تستعدي الرجل الأسمر، لأنه لم  
يسم

ورداً كان شقير يأخذ بالأفصح من المسموع فقط، ملحقاً ما عداه، فقد لاحظنا أنه لم  
ينترم ذلك دائماً في نفسه أو في استعماله.

\* أما في نفسه، فقد جرى على أن الواو العاطفة تفيد الترتيب حين خطأ قولهم  
يزدرد الطعام ويقتهم، لأن الالتئام قبل الازدراء<sup>(٢٧)</sup>، وذلك غير المشهور عن العلماء،  
ففي الحقي: «ومعناها - الواو العاطفة - مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه،  
وعلى سابقه، وعلى لاحقته.. قال ابن مالك: وكونها للمجبة راجح، وللترتيب كثير،  
ولعكسه قليل»<sup>(٢٨)</sup>، وفيه أيضاً: «وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها  
لا تفيد للترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه فطرب والريعي والفراء وتعلب وأبو عمرو  
ابرهه وهشام والشاهي»<sup>(٢٩)</sup> وجاء في الجمع رداً على من قال بإفادتها الترتيب: «ورد  
بمزموم لتناقض في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حُطَّةٌ﴾ مع قوله في موضع  
آخر: ﴿وَقُولُوا حُطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ والقصة واحدة»<sup>(٣٠)</sup>. ومن ذلك يتضح أن  
إفادتها للترتيب لم يقل به إلا القليل، فليس هو المشهور بين العلماء - على ما يرى شقير

كذلك جرى على أن المشهور في (قد) أنها تفيد التقليل عند دخولها على المضارع،  
وهي عن ذلك بقده لما جاء في بعض الكتب الكسبية، من قولهم: قد يعلم الله أفكاراً<sup>(٣١)</sup>.  
لكن جاء في الجمع وفي المعنى<sup>(٣٢)</sup> أن من معاني (قد) مع المضارع التوقع أو التقليل أو  
التحقيق أو التكبر - عند سيبويه - أو النفي عند ابن سبويه، ولم يبين أي هذه المعاني  
هو المشهور، وذلك يدل على التسوية بينها، وعلى أن مراد ذلك إلى مساق الكلام.

(٢٦) لسان غصن لبنان ٥٦ (٢٩) مع المزمع ١٢٩/٢

(٢٧) لسان غصن لبنان ٥٦، ٥٧. (٣٠) لسان غصن لبنان ٥٥

(٢٨) معي اللب ٣٠/٢، ٣١. (٣١) انظر تمصيل المعاني في الجمع ٧٢/٢ وق: الحقي ١٤٨/١ - ١٥٠

وجرى أيضاً على أن بعدية الفعل (عزم) بلا جازٍ - خطأً مع أن في اللسان (عزم)  
 «قال ابن بري: ويقال عَزَمْتُ على الأمر وعزمته، قال الأسود بن عماره السوفلي:  
 وهولألهما هذا العراق عَزَمْتُهُ مهل موعِذٌ قبل الفراق فَبَعَثْنَا  
 وجهه. «والعرب تقول عَزَمْتُ الأمر وعزمت عليه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا  
 الطَّلَايَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾» ومثله في القاموس، دون تصريح في المعجمين، هو  
 المشهور

وأكثر سفير: تَأَسَّى بأبيه - بمعنى اقتدى به، وقد جاء في اللسان (أسا) «وتأسَّى به،  
 أي تعرَّى به، وقال الهروي: تَأَسَّى به، اتَّبع فعله واقتدى به»، ولم يبين أيها هو المشهور.  
 وبما عابه شفير وله وجه قوي يصح به، تذكير الفعل (يبلغ) في قولهم: لوجعت عظامي  
 ولحمي وريشي، لم يبلغ عشرين مثقالاً<sup>(٣٢)</sup>؛ إذ الفاعل ضمير يعود على المذكورات، أي لم  
 يبلغ هذه الأشياء، ولكن يصح التذكير بلا ضعف، على أن يكون الفاعل ضميراً مذكوراً،  
 أي لم يبلغ ذلك المذكور.

كذلك عاب أن يقال: وَضُمِّي شَفِيكَ محكماً<sup>(٣٣)</sup>، بحذف الموصوف وبقاء الصفة، وجاء  
 في الجمع<sup>(٣٤)</sup>: «ويحذف المسموت لقربة، ويقام نعته مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة» ومن  
 القرائن التي ذَكَرَهَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ نحو: إِيْنِي بَمَا وَلَوْ بَارِداً، وهما تقدم ما يدل عليه وهو  
 الفعل، فالأصل: وَضُمِّي شَفِيكَ ضَمّاً محكماً.

وأخيراً عاب بعض التبعيرات المترجمة، لأنها تجافي النون العربي، وإن كانت جارية  
 على التصحيح المشهور من القواعد، ومن هذه التبعيرات: لتضحية أيام سعادتنا على مديح  
 عبادك، وقتل الوقت - بمعنى أضاعه - وقرأت على وجهه الغضب - أي بدا في وجهه -  
 ودرس المنُ الفلاني أو الصل الفلاني - بمعنى مارسه واشغله فيه أو دقق لُظُر والبحث  
 فيه إلى غير ذلك من الاستعمالات المبررة<sup>(٣٤)</sup>، التي سلمت من ناحية المواعيد للمويدة،  
 ولم تسلم من ناحية النون والإحساس العربيين.

• وأما عدم التزامه المشهور في استعماله هو، فينبو من:

(٣٢) لسان غصن لبنان ٤٧

(٣٣) هم الهوامع ١٢٠/٢

(٣٤) انظر أمثلة أخرى في لسان غصن لبنان في المصطلح ١٥، ١٦، ٥٦، ٥٨

نسبته إلى الجمع على حاله - دون الرد إلى المفرد حيث قال: وأما كتبنا الكتابية ،  
ومعروف أن النسب إلى لفظ الجمع مذهب كوفي، وهو غير مشهور

كذلك أصب اعراضه في : ويده اللوحان مكتوباً فيها العشر وصايا<sup>(٣٤)</sup> - على  
تذكر (مكتوباً) ويسمى أن توث بولم يعترض على تعريف العدد دون المحدود المضاف  
ليه، وبدل ذلك على إبتاره المذهب الكوفي، وهو غير المختار، إذ لم يروه إلا الكسائي،  
في الخمسة أثواب، وقال عنه أبو زيد «إن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء»<sup>(٣٥)</sup>

وذكر أن اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه يختص بلفظي (كُلّ  
وبعض) وقد جرى هو في استعماله على غير ذلك؛ إذ قال: إن أكثر تراكيبها عامية<sup>(٣٦)</sup>،  
فأب (عامية) وهي حمر (أكبر) المذكر، كأنه أكسبه التأنيث بالإضافة إلى (تراكيب)  
وأكثر من استعمال كلمة (بعض) معرفة بالألف واللام، وقد لح ذلك كثير من العلماء،  
وعلى صحته، هو غير مشهور

ونسب إلى فرنسا - وألفها خامسة مقصورة - مرة بقلب الألف واداءً، فقال: اللغة  
لفرنسوية، وأخرى بإبقاء الألف، ومعاملتها معاملة المحدود مما همزته للتأنيث، فقال:  
لفرنساوية<sup>(٣٧)</sup>، وكلاهما خطأ

وردد كثير في كلامه استعمال (لو) بعد (حبداً) كقوله: هيا حبدا لو عقدتم مجلساً  
يحكم من ،لآن على كل ما يكتب ويشر<sup>(٣٨)</sup>، وقوله. يا حبدا لو أمكر التصريح<sup>(٣٩)</sup> -  
ولا وجه له (لو) هذه على ظاهر كلام الحجة، وعلى مذهبه هو من الأحذ بالأشهر؛ لأنها  
لا تصبح لمصدرية؛ إذ هذه إما تسبق بـ (وُدْ) أو بـ (وَدْ)، وقد تأتي مسبقة بـ (وَدْ) في  
'مثنى محوطة'<sup>(٤٠)</sup>، كما لا يصلح أن تكون شرطية وجواب الشرط محذوف بدل عليه  
ما فيه، أي فحبداً هو مثلاً، لأن هذا الأسلوب كالأمثال هلا يغير، على أن المنصوص في  
حبدا عبر موحود، ولا يصح تقديره بالأمر مثلاً، لأن هذا المذهب غير حائز على وجه من  
وجوه الإعراب.

(٣٤) لسان غصن لبنان ٤٦

(٣٥) إصلاح الفاسد من لغة الحرائد ١٢٨.

(٣٦) لسان غصن لبنان ٥٧ وأطر ٥٧

(٣٧) لسان غصن لبنان ٧ ٣٦

(٣٨) لسان غصن لبنان ٣

(٣٩) لسان غصن لبنان ٣

(٤٠) نظر مصر التليبي ٢١٠/١، ٢١١

واستعمل اسم التفصيل على غير ماورد عن العرب، في قوله: واقبح من ذلك  
يكثّر<sup>(٤٦)</sup> - فلا معنى للجار والمحرور ولا محل له، فضلاً عن عدم وروده في العصيح

وأكثر من استعمال (العموم) في معنى: عامة الناس وكأقنهم، ومن ذلك: يصنع بعموم  
لروم إنفاق قواعد اللغة، وشديدة اللزوم للمدارس والعموم أيضاً<sup>(٤٧)</sup> - والعموم في اللغة  
إما جمع المسمّى أخى الأب، وإما معنى الشمول، وكلاهما غير مقصوده، إنما عامه، أساس في  
مقابل خاصتهم.

واستعمل التعبير (هُوداً) فقال: هُوداً كثيرون من أدعياء العلم لا يعترفون ما يكتب  
إليهم<sup>(٤٨)</sup> - وقد أنكر ذلك الحريري وابن الأنباري، وإن صححه بعضهم فلا يصح هذا،  
إذ إنما صححه حيث أشار إلى المفرد، في نحو: هُوداً يفعل، أما هنا فالمشار إليه بجمع  
(كثيرون) ويبدو أن شقيراً لا يخطئ التعبير مع المفرد، فقد ذكر قولهم: هُوداً ما أتت  
عندك<sup>(٤٩)</sup>، ولم يُشير إلى خطأ ذلك.

ولم يحسن التركيب العربي في بعض استعماله؛ لإساءة استخدامه فعل الكيونة، فقال: -  
وَلِكُونِي أعرف اللغة الفرنسية يكون بمعنى فيها يترجم منها، وقال: لأن كثيراً من  
الكتاب يكونون قد تعلموا في المدرسة بعض مبادئ العربية، وقال: وهو كان يلزم هذا؛  
لأن الفعل طلبى<sup>(٥٠)</sup> - وواضح أن أفعال الكيونة هنا قلقلة يمكن الاستغناء عنها، فهي  
استعمالات منه غير مشهورة

وجاء في كتابه (أساليب العرب في صناعة الإشاء) هذا التعبير الغريب: «وأبى الله أن  
يكون كذا، أي لا سمح الله وأن يكون إلا كذا»<sup>(٥١)</sup>.

وجاء أيضاً استعماله الفعل (تأكد) متعدياً بنفسه، فقال: وتأكده تحققة<sup>(٥٢)</sup> - ومعروف  
أنه مطاوع: أكد فلان الشيء فتأكد، فهو لازم، ولم ترد تعديته، كما لا يصح على التصحيح؛  
لأن التصحيح سماعي عند شقير - على ما سبق.

(٤٦) السابق ٧، ٨، ٢٦.

(٤٧) أساليب العرب ٧.

(٤٨) السابق ٢٢.

(٤٩) لسان غصن لبنان ٢٨.

(٥٠) لسان غصن لبنان ٨، ١٤.

(٥١) لسان غصن لبنان ١٣، ١٤، ٢.

(٥٢) السابق ٤١.

## الشيخ إبراهيم اليازجي

في رأى اليازجي أن انتشار الجرائد في العصر الحديث قد بعث العربية من مرقبها، وأحدث نهضة شاملة في المدارك والأذواق والآداب، فكان ذلك سبباً في انتشار صناعة نغم، ومدرّب الكتاب على أساليب الإنشاء، واقتباسهم صور التراكيب المختلفة، وإحياء كثير من اللهجة الفصحى بين عامة الكتاب، وقد أدّى ذلك بانتعاش اللغة من كبوتها وإحياء الآمال في عودها إلى قديم رَوْثِهَا، كما أدّى هذا الانتشار أيضاً إلى إجادة اللغة لقي تكتب بها، بما نشأ عنه من المباراة بين الأقلام، وازدحام الفرائح في حلّيات السبق «بيد أننا مع ذلك كله لا نزال نرى في بعض جرائدنا أخطاء قد شذت عن مقول اللغة وأنزلت في غير منازلها، أو استعملت في غير مصاها، فجاءت بها العبارة مشوّهة، وذهبت عما فيها من الرونق وجودة السبك، فضلاً عما يترتب على ذلك من انتشار الوهم والخطأ، ولاسيما إذا وقع في كلام من يوثق به، فتناوله الأفلام بغير بحث ولا تكبر»<sup>(١٩)</sup>.

لهذا دهمه حرصه على سلامة الفصحى إلى نشر بعض البحوث اللغوية، ومنها: الأمل إلى اللغوية، وأغلاط العرب، وأغلاط المولدين، واللغة العامية واللغة الفصحى، واللغة والعصر، وأغلاط لسان العرب، والمجاز والتعريب والمترادف، لكن هذه البحوث لم تؤت ما كان يرجو لها من ثمرة، فاقنصرت فائدتها على بعض الخاصة والمتبحرين في اللغة - وقيل ما هم - ولذا رأى أن يعدل إلى انتقاد لغة الجرائد، وبيان ما انتسر فيها من القسطن الشائعة، مع الإشارة إلى وجوه تصحيحها، وهذا - في رعمه - من أسهل سبل الإصلاح وأقربها، إذ لم ينح فيها شئ القواعد الكلية، كما فعل في مبحث اللغة والمصر<sup>(٢٠)</sup>.

وعند اليازجي أن أخطاء لغة الجرائد ترجع في حملها إلى أمور أربعة: أحدها، التعريب الخرق عن الإفرنجية، كقولهم: عُرِفَ من فلان هذا الأمر، وفعله رَغِباً عنه.

وثانيها، الوهم، بالقياس على أسلوب فصيح، كقولهم: انظر إن كان ذلك في داره،

(١٩) لغة الجرائد ٦٧

(٢٠) لغة الجرائد ٢



وسلته إذا كان الأمر كذا، فإلى ما في ذلك من التعريب الحرفي عن الإفرنجية، نجد أنهم فاسوه على ما يرى في الكلام الفصيح، من نحو قولنا: أقفل هذا إن استطعت، ونحوه ونائتها - متابعة المشهور عند العامة، كصوغ اسم المفعول من الرباعي على وره من الثلاثي - لكون العامة طرحت همزة الرباعي - كالمثبوت والمفسود والتعريب.

ورابعها. المبالغة في التعصّب التي قد يلجأ إليها بعض الكتاب ليربأ بنفسه عن الموضوع مما يظن أنه من مردول الكلام العامي، فيأني بالفاظ وأساليب ليست واردة عن العرب، ولا تسمع من العامة، كقولهم: احتفى عن ذكر الأمر - أي تحاماه وتغادى منه - وقولهم: دارك الحلل والفساد - أي تداركه - ومن تعبيراتهم الغريبة التي أخرجوا فيها ألفاظ اللفة عن وضعها، وكسوها توباً من القلق والإيهام، قولهم: إن تلك السجون كانت منبت الأوباء ومُتَرَك الأمراض، وقولهم: دخان المعامل وجثث أهدى الصناعات.

ولم يكن اليازجي مبتكراً في كل ما أحده في اللغة؛ إذ سبقه شاكر الالبناي - المتوفى سنة ١٨٩٦ م إلى مقد كثير مما استتركه اليازجي من بعده، ومنه على سبيل المثال: اعتدو على بعضهم البعض، و: ناهيك عن شجاعة فلان (استعمال عن بدل من) و: جاء أخوك وثم أبوك (الجمع بين حرفي عطف) و لست لتحصل على كذا (لام المجهود في خبر ليس) و: انظر إن كان زيد في داره، و سلته إذا كان الأمر كذا (التطيق بأن وإذا الشرطيتين) و: هل لا يجوز أن يكون الأمر كذا (إدخال هل على المنفى) وكما وأنه شاعر (زيادة الواو) ولما يجهلك زيد أكرمه (إدخال لما على المضارع) و: لا آتيك مازلت حياً (مارال بمعنى مادام) و: ما فعلته أبداً (أبداً مع الماضي) إلى جانب أخطاء أخرى في التذكير والتأنيث والمطاوعة والمشتقات والتصديّة وال لزوم وغيرها.

أما ما استتركه هو مما لم يرد عند شقير، فنشير إلى أهمه فيما يلي:

#### • في المجموع:

جاء جمع: سيّد على: أسياد (٥٥)\* وكسوة على: كسأوى (٥٥) وسطح على: أسطحه وأساطح (٥٥) وفسّ على: فُسّر (١٩) وخَصَم على: أخصام (٢١) ومجد على: أمجاد (٢٢) وعرب على: أغراب (٢٢) وجعل على: صائل (٤٧) وبرج على: أبرجه (٥٥)

(\*) الرّم هنا وفيما بعده الصعجات كتاب (لغة الجرائد).

وَعُرِّبَ: عَلَى: عَرَايَا (٥٥) وَخَصِمَ عَلَى: حَصَاء (٥٧) وَقَاتَمَعَامَ عَلَى: قَاتَمَقَامِينَ (مغالط  
لكتاب ١٠٠)

• في المصادر:

قَالُوا: تَوَالٍ - مِنْ: نَالٍ (٢٠) وَتَقَاهُ - مِنْ: تَقَى (٣١) وَوَضَّاحَةً - مِنْ: وَضَّحَ (٣٤)  
وَطَيَّاشَةً - مِنْ: طَاشَ (٤٢) وَخَطَّارَةً - مِنْ: خَطَرَ (٥٤).

• في التفضيل:

قَالُوا: أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ (٥٣) وَالْأَكْثَرُ مِنْي (٥٦)

• في النسب:

قَالُوا: نُورَوِيٌّ - فِي النِّسْبِ إِلَى ثَوْرَةٍ (٥٦).

• في الأعمال:

قَالُوا: ائِدْهِلْ وَائِدْهِشْ - فِي: ذَهَلٌ وَدَهَشَ (١٩) وَاعْمَهُمُ الْأَمْرَ، أَيْ فُهِمَ (مغالط  
لكتاب ٩٢) كَمَا أَهْلُوا الرَّبَاعِيَّ بِحِلِّ الثَّلَاثِيَّ فِي: أَرَاعَهُ وَأَسَاءَهُ وَأَهَاجَهُ وَأَقَاتَهُ. وَأَقَرَّ  
الْمَجْسَسَ عَلَى كَذَا (١٧ - ١٨) كَمَا أَهْلُوا الثَّلَاثِيَّ بِحِلِّ الرَّبَاعِيَّ فِي: يَنُوفُ عَلَى كَذَا (٢٥)  
وَأَمْرُهُمْ (٢٥)، وَهَذَا الْإِحْلَالُ - أَوْ الْخِلَاطُ بَيْنَ فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ - بَابٌ وَاسِعٌ جَدًّا فِي كَلَامِهِمْ،  
وَهُوَ أَعْظَمُ مَزَالٍ الْخَاصَّةِ: لِكثْرَةِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَاسْتِهَارِهَا، حَتَّى لَا يَكَادُ يَدْخُلُهُمْ رَيْبٌ فِي  
صَحَّتِهَا. وَقَدْ أَكْثَرَ الْيَازَجِيُّ مِنْ اسْتِدْرَاكِهِ عَلَيْهِمْ فِيهَا، فِي الصَّفَحَاتِ مِنْ ٣٩ - ٤١ وَأَشَارَ  
إِلَى أَنَّهُمْ يُجَرُّونَ الْمُسْتَنْفَاتَ مِنْهَا عَلَى وَفْقِ هَذَا الْإِحْلَالِ.

• في التدكير والتأنيث:

اسْتَعْمَلُوا الْكَلِمَاتِ الْآتِيَةَ مُؤَنَّثَةً، وَهِيَ مَذْكُورَةٌ: الْبَاعُ (١٩) وَكَثُرُورُ الزَّمَانِ (٥٤)  
وَالْمُرْكَبُ (٤٤) بِالْإِصَافَةِ إِلَى مَاسِيْقٍ عِنْدَ شَقِيرٍ، مِنْ تَأْنِيثٍ: الْحَشَا وَالرَّأْسُ وَالْبَطْنُ

• في الظروف:

دَخَلُوا الْحَارَ إِلَى - عَلَى قَبْلٍ وَبَعْدَ فَقَالُوا: إِلَى قَبْلٍ، وَإِلَى بَعْدِ الظَّهْرِ (٥٦)  
بِالْإِصَافَةِ إِلَى مَاسِيْقٍ عِنْدَ شَقِيرٍ مِنْ جَعَلَ (طَالَمَا) ظَرْفًا، وَالْخَطَأُ فِي اسْتِعْمَالِ الطَّرَفَيْنِ (أَبْدًا  
وَعَطًا)

### • في التعدية واللزم.

عَدَّوْا بعض الأفعال اللارمه، وألزموا بعض الأفعال التعدية، كما عَدَّوْا إلى واحد ما متعد إلى اثنين، وعَدَّوْا إلى اثنين ما يتعدى إلى واحد.

ومن الأفعال التي ألزموها وهي مُعَدَّة: يَمَسُّ بكرامتي (٢٢) ويؤمل بالحصول (٢٣)، وأدمن على الأمر (٢٦) وأمكن له أن يفعل كذا (٤٨)

ومن الأفعال التي عَدَّوْها وهي لازمة: لا يخفأك (٢١) واحتياط المدينة (٢٢) ويأبه الكريم (٢٢) وأماض القول (٣٩) واستأسر الجيش (٢٢) ورغب الشيء (٥٤).

ومن الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، فعَدَّوْها إلى الثاني بالواسطة حرره من الشيء (٢١) وعودته على الأمر (٣٣).

ومن الأفعال التي عَدَّوْها إلى اثنين، وهي تتعدى إلى واحد: وراه القراب (٣٤)، وأده حقه (٤٢).

### • في الأدوات:

ريادة الأداة: زادوا (أَنْ) في مفعول جعل، فقالوا: (هذا الأمر يجعلني أن أفعل كذا (٣٦) وبعد لفظ القول: (قلت له أن يفعل كذا - ٥١) ورادوا اللام قبل (إن الوصلية) فقالوا: أفعل هذا ولنك كلمك بعض المنقة (٥٠) بالإضافة إلى ماسبق عند شقير من زيادة الباء في المفعول به، وبعد القول، ومن ريادة الواو، في نحو: كما وأنه شاعر.

واحلال أداة محل أخرى، ومنه: إحلال على محل الباء، في: تعرّف عليه (٤٣)، أو محل عن، في: فُتس على الشيء (٣٤).

والجمع بين أداتين: كالجمع بين حرفي جرّ، في: رأيت من مد خمسة أيام (٣٢) والجمع بين حرفي عطف، في: جاء أحوك وثم أبوك (بجملّة الضياء ٧: ٢٦).

### • في التركيب

قالوا: أصبح الأمر أصلح من ذي قبل (٢٦) يَتَّوْن. أصلح بما كان عليه من قبل. وهذا الأمر قد عُرِفَ من فلان (مغالط الكتاب ١١٤) يَتَّوْن. قد عرفه فلان، و: بد لا سمح الله حدث كذا، أو إن لا سمح الله حدث كذا (٥١) بالعصل بين إذا وما أصعب إليه، وبين إن وشرطها، و. وألم تفعل كذا؟ (مغالط الكتاب ٩) بتقديم العاطف على هراء

لاسمهم، و. سيشرع المجلس البلدى يعمل مناقضه عن بوريد: أولاً الرمل وثانياً  
لعراب (٦٤) معنون عن بوريد الرمل أولاً والعرباب ثانياً، و. بمجرد مادخل فصب  
لاسمه (معانط الكتاب ٢٦) معنون. أول مادخل. و. لم يوشك أن حل هذا المحل،  
حتى سعى لينال هذه الريادة (٦٠) يريد: لم يلبث بعد أن حل... أو: لم يوشك أن يحل...  
و. أصبح الصباح، وأمسى المساء (٢٦) ولا معنى له، و: لا معنى سوى للإله (٦٤)  
بالمفصل بين سوى وما أضيفت إليه باللام، أو استعمال سوى كإلّا، ويضاف إلى ذلك  
تراكيب أخرى وافق فيها سابقه شقيراً.

ويبين من استدراقات الخارجى على لغة الجرائد، أنه يتحرى الفصح انشهور، ونقص  
الطرعها عدا، وهو لذلك قد حل على لغة هؤلاء، لأنها تتجاوز ما تحراه إلى اللهجات  
لنادرة أو المهجورة، وقد تشدد معهم ومع غيرهم كثيراً، ويتصح هذا المقياس التشدد  
فيها يأتي:

١ - يرى الخارجى أن العرب القدامى غير محصنين من الوقوع في الخطأ اللغوى  
للفظى وإن كانوا أصحاب اللفظة - فكثير من الشعراء الجاهليين قد وقعوا في إساءة  
لدى - في نظره - ومنهم:

• الحارث بن جلة<sup>(٥١)</sup> فقد أنت الضوضاء - وهو مذكر - في قوله:

أجمعوا أسرهم بليل فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وتأنيث هذه اللفظة عنده، إنما هو على توهم أنه من باب شعاء وبعضاء، وكأنه من  
ضاض بوض، وهي مادة لم يطقوا بها أصلاً، والصحيح أن هذه اللفظة مذكورة وزنها  
فعلال - على حدّ يظلال - مشتقة من الضوة - وهي الصباح والجلبة فأصلها وضاض ثم  
قلبت الواو همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة.

• وعبدى بن زيد العبّادى<sup>(٥٢)</sup>، فقد أحل التلاشى محل الرباعى، فاستعمل وثق -  
في أوثق، وأجرى المشتق على وفق ذلك، فقال:

ومومسوس هيك يائسة عيمد الد... والقلب عندكم موثوق

يريد موثق، وإنما وقع له ذلك؛ لأنه كان مروياً كما ذكر الأصمهاى في ترجمته

ول بعد أحذروا عليه أشياء يجيب فيها:

(٥٢) لغة الجرائد ٤٦.

١٥١ نه الجرائد ١٥٤.

• وعنترة العبيسي<sup>(٥٣)</sup>، فقد استخرج في بعض أبيات معلقته، فالزم المتعدى وعدّ،  
- بالواسطة في قوله:

ولقد حشيتُ بأنَّ أموتَ ولم تُسُّرْ في الحسبِ دائرةً على أبيّ ضميم  
محسّى فعل متعدّد بنفسه، لكن عنترة عدّاه بالياء، وهول من قال: إن الباء مراد على  
مفعول محسّى، ليس بشيء، لأنّه لو استعمل الاسم هنا لم يقل: حشيت بالموت.

٢ - كذلك ممن وقع في الخطأ عنده الشعراء المولّدون، فلم ير أن ذلك مهم على  
سبيل الضرورة الشعرية، «فالتأخر لا تحذر ضرورة»<sup>(٥٤)</sup> وعلى ما يبدو أخذ الضرورة  
عنده هو مالا مندوحة عنه للشاعر، لا مالا يجور في النثر، وعليه لا ضرورة في كلام  
العرب؛ إذ لا يكاد الشاعر يروم خلاصاً من محذور إلا وجد إلى ذلك سبيلاً، وهو لهذا  
خطأ الشعراء الجاهليين - على ما تقدم - ومن المولّدين الذين لحنهم:

• أبو تمام<sup>(٥٥)</sup>، فقد ذكر المؤنث في قوله:

لَمَدَلَّتْهُ فِي بَمَتَيْنِ تَقَامِئَا مَحْنُونِينَ لَزِيظٍ وَرِيَابٍ  
يريد: تقامئنا، وهو من الضرورات التي لا تباح للشاعر.

• بدیع الزمان الهمداني في قوله:

ولى جسد كواحدة المشاقى ولى كبد كثالثة الأثاقى  
والثاني جمع مشى، وهو المؤنث الثاني من أوتار العود، فصوابه: كواحد المشاقى -  
بالتذكير.

• وابن هاني الأندلسي<sup>(٥٦)</sup>، في قوله يصف خيلاً:

محجرة عُراً ورُفراً نواصفاً كأن قباطياً عليها مُشُراً  
فذكر (مشراً) وهو وصف لقباطي جمع قبطية (وهي ثياب بيض رفاق من الكنان  
كأنه تمسح بمصر) فحقها التأنيث.

• والصاحب بن عباد<sup>(٥٧)</sup> في قوله:

(٥٦) لفة الجرائد ٤٦.

(٥٧) لفة الجرائد ٥٦.

(٥٣) لفة الجرائد ٥٣.

(٥٤) لفة الجرائد ٦٦.

(٥٥) لفة الجرائد ٤٤.

فإن عني يُلَبَّ إلى التيماطي      صَفَّتْ بالتعل قفا يُقْراط

فصل بن إن وصلها بعسى، يقول: «وهو من التراكيب التي لا تصح، ولا يمكن  
صحيحها بوجه، على أن المعنى الذي يريد من عسى، مستفاد من الشرط نفسه، فربادها  
حطاً في اللفظ، لغو في المعنى».

وكثير غير هؤلاء خطاهم الارجي. كالألييري في استعماله (أكرب) في مكان كرب  
١٨١، وصعوان بن إدريس في استعماله (أعددت) في مكان عدت (١٩) والخلبي في  
استعماله (أهاج) في مكان. هاج (١٨) وعبدالرحمن الشيرازي في جمعه (الشنف) وهو  
مذهب على الأذن، على. شنف - بصمتين - والصواب: شوف (١٩) ولسان الدين بن  
الخطيب في تعديته (أنف) بنفسه، وهو من الأفعال اللارمة (٢٢) وفي تذكيره (الرُخى)  
وهي مؤنثة (٤٥) وعبد المعسر الصوري في استعماله (انصلح) مطاوعاً لأصلح، وحوابه:  
صلح (٣٣) ومثله استعمال عبد الوهاب بن جعفر. مصلح، بدلاً من مصلح (٣٣) وابن  
عبد لظاهر، في زيادته أن في المفعول الثاني لحال (٣٦) وابن المجاج، في استعماله:  
لَتُصوب بدل المَتَّع (٤٠) وابن نباتة المصري، في تأنيده: الحشا (٤٤) ومثله عن  
بن انفرضي (٤٤)

٣ - كذلك جرى الارجي على تحفظة المؤلفين من علماء اللغة وغيرهم:

ومن علماء اللغة:

الحريري، فقد لحته في المقامة الصبية، في قوله: وكان يوماً حايي الوديعة، يانع  
لحديقة (٨) - ولا يأتي ينع بهذا المعنى، إنما يقال: نمر يانع أي واضح، كل لحته في قوله في  
المقامة الحجرية، أما إنك لو ظهرت على عيشى المكندر (٢٥) - مكندر لارم، لا يصاغ  
منه لمجهول، ولا يبنى منه مطاوع، ولم يأت كندر متعدياً إلا في نحو: كثر الماء، عني صبه،  
وه يأت في معاجم اللغوية (المكندر) بالمعنى الذي قصدته الحريري، ولحته أيضاً في تعدية  
احسن، إلى مفعولين (٣٤) - وهو يتمدى إلى الثاني بالواسطة

وعمر ليرحم أيضاً الشريشي - شارح المقامات - في تعقيبه على قول الحريري  
لسبق يانع الحديقة، بقوله، أي ناعم الروضة، وفي قوله في خطبة شرحه - ولم يرل في  
كل عصر من حملته يندر طالع وزهر غصن يانع (٨).

ومن العلماء غير اللغويين:

أبو القدا - في تاريخه - إذ أجرى الفعل (استأسر) متعدياً بنفسه، فقال في حوادث سنة ٦٥٨ هـ. وقيل مقدمهم كنيها واستؤبر ابنه (٢٢) وجمع البرج على: أبرجه، في قوله: وأخذوا رأسه - الابن - ومضوا به إلى طاهر، فنصبه على برج من أبرجه بعدد (٥٥).

وابن خلدون، إذ استعمل مارال بمعنى مادام، فقال في مقدمته في الفصل الخامس من الكتاب الأول - ولاتزال الصناعات في التناقص، مازال المصر في الساقص (٥٠)

والسيوطي، فقد أتى بمن التجارة بعد أفضل التفضيل المفرن بال، فقال في المقدمة الوردية: والأشرف من كل ربحان حرراً (٥٦).

والمسعودي - في مروج الذهب عند الكلام عن كسرى أبرذير - قال، وأمر الجنود موبقش بالأموال والمراكب والكساري (٥٥) فجمع الكسوة على الكساري، وهو جمع غريب، لم يرد عن العرب.

٤ - والبارجى ممن يرى إبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف عن مجال الاستشهاد اللغوي، أو القياس على ماورد فيها، في بعض أوجه الاستعمال، فعند إنكاره قول الحريري (فخلدوها بطون الأوراق) قال: «وكأن الذي سؤل له صحة هذا التركيب، ما جاء في سورة يوسف من قوله: ﴿أَطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ وهذا - فضلاً عن كونه من التراكيب التي لا يقاس عليها، فإنا سهل هذا الاستعمال فيه تنكير الأرض وتجردها من الوصف كما قاله الرمخشري فنصبت نصب الظروف المهمة، وقيل، إنها مفعول ثان لأطرحوه، على تأويله بمعنى أنزلوه، وكلاهما على - ما فيه - لا يصح في عبارة الحريري<sup>(٥٨)</sup>».

وإنكاره تعدية (استأسر) بنفسه يعني عدم اعتداده بها، فيما أورده المطرري في (المعرب) من حديث عبد الرحمن وصفوان، أنها استأسرا المرأين اللتين كانتا عدهب من هرازن<sup>(٥٩)</sup>

كما أن إنكاره أن يقال: الصياع - في جمع: صاتم يخالفه ما ورد في إحدى روايات الحديث: «أكذب الناس الصياعون» - بالياء - وهي لغة أهل الحجاز، وقد ذكر الحديث

<sup>(٥٨)</sup> لغة الجرائد ٣٤، ٣٥.

(٥٩) محاسن الشيع النجار ٤٠ ودفع الأوهام لابن سلام ٢٥.

روايته في الهامة لاي الأثير، والدر الثير للسيوطي، والقائى للرمثري<sup>(٦٠)</sup>، دون  
تعيب من الجميع بأن روايه الياء ملحوتة.

مضاف إلى ذلك ما وافى فيه اليازجى غيرهُ ممن سببه من علماء التنعية، وكان فيما  
أنكروه ما يخالف قراءة قرآنية أو حديثاً شريعاً.

(٥) وهو كذلك من رجال السماع، المتوقفين عند حذو، فكل شيء عنده لابد أن يرد  
عن عرب نصاً، أى أن يكون له أصل في وضع اللغة، وهو لهذا قد ردّ مع الاستعمال ما لم  
يُرد عنهم، وإن كان له وجه يصح به، إما على ضرب من المجاز، وإما على سبيل  
الاشتقاق، وإما على سبيل التضمن:

فَمِمَّا رَدَّهُ وَلَهُ وَجْهٌ يَسُوعُهُ مَجَازًا. رجمت الدابة - في معنى عَدَتْ وأحصرت، وجاء منه  
قولهم: مَرَمَحَ الخيل ومَرَمَاحُها - لميدانها - يقول: «ولا أصل له في اللغة، إنما يقال.  
رجمت لدبة - إذا ضربت برجلها - مثل رَفَسَتْ»<sup>(٦١)</sup> فمبنى الرد عنده هو عدم وجود  
لأصل النوى، لا أكثر، مع أن للمجاز باباً واسعاً يدخل فيه مثل هذا التغير المعنوي؛  
لوجود مسوغ له، هو الآلية مثلاً، إذ الرَّحْلُ آلة في العدو والإحصار.

ومنه قولهم: عَدُوٌّ لَدُوٍّ، وهو أَلَدٌ أعداء فلان - يريدون باللدود: الشديد العداوة،  
يقول: «وهو خلاف المسوع، إذ اللدود عندهم معنى الذى يطلب في الخصومة، ومنه خصم  
أَلَدٌ، إذا كان شديد الخصام، لا يُدْعَن للحجة»<sup>(٦٢)</sup> فمبنى الرد عنده هو عدم معرفة ذلك  
في استعمال العرب، ولا ضمير إذا حملناه على المجاز، فالعلية في الخصومة تنشأ عن شدة  
لعداوة، أو ينشأ عنها ذلك.

ومنه ما أنكره على الحريري من قوله: عيشى المنكر، فهو سائغ - على المجاز -  
بأن يشبه عيش الصيق المنكر بمن أسرع إسراراً يستلزم المشقة بمد كونه ساكناً،  
أو متحركاً بحركة بطيئة، أو يشبه العيش الدق، بالطائر المنقش بحامق السقوط، وكل  
ما سقط برم منه التغير، ولو من وجه، وحيث شد: فالتكدير - بمعنى التغير - صحيح،  
و يَرَلُ العيش المتبدد شمله منزلة السجوم المتناثر جمعها، والتغير في ذلك لازم كذلك<sup>(٦٣)</sup>

وممَّا رَدَّهُ لَهُ وَجْهٌ يَصَحُّ بِهِ عَلَى الاشتقاق قولهم: انْطَلَبَ عليه الحيلة في معنى جارت

(٦٢) لغة المراتد ٢٤

(٦٣) دفع الأوهام ٢٦.

(٦١) إصلاح الفاسد من لغة المراتد ١٢٢

(٦٠) لغة المراتد ٢٣



عليه وراجت - وطل عليه الحال أي نَوَّهَهُ وأجازَهُ، قال في تعليل الرد: «وم يعمل شيء من ذلك عن العرب، وإن كان له وجه في الاشتقاق»<sup>(٦٤)</sup>.

وتما أنكره ومن الممكن إجارته - لو حمل على التضمين - بعده الفعل (حدث) إلى المفعول «فمن الممكن أن يضمن خَلَدَ معنى أدخل، أو با في معناه عما سطى إلى المفعول الثاني بنفسه، دون واسطة حرف جر»<sup>(٦٥)</sup>.

ومنه تعدية فعل القول بالياء، في قول ابن العطار: (وفل لتليل الطرف عى بأى) فمن الممكن أن يضمن فعل القول معنى فعل الإخبار أو الإيلاء، وكلاهما يتعدى بالياء.

(٦) وإذا ما تعارض السماع والقياس، ضحى اليازجى بالقياس: فالتنادى يجمع على (النوادى) قياساً، لكنه لم يسمع، وإنما المسموع (الأندية) الذى هو فى الأصل جمع يَدَى - وزن فصيل - بمعنى التنادى، وقد رد اليازجى استعمالهم النوادى؛ لعدم وروده عن المعصم.

(٧) ومن الأمور الساعية عنده: الريادة فى الصبح، فصفة التفعُّل لا سبيل إلى الاعتداد بها، إلا فيها ورد عن العرب من ألقاظ محصورة لمعان محصورة، فمن الخطأ أن يقال: استحسن بالأمر - بمعنى شعر به أو استشعره - إذ لم يرد استحسن فى شيء من كلامهم<sup>(٦٦)</sup>، ولكن يقال: أحس الأمر وأحس به، ومن الخطأ كذلك أن يقال: ذهب يستحسن عن كذا، أى يفحص عنه؛ لأنه غير منقول<sup>(٦٧)</sup>.

وتشلتها صيغة افتعل، فمن الخطأ أن يقال: احتار فى الأمر - من الحيرة - إذ لم يسمع افتعل من هذا، وإنما يقال: حار بحار فهو حائر وحيران، وحيرته فتحير<sup>(٦٨)</sup>.

وصيغة فَعُول لا سبيل إليها إلا فيها ورد، فمن الخطأ قولهم: رجل جنود - أى صاحب جُلْد - أو رجل شَفُوق ورُحُوم ونَفُوح، إذ لم يرد ذلك، وإنما ورد: حديد وسيف ورقيم وصيح<sup>(٦٩)</sup>.

(٨) وفى التراكيب، نجد اليازجى يرفض منها ما قد يستقيم عريضة من جهة الاشتقاق والإعراب، ولكنه يشمل على زيادة لا معنى لها، أو لا يؤاتم الدوق العربى؛ لأنه مرجع عن لغة أجنبية، أو لأنه يخالف لما عهد فى أحوال الناس.

(٦٤) لغة الجرائد ٢٧

(٦٦) لغة الجرائد ٣٧

(٦٤) لغة الجرائد ٢٤

(٦٧) لغة الجرائد ١٧

(٦٥) دمع الأوهام ٣٢

• فيما أنكره من التراكيبة المشتعلة على ما لا معنى له، هو لهم: أصبح الصباح  
وامسى امسئ، فلا معنى لذلك؛ لأن معنى أصبح: دخل في الصباح، ومثله امسى، ولا معنى  
لدخول الصباح في الصباح، أو المساء في المساء، وإنما يقال ذلك بالنسبة للإنسان مثلاً،  
مقول: سهر حتى أصبح، ودخل الدار حين امسى، ونحو ذلك<sup>(٦٦)</sup>.

وقولهم: دحنت عليه فإذا عنده رحلان اثنان، فالنوكد هنا غريب لا معنى له؛ لأن  
الرجلين لا يكونان إلا اثنين، فالصيغة إذن مغنيّة عن التصريح باسم العدد، وإنما يراد  
اسم العدد لنوكد، حيث تدعو إليه الحاجة؛ لدفع التوهم، أو تقوية للمعنى<sup>(٦٧)</sup>.  
وقولهم: لا ذمة له ولا ذمام، فهما شيء واحد، فلا معنى لعطف أحدهما على  
الآخر<sup>(٦٨)</sup>.

وقولهم: بسطت أسباب العمران رواقها، ولا معنى لذلك؛ لأن الأسباب - بمعنى  
الجمال - استعارها للعمران على جعلها بمعنى الوسائل، وهو استعمال سائغ، ولكنه  
جعل تلك الأسباب رواقاً فأفسد؛ لأن ذلك مما لا يتصور في حقيقة ولا مجاز،  
ولا يمكن رده إلى تفسير صحيح<sup>(٦٩)</sup>.

وقولهم: رجع بالثاني، فلا معنى لإضافة (بالثاني) ولو أريد بذلك الرجوع مرتين لما  
صح تركيبها، لأنك لا تقول: فعلت كذا بالثالث وفعلته بالرابع، فالصواب: رجع ثانياً أو  
ثانية، أي رجوعاً ثانياً أو مرة ثانية<sup>(٧٠)</sup>.

وقولهم: أنا في هذا الأمر مثل فلان سواءً بسواء، فلا معنى لزيادة (بسواء)  
الثانية<sup>(٧١)</sup>.

• ومما أنكره مما لا يلائم الذوق العربي - لأنه معرب عن كلام الإفرنج -  
قولهم: أنا مديون لفلان في هذا الأمر<sup>(٧٢)</sup> - بمعنى: له عليّ الفصل فيه - وقولهم:  
شيد معاصم المعصاة<sup>(٧٣)</sup>؛ إذ جرى الذوق العربي على إطلاق الدّين على ما هو معص،  
كإعمال صلاً - وعلى إطلاق التشييد على البناء ونحوه، مما هو مُعَصَّ كذلك، أما  
إطلاقهما على الأمور المصوية فغريب، ما عهد عن العرب.

(٦٦) لغة الجرائد ٤٩، ٦٠

(٦٧) لغة الجرائد ٦٠

(٦٨) لغة الجرائد ٦٠

(٦٩) لغة الجرائد ٤٩، ٦٠

(٧٠) معاصم الكتاب ٢٥

(٧١) معاصم الكتاب ٦٩

(٧٢) لغة الجرائد ٦٦

(٧٣) لغة الجرائد ٦٩

(٧٤) لغة الجرائد ٦٣

• ومما أنكره مما جرى على غير المشهور في ديار الناس، قولهم زُفُّ فلانٍ على فلانه، فيعكسون الاستعمال، لأنه يقال: زُفُّ العروس إلى بعلها، أي أهداها إليه، ولا يقال زُفُّ الرجل إلى المرأة، إلا أن يكون هذا من مقتضيات العصر، الذي استوفت جماله، وأصبح وسلوه رجاله<sup>(٧٧)</sup>



بدا لنا من هذا المقياس أن اليازجي ممن يميلون إلى التضييق في اللغة، فصحة اللفظ والتركيب زَهْنٌ - عنده - بالورود عن العرب، وكثيراً ما وجدنا بين كلامه في لغة الجرائد قوله: «ولم يقل ذلك عن العرب» أو: «وهو غير متقول عنهم» أو: «ولم يرد شيء منه في استعمال العرب» أو: «ولم يسمع فيه غير ذلك» أو: «ولم يحكو فيه غير ذلك» أو: «وهو من الألفاظ التي لم ترد في اللغة أصلاً». إلخ.

• لكن اليازجي لم يلتزم هذا التضييق والوقوف عند السماع دائماً، بل خرج على ذلك أحياناً في استعماله اللغوي.

فقد وجدناه يجمع الوصف المبدوء بجم زائدة جمع تكسير - وقياسه جمع السلامة - قال: «وقد تضاعفت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب<sup>(٧٨)</sup>» - فجمع مشهور على مشاهير، ولا يصح ذلك، كما صرح به ابن الحاجب والسيدي والريدي في تاج العروس، وما ورد مخالفاً شاذاً يقتصر فيه على السماع.

وجدناه يصف جمع غير العقلاء بالمفرد المؤنث بألف التأنيث الممدودة، فيقول: «وبوئه أن يكون فداء عند أيديهم البيضاء»<sup>(٧٩)</sup>، مع أن الوارد كثيراً هو الوصف بالمؤنث بانثاء، وقليلاً هو الوصف بصفة فعل، أما فعلاء فلم يرد الوصف به، إلا في شعر مريد هو أبو تمام، واليازجي لا يحنج بأشعار المولدين، وقد سبق أن حطاً أبا تمام.

وجدناه أيضاً يقول: «ولذلك يمتد أكثرهم من الأعمال الغير المنصرفة»<sup>(٨٠)</sup>، و«نظروا الفخر المتمكنة»<sup>(٨١)</sup> فيحطى من وجهين: الأول: إدخال أداة التعريف على غير ولا يجوز ولم يثبت سماعه، وإنما ذلك في كلام المولدين، والثاني: إدخالها على (غير منصرفة) و(غير المتمكنة) وهما متضادان ولا يجوز تعريف المتضادين معاً بالألف

(٧٧) لغة الجرائد ٣٥ (٧٩) نظر مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٥/٧ (٨١) لغة الجرائد ٥٦

(٧٨) لغة الجرائد ١١ (٨٠) لغة الجرائد ٦

و اللام، لا يد. كان الأول وصفاً مضافاً لمعموله، أو كان الأول عدداً مضافاً إلى ميمه في قول - وما هنا ليس كذلك.

ورد كان البارحة محكم على (أنجاد) بالخطأ، لأنها جمع مجدد وهو مصدر لا يشي ولا يجمع - فقد وجدناه هو يجمع (العلط) - وهو مصدر - على: (أغلط) في قوله: «وبين ما يشر فيها من الأغلاط الشائعه»<sup>(٨٢)</sup>، وكان الأصح أن يمر بعطلة أو عموطة ثم يجمع على عَطَطَات أو أَعْلُوطَات.

\* كم أن التمازجى لم يتخذ منهجاً واحداً في المقياس، وقد سبق أنه لا يلتمس ضرورة لشمرة مولدين، لما قال «والتأخر لا تعدره ضرورة»<sup>(٨٣)</sup>، لكنه حرج على ذلك أواخر كتابه، حيث قال عند تحطئة زيادة اللام في مفعول الفعل: «على أن من المحدثين من راد هذه اللام في غير ذلك، ولم تسمع زيادتها إلا في الشعر لضرورة الوزن، كقول الخافظ جمال الدين البصري:

واستشقوا يَلَوًا الربيع فبانه يَغَمّ التسمم وعنده الطاف<sup>(٨٤)</sup>»

وبهم من ذلك أن ضرورة الوزن - عده - عذر يباح للشاعر وإن كان مُحَدَّثاً ما لا يباح للنائر.

\* وسبق أنه لا يعتد في التصويب باستعمال العلماء - لمؤيد أو غيرهم - لكن وجدناه يحور بعض الاستعمالات: بناء على استعمال المؤلفين لها من غير اللغويين - مع تصريحه بعدم ورود ذلك عن العرب - فقد رد كلامهم: اقتصد كذا من المال - بمعنى استغنى به - ورأى أن يستعمل (التوهم) في محل الافتصاد بها. ثم قال: «بل، إنما لم يجد هذا اللفظ في كلامهم - بمعنى العرب - على وجهه الذي ستمله اليوم، ولكن يكتسبه من كلامهم من أسهل سبل»<sup>(٨٥)</sup> ثم قال مستظهراً لصحة ما ذهب إليه باستعمال مولدين «وقد تصاهرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير الكتاب من مؤيد، ولا بأس أن ننقل شيئاً منها في هذا الموضع - ولو أطلنا - تقريراً للعائنة»<sup>(٨٥)</sup> ثم ذكر بعضاً من علماء لمؤيد وغير لغويين - خطأهم هو في تنايا كتابه، كالمسعودي في مروج الذهب، والمقري في نفع الطيب، والبلوي في ألف با<sup>(٨٥)</sup>.

(٨٢) لغة الجرائد ٦٧.

(٨٤) لغة الجرائد ٤٨.

(٨٣) لغة الجرائد ٦٩.

(٨٥) لغة الجرائد ١٢، ١٣.

• وكذلك سبق أنه يجري على الأشهر الأوضح، ولكنه لم ينج هذا الهمج في جمده ما ذهب إليه أو كثرته، فقد قطع بجواز قول القائل: المائتين رجلاً - بإثبات أن نصب رجل، على التعبير<sup>(٨٦)</sup> - مع أن النحاء على تعريف مئز المائة وإصافتها إليه، على المخصص لابن سيده. «فإذا أردت تعريف المائة والمائتين، أدخلت الألف واللام في النوع وأصغرتها إليه، كهو لك: مائة الدرهم ومائتا الثوب» (المخصص ١٠٦/١٧)

وفي الفصل للزحزحري: «وتقول في تعريف الأعداد: ثلاثة الأثواب وعشرة لعلمه ومائة الدرهم ومائتا الديار وثلاثمائة الدرهم وألف الرجل، وروى الكسائي: خمسة للأثواب، وعن أبي زيد أن قومًا من العرب يقولونه غير فصحاء» (ابن يعيش ٣٢/٦)

وفي كليات أبي اليناء: «وكل عدد مفسر مخوض مصاف إليه، فتعريفه بالألف ولام في المضاف إليه، نحو: خمسة الأثواب وخمسة العلان» (الكليات ٣١٥).

وفي أدب الكاتب لابن قتيبة. «إذا بلغت مائة، رجعت إلى الإضافة، فقلت: ما فعلت مائة الدرهم ومائتا الدرهم وخمسة الدرهم، إلى الألف» (أدب الكاتب ٢١٦).

ومثل ذلك عن الأشموني وابن قسطنطين، في تعريف العدد، فكان الأول باليازجي أن يجري على منهجه في الأخذ بالمشهور، فيسكن النصب على التمييز مع تعريف المائة بالألف واللام.

• على أن اليازجي لم ينحرف الدهم النامة في استاده إلى السماع عن العرب، فكثير مما أنكره ورد في كتب اللغة المشهورة وغير المشهورة، فهو كما قال عنه الزعبلوى - «يجازف حباً في كثير من أقواله، فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظر - على ما هو من مبسوط من ذلك في مواد كثيرة من الكتاب<sup>(٨٧)</sup>» وكان عليه حين اعتمد الأوضح ألا يمنع من سواء، بل يصح على أنه لغة رديئة أو متروكة أو ساقطة أو مردولة ويشير هنا إلى بعض ما أخذ مما ورد به سماع.

أربعه الخطيب، وأمر مَرَّعِب (١٨) - وفي المصباح (رعب): «رعبت رعباً من باب مع. جمع. ويتعدى بنفسه، وبالمهمزة أيضاً» ومثله في التاج (رعب) ورواد عليه قوله «وحكى ابن طلحة الإشبيلي وابن هشام اللخمي جواره».

(٨٦) انظر: أحطونا في الصحف والندوس ٧، ولم نجد كلام اليازجي في نسخة لغة المرائد التي بأيدينا

(٨٧) المرجع السابق

أخصام جمع خصم (٢١) - وفي التاج (خصم): «وما يُستدرك: الأخصام جمع: خصم ككف وأكاف أو جمع: خصم كفرح وأفراح أو جمع: خصيم - كشهد وأشهد».

أمر يأنف الكريم (٢٢) وفي اللسان والتاج (أنف): عن «ابن الأعرابي قال: أنف فرسى هذا البلد أي اجتوّه وكرهته فهزلت» وفي كتاب (فعل وفعل) لمرجاج (١٦٩) يقال: أنفت الشيء أنفه إذا تنزهت عنه».

رغب الشيء (٥٤) - وفي المصباح (رغب): «رغبت في الشيء ورغبته، يتعدى بنفسه بضم» ورفقه عنه في التاج.

أذن على الأمر (٢٦) - وفي الأساس (دمن): «وأدمن الأمر، وأدمن عليه وأظب» وجعته رأسه، ووجعته بطنه (٤٤) - وفي التاج (بطن): «حكى أبو حاتم عن أبي عبيدة أن تأنيته لغة، كما في الصحاح، فاقْتَصَارُ المصنف - أي صاحب القاموس - على التذكير تقصير، وعنه ابن مالك فيها يذكر ويؤنث، نقله السيوطي في المهر» (٢٢٤/٢).

أمر هام (٢٥) - وفي القاموس والتاج (هم): «وَهَمَّ الأمرُ هَمًّا وَهْمَةً: حزنه وأقلقه - كَاهَم» وفي المصباح (هم): «وأهمى الأمر بالألف: أقلقني، وهمني هَمًّا - من باب قتل - مشه».

أفاض القول (٣٩) وقد أنكر تعديته بنفسه، وصوبه إلى ماورد من قولهم: أفاض لقوم في الحديث - وفي اللسان (فيض): فاض الماء والدمع ونحوهما يفيض فيصا... ويقال: أفاضت العين الدمع نحيبه إفاضة، وأفاض فلان دمه، وفاض الماء والمطر والخير، إذا كثر».

استلف سُفَّة (٥٤) - وفي الأساس (سلف): «وأسلفته مالا وسلفته واستلف فلان واستسلف وتسلف».

● كذلك من مأخذه ما يمكن تصحيحه: بتخريجه على وجه موافق كلام العرب الوارد أو توجيهات النحاة.

فقرهم، ما فعلته من دى قبل (٢٦) يمكن تخريجه على زيادة (ذى) وقد جاء في اللسان (حرم) «عن ابن الأعرابي: والعرب تصل كلامها بذي وذا ونحو فكون حشواً ولا يعتد بها، ويخرجها بعضهم على أن (ذى) بمعنى الذى في لغة طي، أو بمعنى صاحبه، أي من صاحب هذا الطرف، وهو قبل».

وهو لهم. فعل كذا بصفة كونه مأموراً - يمكن تخريجهم على وجه صحيح. بأن يجعل (مأموراً) حالاً من الصمير في: بصفته.

وهو لهم. رأيت أكثر من مرة (٥٣) يمكن تخريجهم على أن أقول التفضيل قد يأتي على غير بابه. وذلك معيس مطرد عند المبرد<sup>(٨٨)</sup>، على أن هذا الاستعمال قديم، وقد جاء في الاستغنى لابن حريز - في قصة الفزري من تميم - «ألا إن معزى الفرر هت، جدع الله نف رجل أحد أكثر من شاة<sup>(٨٩)</sup>» وجاء باللسان أيضاً (قرر): «فاجتمعوا، فقال نهبوه ولا أجل لأحد أكثر من واحدة».

أما ما حطأه من تعدية (حدا) دون الجار في قولهم: حدا بي إلى كذا، فلا وجه له؛ إذ يقال: حدوت الإبل، وحدوت بها إذا سقنّها - كما جاء في الأساس واللسان (حدو) - فيقال من ذلك على المجاز: حداني الأمر، وحدا بي الأمر إلى كذا، إذا ساقه إلى ما يشير إليه.

وبعد هذا كله نقول إن انبارسى أراد للغة الجرائد أن تحدث - حشو لفظ البدوية في فصاحتها، وتأديتها المعاني المحددة لها دون زيادة أو نقص، وكان أقصى أمبته أن يعيد إلى اللغة بهجتها الأول، وبرة الباستة من كتاب العصر إلى النهج، القويم من الاحتفاظ بقواعدها وأصولها المقررة في أمهات المعاجم، وكتب البلاغة المعروفة بصحة التعبير وفصاحة الألفاظ، وآلا يمدل إلى المؤلد والدخيل، إلا بعد طول البحث ولتنقيب وإجماع أهل العلم الواسع من المحققين. وبعد اليأس من الوقوع على النصيح الأصل<sup>(٩٠)</sup>

(٣)

### أسعد خليل داغر

هالك أمور ثلاثة دعت به (أسعد داغر) إلى المشاركة في التنقيص اللغوية، أولها استعماله بالتدريس في مدرسته للأمريكيين بالأدقية وغيرها زمناً يربو على أربعين سنة، وثانيها استعماله بالصحافة وكتابة المقالات، في كثير من الصحف والمجلات، ثم مشاركته في تحرير (المعظم) عامن، يقول داغر عن هذين الأمرين: «فكتب أسر كل السرور

(٩٠) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٧/٢٨

(٨٨) مع المراجع ٣

(٨٩) الاستغنى لابن حريز ٢٤٠

عصاه ما يكتبه علماء اللغة في الانتقاد مستعينا به على إصلاح ما أكون قد ارتكبته من  
 لعلط، على اختلاف وجوهه وأنواعه»<sup>(٩١)</sup> وثالث هذه الأمور: أن حكومة السودان قد  
 بدت للعمل في وكالتها بالقاهرة إلى سنة ١٩٢٤ م. فُتحت في القسم القضائي بها، فأتاح له  
 ذلك التعرف على لغة الدواوين، ولا سيما لغة المسائل القضائية، كالدعاوى والأحكام  
 سرعته والمندية والحاشية، وأمور الطلاق والمعاذ والبركات وغيرها، يقول داغر عن  
 حال هذه اللغة «وهي مكتوبة كلها تعريفاً باللغة العربية، ولكن بذلك الأسلوب الذي  
 عبت به تركاكه ولعبت، وأكلت عليه السخافة وشرب، وهو المعبر عنه بلغة الدواوين،  
 ولا يقل مجموع ما وقعت عليه في هذه المدة عن أربعين ألف كتاب أو رسالة، كلها  
 سواسية في كثرة اللحن، وقلة التدقيق في اختيار الألفاظ الصحيحة، والتراكيب  
 العجيبة»<sup>(٩٢)</sup>

ولي ربي داغر أن الأمور التي أدت إلى كثرة الخطأ على الألسنة والأقلام، حتى  
 لم يسلم منه من نال قسطاً من اللغة وتعمق في معرفة قواعدها، ترجع إلى ما يأتي:

١ - اللغة العامية التي شاعت بين جميع الناطقين بالصاد، يسمونها فنجري على  
 ألسنتهم صفراً وكباراً، وقد بلغ من شدة تمككها منهم أنها توشك أن تكون الآلة الوضعية  
 لوجدة متخاطب والتعاهم، وهي بهذا حالت أساليب المصحاء من الخطباء والكتاب،  
 حتى لنكاد ننس بين كلماتهم لولا الاحتراز والتكلف في إبعادها.

٢ - كثرة السماع في اللغة، وهو غائور كبير في طريق الكتاب، قل من يأمن منهم  
 لسقوط فيه، وقد كثر على الخصوص في مزيادات الأفعال ولباب الإلحاق، واللزوم  
 ولتعدى ورزان المصدر والصيغة المشبهة من الثلاثي، وما يبي من الصفات على وزن  
 فعول وفعل - مشتركا بين اثنين الفاعل والمفعول - ومثوث الوصف على فعلان،  
 وأوزن جموع التكسير، فهذه الأمور وغيرها من السماعيات تمرص لنا فيها يكتب،  
 فنسى كونها مما يحفظ ولا يقاس، ونسجها مجرى المقيسات المعطردة بلا ثور ولا تثبت

٣ - العمل أي تقليد أحدهم في استعماله اللغوي؛ اعتقاداً من المقلد أن صاحبه على  
 صواب وعكس من فصيح اللغة، إذ إنه كثيراً ما يتعن للواحد منهم أن يقدم على استعمال  
 كلمة أو جملة، وهو لا يملك من الأدلة على صحتها سوى كون فلان - ممن يشق بطول

(٩١) تذكروا الكاتب ٤،

(٩٢) تذكروا الكاتب ٥



بأعده وسعد أطلّاعه - قد سبقه إلى استعمالها في كتابه أو في ديوانه، ويذكر داغر أنه هو نفسه قد وضع في شرك هذا التعليق، فأخطأ.

٤ - إهمال اللغة، فطلبة العلم في هذه الأيام قلما ينمون بليغتهم وتعميقها، وحتى بعد تخرجه لا يثبتون أقل اهتمام للاحتفاظ بما حصلوه، والسمي في إحيائه وإعمائه بالمطلعة والمراجعة.

ولم يكن داغر أصيلاً في كل ما جاء به من مأخذ فكثير منها سبقه إلى أسدره بعض المتقدمين - كالحري - والمحدثين - كشقير والهاجري - وقد أحصيت له من ذلك فوق الثلاثين مسألة، أما ما انهد هو باستدراكه، فنشير إلى أهمه فيما يلي

• التصريف:

الجموع. الجهود - جمع: جهد (٥٤)\* وسهوم وسائم وورود وزهور - جمع. سُهْم ونُسْمَة ووردة وزهرة (٦٠) ونوايا - جمع: نية (١٠٣) وطُرُشان - جمع: أطرش (١١٩) وأقيرة - جمع. ذَبَر (١٢٢) وأدهار - جمع. دهر (١٢٢) ووُرْنا - جمع. وريث (١٣١) وأبحاث - جمع: بحث (١٣٥) وتوهم (سعين) مفرداً، وهو جمع (١١٢).

المصادر: صكّ الاتفاقية، وآخر إحصائية - بالإتيان بالمصدر الصناعي من المصدر الصريح (٣٩) نُكران (١٢١) الكلل (١٩١).

النسب: أخلاقية - في النسب إلى أخلاق، جمعاً (٤٨).

فك الإدغام: نَصائم (٨٠).

المشتقات صيغة المبالغة: مطاط - من مطّ (٥٥) الصفة المشبهة: فحيم - من فخم (٦٠) التفصيل: مدرسة كُبْرَى - بتأنيث اسم التفضيل، غير مضاف ولا محلى بأل (٥٥) و: هذه التعابير هي الأكثر استعمالاً - باستعمال اسم التفضيل مفرداً مذكراً مع تعريبه بأل (٥٦) و: الأعجب من ذلك - بالجمع بين أل ومن في التفضيل (٩٨) و: الطريقة الأسهل - بعدم المطابقة في المُعَلَّى بأل (٩٨).

• التدكير والتأنيث:

دُكروا: الموسيقا (نادى الموسيقا الشرقي - ٣٤) والسكة (السكة الحديد - ٤١)

• الأرقام لصعوبات (تذكره الكاتب)

و لَمْ يَمْسُ الْعَمَمُ (يَمْسُ غَلِيظٌ - ١٢٣) وَالْيَثْرُ (١١٦) وَحَدَقُوا النَّاءَ مِنْ أُرْمَلَةٍ (٨٢) وَأَدْحَلُوهَا قِيًّا يَسْتَوِي فِيهِ التَّوَعُّانُ، كَقِيُورٍ وَرَمُوفٍ - وَصَفَيْنِ لِمُؤْتٍ (١٢٢، ١٢٦).

#### • التَّعْدِيَةُ وَاللِّزُومُ:

أُزِمُوا بَعْضُ الْأَعْمَالِ الْمُتَعْدِيَةِ، وَمِنْهَا: رَأَى (تَرَوَى مَطَالَعَتَهَا لِلْعَرَاءِ ٤٩) وَاعْتَدَ (عَتَدَ بِكَذَا ٥١) وَلَقِيَ (لَقِيَوه بِكَذَا - ٥٧) وَأَخْطَأَ (أَخْطَأَ عَنِ الصَّوَابِ ٧٣) وَعَدَّرَا بَعْضُ الْأَعْمَالِ اللَّازِمَةِ، وَمِنْهَا: صَحَى (صَحَى نَفْسَهُ - ٧٧) وَاحْتَاجَ (احْتَاجَهُ - ٧٩) وَاسْتَكَبَ (يَسْتَكِبُهُ - ٧٩).

وَأَحْلَوْا بَعْضَ حُرُوفِ التَّعْدِيَةِ مَحَلَّ بَعْضِهَا الْآخَرُ، كَبَالٍ مَحَلَّ اللَّامِ فِي تَعَرَّصَ إِلَيْهِ - ٦٣) وَبِ مَحَلَّ الْبَاءِ فِي: (يَهْتَمُّ فِي كَذَا - ٧٤) وَإِلَى مَحَلَّ عَلَى فِي: (تَهَافَتَ إِلَى كَذَا - ٧٤) وَعَلَى مَحَلَّ إِلَى فِي: (اضْطَرَّه عَلَى كَذَا - ٩٦) وَالْبَاءُ مَحَلَّ اللَّامِ فِي: لَا يَكْثُرُ بِهَذَا الْأَمْرُ - ٣٩) وَاللَّامُ مَحَلَّ عَلَى فِي: (يُؤْسَفُ لَهُ - ٤٤) وَعَنْ مَحَلَّ عَلَى فِي: (أَنَافَتَ الدَّرَاهِمُ عَنِ الْمَائَةِ - ٤٩).

#### • الظُّرُوفُ:

سَتَعْمَلُوا كَلِمَةً خَالَ بِمَعْنَى وَقْتُ فِي: (كَانَ هَذَا تَصْرِيحَهُ خَالَ وَصَحِ الدُّسْتُورُ - ٥٣) وَغَيْبٌ بِمَعْنَى بَعْدَ فِي: (كَانَ ذَلِكَ غَيْبٌ سَاءَ - ٨٥) وَبَيْنَمَا ظَرْفًا بِمَعْنَى مَعَ فِي: (هَذِهِ لَجْرٌ ثُمَّ يَرْتَكِبُهَا الْجَنَاحُ، بَيْنَمَا رَجُلٌ الْيُولِيسُ مُوجِدُونَ لِلْمَحَافِظَةِ - ١٢١).

#### • التَّرَاكِيِبُ:

قَالُوا: كَانَتْ تَكُونُ لِي مَسْجُوعَةً (٧٠) - فَرَادُوا (تَكُونُ) بِلا دَاخٍ، وَقَالُوا (مَا كَانَ أُخْرَجًا لَهَا فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ مِنْ أُنْثَى مَوْقِفٍ آخَرَ ٧٠) - وَكَلِمَةُ أُخْرَجَ فِي الْجَرْمِ الْأَوَّلِ لِلتَّعَجُّبِ، وَلَمْ تُصِيفِ الْجَرْمَ الثَّانِي تَحَوَّلَتْ إِلَى التَّفْضِيلِ، وَنَقَلَ الْكَلَامَ مِنَ الْإِسَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، وَقَالُوا: كَانَ بِحِيلَةٍ بِهَذَا الْمَقْدَارِ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يُقَرَّرُ عَلَى نَفْسِهِ (١٢٣) وَالْمَقْصُودُ: يُلَمَّعُ بِهِ لِجَعْلِهِ إِلَى أَنْ يُقَرَّرَ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَالُوا: وَمَا دَامَ أَنَّهُمْ فَعَلُوا (١٤٩) - بِجَعْلِ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا سَادًّا مَسْدًا اسْمَ مَا دَامَ وَخَبَرَهَا، وَقَالُوا: أَصْلُ وَشَعْبُهُ عَقْدُ زَوَاجٍ أَمْ الْحَسْبُ (١١٥) يَتَّبِعُ الْإِصْافَاتِ حَتَّى بَلَغَتْ حَسًّا، وَقَالُوا: لَمْ يَبْدُ يَصْلُحُ لِلِاسْتِخْدَامِ (٣٤) بِتَسْلِيْطِ لَمْ يَمْسُ عَلَى عَادٍ - وَهِيَ بِمَعْنَى حَارٍ وَالصَّوَابُ سَلِيْطُهُ عَلَى الْخَيْرِ، وَقَالُوا: جَاءَ مَعْنَى الرَّجُلِ (٥٣) بِتَعْدِيمِ لَعَطِ التَّوَكِيدِ عَلَى الْمُؤَكَّدِ.

## المقياس عند داغر:

من تلك المأخذ التي أخذها داغر على كتاب زمه ومن التي نبع فيها من سببه يظهر لنا أنه يفتد إلى الأقصح الأشهر فمصوبه ومصوب به بعد أن ملحن ما عدا، قال «فأصلحها» أي الأخطاء يائيات ما أظنه صواباً، أو ما أراه وارداً، على أصح لوجوه وأرجح الآراء<sup>(٩٣)</sup> وعليه فالاعتداد عنده ليس بما ورد على إطلاقه، وإنما بأن يكون هذا للورد كثيراً فصيحاً مطرداً، ولهذا عدّ تذكر (الفرع والسوق والخمر) لحناً مع إمراره بها بذكر على فله، ولكن الأكثر فيها التأنيث<sup>(٩٤)</sup>، وجعل من اللحن أن يعود المصير على الموصول بصيغة المخاطبة، في قولهم: يأيا الإنسان الذي تشعر بدهيب الحياة في عروقك، إذ لصواب أن يعود مصير غيبة على كل حال، وما ورد على خلاف ذلك ناهراً في القياس وبادر في الاستعمال<sup>(٩٥)</sup>، وتناول هذا المقياس العام عنده بشيء من التفصيل فنقول:

(١) التضمن عند داغر موقف عند حدّ السماع، ولا سبيل إلى القياس على ما ورد منه، وعلى حدّ قوله: «إن باب التضمن إذا فبح على بصراًعيه تعذر إفعاله على لإنس ولجن<sup>(٩٦)</sup>»، وهو هذا خطأ بعض ما يكر إجارته بالتضمن، نحو: زاره استند على كذا (٣٧) فهو يجوز على تضمين استند معنى اعتمد، ومثله: لا يكثر هذا الأمر (٣٩) على تضمينه معنى لا يعأ، و: لا نعتقد بصحة هذا الأمر (٥٢) على تضمينه معنى: لا تصدق أو لا تؤمن.

ومن المسائل التي رأى أن يقصرها على السماع - غير التضمن - ورفض أن يقدس على ما ورد منها - وإن كثر وأطرد وقال بقياسه بعضهم ما يأتي:

• الوصف بالمصدر أو جمعه، فمس الخطأ أن يقال: فخر الفراعنة الأبحاد (٧٨) إذ الأبحاد وصف للمراعة، وهو جمع يحد الذي هو مصدر من غير المرة والنوع فلا يثنى ولا يجمع، والوصف بالمصدر كمثل وثقة ساعى، خلافاً لما جملة مقياساً

• مزيدات الأفعال، كـ (استعمل) فمطاً: استكثف - بمعنى كسف (١١٣) واستعمل - بمعنى حمل (١٤٢) وكـ (انفعل)، فمطاً: انصاع لمسورته وانشغل عنه (١١٣) وانبى على كذا (١٣٨) وكـ (تفعل)، فمطاً: تحوّل في البلاد (١٤٦) لأن المسموع عنهم تحوّل - بالتضمين - فمط.

(٩٥) مذكرة الكاتب ٦٨

(٩٦) مذكرة الكاتب ١١٦

(٩٣) مذكرة الكاتب ٧

(٩٤) مذكرة الكاتب ٦٨

• صحة قول صفة - كشافى وصوح (١٠٦)

• المصدر الصاعى الذى يؤخذ من المصدر الصريح خصوصاً بإضافه الياء والياء .  
د. إ. فى المصدر الصريح غناء عنه، ولذا أبكر أن يقال: ضك الاتفاقية، وأحر إحصائيه  
(٣٩) فإن فى الاتفاق والإحصاء المعنى المراد نفسه.

• فعلاء حملاً لفاعل، مخطئاً: بؤساء جمع بانس، بمعنى فقير سئى الحال (٧٥)  
• ويهيم من كلامه أيضاً أن مصادر غير الثلاثى سماعية، فالعمل جوى -  
بالتضعيف - سمع له مصدر واحد هو التجوال، ولم يُسمع (التجويل) فمن الخطأ استعماله  
(١٤٦).

(٢) ومن رأيه ألا يُلجأ إلى التعريب، إلا إذا صاقت العربية عن إيجاد ما يعنى عن  
المعرب، ومن كلامه فى بيان أهداف المجمع اللغوى الذى اقترح إنشائه، أن يقوم  
«معدراً» لمُتقدمين فى وضع الفاظ تدل على المعانى المبتغاة، وذلك بالاستفاد - بالاستعمال  
الحقيقى أو المجارى - وهو أوسع الطرق وأعمها - أو بالنعته، أو التركيب،  
أو لتعريب، وهذا الأخير أندر الطرق وأقلها استعمالاً، وكان المتقدمون لا يلجئون إليه  
إلا إذ أعياهم الوضوح على أحد الطرق الأخرى»<sup>(٩٧)</sup>؛ ومن أجل هذا عد من الخطأ أن  
يستعمل اللفظ المعرب مع وجود نظيره العربى، كلفظ (مارش) بمعنى سلام وأنشودة (٤٧)  
وكثرت تو بمعنى صدك أو عقد (٨٢) وكثرت له جواباً من وقته بمعنى، خصص (٦٥)

(٣) صحة اللفظ أو الأسلوب مبنية عسده على وضوح المعنى وأدائه، بلا زيادة  
لا غرض منها سوى الحشو، وبلا تكرار، وبلا تأويل متكلف، فاملاق المراد واسيهاه  
على القدرى أو السامع خطأ، وإن كان الكلام صحيح اللفظ من جهة اللفظ؛ ولهذا حمل  
من خطأ مثل قولهم حتى إذا أفجّر وعاد إلى رشده (٨١) فأفجّر بمعنى أفرقه الفجر،  
ولكنه من أحق معانى هذا الفعل على القراء، وقولهم. وردت سجل القباء (٨١) يقول  
«ولعل صاحب هذا القول نفسه يهجر عن معرفة المراد بكلمة سجل هدا».

وحشو الكلام بما يمكن الاستغناء عنه، خطأ كذلك، فلا فائدة من وراء مجئهم بلفظه  
لعبور فى يتعامرون عليه بالعيون (٨٤) لأن التماز لا يكون إلا بالعيون. وفى القران  
ذكرهم ﴿وإذا مرّوا بهم تتمازّون﴾ ولا فائدة من التعبير بالوجه بعد التعطيل، فى

قطب وجهه (٨٦) لأن معنى قطب: زوى ما بين عينه وكَلَج. وهو مُغْرِ عن ذكر ابوجه وكثرة التكرار مما يُولَدُ السَّامة والضجر في النفوس، فيجب بحسب ذلك في الاستعمال، وقد ذكر أنه طالع قصه في كُتِبَ، فإذا التعبير (وإياه ليفعل كذا وكذا) مكرراً رُدهُ خمس عشرة مرة، ومعايير أخرى لا يهل تكرار أحدها عن خمس مرات وليس لهذا كنه أقل مسوِّغ مادامت اللغة غنيَّةً بالتعابير عن هذه المعاني وغيرها (٨٨).

والنأويل المتكلف ينبغي ألاَّ يُلْجَأُ إليه لتصحيح الأسلوب كذلك، فمن الخطأ قولهم: عديم النظام وعديم المعرفة (٥٧) بمعنى فاعدها، فهذا خطأ، وإن صحَّ بتكليف، بأن يحسن العديم معنى العفير - وهو معناه الحقيقي - والصواب أن يقال: عادم النظام، أي فاقده (٤١) وداعر عن يَنْحُو نَحْوَ المذهب البصرى، حين خطأ تعريف العدد المضاف بإدخال الألف واللام على كل من المتضامنين، في نحو: السبعة الأقلام (٩٥) فالمعروف أن هذا جائز عند الكوفيين<sup>(٩٨)</sup>، ويتضح الاتجاه البصرى عنده أيضاً، في مخطئة أن يُجْمَعَ جمعاً سبأً ما يستوى فيه المذكور والمؤنث، نحو: صبور وغيور (١٠٩) وقد أجازوه الكوفيون أيضاً<sup>(٩٩)</sup>، بل هو رأى سيبويه من أئمة البصريين<sup>(١٠٠)</sup>، وكذلك في مخطئة النسب إلى الجمع على حاله في: مباحث علمية أخلاقية (٤٨) وقد أجاز ذلك قوم من غير البصريين، وخرجوا عليه قول التامس: فرائضى وكُتِبَ وَقَلَانِيْسِي<sup>(١٠١)</sup>.

(٥) وهو كسافه (اليارحى) يجاور محال التصحيح الشكلي إلى تصحيح المعاني، حتى لا يَنْبُو عنها السمع، ولا يجابها الدعوى البلاغى، فقد كره من التراكيب مثل قولهم: حرام عليك أن تمتثل برباط الحب فؤاداً حلياً (٥٨) لما فيه من التنافر وعدم الانتماء وإن صحت العاطفة لمة، وإلزالة هذا التنافر يقال: حرام عليك أن تمتثل بالحب فؤاداً حلياً، أو أن تشغل بالحب فؤاداً حلياً، وكره أن يقال: لعب فؤاداً مهيأً في عالمى السيسة ولأدب (٤٢) أو فلان صادق بكل معنى الكلمة (٤٠) مثل هذا منقول حرمياً عن اللغات الأوربية، وهو غريب على النوق العربى، وفي العربية ما يعنى عنه. كأن يقال صرب بسهم كبير فيها، وهو صادق ناهيك من صادق، أو جِدُّ صادق.

(٦) ولم نجد داغراً يخالف اليازجى في منهجه إلا في مسألة مخطئة القدماء، جعل حين يرى اليازجى أنهم مخطئون، نرى داغراً لا يحيل إلى مخطئتهم، والدليل على ذلك أنه أجاز

(٩٨) مع المراجع ١٥٠/٢

(٩٩) الصبار على الأشعرى ٨٢/١

(١٠٠) كتاب سيبويه ٦٢٧/٢

(١٠١) مع المراجع ٩٧/٢، والصبار ١٩٨/٤

شاعر محصرم - هو ربيعة بن معدوم الضئى أن يضيف الضب إلى الضغن وهما بمعنى واحد - في قوله.

وكم من حامل لي ضبٌ ضغنٌ بعيد قلبه حلو اللسان  
وأبكر ذلك في قول المحدث: وأحمل له صبب الضغن<sup>(١٠٢)</sup>.

كذلك جعل من اللحن قولهم: والحر يدب الأجسام والأنفاس، فلا يصح ولو على تقدير فعل، هو ويحمد الأنفاس، قياساً على قول الشاعر المديم (ورجس الخو جب والعبونا) وقول الآخر: (علقتها تبتاً وماء باردًا) - لأنه إن جار لم كان ينظم لشعر ارتجالاً، لم يجوز لمن يكتب النثر مترسلاً<sup>(١٠٣)</sup>.



هذه أهم الأمور التي دار عليها مقياس داغر في التصويب والتعطنة، ومنها ينصح تشدده، بعبارة أن يعود باللفظة إلى أيامها الأولى من الفصاحة، حتى يبقى جوهر معردياتها ومركباتها خالصاً من صدا الخطأ والإهمال، ويبدو كمال جمالها آية في جمال الكمال<sup>(١٠٤)</sup>.

لكن سلطان اللحن طغى عليه - كما طغى على غيره - فلم يلتزم هو نفسه هذا لمقياس في سائر انتقاداته، ولا في استعماله اللغوي.

● ففي انتقاداته: عرفنا أنه يعتمد بالسباع عن العرب دون غيره، لكنه أجاز أموراً لم تسمع منها: استعمالهم (القهوة) بمضاهي المروف الآن (اسم للمكان) وصوب جمعها على فهوات - بدل: قهاوى (١١٧) مع أن المعنى المكافئ لم يرد عن العرب، واستعمالهم (زبون) من يتردد في الشراء على بائع واحد، وهو استعمال للمولدين - وقد صرح بذلك - والخطأ عنده محصور في جمعها على: زبائن، والصواب: زبن - بضمين - كصبور وصبر (١٢١) وجمعهم، مبل بمعنى حب - وهو مصدر - على، أميال (١٢٣) مع تخطئه السابقة لجميع المصدر من غير المرة والنوع غير ما ورد، وأجاز داغر (قلده) بمعنى حاكاه (١٤٦) ورد على من أنكر ذلك، مع أنه لم يرد عن العرب بهذا المعنى، وكل ما اعتمد عليه هو أنه ورد في تعريفات المخرجاني، فهل يعني ذلك أنه يستشهد باستعمال علماء اللغة، ويجعل ما يعرفونه عملة ما يروونه؟ كما أجاز أن تجمع لجنة على: لجان (١٣٠) ورد على من

(١٠٤) تذكرة الكاتب ٢٨

(١٠٢) تذكرة الكاتب ٨٦، ٨٧

(١٠٣) تذكرة الكاتب ١٥٠

انتقد ذلك لعدم سماعه في شيء من كلامهم، بعونه: «وهذا من أغرب ما لقينته من العلو في الانتقاد لأن جمع فَعْلَة على فعال من الجموع المقيسة المطردة، كجياه وجعل وصحف وقصاع ولجان ونحوها» - وهذا - مع كونه غير مسموع - يخالف مذهبه هو؛ إذ أذكر أن يقال - بحويل - مصدر جَوَل (١٤٦) لأنه لم يسمع، مع أن مصادر غير الثلاثي مقيسة مطردة، ويبدو من كلامه أنه يجيز تنية الجمع المكسر، كيلا، فيقال بلادان، وقد جاء في كلامهم العبيدان والرماحان (١٢٠) - وتنبيه بلاد خاصة لم نسمع - كما قل هو ذلك وفي الصيار «ظاهر كلامه - يعني الأشموني - أن جمع غير المستثنى بنفس وبن أبو حيان. إن جموع الكثرة لا تجمع قياساً، اتفاقاً»<sup>(١٠٥)</sup> - ومعروف أن التشبيه كالمجمع هنا، وفي ابن يعيش «القياس يأتي تنية الجمع، وذلك أن الغرض من المجمع لدلالة على الكثرة، والتنبيه تدل على القلة، فهما معيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الأفراد»<sup>(١٠٦)</sup>.

وتقدم أنه لا يأخذ بالسماع المطلق، إنما يأخذ بالكثير المصحيح المطرد، ولكنه خرج عن ذلك في بعض انتقاداته؛ إذ أجاز أن يجمع حائ على حَوَنة (٢٦) وهو وارد، ولكنه شاذ (اللسان حون)، وأجاز أن يقال: احتفى - بمعنى استتر، وفي اللسان (خفى): «عن الأزهرى: اختفى: لغة ليست بالعالية، ولا بالمنكرة».

وما أخطأ فيه سماعاً وقاعدة، حكمه باللمس على التوصل إلى التفضيل بما استوى لشروط بالمصدر بعد أشد أو أكثر. في نحو قولهم. المصريون أكثر كَرَمَ من أن يحملوا صفة (١٢٩) - أما سماعاً: فقد جاء قوله تعالى. ﴿فَبِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ أو شَدَّ تَسْوَةً ﴿وَأَمَّا الْقَاعَةُ: فقد جاء في التصريح: «ولا يختص التوصل بأشدّ ومحوه بما فقد بعض الشروط، بل يجوز فيها استوى الشروط، نحو: ما أشدّ صرَبَ ريدَ لعمرو»<sup>(١٠٧)</sup> وما يجوز في التمجيز يجوز في التفضيل.

\* وفي استعماله اللغوي وجدناه يجري على غير الوارد عن العرب، أو على غير الأصح - وهو ما اختاره في المقياس - أو يقع في مثل ما أنكره، ومن ذلك أنه: استعمل (الوحيد) صفة للمؤنث، في قوله: الآلة الوصية الوحيدة للتحاطب (١٢) - ولم ترد (الوحيدة) عن العرب

(١٠٥) الصيار على الأشموني ٤: ١٠٧ (١٠٧) الصيار على الأشموني ٣/٢٢  
(١٠٦) شرح المعمل لابن يعيش ١: ١٥٢ \* الأهم هنا وفيها بعد اصطحاب كتاب (تذكره الكتاب)

واستعمل الفعل (انتدب) متعدياً في قوله: انتدبتني... للعمل في وظيفتها (٥) وانتدب  
لأرم مطاوع نذّب، وتصحيحه بما انفرد به المطياح، دون بقية المعجمات اللغوية - ونقله  
عنه الشيرازي في معيار اللغة، فكأنه من غير الأصح إن كان وارداً.

وسمى صيغة الفعل في غير المشاركة، فقام: وقد اصطلح (المضارع) مد أول سانه  
على كلمة: هاء (٢٩) - ولم يرد: اصطلح في غير المشاركة.

واستعمل كلمة (أبسط) بمعنى أقل أو أيسر في: وَيُسَوِّنُ حَتَّى أَبْطِ القواعد (١٧)  
و في حفظ أبسط القواعد المقيسة (١٨) - ولم يرد: يَسَطُّ بالمعنى الذي أراد، وفي هذا  
لاستعمال أيضاً حذف المعلوم عليه بحق في قوله: ويسون حتى أبسط، وهو غير  
صحيح

ودخل الألف واللام على كلمة غير (١٤٦) - ولم يرد ذلك إلا في استعمال المولدين.  
واستعمل فعل مع الماضي، في قوله: لعلهم أقدموا (١٣٨) ولعلهم أخذوا ذلك  
(١٠٦) - وقد رد الحريري وغيره ذلك الاستعمال.

واستعمل المكتشفات، في قوله: ما يجد كل يوم من المكتشفات (٢٣) - وهي اسم  
مفعول من اكتشف، التي ذكر هو أن ليس في كتب اللغة ما يجوز استعمالها معها المعروف  
الآن، إلا على ضعف وتكلف (٢٦).

وتقدم أنه يرى لصحة الأسلوب، ألا تكون به زيادة لافائدة من وراء الإتيان بها، وقد  
وقع هو في انتقده حين قال: وأحد هذا الميل يقوى هي على نوال السين، مصحوباً  
برغبة شديدة (٤٠)، فالصواب - على ما حذ - حذف (مصحوباً)؛ إذ في الباء في (برغبة)  
غناء عنها، وقال أيضاً: وظل ذلك دأبي مدة أربعين سنة (٤) والصواب - على ما حذ -  
حذف كلمة (مدة)

كما تقدم أنه يكره التعريب المحرفي عن اللغات الأجنبية، وقد وقع له ذلك، حين قال  
وهي مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية (٥) - وقد جاء قوله هذا على سبيل الاستعمال  
لأجنبي، وعريبه الفصحي أن يقال، وبكاد تكون مكتوبة باللغة العربية.

وهو في ذلك كله، يبدو لنا أن داغراً لم يحرر اللغة النامية في النحطة، فكثير من ما حذ  
بمعويه التي رغم أنها لم تسمع، قد ورد في المعاجم ما يفيد أنها صحيحة، أو جاء في القواعد  
مستنبطه من كلام العرب ما يؤيد سلامتها من الخطأ، أو كان لها وجه من التأويل تصح



به، حتى لقد عابه الزعيلوى بأنه «ضيق نطاق المجاز بضييقاً عاب به الكلام الواضح  
السديد، وأحلد في دمه إلى طرف منصوص المعاجم دون سائرهما، وغوّل في كثير من  
ذلك على ظاهر النص دون محمض، مستعنياً عن استقراء كتب اللغة ومصنفات  
القوم»<sup>(١٠٨)</sup>.

كما رماه مصطفى جواد بأنه يدعو إلى حدود العربية، والرجوع بها إلى عهد الجاهلية  
قال: «ولولا استيقاني أن نية صاحبها - يعني تذكركه الكاس - سليمة، وعييره عن  
العربية صادقة، لاثمتت فيها كتب، ولعدته من المأجورين على تكريره العربية إلى الأساس،  
وتعجيزها بين لغات العالم»<sup>(١٠٩)</sup>.

ومن المسائل التي لم يتحرّر فيها الدقة في التخطئة ما يأتي:

إنكاره ورود (التصادف) بمعنى المقابلة اتفاقاً (١٠٦) - وفي الأساس (صدف):  
وتصادفاً تقابلاً.

وإنكاره أن يقال: استوحد بمعنى انفرد (١٢٨) ومريرة بمعنى مرة (١٠٣) - وقد ورد  
عن الرمحشري في الأساس قوله: استوحد. انفرد (وحد)، وقوله: وشيء مرٌّ ومريرٌ ومرٌّ  
(مر).

وإدعائه تخطئة المصدر (تحويل - من حَوَّل) لعدم سماعه، مردود - ففي اللسان  
(جول) «وحوّلت البلادَ تحويلاً، أي جَلَّتْ فيها كثيراً، وحوَّل في البلاد أي طَوَّف، ابن  
سيده: وحوَّل تحويلاً، عن سيويده».

وإنكاره أن يوصف المذكر بالوصف (كقول ٢٤) يرده ما جاء في اللسان (زمل)، من  
قول أخبجة بن الحلاح:

ولا وأبيك ما يُقبى غنائى من الفتيان زُميلُ كسولٍ

وإنكاره (الترضية) مصدرًا لرَضَى - المضعف - لأنه في رعيه لم يسمع، أو سمع مادراً،  
مردود؛ إذ ورد الماضي المضعف في الصحاح والأساس واللسان (رصى) ومصدر فعل  
الناقص (معله) وليس القول بـ (الترضية) موقوفاً على سماع، وعدم السماع - إن صح -  
لا يقتضى عدم الاطراد مع وجود القياس، كما قاله الفيومي في المصباح (حلف)، على أنه

(١٠٩) أعلام اللغويين الأقدمين ١٤

(١٠٨) إحاطة في الصحف والدواوين ٨

مد ورد الفعل ومصدره في التاج (رضى)، قال: ورضاء ترضية: أَرْضَاء، وهو مما استتركة على انقاموس.

وإنكاره أن يُعْزَى الفعل (طاف) بعلى الحارة، لأنه لم يسمع عن العرب (٧٧) محدود بما جاء في اللسان (طوف) ويطاف بالقوم وعليهم.. وفي القرآن الكريم ﴿وَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَبَطَّافٌ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ قَبْضِهِ﴾.

وإنكاره المسو في قولهم: تداعى للسقوط (١٢٩) وزعمه أن لا فائدة من ذكر سقوط؛ إذ التداعى يدل عليه، لأنه التصدع من الجواب والإيدان بالانهدام، يرده ما جاء باللسان من قول ابن منظور: «تداعى البناء والحائط للغراب إذا نكسر وأدى بهدم» وقد ورد في القرآن الكريم - وهو من البلاغة بكان - تعبيرات مماثلة، منها قوله تعالى: ﴿فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ مَوْقِعِهِمْ﴾ وكلمة السقف تدل على العوقبة، وقوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ والكتابة لا تكون إلا باليد، وما يقال من إرادة التوكيد هنا من الممكن أن يقال مثله هناك.

وإنكاره (بؤساء) جمعاً لبائس - أي فقير - مبنى على أن فعلاء جمعاً لفاعل محفوظ في أمثلة قليلة، لا يقاس عليها، وليس هذا منها، لكن ابن مالك في التسهيل<sup>(١١٠)</sup> ذكر أن فعلاء بطرد في جمع فاعل، إذا دل على سعية وكان للمدح أو للذم، نحو: صالح وفاسق، وفي لتوضيح أن فعلاء ينقاس في فاعل دالاً على معنى غير مكتسب كالغريزة، ومثل الشارح لذلك بصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، والبائس من هذا القبيل فلا بأس بجمعه على: البؤساء.

لشارح لذلك بصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، (والبائس) من هذا القبيل فلا بأس بجمعه على: البؤساء.

وإنكاره أن يقال: لا يَنْهَكُ عن السعى (٥٧) مبنى على أن (انْهَكَ) لا تخرج عن شىء معنى الأول، وإذن معنى المصارع بعدها يجعلها معنى لا يزال ويجيء المحرور بعدها معنى لا يعترق ولا يفصل، وكل ما يؤخذ على التعبير المحطاً التعدية به (عن) بدل من، وهو على تضمن الانفكالك معنى الانفصال<sup>(١١١)</sup>

(١١٠) تسهيل الموائد ٢٧٥

(١١١) انظر في ذلك: أخطاؤنا في الصحف والنواويس ٢٤٠، ومحاضرات الشيخ النجار ٤٣، ٤٤

وإنكاره هو لهم. لا أذهب بجانبهم ولو كنت وحدي (١٤٢) مبي على أن (لو) لا محل  
محل إن الشرطية، وهو مدفوع بالسماع. وما جاء عن العلماء: أما السماع؛ ففي المراسم  
الكريم كثير، منه قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ وجاء في  
شعر الأخطل.

قوم إذا حاربوا شذوا مآرهم دون الساء ولو باتت بأطهار  
يعول المبرد في الكامل - عند شرح هذا البيت - «ثم تتسع لو، فتصير في معنى ب.  
الواقعة للجزء»<sup>(١١٢)</sup> وفي المغني - بعد ذكر وجوه لو والآراء فيها - : «والحاصل أن  
الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى، فهي - لو -  
بمعنى إن، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكنه قصد فرضه الآن أو فيما مضى،  
فهى الامتناعية»<sup>(١١٣)</sup>.

وإنكاره أن يؤخذ (بياع)<sup>(١١٤)</sup> من باع، مبي على السماع في صلب المبالغة، ولكن  
لا القياس ولا السماع يمنعان منه. أما القياس؛ فلأنه يمنع عندما يقول النحويون:  
ولا يباع من هذا الفعل وزن كذا، ولم يقولوا ذلك، وأما السماع؛ فلأن معرقات لغة  
متناثرة بين تنايا المعاجم، فما لم يوجد في هذا يوجد في ذلك، هيئع ويهيئ مثلاً مذكورين في  
أغلب المعاجم، أما بياع هوارد في مستدرك التاج (بيع)، وفي مقدمة كتاب الأدب  
للزمخشري، بل وردت قبل عصر الزمخشري في كتاب الأنساب للسمعاني، في قوله:  
«ويقول البصريون لبياعى السباد: تبودكئون» وقد رأينا داغراً قبل يثبت؛ قلده - بمعنى  
حاكاه - استناداً إلى كلام الجرجاني، فلا مانع من الاستناد إلى كلام الزمخشري وغيره  
هنا.

وإنكاره: هذه البلاد ممتدة من جوبي آسيا (٧٤) ومثلها شمالها وشرقها وغربها،  
مبنى على أنهم يخطئون حين يعدلون عن الموصوف إلى الصفة في ذلك، وما أنكره هو  
الصواب وما صوبه هو المكر بالنقل والمعنى، فالتقل قول جرير:

هبت جنوباً فذكرى ماذكرتكم عند الصفاة التي شرقى حورسا  
وفي اللسان (قشما):

كأن قلوصى تحمل الأجول الذى بشرقى سلتنى يوم جب قشام  
وأما المعنى. فلأن الاستعمال هنا يطلب التسيب، لأن الجنوب والشمال اسمان للرياح

(١١٢) معنى اللب ٢٦٠/١

(١١٣) الكامل ١٦٢/١

(١١٤) أشير إلى هذا المأخذ في أغلاط اللغويين الأقدمين ٥٩، ولم أجده في عذرة الكاتب

لمروفتن، فإذا قيل: هذه البلاد ممتدة من جنوب آسيا، فمعناه أنها ممتدة من ربح الجنوب، وهو غير مراد، وإنما المراد أنها ممتدة من الموضع الذي تأتي منه هذه الرياح، وهو الموضع المنسوب إليها، وهو الجنوبي مثلاً.

كذلك جاء إنكاره هو لهم: ألومك لما جرى (٥٨)؛ بناءً على أن العمل (لام) لا يحدى باللام، أي يعنى يلى، ومرى أن مثل هذه التعدية قياس لا شأن للسباع به، إذ القول السبى ناشئ عن سؤال، هو: لم لئنه؟ كما يكون السؤال: علام لئنه؟ أو لم لئنه؟ والجواب يجري على السؤال، وكله صحيح لا يشترط له ورود.

وكذلك جرى إنكاره أن يقدم لفظ التوكيد على المؤكد في: جاء نفس الرجل (٥٧) عن مجاء في قواعد النحو<sup>(١١٥)</sup>، من أنه لا يلى العامل شيء من أفعال التوكيد وهو على حاله في التوكيد، إلا جميعاً وعامة مطلقاً، وإلا كلاً وكلتا، مع الابتداء بكثرة ومع عبره بقله، ولكن جاء ما يصحح الأسلوب السابق، فهو اللسان (نفس) حكى سيويه عن العرب: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي، كما جاء في استعمال سيويه نفسه - إن كان داغراً من بعده حجة، قال: «وإذا أضفت إلى شاة، قلت - شاهي، ترد ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء<sup>(١١٦)</sup>» وجاء أيضاً في استعمال ابن جني - إن عدّه حجة - قال: «وهي متعلقة بنفس تبا»<sup>(١١٧)</sup> يريد: متعلقة بـ (تبا) نفسها.

#### (٤)

### الشيخ إبراهيم المنذر

وقد جرى الشيخ إبراهيم المنذر على سبة الأسلاف، من الاعتداد بالأفصح وتخطئة ما سواه، سواء في ذلك العلمات التي اقتدى فيها بشيء؛ والتي كانت من ملاحظاته الخاصة.

• فقد جرى على نهج اليارحى في تخطئة الشعراء الجاهليين، حين خطأ شاعراً محدثاً قال:

فَرُبُّ مُصَفِّدٍ مِنْهُمْ وَكَانَتْ نُسَاقُ لَهُ الْمُلُوكُ مُصَفِّدِينَ

(١١٥) انظر الأشموني ٨٤/٣ (١١٦) كتاب سيويه ٣٦٧/٣ (١١٧) الخصائص ٢٩٥/١

إد وردت كلمة (ساق) بالتاء و (مصقدين) بجمع المذكر السالم، وهو مخالف للأصول عنده، والصواب: كان الملوك يساقون مصقدين، أو كانت الملوك تساق مصققة، قال المنذر: «وقد مرَّ مثل ذلك لعمر و بن كلثوم في معلقته:

إذا بلغ الفطام لنا صبيًّا      نخبرُ له الجبابرُ صاحدينا  
والصواب: نخبرُ» (كتاب المنذر ٣٨).

• وكذلك جرى مجرى غيره في جعل مزيدات الأفعال سماعية، حين حطُّ الأفعال، اقنبل واحتشى واحتار - أي قَبِلَ وخَشِيَ وخَارَ - وأرعبه - في - رعبه - وألأمه - في - لأمه - وأساقه - في: ساقه (المنذر ١، ٢).

• ولا مجال للقياس عنده في مسائل التضمن، فهو مقصور على السماع: فقد لُحِنَ أن يُعَدِّي الفعل (تعهد) بالجار (اللام أو الهاء) لأنه ورد معدِّي بنفسه، كما لُحِنَ تعدية المتعدي بالهاء، لأنه ورد كذلك معدِّي بنفسه، وكذلك لُحِنَ تعدية (ضبط) بعل الجسارة، لوروده معدِّي بنفسه (المنذر ٥٢) مع أن الكُتَّاب يستعملون الفعل الأول في نحو تعهد له بكذا، أو تعهد له أن يفعل كذا، بمعنى (حس) لا عَمَى تَقَدَّ - وهو المعنى الموصوع للفعل المتعدي بنفسه - ويستعملون الفعل الثاني بمعنى (أمر به) ويستعملون الفعل الثالث بمعنى (شدَّ وضيق) وكلها استعمالات من قبيل التصيير، وإلكاره يعني عدم القول بإباحة التضمن.

• ولا عبرة بالوارد الشاذ عنده أصلاً، وهو من الخطأ - وإن اطرَد في الاستعمال - فقولهم: حوثة - جمع حائن، خطأ، والصواب: حانة، كقائد وقادة وبانع وبانعة، وقد سبق أن ذلك ورد في اللسان (حون) وجاء في اللسان أيضاً (حوك)، «ورجل حائك، من قوم حاكّة وحوكة أيضاً، وهو من الشاذ عن القياس اطرَد في الاستعمال» ومثله في لقاموس ولتاج (حون) وفي كتاب سيوييه ما يفيد أنه مستعمل شائع، وإن عُد عن المساعدة النصرية<sup>(١١٨)</sup>

والى جانب هذه المسائل التي حطَّها المنذر، أجاز مسائل أخرى، كالاستعمال المعرب إلى جانب العربي الوارد قال: «لست أرى بأساً في استعمال (برسامج) عوضاً بدل (بردعرام) ومثلها بيان ومظام ونسق وخطه ومنهج ومهاج<sup>(١١٩)</sup>» وكإحارة أن يجمع معقول على مفاعيل قياساً مطرداً، دون توقف على سماع<sup>(١٢٠)</sup>

<sup>(١١٨)</sup>، كتب المنذر ٦٨

<sup>(١١٩)</sup>، كتب المنذر ٦٨

<sup>(١٢٠)</sup>، كتب المنذر ٦٨

ونتناول الآن بعض مواد المنذر التي خطأها، لنرى مقدار ما لرأيه من الصحة أو خطأ

خطأ المنذر الشاعر الكميّ في قوله:

ومن يسبح جاهداً كل هموةٍ يحذها فلا يسلم له التّهر صاحب<sup>(١١١)</sup>

محزّم (يجدها) لا وجه له في رأيه، إذ هي صفة لقوله: (هموة) فينبغي أن تكون مرفوعة - ولو صح ما زعم المنذر لم يكن هناك معنى لقوله: يتتبع جاهداً؛ إذ لا معنى يتتبع الشيء بعد وجوده، وإنما يكون تتبع الهموات بالبحث والجهد؛ بنية وجودها، و(يجدها) ليست صفة إذن وإنما هي جواب للشرط محزوم.

وخطأ المنذر أن يقال: الوداع الوداع - بالثّقب - وإنما الصواب، وداعاً وداعاً - مفعول مطلق، اسم مصدر - من ودع - لا مصدر (المنذر ٦٠) وكلامه غير مستقيم؛ لأن الوداع - بالألف واللام - مفعول مطلق أيضاً، ولم يقل أحد إن المفعول المطلق يجب تجريدّه من الألف واللام، وفي الجمع، «الاحتصاص في المصدر يكون بأل، إما عهدية نحو: ضربت الصرب، تريد صرباً معهوداً بينك وبين المحاطب - أي الضرب الذي تعلم - أو جنسية نحو: زيد يجلس الجلوس، مرثداً الجنس والتكثير»<sup>(١١٢)</sup> والوداع - على هذا - مصدر مختص بأل العهدية أو الجنسية، وحاء في اللسان (جاء): «والنجاه سرعة في السير... وقالوا: النجاه النجاه، والنجا النجا، فمدوا وقصروا، قال الشاعر: (إذ أخذت النهب فالنجا النجا)، وفي الحديث: «وأنا السدير العربيان، فالنجاه النجاه» أي انجوا بأنفسكم، وهو مصدر منصوب يفعل مصر، أي، (انجوا النجاه) وكما يصح نصب (الوداع الوداع) على المصدرية هنا؛ قياساً على ما جاء في كلام العرب وفي الحديث وفي قاعدة السوطي، يجوز نصبه على أنه مفعول به، أي، نرودكم الوداع؛ وتكون اساية توكيداً لفظياً، كما يجوز رفعه على الابتداء، أي: الوداع لكم

وخطأ تعديّة (حكم) نفسها، وإنما تعلّى بعلى الجارة، فيقال: حكموا عليهم، لا حكموهم (نظرات في اللغة والأدب ٦٩)، ويصح له هذا لو قصدوا بالمعنى: قصوا به، أي إذا قصوا معنى المنع والكف، فلا صبر في التعديّة بالنفس؛ إذ يقال: حكمه

وحكمه وأحكمه: إذا سمعه مما يريد أو من العباد وفي اللسان والقاموس (حكم):  
«والعرب تقول: حكم وأحكم وحكمت - بمعنى منع وردد، ومن هذا قيل  
للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه منع الظالم من الظلم».

وخطأ ما درج عليه الناس من قولهم: قاموا بالمظاهرات، ورأى أن الصواب  
(لتظاهرات)، لأنه لم يرد (ظاهر) بمعنى ظهر، ولا ظاهراً به بمعنى أظهره، ولكن عدم  
الورود لا يعنى عدم صحة الاستعمال في المعنى المقصود ولو بطريق المحار، فالظاهر معناه  
التعاون والتناصر، وله معنى آخر هو التدابير ضد المناصرة، والمظاهرة معناه المعونة  
والمناصرة، وقد رعم أنها لم ترد، ولكن جاء في القاموس والتاج (ظهر) «طَهَرَ عَيْبَهُ؛  
أَعَانَ» وفي مستدرک التاج (ظهر): «ظاهر فلاناً: عاونه وبصره» وفي اللسان (ظهر):  
«وظاهر بعضهم بعضاً بمعنى معاونة بعضهم بعضاً، ومناصرة بعضهم بعضاً في هذا الأمر  
الذى اجتمعوا له».

والمعنى المألوف للمظاهرة اليوم - وهو الخروج اعتراضاً على أمر ما، بإحداث شغب  
أو بدونه - يتضمن المعاونة والنصرة، وهو متضمن ظاهراً والمظاهرة؛ إذ كل واحد من  
المجتمعين يعاون الآخر ويناصره، وهم جميعاً يسرون مظاهرين متعاونين، طالبين بحقوق  
حق أو إبطال باطل، فلا بأس باستعمال المظاهرة، كاستعمال التظاهر، بل يميل الشيخ  
مصطفى الفلايبي إلى تفصيلها في الاستعمال على التظاهر لأنها خالصة في معنى المعاونة،  
بخلاف التظاهر الذي من معانيه التدابير ضد التناصر<sup>(١٢٣)</sup>.

ومن اللبس في رأيه تعدية الفعل (وصل) بنفسه، وإنما يعنى بإلى (المنذر ١٢) وهو في  
ذلك أخذ بعدم ورود هذه التعدية في اللسان والأساس والمختار - ولكن جاءت هذه  
التعدية في القاموس (وصل) قال: «وصل الشيء وإليه بلفظه وانتهى إليه» والمعاجم  
السابقة - إن لم يرد فيها ما يميز التعدية بالنفس - لم يرد فيها نص على المنع، أو نص  
على أنه لا يتعدى إلا بالنفس.

ومما لحن كذلك. أعتاد جمع: عَمَاد (٦٢) مع أنه مسموع، جاء في اللسان (عتد): «في  
رواية أنه احتسب أذرعه وأعماده، قال بعضهم: والرواية الصحيحة (وأَعُدُّه، ولا يعنى  
ذلك عدم صحة الجمع لأنه، ولو كان ليكلموا على فساده من جهة اللفظ، وإنما يعنى عدم  
صحة الرواية، ويؤيد هذا تفسير اللسان الذي ذكر فيه الجمع (أعتاد)، وصحة الجمع هو

(١٢٣) نظرات في اللغة والأدب ٥

لا على أنه جمع غناد، وإنما على أنه جمع عُنادٌ بضمين الذي هو جمع عناد، فهو جمع الجمع، ومن هنا ينبغي استعمال هذا الجمع في مجموعه من أصناف العُناد، والعرب قد تنوع الجمع، وقد تجمعه تصحيحاً أو تكسيراً.

وإدراك سطورة الوارد المسجوع قد استحكمت في تعدد التنذر للأساليب، فلم يعتمد إلا ما ورد، فقد رلق قلمه هو إلى ما يخالف ذلك، إذ قال في تخطئه السانم<sup>(١٢٤)</sup> «ولصواب. النسبات جمع نسمعة، أو النواسم جمع ناسمة، أو النياسم جمع مسيم» ولم يرد عن العرب، ولم يذكر أحد من اللغويين: النسمعة بمعنى الريح، ولا النواسم جمعاً لناسمة، وإنما ذكروا الناسم بمعنى المشرف على الموت، كما لم يرد في كلام أحد ممن يحتاج به في مسائل اللغة.

وعلى وجه الإجمال، إبراهيم المنذر قد خطأ بعض الألفاظ وهي مصبحة، وخطأ بعضاً مما يجوز فيه وجهان، وخطأ بعضاً ثباتاً مما يجوز ولكنه دون الصحيح، كما خطأ من الاستعمالات ما يجوز على سبيل المجاز، وكل ذلك تضيق في اللغة وخجراً على الألسنة، يؤدي إلى التفسير والمقوق..

(٥)

### الشيخ عبد القادر المغربي

تبع المغربي من سبقه من أئمة التنقية اللغوية في أكثر انتقاداته، فكان غير أصيل في الملاحظات المموية على الكتاب، اللهم إلا في القليل، فمن المآخذ التي سلك فيها سبيل غيره: جريان الوصف مؤنثاً على (الماء) وهو مذكور، وإلحاق التاء بـ (العبد) عند الدلالة على المؤنث، وإدخال لما الحبية على المصارع، وجمع ندى على أنداء، والفصل بين سوى وعدا الاستثنائيين ومحرورهما المصاف بحرف الجر، والتشديد في أب وأخ... إلى غير ذلك من المآخذ التي تجعله في منجبه ومقاييسه، لا يكاد يخرج عن منهج سابقيه ومفياهم، ونؤكد نحن الآن ما ذهبنا إليه من سلوكه هذا المنهج بمرض أهم مآخذه التي كاد يشعر بها، ثم بيان ما لها من قوة أو ضعف.

في التصريف:

جمع رميق على آرقاق (مجله بجمع دمشق ٥٦/٣) وكفنه على أكفاء - بتشديد الكاء

(١٢٤) كتاب المنذر ٣٩.



(عثرات اللسان ٨٥) وواذ على: وذيان (مجلة مجمع دمشق ١٢٠/٢) وقالوا من عديته (مجلة مجمع دمشق ٢٨/١) فجمعوا عديتي سبة إلى عتده ونسبوا إلى النفس فعالو مساني (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) وإلى مره فقالوا - قُرِوي - بصم القاف (عثرات اللسان ١٥) وإلى دهر فعالوا: دهرى - بفتح الدال (عثرات اللسان ٣٦) وجمعوا الخوار مصدرًا لَحَارَ (مجلة مجمع دمشق ٩١/٢) وسركوا الإعلال في - الكوى واللوى والنسوى، وغيرها من مصادر الأفعال التي تكون عينها ولامها حرفتي عله (عثرات اللسان ٧٩) كما برکوا الإدغام في: التعاهب والتوآد والنصائم، وكل ما كان فعلاً ثلاثياً مضاعفاً وجيء به من باب التفاعل (عثرات اللسان ٧٧) وأتوا باسم المكان من (تا) فقالوا: متاهات (مجلة مجمع دمشق ١١٥/٢).

#### التعدية واللزوم:

ما يُعَدَّى إلى اثنين بنفسه عدَّوه إلى الثاني بالواسطة، فقالوا خرم البلاد من وسائل الرقي (مجلة مجمع دمشق ٨/٢) وأحلوا بعض حروف الجر محل بعضها الآخر، في نحو: تفتوا لمساعدة المسكوبين - أي على مساعدتهم (مجلة مجمع دمشق ٢٦٩/٢) ولم يبق به طاقة على القتال - أي بالقتال (مجلة مجمع دمشق ٢٧٠/٢).

#### التراكيب:

ومنها: وكان الاستعمال عظيمًا، ليس فقط في باريس، بل في كورسيكا (مجلة مجمع دمشق ٢٨/١) - وفيه: تقديم الطرف - فقط -). وتميز في كل شهر أيام مخصوصة (مجلة مجمع دمشق ١٨٥/٣) - وفيه: الفصل بين المتضايقين بالجوار والمجرور لغير ضرورة وشسر هكذا السخافات (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) - وفيه: الفصل بين المتضايقين بأداتٍ لتتبيه والتشبيه ولا بد قد خسر (مجلة مجمع دمشق ١٢٠/٢) - وفيه، الإنذار بخبر لا الناجية للجنس فعلاً ماضياً [يقصد: جملة فعلية، فعلها ماض].

ومن التراكيب التي ردها لمجافاتها اللوق العربي: ألقت الحكومة القبض على فلان (مجلة مجمع دمشق ٢٦٩/٢) وبعبارة نوعاً عن العاصمة (مجلة مجمع دمشق ٢٧/٢) ويتواردون بما لا يقل عن عشرين شخصاً (مجلة مجمع دمشق ٥٣/٢).

ومن مآخذ المعربى هذه وغيرها، يتجلى بوضوح نام مقياس التخطئة والتصويب عند على النحو التالي:

١ - فيما ورد فيه لفتان فأكثر، يأخذ بالعلينا ويخطئ ما عداها، فقد صوب فتح الدال في الدلالة، والعامه نكسرهما (عثرات اللسان ٢٣) - مع أن اللسان (دال) ذكر أنها وردت بالفتح والكسر، وقال: «والفتح أعلى» وخطأ فتح الواو من (الوزاره) مصوباً الكسر (عثرات اللسان ٢٣) - مع ما جاء في اللسان (ورر) من حكاية الفتح والكسر، ولكنه قال: «والكسر أعلى».

٢ - السماع الشاذ عنده مقدم على القياس الصحيح المطابق للقواعد: فقد خطأ أن ينسب إلى الدهر، بفتح الدال (عثرات اللسان ٣٦) مع أنه القياس؛ لأنه قد ورد السماع بضم الدال، وهو شاذ وفي اللسان (دهر): «قال ثعلب: وهما جميعاً - يعنى بضم الدال وفتحها - منسوبان إلى الدهر، وهم ربما غيروا في النسب، كما قالوا: سُهِبَ، للمنسوب إلى الأرض السهلة».

٣ - يشتط المغربي في تنقية اللغة، فيتجاوز تصحيح الأساليب لغة إلى تصحيحها ذوقاً؛ فقد لحس من الأساليب ما استقام من حيث القواعد، أو من حيث ورود مفرداته بمعانيها في المعاجم؛ وذلك لأنها لم تعهد بتراكيبها عن العرب، فهي نجافى أذواقهم؛ لأنها معربة عن اللغات الأجنبية، وفي رأيه أن تعريب الأساليب مستساغ كتعريب الألفاظ، ولكن بشرطين: الأول: ألا يعالف في تركيب قواعد العربية، والثاني: ألا يكون نائياً عن الفوق السليم، فإذا ما تم للأسلوب المعرب هذان الأمران، فلا بأس بقوله دون اشتراط أن تكون هناك ضرورة له - على الرغم من قرار مجمع اللغة باشتراطها<sup>(١٢٥)</sup> - ودون اشتراط ألا يكون في العربية من الأساليب ما يفتنى عنها؛ قياساً على تعريب المفردات - على الرغم من اشتراط بعضهم ذلك.

ومن الأساليب المعربة التي رفضها - بناء على مذهبه - قولهم أنفدت عصارة دماغى، وفلان ذوذة كُتِبَ - لم يحكف على مطالعتها - وأجراس تفرع ممّا كُتِبَ أتون من الموسيقى، وإن كُتِبَ فلان كلها آذان كلاب - أى إنه يطوى أطرافها ليرجع إليها حتى الحاجة<sup>(١٢٦)</sup>.

(١٢٥) انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية، بعنوان: (تعريب الأساليب)، من ٣٢٢ إلى ٣٤٦.

(١٢٦) انظر مقاله في العدد الأول من مجلة مجمع اللغة العربية للمصري، بعنوان: (تعريب الأساليب)، من ٣٢٢ إلى ٣٤٦.

ولم ييسر المغربي في المخططة والتصويب على نهج واحد هو التشديد، والواو هو عند السماع، إنما سلك نهجاً آخر هو التساهل أحياناً مع بعض أوجه الاستعمال، ففي قولهم لم يترك العرب باباً من أبواب النمدن إلا وطرقوه (مجملة مجمع دمشق ٨/٢) لم يدحل الواو في (وطرقوه) إذا كانت هذه الجملة صفة لقولهم (باباً)؛ لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف بالواو، ولم يلحن إدخالها إذا كانت الجملة حالاً، وفي هذه الإجابة مخالفة لرأي الجمهور، ففي شرح يانت سعاد: «الماضي الواقع حالاً تلزم معه الواو وقد، إذا كان متبوعاً ولا ضمير معه، كقوله:

وجالدهم حق أتفرك بكهشهم      وقد حان من شمس النهار غروب  
ويقتنعان - الواو وقد - إن كان الماضي في المعنى شرطاً، نحو: لأضربته ذهباً أرمكت، أو وقع بعد إلا، نحو: ما تكلم إلا قال خيراً»<sup>(١٢٧)</sup>.

وجاء في الأشموني، على ألحان ابن مالك: «الرابعة - معنى من مسائل امتناع الواو - الماضي التالي إلا، نحو: ما تكلم زيد إلا قال خيراً، ومنه: «إلا كاسوا به يستهزئون»<sup>(١٢٨)</sup>، وعلق الصبان بقوله: «وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله:

نعم امرأاً هريم لم تحر نائبة      إلا وكان لمرئاع بها وزراً  
وحكم الأول بشذوذه»<sup>(١٢٨)</sup>.

٤ - وأجاز المغربي بعض استعمال العامة دون أن يرد به سماع، اعتماداً على أنه ورد في استعمال بعض علماء اللغة - كالزمخشري - وهذا يعني أنه ممن يحنج باستعمال علماء اللغة، فقد جاء عن الزمخشري قوله: «فهم وجهه تعميماً: سوده» فصحيح به كلام العامة: فهم الصبي - بالتشديد - قال: «والحق أن في قولهم بارقاً من حق، يقتضي لفت نظر علماء اللغة إليه، فلعلهم يصدرن فتوى: بجواز استعمال: فهم الصبي؛ استناداً إلى كلام الزمخشري؛ وإلى قصدهم التجوز ولا حشر في ذلك عليهم»<sup>(١٢٩)</sup>.

٥ - بل وحدناه يميل إلى إجازة ما لم يرد به سماع أصلاً، ولم يرد في استعمال أحد العلماء، استناداً إلى قياسه على نظائره، كما في: (صفار اللون) التي وردت بصم الصاد

(١٢٧) شرح يانت سعاد لابن هشام ٢٢

(١٢٨) الصبان على الأشموني ١٨٨/٢

(١٢٩) حذرات اللسان ١٠٤

والعامية مفتحة، ولم يوجد الضم إلا في اللسان (صقر) قال: «والصفار - صفرة تطلو اللون والبشرة، وصاحبه مصفور»، وضبط الصفار يضمه فوق الصاد، وتبعه صاحب أقرب الموارد ويعلق المغربي على ذلك بقوله: «وانظر: لماذا لم يكن صفار - بفتح أولها كأحواثها سواد وبياض وخضار»<sup>(١٣٠)</sup>.

٦ كذلك يميل أحياناً إلى التوسعة في اللغة، بإجازة أن يشدد الفعل عند إرادة لمباغتة، والمهرور أن ذلك معصور على السماع، ولكنه يقول: «وحيثاً لو هررت المجمع العوية قياسيته»<sup>(١٣١)</sup>.

وأكثر ما تتضح نزعة التوسعة عند المغربي، في موقفه من الدخيل والمولّد، فمن الدخيل ما يدل على الجواهر والأعيان، وهذا يجوز استعماله إذا شاع وتزده عن أن يكون من ألفاظ السفينة، ومنه ما يدل على المعاني والأحداث، كالنّوس بمعنى التقبيل، ولم تلجأ العرب إلى هذا النوع من الدخيل إلا نادراً، ولذا كان الاستكثار منه مضرّاً باللغة، ومثّرّةً لضياعها.

أما المولّد فلا ضرر على اللغة من استعماله، ويعتقد المغربي أنه لو عُرض على العربيّ لأدخله في كلامه دون حرج، وذلك مثل كلمة (جَبَلَاية) الدالة على ذات وعين، في لغة أهل مصر - فهي مستساغة وتؤدي المعنى أكثر من مثيلاتها العربية، كالراية والتلّ والكثيب والأكمة...

والمغربي بهذا يخالف أعضاء المجمع العلمي، الذين يتسكون بنصوص اللغويين، فلا يميزون كلمة ما إذا كانت دحيلة أو أعجمية، ما لم يجدوها نصّاً في كلام أئمة اللغة، وقد وضع هو رأيه في الدخيل والمولّد بقوله: «أما رأيي في أمثال تلك الكلمات فهو غير رأيهم؛ لأنني لا أرى مانعاً يمنع من استعمال العرب أو الدخيل، إذا شاع وألفته الأسباع وخفف على الطباع، فإنه إذ داك يصبح عربياً بشرط أن يستوفي الشروط التي ذكرها علماء البلاغة في فصاحة المفرد، فكلمة (حَبْدٌ يُحَبِّدُ تحبيداً) أصبحت عربية صحيحة، كطرر بَطَرُّ تطريراً، وهندز يهندز هندرة، وكذلك بقيت الكلمات: المواطن وأعمدة الجرائد، والعدد لتسخة المريدة والموظف والوظيفة، ورجل بمعنى الكلمة، وغيرها، مما استعمله المولّدون وأدخلوه في العربية»<sup>(١٣٢)</sup>.

(١٣٠) عثرات اللسان ٣٤. (١٣١) عثرات اللسان ١٠٥. (١٣٢) مناظرة لغوية أدبية ٢١

وإجازته استعمال الدخيل والمولد ميناء ما وَفَّرَ في نفسه من «أن اللغات ليست بمادتها  
وكلماتها، وإنما هي بآساليبها وبراكيبها، وهذا ما عيّر لغة عن أخرى، وبالمحافظه على  
الأساليب والبراكيب محصل المحافظة على نفس اللغة، أما الألفاظ فتتغير وتتجدد تبعاً  
للمصور، وقد تومت وتندثر ويقوم مقامها كلمات حديثة من لغات أخرى»<sup>(١٣٣)</sup>

على أن هذه النزعة المتساهلة منه، تقابلها نزعة أخرى متشددة، حين نحن أموراً من  
الممكن إجازتها على نحو مقبول: كالتضمنين مثلاً: فقد خطأ تعدية الفعل (يلزم) بالجار  
(على) في نحو: يلزم عليك أيها الشاب أن تكون أدبياً (بجملته مجمع دمشق ٩٠/٢) مع أنه  
قد يضمن معنى يجب التي تُعْطَى بالجار نفسه، أو الاشتقاق: كالمناهة في قولهم: الاندفاع في  
مناهات سخيقة (بجملته مجمع دمشق ١١٥/٢) إذ في زعمه أن المناهة والمناهات لم ترد في  
اللغة، وإنما الصواب: أتياه وأتأويه - جمع تيه - أو مفازات، لكن الذي نراه أن المناهة  
تصلح أن تكون اسم مكان، من تاه في الأرض يتيه توها وتيها وتيهانها، أي ذهب منحيراً،  
واسم المكان من المشتقات القياسية، وقد يعترض عليه بأنه يلزم أن يكون مكسور العين  
كَمَضْرِبٍ - لكنا وجدنا اللسان (نوه) يذكر له مصدراً واوياً - كما سبق - إيدنا بأنه  
جاء مضموم العين في المضارع ومكسورها، وفي كلام أبي عبيد الذي نقله اللسان (تيه)  
ما يؤيد ذلك، قال: «وما أطوحه وأتوّه وأطحيه وأتيهه، وقد طوح نفسه وتوّهها»، كذلك  
فيها نقله عن الجوهري: «وهو أتيه الناس وتيه نفسه وتوّه بمعنى، أي حيرها وطرحها  
وألوا أعم، وما أتيه وأتوّه» ونرى من ذلك أن الواو جاءت في المصدر وفي التعجب وفي  
الماضي والمضف العين، بل رأينا الجوهري يرجع الواو في الفعل بقوله: (والواو أعم)،  
وإذا استقر أنه واوٌ كان صحيحاً فتح العين في اسم المكان منه ولا مأخذ حينئذ على هذا  
الوجه، إلا وجود التاء في آخر اسم المكان، والمقرر أن إلحاقها في اسمي الزمان والمكان  
سماحي<sup>(١٣٤)</sup>، نحو: مدرسة ومطبعة ومقبرة وبهجرة.

على أنه قد جاء في اللسان اسم المكان من اليائي على وزن مفعلة ولكن بلا إعلال،  
أي جاء شاذاً - قال: وأرض تيه وتيهاء وتيهة - بفتح الميم وعدم الإعلال - فالفرق  
بينه وبين الاستعمال المرفوض عند المغربي، هو أن الكتاب أجروا اسم المكان من  
تاه اليائي على مقتضى القياس من الإعلال.

ومن مسائل الاشتقاق التي منعها المغربي أن يشتق من الحصى صل كاستحجر.

(١٣٣) انظر الاشتقاق والتعريب ٨٠ - (١٣٤) انظر: تعريب الأسماء للشيخ محمد الططاوي ١٢٤

أَوَّلُ يُقَالُ : سَهْمَةٌ وَرَجَلَةٌ - من السهم والرجل - بمعنى أصابه بالسهم وأصاب رجله ،  
ومدَّ رَدَّ عليه بأن ذلك قياسي لا سماعي ، فلك أن تشق من الحصاة قِطْلًا ، كما اشتقَّ من  
الحجر ، ونسَّق من السهم كما اشتقَّ من الرمح ، وشق من الرجل كما اشتقَّ من  
الرأس ، تقول من الحصى : حَصَّاهُ ؛ إذا رماه بالحصاة ، وتقول منها أيضًا : أَحْصَيْتُهُ ؛ إذا  
أعددتَه . وتقول : سَهْمَةٌ وَبِلَّةٌ وَرَمَحَةٌ وَسَاقَةٌ وَقَصِيَّةٌ وَعَصَاةٌ وَصَدْعَةٌ وَجَبْهَةٌ وَدَمْعَةٌ وَشَفْهَةٌ  
وَدَقَّةٌ وَيَدَاةٌ<sup>(١٣٥)</sup> ..

وبما رده المفري وله وجه صحيح ، قولهم : تهاقنوا لمساعدة المتكويين ، فهم في رأيه  
حطرو سبيل التعدية ، فجعلوها اللام بدل على - ولكن الأمر فيه سهل ، بأن تجعل اللام  
للتسهيل ، أى إن الفرض من تهاقنهم - أى تَجَمُّعِهِمْ - إنما كَانَ لأجل مساعدة المتكويين .

كذلك رد استعمال (مِهْنَةٍ) في قولهم : اتخذ لنفسه مِهْنَةً المحاماة أو الصحافة ؛ إذ تستخدم  
المِهْنَةُ فيما كان خصبًا من الأعمال لأنها من مادة المهين والامتهان - وفيها معنى  
الحقارة - والذي ورد عن العرب في معنى المهة ينقض كلامه ؛ إذ في اللسان (مهن)  
ما يفيد أن المهنة هي العمل مطلقًا ، دون نظر إلى الشريف أو الرضيع ، ففيه : وما مهنتك  
ها هنا ؟ - أى ما عملك ؟ وفيه أيضًا : المهنة والمهنة والمهنة ، كله المنق بالخدمة والعمل  
ونحوه ، ومثل هذا جاء في القاموس (مهن) .

وعلى وجه الإجمال نقول : إن المصري لم يكن ذا مقياس ثابت في أمر التخطئة  
والتصويب ، ولم يلتزم في كل الأحوال مقياسه الذي ذكره في مقدمة (عثرات الأفلام)  
إذ قال : « ولم تنتقد من القول ما كان فيه لصاحبه وجه يتكبر عليه ، ولم تخرج عما قرره  
عليه اللغة وصرحوا به تصريحًا »<sup>(١٣٦)</sup> .

نقول : (في كل الأحوال) ؛ لما جاء عنه من رجوعه عن انتقاد حذف (لا) من - لاسيًا ،  
لمأرَدٍ عليه بتجوير بعض اللغويين له ، ورجوعه عن تخطئة من أنت (ضوضاء) ، حين رأى  
أن لمن يؤنتها وجهًا من جهة السماع ، هو قول الحارث بن جِلْزَةَ الشكري في معلقته -  
وهو سبقَت مخطئة اليارحى له - ووجهًا آخر من جهة الاشتقاق هو إحصال اشتقاقها من  
(صوص) لا من ضا صا<sup>(١٣٧)</sup> ، وعليه يكون الهرز زائدة للتأنيث .

(١٣٥) ماطرة لغوي أدبي ٢٢/٢٣ .

(١٣٦) ماطرة لغوي أدبي ١٤ .

(١٣٧) ماطرة لغوي أدبي ١٥ .

## الشيخ مصطفى الغلاييني

لقد كان الشيخ مصطفى الغلاييني أكثر علماء اللغة اتساعاً في قبول الأساليب، وتجاوزاً عن هفوات اللسان والقلم، ما وُجِدَ له وجه صحيح، يلتمسه من الوارد أو من المجاز أو من القياس، وإن قلّت درجة الفصاحة للوارد، وضعت رابطة المجاز، وبمكنت أواصر القياس، ونحن إن كنا نتناوله بالدراسة فليس لأسأله من علماء التنقية بعناها الذائع الذي هو بهذ بعض الأساليب، إذ لم يكد يخطئ أسلوباً قبل، وإنما لتعرضه لبعض القضايا المتعلقة بمسائل التنقية اللغوية، وتصديه للرد على من حمل عيها، ولا سيما الشيخ إبراهيم المنذر، ومن أجله وصح كتاباً عنوانه (نظرات في اللغة والأدب) اشتمل على مباحث في النقد اللغوي، وعلى طرائف من فلسفة اللغة والتصريف والاشتقاق، وقد حنّد في مقدمته بمحمل منهجه في «أن كل ما يوافق أصول اللغة، مجازاً أو تصريحاً أو اشتقاقاً أو قياساً، وكان مقبولاً عند أصحاب الذوق السليم، وكنا في حاجة إليه، جاز لنا استعماله، وإن لم يستعمله الجدد، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم»<sup>(١٣٨)</sup>.

وحدد الغلاييني فلسفته من وراء تلك التوسعة وهدفه، في «أن التضييق على الكتاب أو الضغط عليهم إلى هذا الحد ينفرهم من أمهم، وتُلجئهم إلى عقوبتها، فنفسرهم كما خسرنا كثيراً من الشبان، تقصوا عن عُرَى الدين، وتغفلوا من قيود الكتب المنزلة، فسقطوا في هوى الهوى بما ضيقه الرؤساء على الناس، والدين أسر بما يظنون، واللغة أوسع مما يتوهمون»<sup>(١٣٩)</sup>.

وقد هدت التوسعة في مقياس الصواب والخطأ عند الغلاييني في الأمور الآتية:

- ١ - التضييق: فهو يرى قياسه وإباحته دون قيود، ويصحح به - ما أمكن الحمل عليه - من الأساليب التي عدّها غيره خطأ، ومن ذلك حكمه بصحة التعدية في: قبل به - المضمن معنى الرضا (نظرات في اللغة والأدب ٧٨، ٧٩) واعتقد به - المضمن معنى الإيمان (١١) وضبط عليه - المضمن معنى شدّد وضيق (١٢٠)، ومن ساهله في قبول التضمين إجازته قول العامة: (أنا أمون عليه بكذا)؛ لأنه يقال: مان فلان فلاناً يَمُونُهُ

(١٣٨) نظرات في اللغة والأدب ٤.

(١٣٩) نظرات في اللغة والأدب ٣.

موتنا. إذا احتمل مؤوّنته وقام بكمايته، ومن الواضح أن مَنْ مان إنساناً وأنفق عليه وسعده  
شئونه فهو حاكم عليه يقضى عليه بما يراه موافقاً للمصلحة، فضعّفوا (مان) معنى حكم  
ومضى، فعنونه تعديتهما.

وقد استأسس الفلايىنى لمذهبه فى قياس التضمين والحمل عليه إذا أمكن بأن  
لحرب يملون الكلمة من معناها الأصل إلى معنى آخر، ولو لعلاقة واهية بينهما، حتى  
تصير حقيقة فى المعنى المنقول اللفظ إليه، ولهذا أمثله كثيرة، يعرفها من عانى أسرار  
العربية وأساليب اشتقاقها، ثم عا فهمه من كلام ابن جنى فى الخصائص عن التضمين،  
وقوله: «وحدثت فى اللغة من هذا الفن - يعنى التضمين - شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به،  
ولعله لو جمع أكثره لجاء كتابها ضخماً، فإذا مر بك شئ - منه فتقبله وأيسر به، فإنه فضل فى  
العربية لطيف حسن<sup>(١٤٠)</sup>» وقد فهم الفلايىنى من هذا أن ابن جنى قائل بقياسية التضمين  
فتابعه هو.

٢ - مزيدات الأفعال قياسية عنه، لا تحتاج إلى ورود، فقد أجاز أن يقال: داهمه  
مداهمة (٤٦) مع أن الوارد: دَهَمَهُ دَهْماً مضطاً، كما أجاز للإتيان باقتل من. قبل وخشى  
وحارَ وفهم (٢١) وأسس الفلايىنى رأيه على أن لهذا نظائر كثيرة يمكن القياس عليها،  
فمن نظائر داهمه: فجأه وفاجأه، ومن نظائر قبل واقتبل. شد على قرنه واشتد عليه، وجرَّ  
الشئ واجتره، وفك الرهن وافتكه، وعزم الأمر وعلمه واعزمه، وغاره واغتاره، وندبه  
إلى الأمر وله وانتدبه، وحمل الشئ واحتمله، وبعته وابتمته، إلى غير ذلك.

لكن قوله بالقياس هنا مشروط باشتغال الصيغة وجريانها فى أساليب من لم مكانة فى  
الأدب، والدلالة على معنى زائد عن المجرد، هو المبالغة مثلاً.

٣ - المجموع أجاز أن يجمع المصدر جمعاً مطرداً، مع خروجه عن معنى المصدرية  
المفيدة للجس، إذ الحاجة اليوم داعية إلى التوسعة على الكتاب: دَهْماً للحرج (٨٢)  
كما أجاز - موافقاً للمنذر - أن يجمع المبدوء بميم زائفة جمع تكسير قياساً، لكثرة ما ورد  
منه، ولعدم معنى سيوريه وغيره من متقدمى النحاة على المنع، إذ النص من النحاة  
المأخزين فقط (١٤٢ - وما بعدها).

٤ استعمال العلماء عنده حجة، يُستشهد بها وتُحارز الأساليب، فقد ردّ على من أنكر

(١٤٠) نظرات فى اللغة والأدب ١٥٨



(المريان) جمعاً لمرّب، بما جاء في اللسان (بذح) من كلام الأزهري - «وقد رأيت من المريّان من يشقُّ لسان الفصيل اللاهج بتناياه قيعطمه» يقول الفلايبي - وقد أقرّ صاحب اللسان ذلك، ونقل كلام الأزهري تاج العروس أيضاً، فتقبّل هذا الجمع وإن لم يذكره اللغويون في بابهم؛ لأنهم تركوا كثيراً فلم يذكروه في مظانّه وذكروه في غيرها، وقد استعمل القلقشندي في صبح الأعشى كلمة المريّان في عدة مواضع منه (٤٤).

وفي تصويب (النوادي) جمعاً للنادي، احتج باستعمال الفيروراهادي هذا الجمع في أوائل خطبة قاموسه (٤٣) وتجاوز الفلايبي الاحتجاج باستعمال علماء اللغة إلى غيرهم، كالقلقشندي - على ما سبق - وكأحد الفقهاء الذي سمي كتابه (دليل المحتار) فأجّر عليه الفلايبي أن يقال: احتار - في حار (٢١).

٥ - التعريب، يرى أنه ضروري للحاجة إليه، ولكن يجب الاختصار على ما تمس إليه حاجة العلم والاجتماع، فالمعربات التي أزيلت عن الحدود تستعمل كما هي، وما لم يؤثر عنهم فإن كان في لغتنا ما يقضي عناه، مما يسهل على الناس السطوح به - كالطيارة والمنطاد والسيارة ونحوها - لجأنا إليه، وإن لم يكن في اللغة ما يقضي غناه المعرب، أدخلناه بعد أن يصح بالصيغة العربية، بتهديب مبدوء وحر كانه؛ ليأنلف مع اللفظ العربي (٢٠٠).

٦ - وكذلك رأيه في الاشتقاق، فمن اللازم أن يُمنَح بابهم؛ لتوسيع المجال أمام حاجات العصر، ولا فرق فيه بين أن يكون اشتقاق ألفاظ عربية من مثلها، أو معرب من مثله، والاشتقاق في الحاجة إليه كالجاز، ويجب الفلايبي أن يفتخر؛ لأنه - بعد أن ذكر أن للعرب منهجاً في اشتقاق بعض الكلام من بعض - رأى أنه لا يجوز لنا أن نقيس قياساً لم يقم به، وهذا من ابن فارس خفيق يقضي على اللغة وعلى أهلها، والحق أن كل قياس يجري على سنن العرب في كلامهم، وكانت الحاجة تدعو إليه، فلا نجيبس لنا عن قبوله، وما قيس على كلام العرب قياساً صحيحاً فهو من كلامهم (١٩٩).

٧ - ومن رأى الفلايبي أن عدم الورد ليس دليلاً على التخطئة - ما دام الاستعمال مطابقاً للقياس -؛ فالنوادي لم تردّ جمعاً للنادي، ولكنه جمع صحيح مطابق للقياس، مثل جامع وجوامع وسالف وسوالف ووفير وفخير لم تردا في معاجم اللغة، ولم تُروا في شعر أو نثر قديين، وإنما الوارد: وفّر وفخّم، ولكن عدم الورد لا يدل على أنها غير حائرين؛ ذلك لأنه من المقرر في اللغة أن فعلاً - بسكون العين - أصله فَعَلٌ - بكسرها - وقد

أصله فعيل - بالياء - وقد تنوَّس الأصلان. فالتعلق بها الآن رجوع إلى الأصل. ولا يُعَدُّ خطأً في نظره. ولاسيما أنها مقبولان في الذوق والسمع، قياساً على ما ورد من نظائرها مما يحذف بحذف حرف المد ثم يحذف الحركة مثل: جميع وسعيد وعظيم. وقد ترك اللغويون كثيراً من أمثلة المجموع والمشتقات وغيرها؛ اعتماداً على ما تكففت به كتب الصرف<sup>(١٤١)</sup>. «وليس كل ما أهملوا النص عليه يحظر استعماله وإنما يُحظر ما ليس له وجه صحيح في القياس»<sup>(١٤٢)</sup>.

٨ - كذلك ورود الاستعمال القديم الذي أولوه لجاري قياسهم، يصحح الاستعمال المائل له من المعاصرين، بالتأويل نفسه، بقول الشاعر المحدث:

فَرُبُّ مُصَفِّدٍ مِنْهُمْ وَكَاتَ تَسَاقٍ لَهُ الْمُلُوكُ مُصَفِّدِينَ

سليم، وإن زاد الولو ي: (وكانت)؛ قياساً على قول الشاعر القديم:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وإذا كان النحاة قد قدرُوا حبرَ مجرورٍ رَبٍّ في البيت القديم، فما المانع من تقديره في البيت المحدث؟ على أن من النحاة من يميز تقدير حبرِ رَبٍّ، ومنهم يجعلها مستغنية عن الخبر، لأن معنى الكلام تام لا يفتر إلى شيء سوى الصفة، ومنهم من يعمل مدخولها في البيت القديم في موضع النصب؛ مفعولاً به محدود، فتكون الواو للمحال، وكل هذه التوجيهات لا مانع إجرائها في البيت المحدث<sup>(١٤٣)</sup>.

٩ - أما في الاستعمالات التي توافق القياس وتخالف ما سُمِعَ، فنجدته يقبل منها ما نعين في حاجة إليه، وجرى عليه عرف فصحاء الكتاب والشعراء، فكلمة (المواطن) مثلاً، لم ترد عن العرب بمعناها الذي نعرفه اليوم، ولكن القياس لا يمنع منها، فلا بأس باستعمالها، قياساً على: سَأَكُنَّ وَجَاوِرَهُ، ومثلها استعمال (التطور) بمعناه المعروف الآن، فهي كلمة جارية على قياس اللغة وأساليب الاشتقاق، ونظيرها عند القدماء: الرقي والرقى والارتقاء، وكما اشتق القدماء لنا أن نشق دون غضاصة: «ولا يُضَامُ النَّاسُ أَنْ يَجْرَى عَلَى أَقْلَامِهِمْ أَلْفَاظُ مَأْمُوسَةٍ وَاضِحَةٍ الْمَعْنَى، مُطَابِقَةٍ لِلْقِيَاسِ، مُوَافِقَةٍ لِمَا هِيَ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا»<sup>(١٤٤)</sup>.

(١٤١) ظرات في اللغة والأدب ٤٣. (١٤٢) ظرات في اللغة والأدب ٩٢.

(١٤٣) ظرات في اللغة والأدب ١٠٠. (١٤٤) ظرات في اللغة والأدب ٨٨ وانظر الكليات في: ٨٨، ١٢٦.

وهكذا نجد مقياس الفلايبي مؤسساً على التيسير في الاستعمال، ونصيّد وجه لنصوب ما خطأ غيره، حتى لقد كدنا نظن به عدم التوقف عند حدّ السماع في مسأله الانتقادية. لولا مسألة واحدة توقف عند السماع فيها، ورأى عدم الفاس على ماورد فيها، وهي تعرية اسم التفضيل عن معناه المفيد للمشاركة والزيادة، يقول: «فهى سماعيه على الأصح من أقوال النحاة»<sup>(١٤٥)</sup>.

ولم يلتزم الفلايبي معيانه هذا في كل ما أورد، فقد تقدم أن عدم الورد عنه ليس دليل مخطئة، وأنه مع هذا فتح باب الاحتجاج لدخل منه علماء اللغة وغيرهم، إذ استشهد باستعمال الأهرى والقلقشدى والفيروزابادى وغيرهم، ولكننا وجدناه يخطئ من المسائل ماورد النص به، ولا شك أن ورود النص أقوى في الاحتجاج من استعمال اللغويين وغيرهم، فالإحصاء - بمعنى تعلم العلم الواحد - ذكره القاموس، وأقره صاحب التاج، ونقله الصاغاني وقال عنه: إنه مجاز، ومع هذا لا يرتاح الفلايبي لهذا الاستعمال، ويقول: «وبفسى غير مطمئة إليه، لأنى لم أره وجهاً في الاشتقاق ولا المجاز»<sup>(١٤٦)</sup>، وليس للفلايبي وجه في هذا الإنكار - في رأينا - لرواية الفيروزابادى بوجه خاص، وذلك لأنه هو نفسه قال عنه في موضع آخر من كتابه: «وصاحب القاموس حجة»<sup>(١٤٧)</sup> واعتمد على كلامه هناك مع تفرده.

وتقدم أنه يصحح أساليب المحدثين، إذا وردت نظائر لها من أساليب الأقدمين، وعلينا أن نؤدّل لأولئك كما أول العلماء لهؤلاء، ولكنه خرج عن ذلك في إقراره المنذر على مخطئة إدخال الواو الحالية بعد إلا، يقول «ولا عيرة بشخود من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تحسكا بقوله:

نَحْمَ امْرَأَةً لَمْ تَعْرُ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمَرْتَاعِهَا وَزَرًا  
لأنه شاد ونادر، مخالف للقاعدة والكثير المسروع في صحيح الكلام: مسطوره  
ومتوره»<sup>(١٤٨)</sup>.

(١٤٥) ظرات في اللغة والأدب ١٥٢

(١٤٦) ظرات في اللغة والأدب ٥٨.

(١٤٧) ظرات في اللغة والأدب ١٢

(١٤٨) ظرات في اللغة والأدب ٥٢.

## صلاح الدين الزعبلوى

من بين المُحدثين الذين عرضوا لمباحث الصواب والخطأ، تميّز الزعبلوى بميراث ثلاث.

الأولى: عرضه لمذاهب القدماء والمحدثين، في تقديمهم للاستعمال اللغوى، وما يتنبى عليه من الاستشهاد وغيره، والثانية: عرضه بشيء من التفصيل الذى لم يعهد قبله مأثورات اللغة الديوانية، وبخاصة ما يجرى فى أسلوب الرسائل وفى صوغ القرارات، ووضع أساليب جديدة لذلك تتسم بِسَمَةِ الفصحى، والثالثة: عرضه لمنهجه هو فى نقد الأساليب نصريّاً، وهو ما لم نألفه عند أحد من المحدثين قبله، ولا من الأقدمين.

• فمن مذاهب القدماء: ذكر أن النزاع بينهم فى الحكم بالتصويب والتلحين، إنما نشأ عن تباين وجهات النظر والاعتداد، فمنهم من تشدد فى الاعتداد باللغة والرواية، فلم يأخذ إلا باللغة العليا، وما عداها مُطْرَحٌ متروك، ولم يأخذ إلا بالرواية عن العرب المختصين، وردية من عداهم ساقطة مردولة. ومنهم من مزع إلى استساعة كثير مما رفض غيره، كالزحشرى وابن مالك والرصى. ومنهم فريق ثالث فتح الباب على مصراعيه أمام استعمالات العامة والخاصة، فلم يخطئ ما وافق لغة عربية وإن قلت، وإن فصّح أن يؤخذ بأوسع هذه اللغات رواية وأقواها قياساً. ومن هؤلاء: أبو حيان والخفاجى وابن الخبلى وابن جنى الذى صرح بذلك فى الخصائص.

وعن مذاهب المحدثين فى الصواب والخطأ: نجد أن الزعبلوى يأخذ عليهم انصرافهم عن لفكرة العلمية المرسومة، والبحث الجندى الخالص، وقد دفعهم ذلك إلى أن يَحْجُرُوا على الكتاب الصحيح الظاهر، وأن يشيخروا منهم الوهم الواضح، فمن هؤلاء المحدثين قوم سَلَفِيُونَ، جَرَوْا فى التخطئة والتصويب على نهج الأقدمين، فى الاعتداد بالأفصح والاعتقاد على ظاهر النصوص، ومنهم من أطلق القول جُرْأً دون ضابط يحكمه؛ فهذا خطأ، لأنه خطأ، وذاك صواب لأنه صواب، وليس معه من دليل إلا شهادة الدوى. ومريق ثالث استصعب الكتاب واستصغره، واعتزّ بعلمه وإحاطته، فقطع بهماد أكثر ما جرت به أعلامهم، وطاعت به ألسنتهم بلا تأملٍ أو نظر.

• والميزة الثانية: هي تخصيصه فصلاً مستقلاً لإصلاح الأوجه التي يُصدّر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة، وتصحيح الصيغ الماثورة للقرارات والمراسيم في الدواوين، فقد جرت العادة عند هؤلاء ألا يُراعوا في اصطلاحاتهم خصائص اللفظ وأساليبها في التعبير، لكونها اصطلاحات مترجمة، ولذا كان من الواجب «أن يُختار من الأساليب العربية الصحيحة - على بسطها - ما يتسع لتحقيق ما لا بد منه من التطابق بين الترجمة والأصل، من حيث المعنى جملةً، وتتسق الفكر تفصيلاً، ولا يأس من التحور أياً، إذا امتنعت الضرورة، فيما لا يباه نهج الحرية عامة، لكن الضرورة تقدر بقدرها، فلا يباح لها من التجوز إلا بقدر ما تدفع به»<sup>(١٤٩)</sup> وبما ذكره في هذا الفصل مكتمل بمثالين:

الأول: ما اشتهر بينهم من طريقة خاصة في تصدير الرسائل عند الإجابة، كتقولهم: «إلى مدير ال... جواباً عن كتابكم ذي الرقم... والتاريخ...: إتنا لا نوافق...» ويرى الزحلاوي أن منشأ الخطأ هو في نصب (جواباً) مع عدم وجود عامل له، وهو في هذه الحال لا يصلح أن يكون حالاً، إذ تقدير عامل الحال في مثل هذا لا يميزه الأكترون، ولا يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً محذوف العامل، لأن الحذف لا يجوز إلا تقرينة حالية أو مقالية، في غير المواضع المحددة له، كالدعاء والأمر والنهي والاستفهام. أما تصحيح مثل هذا الأسلوب فلي نَسَق بما يأتي:

أن يُذكر العامل مقدماً أو مؤخراً: نعلمكم جواباً عن... أو جواباً عن... نعلمكم. أو يجمل: (إتنا لا نوافق) صدر الخطاب ويوصل (جواباً عن) بما قبله ليُصح أن يكون العامل هو الجار والمجرور، فيقال: إلى مدير كذا. جواباً عن كتابه... ولتقدير: هذا الكتاب إلى مدير ال... جواباً عن كتابه.

أو يُنقل هي نصب (جواباً) إلى رفعه، فتصير جملةً من خبر واجب التقديم ويستأ واجب التأخير، أي: إلى مدير ال... جواباً عن كتابه أو جواب كتابه.

الثاني: ما اشتهر بينهم من صيغ خاصة بالقرارات ومنها:<sup>(١٥٠)</sup>

إن وزير ال... بناءً على الدستور المنشور... وعلى المرسوم رقم... بتاريخ... القاضي بحجته... وعلى القرار رقم... بتاريخ... القاضي... وعلى... يقرر:

(١٤٩) أسطورتا في الصحف والدواوين ٤٥ (١٥٠) أسطورتا في الصحف والدواوين ٤٦، ٤٧

(١٤٩) أسطورتا في الصحف والدواوين ٤٥

(١٥٠) أسطورتا في الصحف والدواوين ٢٧

(١) يَقْبَلُ السَّيِّدُ... مَنَشَأًا.

(٢) يُعْطَى الْمَوْمَأُ إِلَيْهِ رَاتِبُهُ.

(٣) يُبَلِّغُ هَذَا الْقَرَارَ...

ولمعه هذا القرار سليمة في مجلتها، ولكن الزعبلوى يختار لها وجهًا آخر، أُسْلِمَ على السبك، وأقرب إلى الأساليب العربية، وهو:

بقرار وزير الد. بناءً منه على الدستور المنشور.. وعلى المرسوم.. أو ذى الرقم أو المرقوم أو المرقم المؤرخ.. الفاضل بتعيينه.. وعلى القرار.. أو ذى الرقم.. وعلى.. ما يلى، أو تعيين فلان على النص الآتى:

(١) أَنْ يَمَيِّنَ (تعيين السيد)... مَنَشَأًا.

(٢) أَنْ يَعْطَى (إعطاء) المومأ إليه راتبه.

(٣) أَنْ يُبَلِّغَ (تبليغ) هذا القرار

• وأما المرة الثالثة مما انفرد به، فهي عرضه لقياسه في الحكم على الأساليب، وقد وضعه في الأمور الآتية:

أولاً: السباع:

(١) ذكر الزعبلوى أن معاجم اللغة المصدَّ بها عنده هي ما قدَّم عهده - كالصحاح والقاموس والأساس ومقدمة الأدب واللسان والتاج ومفردات الراغب وأشباهها - مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ونه عليه من تصحيقاتها، فلا اعتداد عنده بمعاجم المتأخرين - كمعجم المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها - لأن هذه المعجمات لم تبلغ مبلغ المعجمات القديمة في الإحكام ودقة الضبط وميا أوتى أصحها من الجنى ويحد النظر وبسطة العلم، وإن تميزت عن المعجمات القديمة في حسن التنسيق والتحرير ووضوح التعبير<sup>(١٥٢)</sup>

(٢) وأنه عند تعارض نصوص المعاجم يؤثَرُ الأكثر والأشهر - إذا كان المدار على الرواية - ولا يمنع من غيره، إلا أنه يتصَّ على أنه منكر أو ردىء أو منموم أو مهمل، وهو في ذلك يأخذ بمذهب ابن قُشُويَّة القاتل: «وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله

(١٥٢) أخطأنا في الصحف والنبوادر ١١

بخطه فقد يترك استعمال التصحيح، لاستغنائهم بتصحيح آخر، أو لعلته غير ذلك»<sup>١٥١</sup>

(٣) وكذلك أمره فيما اختار من مذاهب النحاة، فهو يأخذ بوجه الجمهور، ولا يعم من غيرها إذا ذاع واشتهرت يقول: «فكُلُّه صحيح جائز وإن تفاوتت جهوده وقوة»<sup>(١٥٤)</sup>.

(٤) وأن ما أورده من أقوال الأئمة والآحاد والأشعار، ليس كله مسوقاً للاحتجاج، بل جرى بعضه على سبيل الاستتاس والممثل، بعد إدلاء الحجة وبرر الدليل - ككلام ابن جنى والحريري - حتى يستقر الحكم ويتمكن البحث في نفس القارئ، وما أتى به من ذلك على سبيل الاستشهاد ما رد به على الهارجي في مخططة تصديده (عهد) بنفسه، حيث ذكر أنه ورد في حديث الإسراء وفي وصية علي لابنه الحسن وفي كلام عمر بن الخطاب، ثم قال: «ولذا تخلف النص عن ذكر هذا، فليس كل ما ساغ استعماله قد ورد النص به، والذي روياه مَظَنَّة للاستشهاد، ومحل للاستدلال والتصويب»<sup>(١٥٥)</sup>.

(٥) وأن سكوت أكثر العلماء عن الاعتراض على استعمال ما - في مقام تتبع سقطات صاحب هذا الاستعمال - دليل على صحته، وإلا اتجه اعتراضهم إليه، وهو في ذلك مقتد بالبطليوسي الذي استشهد على صحة إضافة (أل) إلى الضمير بيت المتنبي، لا لأن المتنبي ممن يحتج بشعره، وإنما لأن سكوت أكابر النحويين واللفويين عن تفنيده ونقده - وهم قد تعقبوه وترقبوه ونسقطوه فمضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق - ذلك دليل على صحته، يقول الزعبلاني في تأييده هذا المذهب: «والحكم بالتقليد كثيراً ما يحتاج إليه في هذا الباب، لأن كتب اللغة قد ألفها أفراد، بذلوا الطاقة واستنفدوا الجهد، لكن طاقة الفرد إلى حدٍّ وجهده إلى مدى، فكُلُّهم قد غلغل في مؤلفه أشياء كثيرة، ونواجه في حاجة إلى بسط وتفصيل، من شرح وتحرير واستدراك وكشف عما يضطرب من الفصول والمواضع فإذا أرجأت الحكم مستنداً إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة، فانتك العظم في مواطن كثيرة، وعانيت في التقصي مشقة كبيرة»<sup>(١٥٦)</sup>.

ثانياً: القياس:

يرى الزعبلاني أن القياس في اللغة أمر ضروري، يصحح به بعض الأساليب التي لم

(١٥٥) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٢٧.

(١٥٦) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٤.

(١٥٣) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٢.

(١٥٤) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٣.

يسدها سباع، لكن معهونه عن القياس يخالف مفهوم الغلايين، الذي يرى أن القياس هو تحضُّ اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوخ. فلا بأس بإقرار ما ذاع على ألسنة الكتاب، إذا اتفق له في العربية نظير<sup>(١٥٧)</sup>.

ويرى الزعبلاني أن ذلك الاتجاه عبثٌ باللغة، وإشاعة للخلل في فهمها المعروف، وتصرف في حدودها تصرفاً غير محمود ولا مأمون، ولو اعتدنا في التجويز بالشيوخ على ألسنة الكتاب مع موافقة نظير عربي، لعدنا كثير من سقط العامية صحيحاً لا غبار عليه، وهو ما لا يعقل إقراره بحال، أما الذي يعقل إقراره فهو القياس المسمول عن الأئمة لأطراف أو غلبة مائلوا بها إلى الأطراف أما القياس الاجتهادي الذي ذكره الغلايين ففترك أمره - كغيره من ضروب التوسع المحتاج إليها إلى مجمع يضم علماء اللغة ليروا رأيهم في ذلك، ويُقرُّوا ما يبدونهم من حاجة إليه، ويدعوا ما لا ضرورة تلحق إليه، وإن ذاع وشاع.

وكل ما أجاز الزعبلاني - بما لم يطرد عند الأئمة أو يظلم، ولم يرد به سباع - هو من النوع الثاني للقياس، وتجويزه إياه ليس على سبيل القطع، وإنما على سبيل الاقتراح، يقول: «وقد جربنا على هذا في كتابنا، فكل ما ألفناه بالقياس الثاني وما مثله، فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير، وعلى ذلك ما أقررناه من الألفاظ عن طريق الوضع، بالاشتقاق الصحيح<sup>(١٥٨)</sup>».

وتطبيقاً على مسلكه هذا أجاز الأمور الآتية، على القياس:

النسب إلى الجمع - غير المسمى به - على لفظه، كما ينسب إلى واحد، ومرد ذلك إلى قصد المستعمل، فإن أراد معنى الجمعية نسب إلى اللفظ، وإن أراد معنى الواحد نسب إلى المفرد، فيقال: خلاف قولي (بالإفراد) إذا أريد أنه يجري داخل الدولة، ويقال: خلاف قولي (بالجمع) إذا أريد أنه مما يجري بين الدول<sup>(١٥٩)</sup>.

وصيغة استفعل، التي وافق المجمع في القول بقياسيتها؛ للدلالة على الطلب أو الضرورة، وإن نازعه في الاحتجاج، فقد احتج المجمع بكلام ابن سيده في المخصص: «اعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى - طلبته واستدعيت، وهذا الأكثر، وما خرج عن

(١٥٩) أخطونا في الصحف، والدواوين ١٨

(١٥٧) خطرات في اللغة والأدب ٢٦٤

(١٥٨) أخطونا في الصحف والدواوين ٢٦



هذا فهو محفظ، وليس بالباب» ويكلام ابن يعيش: «والعالم على هذا البناء الطلب والإصا به وما عدا ذينك فإنه يُحفظ محفظًا ولا يقاس عليه» يقول الزعبلاني: «ليس في كلام هؤلاء ما يفيد أنه قياس، وإنما ما يفيد أنه كثير»<sup>(١٦٠)</sup>، ثم يقول: «وعلى هذا، فإذا قال المجمع بقياسية استعمل، فقد قاله من عنده، ولو أنه لا يأس به، أما استثنائه برأى أبي على الفارسي وابن جني أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب، فهو سائق معقول، وهو علة أخذنا بمقالة المجمع في القياس»<sup>(١٦١)</sup>

والمصادر الصناعية المصوغة من اسم المفعول بزيادة الياء والتاء كـ (المستوية) التي رخصها المنذر، واستبدل بها: التَّيَّعة، ولكن الزعبلاني أجازها قياسًا مطردًا.

وجمع المصادر، فهو عنده قياسي، لا على البقاء على المصدرية، ولكن على أنها خرجت عن جنسيتها، وأزيلت منزلة الأسماء في دلالتها، وفسر بذلك ما جاء عن العرب من مصادر بمجموعة، حتى إنهم إذا لم يحتاجوا إلى التحديد في المصدر، لم يخرجوا به عن جنسيتها ولم يجمعوه، كالقتل والسلب والنهب، فلم يقولوا: قَتَلَ وَسُلُوبَ وَنُهَبَ

أما إخراج المصدر عن جنسيتها تمهيدًا لجمعه، فلم يصرح الزعبلاني برأيه فيه قياسًا أو سماعًا، واكتفى بذكر خلاف العلماء في ذلك، وإن بدا من كلامه أنه يميل إلى الأخذ بالقياس فيه للحاجة إليه، قال: «إن المانع من القياس لم يثبتوا على المنع فيها تناولته أقلامهم، وذاع في مصنفاتهم، فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع، وعللوا ذلك باختلاف الأنواع، وجمعهم هذا وتعليلهم دليلان على تعلقهم بالقياس واشتداد الداعي إلى الأخذ به»<sup>(١٦٢)</sup>

ومن ضروب التوسع التي رأى الزعبلاني أن يُعاد النظر في أمر قياسيتها - الحاجة إليها - مذهب الشاطبي في الاشتقاق، ومذهب البطلاني في الإعراض عن الصدوق ما وجد له وجه من القياس، اعتمده بعض الأئمة من قياسية بعض أبواب التلافي، لازمة ومتعدية، وطرد القياس في كثير من جموع التكسير والمصادر الثلاثية وطرد من الصفات، ويبدو من كلامه أنه يميل إلى جعلها من الأمور القياسية: «وبذلك يبرر مبرة العربية وتخصيصها، ويبدو فيض حيويتها ووفور تدفقها»<sup>(١٦٣)</sup>

(١٦٢) أحطونا في الصحف والديوانين ٢٧

(١٦٠) أحطونا في الصحف والديوانين ٨١

(١٦١) أحطونا في الصحف والديوانين ٢٩٩

### ثالثاً: المجازات الغريبة:

ولايجرى الزعلاوى على سنن كثير من المحدثين في رفضهم المجازات المفعولة عن العرب، فقد استساغ كثيراً من تلك الأساليب المجارية المترجمة لأنها تجري على مألوف العرب، وذلك هو شرط الاستساعة عنده، ولا معنى لأن تشترط النقل نصاً عن العرب؛ إذ في ذلك المخرج والتضييق «فالفى تلاف على قبوله أكثر الأثمة أنه لا يشترط في الكلام المتجور به أن يُسمع لو يُنقل، بل يكفي أن يُحمل على مألوف العرب في تجوراتهم، وقد عُدوا مثل هذا الحمل والتصرف من الخلق والبلاغ، بل حُتوا جهاب المحار وتقلباته في كثير من التمعنص، ليسهل الأخذ بما تصوره، وينتهي السج على غرار ما حَكَوه»<sup>(١٦٣)</sup> هذه هي الأمور الثلاثة التي وضع عليها الزعلاوى منهجه في التصويب والتخطئة، وهناك أمور أخرى من منهجه لم ينص عليها صراحة، ولكنها تستنبط من نظره في الأساليب على النحو التالي:

• أن خلو المعاجم الموثوق بصحتها من مادة لغوية لا ينهض حجة في رد تلك المادة - ما دامت تجري على القياس - فلا لحس في جمع صناعة على (صنائع) مثلاً، وإن لم يرد هذا الجمع في معجم لغوي، اعتماداً على قياس مطرد، هو توارد (صنعة) وصناعة على صيغة جمعيه واحدة، والقرينة تبرز دلالة الجمع في الحالين<sup>(١٦٤)</sup>.

• وأن السماع الوارد في تعدية فعل بحرف مخصوص في معنى معين، لا يجمع من تعديته بحرف آخر لم يرد به سماع، في معنى آخر يشابه المعنى المسموع أو يلاسه؛ فذلك قياس لا بأس به، ولهذا رد على داخر في مخططة تعدية العمل (لأَمْ) باللام في - لَمْته لما فعل، بقوله: «وهو قياس لا شأن للسماع فيه، فأنت تقول: علام لَمْته؟ ولم لَمْته؟ وميم لَمْته؟ وبهم لَمْته؟ كله صحيح، كما تقول على ما فعل، فاللام في ذلك للتعليل»<sup>(١٦٥)</sup>.

• وأن الاشتقاق أمر يحتاج إليه اللفظ دائماً، فينبغي أن يُقر، سواء أكان من لفظ عربي لم يسمع فيه المشتق المراد، أم كان من لفظ أجنبي - ما دام مُشتهراً جارياً على نسق الألفاظ العربية - فمن الأول: ينبغي ألا يخطأ اشتقاق الفعل (تشرع)<sup>(١٦٦)</sup> وإن كان غير محكى البتة، لأن اللفظ أحوج ما تكون إليه؛ ليكون من الشرع، بمنزلة (تفقه) من أفعه، يستدل به على عكن المعرفة، ومن الثاني: ينبغي ألا يخطأ (هَن) من القانون، وهي

(١٦٥) أخطأنا في الصحف والدواوين ١٢٨

(١٦٦) أخطأنا في الصحف والدواوين ٢٧

(١٦٦) أخطأنا في الصحف والدواوين ٢٠٤

(١٦٦) أخطأنا في الصحف والدواوين ٨٨

كلمة رومية، وردت في كلام علماء اللغة كآين جنى، ولا داعى لاستبدال لفظ آخر به كـ (سَن) مثلاً - على ما يرى داغر - لأن حاجة التعبير تدعو إليه وتقتضيه، يقول: «وهو وضع صحيح، قد جرى على مألوف العرب في اشتقاقهم»<sup>(١٦٧)</sup>.

• وأن تحريج الكلام على وجه جائز، يعنى من الورد عن العرب، فلا حاجة لاستبدال الخطبة بالمحاضرة على ما يرى داغر إذ تتضمن المحاضرة معنى خاصاً لا تتضمنه الخطبة «فالخطبة هي الكلام الذي يُخَطَّب به الناس (في شئونهم العامة) والمحاضرة هي الموضوع الذي يُحَاضَر به جماعة المعلمين في ناحية علمية»<sup>(١٦٨)</sup>.

ولا وجه لمن أكر أن يقال: رجل طُوح، بناءً على أنه ورد صفة للفرس فقط؛ لأن هذا الورد على سبيل التمثيل، لا التخصيص لاستعمال الصفة، على أنه لو كان على سبيل التخصيص لم يكن بأس في استعماله للرجل؛ على المجاز<sup>(١٦٩)</sup>.

كذلك لا وجه لإسكار استعمال (الاسترسال) بمعنى المضى والانطلاق؛ اعتماداً على أنه لم يرد، إذ الوارد - وهو السلاسة بمعنى اللين والامقياد - سبب في المعنى الجديد، فإذا قلت: استرسل في الصلال، فمؤداه أنه انقاد فيه فلم يمتنع ولم يستعص على مستدرجه، وهو بحكم ذلك سيمضى وينطلق<sup>(١٧٠)</sup>.

وفي ضوء هذا المنهج الذي صرح ببعضه الزعبلاني، واستتبنا نحن بعضه الآخر، رد الزعبلاني بعض المسائل اللغوية التي لا تنفي وما اختاره، ونذكر الآن أهم تلك المسائل مشيرين إلى حفظها من الصحة والخطأ:

• حذف حروف العطف<sup>(١٧١)</sup> عند تكرار المعطوف: وهو أمر اشتهر عن كتاب الدواوين، يقولون: وافقنا على طرد التلاميذ: محمد أحمد علي سعيد، أو يذكرون العاطف مع الأخير فقط، وهو نادر بالأساليب الإفرنجية، وبخاصة الرسمية، والحذف عندهم ليس مقصوراً على الواو العاطفة، أو على حروف العطف جملة، بل ربما قُطِعوا الكلام تقطيعاً أو أسقطوا منه كل عطف أو تفسير أو استدراك أو تنبيه، والهج العربي السليم هو ذكر العاطف مع المعطوف.

لكن جاء في الجمع<sup>(١٧٢)</sup> ما يفيد أن بعض العلماء أجاز حذف الواو وأو - دون

(١٦٧) أطلونا في الصحف والدواوين ٢٥٠.

(١٦٨) أطلونا في الصحف والدواوين ١٦٥.

(١٦٩) أطلونا في الصحف والدواوين ٢١٢.

(١٧٠) أطلونا في الصحف والدواوين ١٨٤.

(١٧١) أطلونا في الصحف والدواوين ١٢٢.

(١٧٢) هم للموسم ١٤٠/٢.

المعطوف بها - من بين حروف العطف، فمن حذف (الواو) جاء حديث: «تصدق رجل من دينار، من درهم، من صاع برء، من صاع ثمره»، وحكى: أكلت سمكاً، لحماً، تمرًا، وقال الشاعر:

كيف أصبحت؟ كيف أصبحت؟ ثيباً      يخرس السوء في فؤاد الكريم  
أى. وكيف، ومنع ذلك ابن حنى والسهلي وابن الضائع، لأن الحروف دالة على مقام في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها، وقياساً على حروف النفي والتأكيد والتعجب والترجي وغير ذلك... وأول المسموع من ذلك على الهدل، ومن حذف (أو) جاء قولهم: صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقباء - أى: أو في... وقد حكم السيوطي على حذف الواو بأنه أصح، وعلى حذف أو بأنه قليل.

وفي المغني<sup>(١٧٣)</sup>: «حذف حرف العطف بآية الشعر، كقول الخطيب:

إن امرؤاً رهطه بالشام منزله      يرمل يبرين جارشدا ما اغترها

أى: ومنزله يرمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة، وحكى أبو الحسن: أعطه درهماً، درهمين، ثلاثة، وخرج على إضمار أو، ويحتمل الهدل للذكور، وقد خرج على ذلك آيات... الخ.

• في النسب: قالوا: ترتبوا (نسبة إلى تربية) ومذكورة دعوتية (نسبة إلى الدعوة) ونسائي (نسبة إلى نساء) - والخطأ واضح في هذه السبب فيما عدا الأخير (نساء) فهو أخذ فيه برأى سيويه، في أن نساء جمع نسوة وليس نسوة بجمع كسراً، له واحد، فالإضافة تردّه إلى مفرد، فيقال: يتوب<sup>(١٧٤)</sup>، لكن الكوفيين يحيدون النسب إلى الجمع على لفظه، فهو صحيح على قياسهم، على أننا نرى الرعيلوي يخالف بذلك مذهبه في جواز النسب إلى الجمع غير المسمى به على لفظه، عند إرادة معنى الجمعية.

• وفي الجمع قالوا: غيرون - جمع غيور<sup>(١٧٥)</sup>، وهو خطأ - عند - لأنه قول، صفة بمعنى فاعل، يستوي فيه النوعان فلا يتى ولا يجمع جمع تصحيح، وهو في هذا أحد بكلام سيويه. «وأما ما كان قولاً فإنه يكسر على فعل - بضمين - عنيت جميع المؤنث أو جميع المذكر»<sup>(١٧٦)</sup> وقد سبق غير مرة أن الكوفيين يحيدون هذا الجمع.

وفي الجمع أيضاً قالوا: إطارات - جمع إطار (١٥٦) وسندات - جمع سند، بمعنى الصك

(١٧٥) أخطأوا في الصحف والبراقع ٢٢٥

(١٧٦) كتاب سيويه ٢/٢٣٧.

(١٧٣) معنى اللبيب ٢/ ١٧

(١٧٤) كتاب سيويه ٣/ ٢٧٩

(١٩٩) وتيلات جمع يَتَل (١٩٩) وهو مصيب في هذه التخطئة على كل حال؛ ذلك لأن جمع المؤنث السالم إما يكون من خمسة أنواع، ليس من بينها المدكرات الجامدة المجردة، كسرادفات وخملات وحُسامات ومثلها الجعوج التي رفضها الزعبلاني، ولم يجد من أجاز جمع المذكر الجامد بالألف والتاء إلا ابن عصفور، ولكنه اشترط لحدوث ذلك قياساً ألا يكون له جمع مكسر، كسرادفات<sup>(١٧٧)</sup>، وما هنا ورد له جمع مكسر على أطر وأَسَاد وآبِدَال، فالجمع بالألف والتاء مجتمع عند الجميع.

• وفي الصفة المشبهة قالوا: فَجِيمٌ وَوَقِيرٌ (٧٦) واستساغ ذلك بعضهم، والنسب له الوجه، لكن الزعبلاني يرى أن فعلاً في الصفات سماعي، فإن علب في فعل يفعل - بالنسب فيها - فلم يَلْ به الغلبة إلى حدّ تعميم القياس، وقد سبقه إلى تقرير هذا الشيخ محمد الخضر حسين، الذي قال: «وأوزان الصفة المشبهة سماعية ما عدا فَعِيلًا، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه؛ لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ، وينبغي أن يقبَل هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت، ولم يَدْر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها، وبهذا المذهب تستوفى الأفعال صفاتها المشبهة، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها<sup>(١٧٨)</sup>».

وعلى ذلك منع الزعبلاني أن يقال: فَجِيمٌ وَوَقِيرٌ، لما ورد من قولهم: فَجَمٌ وَوَقَرٌ، وهذا المنع منه يخالف ما تقدم عنه أن من منحه الأخذ بوجه الجمهور، دون أن يمنع من غيرها إذا ذاعت واشتهرت.

ومما خالف هذا المنحى أيضاً إثارته اللفظة المشهورة في استعمال (كَلًا وَكَيْتًا) بمعاملتها معاملة المثنى إن أضفنا إلى ضمير، ومعاملة المقصور إن أضفنا إلى ظاهر، ورفضه غير ذلك، وهو لغة كنانة - على ما قال الفرل - التي تجربها مع الظاهر مجراها مع المضمّر، ولغة هي الحارث التي تعاملها كالمقصور مطلقاً<sup>(١٧٩)</sup>، ومعلوم أن ردّ لغة من اللغات العربية أمرٌ غير مقبول، وقد أخذ بهذا حين ارتضى رأى ابن جني في الخصائص، ونقل عنه قوله: «عامة أن نقل إحدىهما - يعني اللغتين - جدّاً، أو تكثر الأخرى جدّاً، فإنك تسأخذ بأوسعها رواية وأموها قياساً» ثم قال: «إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين<sup>(١٨٠)</sup>».

(١٧٧) انظر: مع الخواص ٢٢/١ وابن جني ٥: ٨٥ وتسهيل الفوائد ٤٠.

(١٧٨) القياس في اللغة العربية ٦٢ (١٨٠) أحططنا في الصحف والبراري ٤.

(١٧٩) انظر: مع الخواص ٤١/١.

## الفصل الثالث

### في مصر

كما سبق في الفصل الأول بيّنا مقدار ما أصاب العربية في مصر من فساد، إذ دارت أكثر أمثلته على لغة أهل مصر ومن حلّ بها، فكان الانحراف اللغوي في الترجمة والتأليف والدواوين وكان هذا الانحراف على كل لسان، فجرى على ألسنة الحكام، وعلى ألسنة العلماء، جرّيانه على ألسنة من دونهم من العامة وأشباههم، وتبيّنا كذلك اهتمام بعض المصلحين بإصلاح العربية، ولاسيما الشيخ محمد عبده، الذي دعا إلى تقويم لغة (الوقائع المصرية) وكانت دعوته هذه في مواجهة حملات ضارية على العربية تأمل في القضاء عليها، وإحلال العامية أو لغة أجنبية محلها.

واتّسعت دعوة الشيخ محمد عبده في جعلتها بالطابع السطري، بمعنى الحمل على الأخطاء اللغوية والمخطنين، والدعوة إلى إحلال الفصحى محل تلك اللغة السفينة، ولم يؤثر عن الشيخ ألفاظ أو أساليب معينة انتضدها وبقي أوجه الخلل بها والوجه العربي لها.

ثم جاء من بعده من انتقل بتلك الدعوة إلى المجال التطبيقي، باختيار بعض أساليب تلوكها ألسنة الكتاب وغيرهم، وعرضها على قواعد اللغة ومأثور الفصحى، ليمرّ الخبيث منها من الطيب، وقد كان هؤلاء قلّة، ولم تتسم انتقاداتهم اللغوية بسمّة الجِدّة والابتكار في كل ما تنبّهوا، بل احتوت على انتقادات كثيرة لمن سبقهم من علماء العصرين: القديم والحديث، ويظهر ذلك بشكل جليّ فيما تعرضه بعض المجلات والصحف السيارة حتى اليوم من نقد لغوي لبعض الاستعمالات، ولذا ستفحص دراستنا هنا على ما يكون من هذه الجهود مادة لغوية علمية يمكن عرضها ومناقشتها وإبداء الرأي فيها، والذين قاموا بهذه الجهود هم:

• الشيخ محمد علي النجار، وقد عرض لبعض الألفاظ والتراكيب بالنقد وبين الصحيح منها والفاسد ونشر ذلك في (محلة الأزهر) ثبائعاً، زهاء خمسة عشر عاماً - مد

سنة ١٩٤٩ حتى قُبيل وفاته سنة ١٩٦٥ . وقد نُجِّسَ بعض هذه الانتقادات - وهي التي ظهرت حتى سنة ١٩٥٣م - ورتبت ترتيباً هجائياً، وطُبعت في كتاب بعنوانها الذي تظهر به في مجلة الأزهر (لغويات) وهو من نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والترجمة. وطبع دار الكتاب العربي بمصر.

• أحمد أبو الخضر منسى، وقد نشر بعض بحوثه اللغوية في جريدة (الأفكار) سنة ١٩١٥م، وجريدة (السفور) سنة ١٩١٦ وجريدة (الأهرام) سنة ١٩٢٨م وجريدة (المعظم) سنة ١٩٥٠م، ثم جمع هذه البحوث وأضاف إليها، وأخرج ذلك كله في كتاب ساء (حول الفلأط والفصيح على ألسنة الكتاب) وهو من مطبوعات مطبعة المدني، ونشر مكتبة دار العروبة سنة ١٩٦٣م.

• أحمد العوامري، عضو مجمع اللغة العربية، وله دراسة في الجزءين: الأول والثاني من مجلة مجمع اللغة العربية، بعنوان: (بحوث وانتقادات لغوية متنوعة)<sup>(١)</sup> أنقذ فيها أكثر من خمسين استعمالاً للكتاب، معظمها ورد عن غيره وقال في مقدمتها: إنه أعدها بعد فحص وتحقيق، ودَعَمَهَا بالمصحح اللغوية المستمدة من المراجع الصحيحة، وإنه لا يزعم أن ما قرره من تخطئة أو تصويب هو الحق الذي لا مُقْبَلُ عنه، فقد يكون هناك من الكتب والمصادر اللغوية ما لو أحاط به لكان له أثر فيما أدلى به من أحكام.

• عباس أبو السعود، المفتي العام بوزارة التربية والتعليم، وهو من المعاصرين المهتمين بالمسائل اللغوية، وله في مجال دراستنا كتاب بعنوان (أراهير الفصحى في دقائق اللغة) خصص الباب الأول منه للتحقيقات اللغوية، مصوّب بعض ما زعمه غيره من قبيل الخطأ، وخطأ بعض ما زعمه غيره من قبيل الصواب، كما عرض في الباب لثالث منه بعض الأخطاء الشائعة في الألفاظ والتراكيب، والكتاب من مطبوعات دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٠م، وله كذلك مسائل انتقادية يقوم بنشرها في مجلة الأزهر منذ سنة ١٩٧٤ حتى الآن، بعنوان - (كلمات شاع خطأ استصفاً عند الكُتّاب) وهي لا تقدم جديداً كثيراً في مجال التنقية، وتقوم في مجلتها على اقتباس ما جاء في كتب علماء التنقية القدماء والمحدثين.

• محمد أبو الحسن، وهو كذلك من العلماء المعاصرين المهتمين بدراسة الأخطاء

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٣٨/١ - ١٦٩ - ٢٥٦/٢ - ٢٠٤

اللغوية، وله في ذلك كتاب بعنوان: (الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإداعيين) وهو من منشورات مكتبة الشعب سنة ١٩٧٦ م.

ومما يلي دراسة لاتجاه هؤلاء الناطقين، وعرض لمقاييسهم في التخطئة والتصويب، مع بيان ما أصابوا فيه، وما جانبهم فيه التوفيق.

## (١)

### الشيخ محمد علي النجار

لقد تميز الشيخ النجار من بين نقدة الأساليب المعاصرين بالتفحص في البحث والدقة، والمثابرة في عرض الأساليب المستفدة على أقوال العلماء، والوارد المسموع والمحتملات العقلية أو المجازية، وهو أمر لم يألوه عدد علماء التنقية، حتى القدماء منهم، والأساليب التي تناولها الشيخ بالدراسة ثم بالحكم، دارت على أنواع أربعة:

النوع الأول: أساليب أجازها ورضى عن إحارثها، وهي أكثر ما عرض له.

والنوع الثاني: أساليب خطأها ورضى عن تخطئها، ونرى السابقة في الكثرة.

والنوع الثالث: أساليب أجازها بعد البحث بناءً على رأي ما، أو على وجه مجازي، ولكنه رأى من الخير العدول عن مثل هذا الاستعمال، وكثيراً ما كان يعقب بعد البحث هنا بقوله: «وهذا مع أن الخير في ترك هذه الصيغة المستحدثة، والوقوف عند ماورد عن العرب»<sup>(١)</sup> أو بقوله: «ومن الخير أن يعدل الكتاب عنه إلى السَّيِّئ القويم والمنهج الواضح»<sup>(٢)</sup> أو بقوله: «ومع هذا يحسن بالكتاب تركه، فهو المنهج البين الذي لا لبس فيه ولا اختلاف»<sup>(٣)</sup> أو بقوله: «على أن هذا المعنى لا تسكن إليه النفس كلُّ السكينة»<sup>(٤)</sup> أو بقوله: «وأذكر أن سبيل في الحديث عن الأساليب المنحرفة عن الجادة أن نحاول تخرجها إذا وجدت لها وجهاً بسوغها، وهذا لا يعني تسويتها بالأساليب الأصلية في الفصاحة والجودة»<sup>(٥)</sup>

(١) لغويات ٢٢

(٢) مجلة الأزهر ٢٦/٨٦٠

(٣) لغويات ٨٢

(٤) لغويات ٧٥

(٥) مجلة الأزهر ٢٦/٧١٤



أما النوع الرابع: فكليات وأساليب عامة يبحثها، دون أن يتعلق غرضه ببيان صحتها أو خطئها، وإنما أراد أن يبين أن لها أصلاً في اللغة، حُرِّفَتْ عنه أو حُمِلَتْ عليه، وهو ما عناه حين قال: «يطيب لي كثيراً أن أبحث في تخريج الأساليب العامية وردّها - ما استطعت - إلى الأصول العربية»<sup>(٣٧)</sup>.

وهيّا يل عرض لأهم مسائل هذه الأنواع الأربعة، وسنكتفي بعرض رموس المسائل فقط.

أولاً: من المسائل التي رضى عن إجازتها:

من كتاب (لقويات):

أحمد عالم وأني عالم (١٤)\* استراح من عنا، النصب (٣١) إليك حجتى وبرهانى (٤٨) وبعْدُ (٤٩) أنا شعُوفُ هذا الأمر (٥٤) أنا مشغولُ ليلةَ هذا الشهر (٥٥) محمد وإن كان بملقاً فهو غنى النفس (٦٥) تلميذ كسول (٨٦) الثقافة النسوية (٧٨) بدل فاقد (٧٠) فق الجرس (١١١) غَمَلٌ مُرَبِّكَ (١٤٤) في ثانيا العام (١٤٧) قد لا يتيسر حضوري غداً (١٥٢).

من مجلة الأزهر:

استقبلُ الطائرة (١٨١/٣٠) انتظِرُنِي\*\* بين الظهور إلى العصر (٤٢٢/٢١) لفته إلى الواجب عليه (٥١٩/٢١) نعضنم حصادتكم (٥٢٠/٢١) ساهم في عمل لبر (٨٨/٣٠) مها أسأت إلى من أكرهك (٧٠٧/٢١) مواصيغ ومشاكل (٣٠١/٢٨) اشترك محمد مع محمود (٥٨١/٢٨) قَارِن بين الأمرين (٦٨٠/٢٨) كُوَيْس (٧٤٨/٢٨) شرار الناس (٤٦٠/٢٩) هَاقَدَتِمْ الوَحْدَةُ... (٩٦١/٢٩) محمد في الزيتون الثانوية (٩٦٤/٢٩) أكثر من كتاب (٦١١/٣١) فلان مندوب من وزارة التربية (١١٤٠/٣١) بعتك الدار بما فيها الأنثاء (١٠٤/٢٣) هل محمد يحضر؟ (٣٥١/٢٣) أجب تحريرياً (٣٥٢/٢٣) أعتذر عن حضوري (٣١٩/٢٦) مرافق لهذا شهادة الميلاد (٥٢/١٩) حَيَوَات - جمع حياة (١٢٣/٢٢) كتيبت إليك لا لألومك (٤١٥/٢٢).

(٧) مجلة الأزهر ٧١٣/٢٢.

\* الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (لقويات).

\*\* الرقم الأول هنا وفيما بعده للمجلد من مجلة الأزهر، والرقم الثاني للصفحة فيه.

ثانيًا: من المسائل التي لحظها:

من كتاب (العوبات):

أحذر بين هذين الأمرين (١٩) تذكير اليمين - يعني القسم (١٣) أشعر أيّ كتاب (٢٣) - إني وإن كنت قليل المال لكنني - أو إلا أتي - لا أضيع كرامتي (٦٥) دخل الطلبة اثنين اثنين (١٠٧) الكبرياء المقنوت (١٥٦).

من مجلة الأزهر:

أخلص في طلب العلم لقيت جزاءً عليه أم لا (٣١٧/٣٠) يستهدفون خير الناس (٣٤٨/٣٠) صله رَغِمَ أَنفَهُ (٥٧٤/٣٠) حسناوات - جمع حسناء (٣٢٤/٢١) الأذنين الأيمن والأيسر (٥١٨/٢١) رَغِبْتُ التعليم (٢٧٣/٢٧) احتاج محمدُ كتابًا (٤١٧/٢٢) كم ذا نصحتك فلم تَرَعُو (٢١٥/٢٦) عَرَّايَا جمع عُرَّيَان (٤٥٩/٢٩) مخاتير - جمع مختار (٨٦٣/٣١) يَقْنُ لَهُ حَوَالِي مائة درهم (٣٤٧/١٩) أرادت - بتشديد الراء - جمع إردب (٨٩٧/٢١).

ثالثًا: من المسائل التي استساغها ورأى من الخير المدول عنها:

من كتاب (الفويات):

تجنبوا الفوضى والاضطرابات (٧٤) جاء فورًا (٩٤) إذا أخلص العامل في عمله لقد وفق للخير (٢١) تضخم النقد (٨٣) عُضْوَةٌ في جماعة (١٣٦).

من مجلة الأزهر:

أعطيت لعلان كتابًا (٧٩٢/٢١) الرأسالي والرأسالية (١١١٠/٢٧) لابد وأن - كما وأن (٥٩٤/٢٦) ماس هو الضوء؟ (٥٣٣/٢٠) كتبت إليك لا لألومك بل لأشكرك (٤١٦/٢٢) هذا الكتاب كهذا الكتاب سواء بسواء (٩٠١/٢٢).

رابعًا: كلمات عامية اهم ببيان أن لها أصلًا في العربية، ولم يتعلق غرضه بكشف صحتها أو خطئها، ومن أمثلتها الواردة في مجلة الأزهر:

أشربة - بتقل ضمة الهاء إلى الباء - (٧٦٣/٢٦) مِنِّه وَعَنِّه - بتشديد المون من حرق الجمر (٧٦٣/٢٦) باع كتابه - بتقل ضمة الهاء إلى الباء (٨٩٩/٢٦) القرقوسة

(٤٥٣/٢٨) فتح البئر (١٥٢/٢٩) اللغاة والجرام (٨٦٢/٣١) خذ به بعبه (٩٨٣/٣١) شرحه - بمعنى المثل والمساوى (٥٤/١٩) مئة: في المائة (٧١٨/٢٢) ادرع لعمح ولا الشعر (٢٧٢/٢٧).

ومن الأنواع الثلاثة الأول - التي تضمنت حكماً بالصواب أو الخطأ - يستنبط مقياس الشيخ النجار في ذلك، ونوضحه فيما يلي:

• الاستشهاد:

القراءات القرآنية. يتبع فيها غيره، من حيث جعلها حجة في اللغة ولأحكام و كانت شاذة، وقد صرح هو بذلك - بعد إجازته ماخطأه أبو الأسود النؤلى وغيره من قولهم: فلان المتوفى - بصيغة اسم الفاعل - والمقرر في العربية أنه بصيغة اسم المفعول من توفى - بالبناء للمجهول - والتصحيح عنده مبنى على أنه يقال في العربية: توفى الميت - بالبناء للمعلوم - أى استوفى أيامه وأجله، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ وذكر ابن جنى في المحتسب أن علياً رضى الله عنه قرأ بفتح الهاء، وقد نقل هذه القراءة عن علي: أبو عبد الرحمن السلمي، ووجهها ابن جنى بأنها على حذف المفعول، أى يتوفون أيامهم أو آجالهم، وسوغ ابن جنى ذلك بأن حذف المفعول كثير في القرآن وفصح الكلام، وكذا ورد في البيضاوى<sup>(٨)</sup>.

كذلك سوغ أن تسكن هاء ضمير العائب المنفصل في الاختياره في نحو: على حسن الخلق وهو محبوب، ورد على صاحب (عثرات اللسان) في إنكاره ذلك، وقال: إن تسكين هاء (هو) بعد وار العطف جائز في الشعر والنثر. وقرئ به في القراءات المتواترة، ففي تفسير النيسابورى على هامش الطبرى ٢٠٦/١: «وهو وبابه يسكون الهاء، أبو جعفر ونافع غير ورش وعلى وأبو عمرو، وفي تفسير الخطيب الشربيني عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَكُلُ شَيْءٌ عَلَيْهِمْ﴾ في سورة البقرة: وقرأ قالون وأبو عمرو والكسائي: وهو - يسكون الهاء - والباقون بضمها»<sup>(٩)</sup>.

واعتمد الشيخ كذلك على الحديث الشريف حجة في اللفظ، فأجاز به بعض ما لحس غيره، ومن ذلك: تصحيحه إدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المحدود، في نحو: اشربت الخمسة كتيب، وبعث الستائة فلم، والألف دينار بالإضافة يقول: «واي

(٩) لبريان ١٤٤.

(٨) مجلة الأزهر ١٦٨/٢٧

أميل إلى لقول بجوارحه، فقد ورد في الحديث: «فيا رواء البخاري عن أبي هريرة في باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها من كتاب البيوع. في حديث طويل . «فأني بالألف دساره. وفي بلب الاستعانة باليد: «ثم هراً العشر آيات حواتيم سورة آل عمران» فمن المؤكد أنه قيل في عصر البخاري وقد يكون قبله، والرواية له عليها بالعربية. فلا علينا أن نُجيزه»<sup>(١٠)</sup>.

ومن ذلك إحازنه أن يقال: شرار الناس. في الجمع - كأشرار الناس - فقد ورد ذلك الجمع في البخاري - كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة: «أولئك شرار الخلق عند الله»<sup>(١١)</sup>.

والمولودون كذلك حجة مصححة للاستعمال عنده، سواء أتقدمت عصورهم أم تأخرت. فأجاز أن ينسب إلى رأس المال فيقال: الرأسالي والرأسالية أي أن يحصل معاملة المركب المزجي؛ إذ قد جاءت معاملة مثل هذا المركب الإضافي عند النسب معاملة المزجي في كلام المولدين، ومنه: الكفر طائي، والدائر قطبي، والدائر قزي، وصحيح هو الاستعمال بناء على ذلك<sup>(١٢)</sup>.

كذلك أجاز ما أنكره غيره من قولهم: الثلاثي - بمعنى العلم والعناء - إذ ورد في كلام المولدين، وجرى به الاستعمال منذ دهر سبق، فقد نقل القرطبي عن النأوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ صاحب أدب الدنيا والدين في تفسير سورة الواقعة: «لأنه لما أنبت زرعهم بعد ثلاثي بقره»<sup>(١٣)</sup>.

كما أجاز قولهم: ادرع القطن من جديد، أي من زمن جديد، لما جاء في شعر ابن رشيقي القيرواني المتوفى سنة ٤٥٦ هـ:

حتى إذا أثريت عُذَّتْ ت إلى الساحة من جديد<sup>(١٤)</sup>

وكذلك استشهد الشيخ النجار باستعمال العلماء، فجعله حجة يجوز بها استعمال العامة وغيرهم: ففي رده على من أنكر أن يقدم لفظ التوكيد (النفى) على المؤكدة في نحو: حتنا في نفس الوقت، أجمع للإجازة بوروده في كلام سيويه وكلام ابن جني<sup>(١٥)</sup>، كما أجاز أن يقال: استلف نعوداً، وأن يجاز استعمال (الاتحاد) في معنى الوحدة، استناداً إلى

(١٠) لغويات ٣٦. (١١) مجلة الأزهر ١١١٠/٢١. (١٢) مجلة الأزهر ١٥٢/٢٨. (١٣) مجلة الأزهر ٨٦/٢٨. (١٤) لغويات ٩٥. (١٥) لغويات ٤٦٠/٢٩.

ملورد من استعمال الزمخشري لذلك في الأساس (سلفه وحده)، دون أن يورد شاهداً على ذلك من مآثور الكلام، لأن الزمخشري في رأيه مصدر ثقة يعول عليه<sup>(١٧٦)</sup>

وإذا كان اعتماد على استعمال هؤلاء العلماء منتظور فيه إلى أنهم من علماء اللغة المشتغلين بها، فقد توسع في الأمر، فأجاز بعض الاستعمال بناء على ورود مثله في استعمال أحد الأدباء، ممن لم يشتغل بالعلوم اللغوية، ولم يهتم بها اهتمام السابقين، فقد سوع ن بعل: (وبعد) بدل المأثور عن العرب من قولهم: أما بعد: لأنها وردت في كلام الجاحظ، في قوله في البيان والتبيين ١٩/٣: «وبعد، فهل فعل نَوَابٍ الأسدى عنبة بن الحارث بن شهاب إلى وسط الليل الأعظم حتى تهرهم فقتلوهم» وقال وللمصنفين سلف في الجاحظ، وهو مَنْ هُوَ في التحرّي للعربية والعلم بها»<sup>(١٧٧)</sup>

وكذلك جعل الشيخ النجار ابن سلام الجمع حجة - وهو دون الجاحظ في التحرّي للعربية - فاستشهد باستعماله في الطبقات (٤٨) «وجعلنا أصحاب المراتى طبقة بعد العشر طبقات» بإدخال الألف واللام على العدد المضاف دون المضاف إليه، وهو ما لم يجره بصرى ولا كوفي<sup>(١٧٨)</sup>

ويؤكد ما ذهبنا إليه من أن الشيخ لا يفصر الاستشهاد على استعمال علماء اللغة وحدهم، وإنما يمتد إلى الأدباء أيضاً، بل إلى عامة العلماء، ذلك الإطلاق الذي جاء عنه: تعقيباً على إجازة إلحائي الماء للمظة (حَسْب) في نحو: أخذت خمسة كتب فحسب؛ قياساً على قد وقط (لتزيين اللفظ) قال: «وقد فُتت هذه المبارة في كلام العلماء»<sup>(١٧٩)</sup> وكذلك إطلاقه في التعقيب على إجازة: أكثر من كتاب - ودأ على الخارجي وغيره، إذ قال: «وهذا الأسلوب فاش في عبارات المؤلفين من قديم»<sup>(١٨٠)</sup>.

### طرق إجازة الاستعمال:

انقد الشيخ النجار مقياسه في التصويب من مصادر خمسة هي: السماع، والقياس وأقوال العلماء، والمجاز، وعدم مصادمة قواعد اللفظ.

\* هي السماع: وجدناه يكتفى بالشاهد الواحد في إجازة بعض الأساليب، فقد أحرر هرههم حتى أنت ياير وتوس<sup>(١٨١)</sup>، على تقدير محذوف، تكون (حتى) غايه له، فمثل هذا

(١٧٦) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩ (١٨) لقرينات ٣٧ (٢٠) لقرينات ٩٦

(١٧٧) مجلة الأزهر ٨٦٣/٢٩ (١٩) مجلة الأزهر ٣٥٠/٣٣ (٢١) لقرينات ٧٠

شاهد من شعر القرزوقي، هو قوله:

قَوَاعِجِيَا حَتَّى كُتِّبَ تَسْنِي  
كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُعَاشِعُ  
وقد قدره ابن هشام في المعنى: (قواعجيا يَسْنِي الناس حتى كُتِّبَ)

وأجاز أن تستعمل صيغة الفاعل في محل صيغة المفعول، فيها تسمعه الآن من قولهم: بدل فاعداً بمعنى بدل مفعولاً لأن فاعلاً بمعنى المفعول وإن كان سماعاً جاء في هذا المثال خاصة، في شعر لبشر بن أبي خازم الأسدي - شاعر جاهلي - وهو قوله: ذَكَرْتُ بِهَا سَلَمَى قَبِيتُ كَأَنَّهَا ذَكَرْتُ حَبِيبًا فَاقْدَا نَحْتِ مَرْمَسٍ بِمَعْنَى مَقْذُودٍ أَوْ ذِي قَدَرٍ.

وأجاز أن يقال: صبر مري - بمعنى مر - لما جاء في الأساس (مر) من قوله: إني إذا حَنَرْتَنِي حَنُورٌ حُلُوٌّ عَلَى حِلَاوِي مَسْرِيرٌ

كما أجاز أن تزد الفاء في خبر المبتدأ غير الدال على العموم، في نحو: محمد وإن كان مملقاً فهو غني بالنفس<sup>(٢٢)</sup>، لأنه ورد في شعر لعامر بن الطفيل - وهو جاهلي مات كافراً زمن النبي ﷺ - قال:

إني وإن كنت آمن سيّد عامرٍ وفي السر منها والصريح المذهب  
فما سودتني عامرٌ عن ورائية أني الله أن أسمو بهام ولا أب

ويقول: إن الذي سوغ زيادة الفاء هنا توهم وقوعها في جواب الشرط، ومن مسائله يمكن تحديد ما توقف فيه على السماع فيما يأتي:

١ - التذكير والتأنيث: فلكل منها ألفاظه الخاصة به، لا يجوز إخراج أحدهما إلى الآخر، ولو بصرف من التأويل، إذ التأويل في مثل هذا لا يسوغ إلا للعرب، فأما لقياس والمجادة، فهو أن يلزم كل نوع عمود أمره وأصل حكمه، حتى لا يختلط الأمر ولا يشكّل أسياً<sup>(٢٣)</sup>، وهذا أخذ الشيخ بهذا مع تسليمه بكثرة الأمثلة الواردة فيه، ولكنها كثرة لا تبطل عنده القياس، يقول «وقد عرص ابن جني في الخصائص (٤١٥/٢) لتذكر المؤنث لبأويله بالمذكر» وقال في ختام بحثه: «وتذكر المؤنث وأسم جداً، لأنه ردّ

فرع إلى أصل، يريد أن الأصل التذكير، فإذا أول المؤنث يذكره كان ذلك رجوعاً إلى الأصل»<sup>(٢٤)</sup>.

وبناءً على ذلك خطأ التجار أن تستعمل اليمين وهي مؤنثة استعمال المدكر؛ على تأويلها بالنسب، في قولهم: أحلف عيتاً صادقاً، أو أحلف بهذا اليمين<sup>(٢٥)</sup>، كما خطأ أن تستعمل (الكبرياء) مذكّرة في قولهم: الكبرياء المعصية، على تأويلها بالفخر مثلاً، وخطأ أن تستعمل (الذرة) مذكّرة في قولهم: الذرة الشامي، على تأويلها بالتبني<sup>(٢٦)</sup>.

٢ - زيادة الأسماء: فقد خطأ قولهم: كم ذا نصحتك فلم ترعوني عن غيك<sup>(٢٧)</sup>؛ لما فيه من زيادة ذا - وهي اسم - وزيادة الأسماء سبيلها السباع، ومن النكلف عبء أن تعدّ (ذا) منادى حذف حرف تدانته أو مفعولاً مطلقاً، لما فيه من البعد عن مقصود المتكلم، ولأنه لا يطرد مع تغيير الخطاب إلى المتنى أو الجمع مثلاً، كأن يقال: كم ذا نصحتكما أو نصحتكم.

٣ - استعمال صيغة فاعل دالة على معنى المفعول: ذلك لأنه لم يميز (بدل فاقد) على معنى مفقود، إلا لأنها وردت بخصوصها في شعر قديم، وقد صرح هو بأن مجيء هذا سبيله السباع - على ما سبق.

٤ - الصيغ التي تنشأ بالزيادة: فقد بحث في أصل كلمة (التسول) وخرجها على أنها تفعل من: سأل - من باب خاف - بمعنى سأل، ولكنه ذكر أنها لم ترد في اللغة، وقال: «وليس من همي أن أرعم أن هذا صحيح في العربية، فإن هذه الصيغة لم أرها في اللغة، والصيغ التي تنشأ بالزيادة مرجعها السباع»<sup>(٢٨)</sup>.

\* أما القياس، فباب واسع عبء، وقد صحح به كثيراً من الأساليب، حتى قاس أحياناً على ماورد بقلة أو شذوذاً: فقد أجاز تمبير المجازيين في العصر الحاضر عن صغار الأولاد بالبؤرة<sup>(٢٩)</sup>، وحمله على أنه جمع (بئر) الحق به التام، قال: وذلك كثير، كالصومة والمخولة والفحولة، وهذا لتأنيث الجمع كما يؤنث المفرد، وجعل في هذا التخريج مقماً ورضى لمن شاء، والمعروف في كتب اللغة أن ما ورد من المجموع على فعولة تنحصر في

(٢٤) لغويات ١٣.

(٢٦) لغويات ١١٨.

(٢٨) لغويات ٧١.

(٢٥) لغويات ١٣.

(٢٧) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٥.

(٢٩) مجلة الأزهر ٢٠/٣٤٩.

مثله أربعة، الثلاثة السابقة، والرابع: البعولة جمع بعول بمعنى الزوج<sup>(٣٠)</sup>. وفلنهما عم القياس عليها.

ومن مسائل القياس عند الشيخ النجار:

١ - تقيير الإسناد أو ما يسمى بالقلب فقد أجاز أن يقال: أخطرك بكدا<sup>(٣١)</sup> معى أعلمتك به وأن يقال: استقل القائد الطائرة<sup>(٣٢)</sup> - بمعنى رفضته - حلاً لهذا الاستعمال الشائع على القلب الذى يجرى فى المخاطبات كثيراً، والذى نجم عنه كثير من الألفاظ والأساليب، فالمثال الأول مغلوب عن: أخطرك هذا الأمر، أى أجهله بخطرته، وذلك فيه معنى الإعلام، بمعنى أخطرك بكذا: أشعرك به وأدبريك، فقيس، فقول: أخطرك بكدا، والمثال الثانى أصله: استقلت الطائرة، أى رفضته، ثم حوّل الإسناد، أى جعل كل من الفاعل والمفعول فى محل الآخر

٢ - التعدية بكل من التضعيف والهمزة: ففى التضعيف، أجاز استعمال: ضخم - مضغفاً - بالقياس - مع تسليمه بعدم وروده - إذ قال: «لست أزعم أن فى اللفظة ضخمته، فلم أعر على هذه الصيغة، ولكن أثبتتها بطريق القياس، وأقول مع كثير من النحويين بأفراد التعدية بالتضعيف<sup>(٣٣)</sup>». وفى الهمزة أجاز أن يقال: عمل مربك<sup>(٣٤)</sup> - وإن لم يكن فى اللفظة أربك - اعتماداً على تعدية الفعل بالهمزة، عند من يرى ذلك.

٣ - استعمال صيغة فعال للمبالغة، بإجازته أن يقال: عبد الجواد - بتشديد الواو - مع أن الوارد هو التخفيف: أخذاً برأى أبى حيان فى أن تحويل فاعل فى المبالغة إلى فعال قياس، وقد رفض النجار ما جاء عن ابن كمال باشا فى شرحه للمراح، من أن هذا مقصور على السماع قال: «ولكنى لا أقول عليه: فليس من أرباب هذا الشأن<sup>(٣٥)</sup>».

٤ - التعاقب فى التعدية بين الهمزة والتضعيف، فما يعنى بالهمزة تجوز تعديته بالتضعيف والعكس، فيصح أن يقال: أوردنى القلم بوردنى القلم<sup>(٣٦)</sup>

٥ - حذف الجار مطلقاً - أى مع أن وأن ومع غيرهما - ففى إحصائه: استعمل القائد

(٣٠) اظر اللسان فى مواد هذه الكلمات الأربع.

(٣١) لغويات ١٤٤

(٣٢) لغويات ٧١

(٣٣) لغويات ١٣٤

(٣٤) مجلة الأزهر ١٨١/٣٠

(٣٥) مجلة الأزهر ١٠١٠/٢٦

(٣٦) لغويات ٨٣



الطائفة، ذكر وجهاً آخر غير ما سبق - وهو أن أصله: استقل في الطائفة، فحذف الحرف.

٦ - وصف الجمع والإخبار عنه بالمفرد المذكر - وهو يقصد بالجمع جمع التكسير وقد استشهد له بأشعار رهير والفرزدق والمُحَلِّ الهذلي، ويرأى الغراء الذي أجاره مطلقاً في الجمع، والأزهري الذي خصَّ الإجاره بالجمع الذي على مثال الواحد، ليخرج صيغة منتهى الجموع، وبكلام سيويه الذي ذكر أن ما ورن (أفعالا) من الجموع يجوز أن يعامل في العربية معاملة المفرد، ويخلص الشيخ النجار من ذلك كله بجواز وصف الجمع بالمفرد المذكر في الاختيار من الكلام، وبأن ذلك دليل على سعة العربية وشجاعتها، وكثرة مذاهب القول فيها، في حكمة ونظام<sup>(٣٧)</sup>.

٧ - التضمن وعليه خرج كثيراً من الأساليب، ولكنه اشترط للحمل عليه شرطين: أحدهما: شيوع الأسلوب، وهو ما يفهم من قوله: «وهو - أي التضمن - باب واسع لا بأس به إذا شاع، ولا داعي للتخصيص بالورد»<sup>(٣٨)</sup>، والثاني: أن يجري التضمن لفرض بلاغي، وهو ما يفهم من قوله: «ويمكن تخريبه على التضمن، وهو سائغ إذا كان لفرض»<sup>(٣٩)</sup> وما استساخه على التضمن:

تعدي الفعل اللازم (أنجب) في قول ابن هاني الأندلسي:

لقد أنجب من الكتاب بترفاً سريع المظن للصالحات مؤسراً

على تضمينه معنى أعطت<sup>(٤٠)</sup>، وتعدي الفعل (كلف) إلى المفعول الثاني بالهاء - وهو يتعدى إليه بنفسه - لأنه يتضمن غرضاً، هو إعادة الإغراء والتزيين<sup>(٤١)</sup>، وكذلك تعدي الفعل (سلم) إلى مفعولين بنفسه - وهو يتعدى إلى الأول بالجار (إلى)، فأجار: سلمته الكتاب<sup>(٤٢)</sup> - على تضمينه معنى الإعطاء، وعلى التضمن أيضاً أجاز قولهم: أعتز عن حصوري، مضمناً أعتز معنى أخلعه قال: «ولا يقال، إن التضمن حين يختلف التعدي وهنا لا اختلاف، لأن ذلك عند قيام القرينة عليه، وهذا القرينة موجودة، كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا اللَّهُ فَبَاءَ غَامٍ ثُمَّ يَتَفَكَّرُ﴾، أي أليته ميتاً، أو أماته فليث ميتاً»<sup>(٤٣)</sup> وأحار الشيخ

(٤٣) مجلة الأزهر ٢٦/٣١٩

(٤٠) لغويات ٦٠.

(٣٧) مجلة الأزهر ٢٦/٣٤٩

(٤١) مجلة الأزهر ٢٦/٤٧٤

(٣٨) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٩

(٤٢) مجلة الأزهر ٢٦/٩٠١

(٣٩) مجلة الأزهر ٢٦/٣٧٤

كذلك أن يُعدَّى الفعل (نزع) وهو بمعنى يَهْدُ بحرف الجر (إلى) في نحو: نزع من لقرية إلى القاهرة، على تضمينه معنى الانتقال<sup>(٤٤)</sup>.

٨ - توهم إحلال حرف محل حرف آخر، ثم إجراء الكلام على وفق هذا التوهم، وعند الشيخ البجار أن التوهم أمرٌ مُطَرَّدٌ، فيُقاس ما لم يرد عن العرب على ما ورد عنهم، فال «والتوهم باب من أبواب العربية ورد عليه أساليب كثيرة»<sup>(٤٥)</sup>، وبالحمل على هذا التوهم أجاز أن تقع اللام في جواب إذا، في نحو: إذا أخلص العامل في عمله لقد وفق للخير، بتخريجه على توهم التلحق بـ (لو) في مكان إذا، وأجاز أن تزداد الفاء في جبر المبتدأ غير الدال على المموم، في نحو: محمد وإن كان معلقاً فهو غنى النفس - بتوهم وقوعها في جواب الشرط<sup>(٤٦)</sup>.

٩ - وجعل الشيخ البجار من القياس أن يأتي (فعل) مما ورد منه مفعول في معناه، وبني على ذلك صحة (تيمس) الذي لم يرد عن العرب - إذ ورد تاعس وتيمس فقط -؛ اعتماداً على ما جاء في الأساس، من قولهم: منحوس متعوس، وإذا جاء متعوس جاء تيمس في معناه<sup>(٤٧)</sup>.

١٠ - كما جعل من القياس أن نستخلص العمل الذي لم يرد عن العرب، إذا ورد الوصف منه، وكذلك استعمال المطاوع على نحو ما، دليل على استعمال فعله الأصل على هذا النحو، وإن لم يرد، فإن المعاجم التي بأيدينا قد تخلو من بعض الوارد، فعلينا أن نقرئ في إنكار ما ليس فيها، فقد يكون في غير ما هو مألوف لدينا<sup>(٤٨)</sup>، والشيخ في هذا تابع لمذهب ابن جني، الذي يرى أنه «إذا صحت الصفة فالفعل في الكف»<sup>(٤٩)</sup>، وعلى هذا أجاز أن يقال: علل لما تقول<sup>(٥٠)</sup> - بمعنى اذكر العلة - ولم يرد هذا الفعل بهذا المعنى فيها لدينا من معاجم، ولكن ورد باللسان في معناه استعمال الوصف منه - وهو اسم الفاعل - ففيه (علل): «المعلل دافع جاء الحراج بالعلل»، والوصف إذا ورد كان مؤدباً بقيام الفعل.

وأجاز كذلك أن يقال: خُصَّ النبلُ بفلان - يلزوم الفعل - وهو لم يرد في المعاجم، ولكن جاء في اللسان اسم الفاعل منه، في قوله: «ويقال: خاص بين الخصوصية» وهو

(٤٤) مجلة الأزهر ٢٦/٢١٩	(٤٧) مجلة الأزهر ٢٨/٨٦	(٥٠) مجلة الأزهر ٢١/٢٢٧
(٤٥) لغويات ٢٦	(٤٨) مجلة الأزهر ٢٢/٧٢١	
(٤٦) لغويات ٦٥	(٤٩) الخصائص ١/٢٢١	

يفيد استعمال خصي لازماً، ومن الأصول اللغوية أنه إذا ورد الوصف في العربية سُوِّع ذلك إيراد الفعل على معنى الوصف، وإن لم يلبثنا<sup>(٥١)</sup>.

وأجاز أيضاً أن يُعْتَمِدَ الفعل (لقت) يأل، فيقال: لفته إلى الواجب عليه، مع أن الوارد تعديته بـ (من)، ولكن مطاوعه - وهو التفت - ورد معْتَمِدٌ يأل، إذ قيل: التفت إليه، وورود المطاوع فرع أصله، فهو دليل عليه<sup>(٥٢)</sup>.

١١ - أما إذا تعارض سماع وقياس، فإنه يأخذ بالسماع وَيَدْعُ القياس، ولذا ردّ (الزهري)<sup>(٥٣)</sup> في جمع زهر - مع أنه القياس - لأن الوارد: أزهار وأرهير، وردّ (الأسدي)<sup>(٥٤)</sup> في جمع: سَمَكَة - مع أنه القياس - لأن الوارد: سبائك وسُموك، استثنوا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة.

• والمصدر الثالث للإجازة عنده هو: آراء العلماء - حيث لم يرد سماع، ولم يمكن قياس؛ ولم يهتم الشيخ النجار بتوارد الآراء واتفاقها في إجازة المسألة، إنما كان يأخذ بالرأي الواحد الذي يخالفه غيره من الجمهور، كما لم ينتقد بالمذهب البصري أو لكوفي، إنما اختار منها ما يروق له، وعلى هذا:

أخذ برأي يونس في إجازة النسب إلى الثلاثي المحتل اللام - مما ختم بهاء التأنيث - بفتح العين، فيقال: (الثقافة السوبة) - بفتح السين - والمعروف أن يونس وحده هو المنجز للفتح في الولوى، وأما اليائي فشاركه في الإجازة الخليل، أما سيبويه فيمنع الفتح فيها، ويحصل ما جاء على الشنود، يقول الشيخ: «ولنا أن نعتد رأي يونس في هذا المقام، فقد كان يونس نحويًا جليلاً يشهد خَلْقُهُ فصحاء العرب وفُهْمُهُ العلماء»<sup>(٥٥)</sup>.

وأخذ برأي المبرد في تعديته (أعطى) إلى مفعوله الأول باللام، في نحو: أعطيت لفلان كتاباً، ويكر ذلك أكثر النحاة، أما المبرد فيراه أحسن ما يكون إذا قُسم المفعول، وإن أُخِر المفعول فعرّب حَسَنٌ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصحى، وقد جاء فيه قوله تعالى: ﴿وَأُيُتُّ لَأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ يقول الشيخ: «ولا بأس باتباع المبرد في هذا، فهو إمام فيه للْعَوْنِيسِ أسوة، ونأهيك به من نحويّ تقه بصير»<sup>(٥٥)</sup>.

وأخذ برأي الكسائي في حوار إيلاء الاسم (هل) الاستهامية مع وجود الفعل في

(٥٥) مجلة الأزهر ٧٩٢/٢١

(٥٣) لغويات ٤٦

(٥١) مجلة الأزهر ٧٢١/٢٢

(٥٤) لغويات ٧٨

(٥٢) مجلة الأزهر ٥١٩/٢١

الجملة، في نحو: هل محمد يحضر؟ وجهور النحاة يتبع ذلك بقول: «ولا مانع من اتباع أي الكسائي في هذا فهو نحوي يصح الاحتجاج به»<sup>(٥٦)</sup>.

وأجاز أن يقال: كتيب إليك لا لألومك مبيحاً في ذلك أياً حيان، «فهو ثقة في النحر وإمام وهو فيه الفعل لا يقرع أنفه»<sup>(٥٧)</sup>.

وأخذ برأي الرضوي في استساغة: أنجم به وأكرم<sup>(٥٨)</sup>، مع ما فيه من التعجب من صل جامد، وهو ما لم يجره أحد من علماء اللغة غيره - على حد قول الشيخ النجار - فقد جاء في شرح الكافية: «وقد بقي - التعجب - من غير متصرف، نحو: ما أنعم وما أبأس»<sup>(٥٩)</sup>.

وأخذ برأي ابن جني في جواز تأنيث الاسم الجامد غير المصدر، إذا استعمل في موضع الوصفه وبني على ذلك إجازة قولهم: فلانة عصوة في جماعة، ومن المقرر في اللغة أن الأسماء الجامدة إنما تؤنث عند استعمالها صفات، إذا كانت من المصادر، وهي مع ذلك سماعية غير مقبولة، كقولهم: امرأة عدلة وفظة بختة، أما غير المصادر من الأسماء الجامدة، فلم يرد تأنيثها عن العرب، وإن ورد استعمالها صفة في أمثلة قليلة، كقولهم: مررت برجل أسيد شدة وجرأة، ومررت برجل مار حرة، ولكن ابن جني يرى أطراد التأنيث في المصدر وغيره، لأن المسوخ للتأنيث عنده وصح الاسم موضع الصفة، يقول الشيخ: «ومع هذا فلا بأس بأن نأخذ برأي ابن جني، على ألا يكون ذلك مهيناً مسلوفاً، وخطئة مسنرة»<sup>(٦٠)</sup>.

ولم يكن الشيخ النجار في إجارته بعض الأساليب جارياً على وفق المذهب البصري وحده، وإنما تخير من المذاهب النحوية ما يرى أن من الصواب الحمل عليه، والذي يحكيه في هذا هو ذبوع الاستعمال وانتشاره، حتى يتعذر التخل عنه، فقد أجاز أن تجمع الثريا - بمعناها الحديث وهو الحققة - على (الثريات) بحذف الألف المقصورة، بحارة لمذهب الكوفيين المجيزين لحذف الألف خامسة فصاعداً قياساً مطرداً، فقد حكوا عن العرب أنه إذا تعدى المقصور الأربعة وكثرت حروفه حذفوا أله في التثنية والجمع عندهم كالشية في هذا، يقول الشيخ: «ولا بأس بجارانهم، لأن الكلمة قد ذاع

(٥٦) شرح الكافية ٣٠٨/٢

(٦٠) لغويات ١٤١

(٥٦) محله الأزم ٣٥٦/٢٣

(٥٧) محله الأزم ٤٦٥/٢٢

(٥٨) محله الأزم ١١٠٧/٢٦

وشاعت، وأصبح من العسير صون الناس عنها، وتجنّبهم إياها»<sup>(٦١)</sup>.

كذلك أجاز ما يجري على ألسنة العامة من قولهم: (كُوَيْس) <sup>(٦٢)</sup> تصغيراً للكَيْس - وصف من الكَيْس، وهو الظُّرْفُ والعُقل - وأجرى ذلك على مذهب الكوفية في نحو: عُوَيْتٌ وشُوَيْتٌ - مصرى: عَيْنٌ وشَيْخٌ، من قلب الهاء ولوا، لمكان الصمة قبلها كما أجاز قولهم: مُرَافِقٌ لهذا صورة لشهادة الميلاد على أنه مبتدأ وفاعل، ولم يمسد المبتدأ على نفي أو استفهام، وهو في هذا آخذ بمذهب الأحمش والكوفيين<sup>(٦٣)</sup>.

ويؤكد هذا الذي ذهبنا إليه من أنه لم يتقيد بمذهب معين، ما قلناه من اختباره لأراء العلماء في الإجازة، ففيهم البصري - كونس والمبرد - وفيهم الكوفي - كالكسائي والفراء - وفيهم من لم يتقيد بمذهب - كالرضي - وإن كان في الجملة بصري الاتجاه.

● وبالمجمل على المصدر الرابع وهو المجاز، استساغ الشيخ النجار بعض الاستعمالات التي رفضها غيره، غير أن الشرط عنده لكي يُستساغ الاستعمال أن يكون المستعمل عالماً بالمجاز ومرتبداً له، ولهذا رد استعمال الاحتجاج بمعنى الإنكار والسخط، في نحو: احتج المال على سوء معاملتهم؛ لأنه في العربية بمعنى الإدلاء بالحجة والدليل لتأييد الدعوى، دون دلالة على الإنكار، وقد رد تخرجه على المجاز - بأن يكون الإنكار داعياً إلى الاحتجاج والاستدلال - فدلّ بالسبب على السبب -؛ لأن الداعي لاستعمال الاحتجاج في الإنكار ليس المجاز، وإنما هو الترجمة للأسلوب العربي<sup>(٦٤)</sup>.

وبما أجازة أيضاً أن تستعمل (المقارنة) بمعنى الموازنة في نحو: قَارَنُ بين الأمرين<sup>(٦٥)</sup>. فيقال: هدف إلى كذا<sup>(٦٦)</sup>، وإن كان الولد: هدف إلى الشيء - بمعنى دخل فيه، وهدف للخصمين من بينيه، أي قاربها، وهدف: أسرع، ولكن المعنى المصري يصح عنده بضرب من المجاز، فد (هَئَفَ) تستعمل اليوم في معنى قصد وتوخى، والقصد إلى الشيء يكون سبباً في الدخول فيه وفي مقارنته، وقد يكون سبباً في الإسراع إليه، فيكون هذا من إطلاق السبب على السبب.

وبما أجازة أيضاً أن تستعمل (المقارنة) بمعنى الموازنة، في نحو: قَارِنُ بين الأمرين<sup>(٦٦)</sup>.

(٦١) شرح الكافية ١/١٧٤.

(٦٢) مجلة الأزهر ٢٨/٧٤٨.

(٦٣) مجلة الأزهر ١٩/٥٢.

(٦٤) للزيلات ١٢.

(٦٥) مجلة الأزهر ٣٠/٣٤٨.

(٦٦) مجلة الأزهر ٢٨/٦٨٠.

إذ الوارد في المقارنة هو معنى الجمع، والموازن بين أمرين يجمع بينهما، فتطلق المقارنة - بمعنى الجمع - على ما يحقب الجمع، وهو ضرب من التَّوَعُّج جائز.

كذلك أجاز أن تستعمل (المساهمة) بمعناها المعروف اليوم وهو المشاركة، فيقال: ساهم في عمل البر<sup>(٦٧)</sup> - لأن المقارعة - وهو معناها الوارد - قد يحقها المشاركة، أي هي بسبيل المشاركة والتنازع فيها.

• وثاني إلى المصدر الخامس من مصادر إجازته بعض الاستعمالات، وهو (عدم مصادمها قواعد اللغة) وهنا لا عبرة عنده بمرود ذلك عن العرب أو عدم ورود، وقد سبق أنه يوجب تقدمة الأساليب بعدم المجلة في إصدار الحكم بالخطأ على استعمال ما، اعتماداً على أنه لم يرد، لأن ما في حوزتنا من معاجم اللغة لا يضم كل ما استعملته العرب، فقد يخلو من بعض اللغة الواردة، ومن مبدئه أنه «لا يضر عدم الورد عن القديم، ما دام لم يضم قاعدة من قواعد اللغة»<sup>(٦٨)</sup>، والشرط عنده هنا هو الشرط فيها سبقه من الحمل على المجاز، وهو أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولهذا رد استعمال (جند) - وهي من الأوصاف - بالنصب في نحو: تشن الدولة الحرب جند الأعداء - وإن أمكن تخريجه على الحالية - لأن المستعمل لا يقصد ذلك، وإنما يقصد الترجمة للأساليب الفرنجية، وكلمة (جند) فيها تستعمل أداة للربط والوصل وليست من الأوصاف<sup>(٦٩)</sup>.

وعلى هذا المصدر أجاز الشيخ كثيراً من الاستعمالات، فأجاز ما أنكره بعض الأدباء من قولهم: زرع الفطن من جديد - مع التسليم بعدم وروده - على أن تكون (من) فيه للابتداء في الزمان، أو بمعنى (في) أي في زمن جديد، وأجاز الاستعمال المعاصر: تفضلتم سعدتكم - برفع (سعادتكم) - على أنه بدل اشتمال من الضمير، أو بالنصب على الاختصاص<sup>(٧٠)</sup>. كما أجاز أن يقال: يمتلك الدولار بما فيها الأثاث، وإن كان من المعتاد أن يرقى بمن البهائية، فيقال: بما فيها من الأثاث، ولكن لا مانع عنده من حذفها، على أن يكون بدلاً من (ما) الموصولة ويلاحظ الجبر<sup>(٧١)</sup>. وأجاز أيضاً قولهم: أيسأ أحب إليك: اسم أم المال<sup>(٧٢)</sup> مع أن المألوف: أي الأمرين، لأن (أيا) نلزم الإضافة، وقد حرجه بأحد أمرين إما أن تكون ما نكره نامة واقعة على مذهبهم تفسر حسب السياق، وإما أن تكون

(٦٧) مجلة الأزهر ٥٢/٢١

(٦٨) مجلة الأزهر ١٠٤/٣٣

(٦٩) مجلة الأزهر ٦٥٣/٢٩

(٧٠) مجلة الأزهر ٨٨/٣٠

(٧١) مجلة الأزهر ٤٥٢/٢٨

(٧٢) لغويات ١٠٥

وانته كافة عن الإضافة. كذلك لم يلحق الإضمار قبل الذكر في نحو: جميل هو الوفاء،  
ومفوس عالية تلك التي يحملها الآية<sup>(٧٣)</sup>، وخرجه على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأصل: الوفاء هو جميل، وسوغ الإضمار قبل الذكر تصم المرجع في  
الربيه، والجملة مقلوبة.

والثاني: أن يجعل: هو مبتدأ، وجميل خبر، والوفاء بدل من هو.

والثالث: أن الأصل: الوفاء جميل هو، و (هو) توكيد للضمير المستتر في جميل.

كما لم يلحق قولهم: حضر قوراً<sup>(٧٤)</sup>، مع أن المأثور: (من قور)، إذ يمكن تخريجه على  
حذف المضاف، أي حضور قور.



### نقد هذا المقياس

هذه هي الأمور التي وضعها الشيخ النجار لمقياس التصويب عنده، وقد رأينا منها أن  
القاعدة العامة التي تحكمه، وتعمله يقبل الأساليب هي: (شروع الاستعمال وسيطرته على  
الألسنة والأقلام، حتى يتعمر دمه أو ينشأ) ولكنه لم يحرص على ذلك في كل ما ناقشه  
من مسائل لغوية، فقد وجدناه يخرج على هذا المقياس في مواضع كثيرة، وهو أمر أصاب  
منهجه بالاضطراب والاختلاف - في نظرنا - ومن ذلك:

(١) أنه اعتمد الحديث الشريف حجةً استشهد بها على صحة ما خطأ غيره، ولكن  
جاء عنه ما يفيد أن الحديث لا يعتبر حجة، فقد لحى قول الناس: (آيب وآيل) بترك  
ما يقتضيه القياس الصرفي من قلب الياء همزة، مع ما حكاه هو من أنه جاء في حديث  
الصحيحين قوله ﷺ: «آيئون تائبون عابدون» ولم يروِ أحدٌ بالهمزة، ولكنه مع هذا  
يصرح بأنه لا يميزه سماع صحيح ولا قياس<sup>(٧٥)</sup>.

(٢) وأنه اتخذ من استعمال المولدين حجة لتسوية الأساليب، ولكن جاء عنه غير  
ذلك في مخططة كثير من الشعراء والأدباء المولدين، وأشهر من خطاهم:

(٧٥) لغوي ٥ - ٧.

(٧٣) جملة الأمر ١١-٥/٢٦

(٧٤) جملة الأمر ٣٥-٢٠/٢٠

• ابن الرومي: فعنده أنه أخطأ في إدخال (لا) العاطفة غير العاملة على غير ما تدخل عليه من الخبر والتعت والحال والمعرفة. فقد قال في معلّم صبيان مَعْنًى:

بر صبيان لا تُرضى طريقته      لا فى عناية ولا بعليم صبيان  
له إذا جاب الطُّنُوزَ محتفلاً      ضَرْبٌ بِمَضْرُوضٍ وَصَوْتُ هِى حِرَاسِى<sup>(٧٦)</sup>

• ابن المقفع: وقد وقع في مثل ما وقع فيه ابن الرومي، فقال:

إذا ما مات مثل مات شخص      يموت بمشله خلق كثير  
وأنت تموت ونحذك ليس بذكرى      بموتك لا الصغير ولا الكبير<sup>(٧٧)</sup>

وذلك لأن (لا) هذه إنما هي لتأكيد النفي، ولا حاجة للتأكيد؛ لقرب العهد بالتأني، وإنما تدخل (لا) هذه - المؤكدة للنفي - على المعلوم إذا كان في حكم جملة ثانية.

• أبو تمام: وقد لحن - عنده - في تعدية الفعل (تقياً) بنفسه - وهو يتعدى بالجار - في قوله:

طلبت ربيعَ ربيعة المُتَهَنِّ لها      فتتمياتُ جلالة مسدودا<sup>(٧٨)</sup>

• البحرى: وقد لحنه في وضع أم موضح أو في قوله:

أفلاً بذلك الخيال المُقْبِل      فَعَلَ الذى نهواه أم لم يفعل<sup>(٧٩)</sup>

ذلك لأن أم إنما تقع بعد همزة التسوية، أو بعد همزة يطلب بها وبأم التبيين، فلا وجه لها هنا، ولا يصح أن يبنى كلام البحرى هنا على تقدير (سواء)، أى سواء أفعَلَ الذى نهواه أم لم يفعل، لما يستلزمه من حذف الأمرين (سواء والهمزة) ولم يمهّد مثل هذا، ولم يأت في كلام عربى يحتاج به.

• ابن المعتز: وقد لحنه في تعدية الفعل اللارم (أثمر) بنفسه، حين قال:

أثمرت أعصاناً راحشياً      لجيشان الحُشْنِ عُنَاباً<sup>(٨٠)</sup>

وسين قال:

وانمرّ هماً لا يسيدُ وخسرةً      لقلبي يمينها بأيدي الخواطر<sup>(٨١)</sup>

(٧٨) مجلة الأمر ٣٤٧/٣٠.

(٧٩) لغويون ٦٠.

(٧٦) مجلة الأمر ٤١٧/٢٢.

(٧٧) مجلة الأمر ٥٩٦/٢٦.



- ابن هاني الأندلسي: وقد لحنه في تعدية الفعل اللازم (أنجب) بنفسه، حين قال  
لقد أنجب من الكسائب مفرها      سريع الخطى للصالحات ميسرا
- الفصل بن الربيع: وقد خطأه في استعمال (رغم) بلا جارٍ وهو خلاف ما أثير عن العرب - حين قال:  
أهل النبوة والخلافة والمحاسن رغم لحي<sup>(٨٠)</sup>
- ابن عتيق: وقد خطأه في تعدية الفعل اللازم (احتاج) بنفسه في قوله،  
أنا كالذي أحتاج ما يحتاجه      ماغم نوابي والثاء الوابي<sup>(٨١)</sup>
- إسحاق التميمي: وقد لحنه في استعمال (ذا) صلة في الكلام يمكن الاستعانة عنها، في قوله:  
كم ذا رأيت بصيرا      أعمى، وأعمى بصيرا<sup>(٨٢)</sup>
- الحسين النشار - الشاعر الأندلسي - : وقد لحنه في جملة الأقحوان على (الأقحاح) مع إجرأه الإعراب على الماء، على توهم أنها آخر الجمع، حين قال:  
وبين الخد والشفتين خال      كزنجي أتى روضا صباحا  
تحر في جناة قلب يسرى      أيجنى الوردة أم يجنى الأقاحا<sup>(٨٣)</sup>
- أبو عمرو الداني: وقد خطأه في تعدية الفعل (رغب) بنفسه، إذ قال في خطبة كتابه (التيسير): «فأجبتكم إلى ما سألتوه، وأعملت نفسي في تصنيف ما رغبتموه»<sup>(٨٤)</sup>.
- الفلقسندی: الذي استعمل في صبح الأعشى (المأجريات) - على وجه الخطأ - جما لـ (مأجربة) حين قال في الباب السادس: «ما يكتب في الحوادث والمأجريات، ويختلف الحال فيها باختلاف الوقائع، فإذا وقعت مأجربة وأراد الكتابة بها إلى بعض إخوانه، حكى له تلك المأجربة في كلامه» وقواعد الصرف تخطئ مفرد الفلقسندی، إذ يجب قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٨٥)</sup>.

(٨٣) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧٩

(٨٤) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧٣

(٨٥) مجلة الأزهر ٢٢/٢١٩

(٨٠) مجلة الأزهر ٣٠/٥٧٤

(٨١) مجلة الأزهر ٢٢/١٢١

(٨٢) مجلة الأزهر ٢٦/٢٦٥٩

(٣) ونقدم أنه اتخذ استعمال علماء اللغة والأدب من مسوغات تصحيح الأساليب، ولكنه حاد عن ذلك في بعض ما جاء به، فقد خطأ من علماء اللغة:

• أبا عبيد نَعَمَ بن المتى: في إتيانه بصيغة الأمر مما جاء على صورة المجهول على حدها مما بين للمعلوم، حين قال: ائْتَنَ بأمر فلان، والفعل (عُنِيَ) جاء على صورة المجهول المعلوم فاعله، فيجب أن يكون الأمر منه باللام، فيقال: لئْتَنَ بأمر فلان، وقد قال المبرد: و«الأمر من هذا باللام، لا يجوز غيره، لأنك تأمر غير من يحضرك، كأنه لئفعل هذا»<sup>(٨٦)</sup>.

• والفبروراهدى وابن منظور: فيها جاء عنها في القاموس واللسان (جمع) من إحلال لظرف (مع) محل الواو العاطفة مع الأفعال الدالة على المشاركة، فقد جاء بها: «جامعه على كذا: اجتمع معه» وقياس العربية الواو.

على أن الشيخ النجار نفسه ينقص ما بناء سابقاً، من الاعتداد على كلام العلماء في إجازة الأساليب، بقوله هنا: «إن هذا لم يُسند إلى العرب حتى يكون فيه المحجة، وإنما هو من كلام اللغويين، وقد تقرر أن العلماء يحتاج في اللغة بروايتهم لا بكلامهم»<sup>(٨٧)</sup>.

• والزبيدي: في مستدرك الناح الذي رأى أن الصدارة تأتي بمعنى التقديم والأولية، ويرى الشيخ أنه اعتمد في تدوينها على الشهرة واسماضتها في السنة معاصريه من المؤلفين، فزعمها عربية وليست عربية، وكثيراً ما يفعل الزبيدي هذا في استدراكه<sup>(٨٨)</sup>.

(٤) وتقدم أنه يميل إلى الأخذ برأى ابن جني في جواز تأنيث الجامد الواقع صفة مصدرًا أو غيره - في نحو: عضوة في جماعة، ولكنه خالف هذا الاتجاه في رفضه قولهم: الوطنية الحقة<sup>(٨٩)</sup>، لأن الحق مصدر وصف به فلا يؤنث.

(٥) وتقدم أيضاً أنه أجاز التعدية بالهمزة، في نحو: عَمَلٌ مُرْبِكٌ، وجعلها من القياس وإن لم ترد، ولكنه خرج عن ذلك بإنكاره: أعاقني الأمر<sup>(٩٠)</sup>، لأنه لم ترد فيه التعدية بالهمزة

(٨٩) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧

(٩٠) مجلة الأزهر ٢٧/٢٧.

(٨٦) مجلة الأزهر ٢٨/٤٥١

(٨٧) مجلة الأزهر ٢٨/٥٨١.

(٨٨) لرباب ١٢٦

(٦) وتقدم كذلك أنه جعل حذف الجار مقياساً مطرداً مع أن وأن وغيرهما، واستساع على ذلك أن يقال: استقل الطائرة - على حذف الجار - والأصل: استقل في الطائرة، ولكنه خالف ذلك في إنكاره التمدية بهم سقوط الجار، في قولهم: نقياً المصريون ظلال النعمة<sup>(٩١)</sup> - على معنى: في ظلال النعمة - وقال هنا: «لأن حذف الجار مقصور على السماع».

(٧) وتقدم كذلك أنه يأخذ برأى الكوفيين في مسائل منها قول العامة: كويس، و هل محمد يحضر؟ وهو رأى الكسائي، وجواز الإخيار عن الجمع المكسر أو وضعه بامفرد المدكر، وهو رأى الفراء، ولكنه لم يأخذ برأى من أجاز جمع حسناء على (حسنات) وهو ابن كيسان - ممن خلط بين المذهبين - كما نسب الرضخ في شرح الكافية، أو الفراء - من الكوفيين - كما نسب المرادي في شرح التسهيل، وجعله قياس قول الكوفيين عامة، أو ابن مالك الذي استساعه في نحو حسناء خاصة - بما هو على فعلاء ولا أقفل له في المذكور - وقد أيد قياسه بالسماع، إذ قالوا في خيفاء: خيفاوات، وفي دكاء: دكاوات، وقد عزز الشيخ النجار رفضه لحساوات بأن حسناء كلمة شائعة عند العرب، ولم يرد عنهم في جمعها: حُسن - بهم فسكون - ولا حسناوات، وإنما يقولون: نساء جُسان، ومن لقرر أن ما استغنى العرب عنه بغيره أطرح ووجب اتباعهم فيه<sup>(٩٢)</sup>.

ولنا أن نقول: إن (حساوات) شاعت بين الناس في عصرنا، وذاعت - كما شاعت (جسان) عند العرب - وأصبح من المصير صد الكتاب عنها، فكان عليه أن يميزها؛ إذ سبق أن جعل الذبوع من مُنَوَّغَاتِ التجويز - على ما عقب به في إجازة (الثريات) جمعاً ثرياً - بمعنى النجمة - وهو المعنى المستحدث لها عند المعاصرين.

كذلك لم يأخذ برأى ابن الأعرابي، في جواز مجيء أفيلة في الاختيار جمعاً لثلاثي على وزن فاعل - بفتح فسكون - فلمن قولهم: أقيّة البرلمان جمعاً لقبور<sup>(٩٣)</sup>، وابن الأعرابي من الكوفيين الذين يتوسعون في القياس.

٨ - وتقدم أن الشرط في الحمل على المجاز لإجازة أسلوب ما، أن يكون مستعمله عاصداً للمحار، ولهذا رفض استعمال (الاحتجاج) في معنى الإنكار، لعدم القصد إليه، إذ رأى أنه جاء مجازاة للأسلوب الأجنبي، ولكنه خرج عن ذلك بإحارته أن يقال: دق

(٩٣) لغويات ٤٤.

(٩١) مجلة الأزهر ١٦/٥٦١.

(٩٢) مجلة الأزهر ٢١/٣٢٤.

الحرس - بالبناء للفاعل - مع إفراده بأن هذا سرى إلى المعاصرين من العبارة الفرنجية العرسية، ولم يكن مستعمله فاصداً إلى المجاز العقلي، من باب الاستناد إلى آلة العمل، وهو التخريج الذي ارتضاه<sup>(٩٤)</sup>.

٩ كما تقدم أن من مذهبه تصحيح الأسلوب غير الوارد سماعاً، إذا شاع استعماله حتى لا يمكن التخلل عنه، مع إمكان تخريجه على وجه لا يصدم قاعدة لغوية، على أن يقصد المستعمل إلى ذلك التخريج، ولكننا ألقيناه يخرج عن ذلك، فيخطئ قولهم فعله رَغَمُ أنه<sup>(٩٥)</sup> لأن الوارد عنهم، على الرغم من - أو - بالرغم من، مع أن الاستعمال السابق من الشروع بكان، ومن الممكن تخريجه على وجه مقبول، بأن تجعل (رَغَم) معولاً مطلقاً أو مصدرًا بمعنى اسم الفاعل، يقع حالاً، أو على حذف الجار، وقد وردت منه أمثلة كثيرة، وأجاز الشيخ حذفه في بعض مسائله، ومنه إجازته قولهم: استقلَّ الطائرة - على ماسبق - وقد أقرت هذه التحريجات لجنة الأصول بجميع اللغة العربية<sup>(٩٦)</sup>.

ومن لتصف الين أن جعل الشيخ النجار صحة تخريج الاستعمال على وفق قاعدة لغوية، مرهونة بقصد المستعمل لذلك التخريج، فمن سبيل تصحيح أساليب لغوية لطوائف شتى من الناس، فهم البصير بأمور اللغة وغير البصير بها، ولا وجه لخلق مشكلة جديدة في اللغة، بإخضاع أمر الصحة والخطأ لفرض التكلم وفقه اللغوي، إذ يؤدي ذلك إلى نوع غريب من الثنائية اللغوية، والتمييز الطبقي في اللغة، بتصحيح أسلوب لشخص ما، ومخطئة الأسلوب نفسه لشخص آخر، لأن الأول يعرف تخريج مايقول، والثاني لا يعرفه، يضاف إلى هذا أن الشيخ نفسه لم يذكر في تخريجه لبعض الأساليب: هل كان المستعمل لها يقصد ما خرج هو عليه أولاً؟.

ونختم بحثنا في نقد ماأخذ الشيخ النجار، بأنه لم يكن موفقاً في بعض ما أنكره، إذ ورد مثله، أو أمكن تخريجه على وجه مستقيم - وقد مرّ بنا بعض هذا - ونضيف إليه ما ثلاثة أمثلة:

الأول: قولهم: كم ذا نصحتك فلم ترَّعَو، الذي عتبه خطأ من المولدين، لما فيه من زيادة (ذا)، وزيادة الأسماء مقصورة على السماع، ولكن جاء باللسان (جرم) ما بعيد أن

(٩٤) لويان ١١١

(٩٥) مجلة الأزهر ٥٧٤/٣٠

(٩٦) البحوث والمحاضرات للدورة (٣٥) ص ٢٥٥، ص ٢٥٦.

ذلك دَيِّنُ العرب مع المفرد وغيره، ففيه: «والعرب تصل كلامها بئى وذا ودر، فتكون حشواً ولا يعتد بها، وأنشد: إِنَّ كَلَامًا وَالْبَدْرَ لَأَذَا جَرَّمْ». وفي اللسان أيضاً (ذا).  
«الأزهري - قال: وسمعت غير واحد من العرب يقول: كنا بموضع كذا وكذا مع دى عمرو، وكان ذو عمرو الصَّان، أى كنا مع عمرو ومعنا عمرو، وهو كالصنة عندهم، وكذلك ذوى، قال: وهو كثير في كلام هيس ومن جاورهم» ومثل عن الأزهري في موضع آخر قوله: «ذا يوصل به الكلام، وقال:

تمنى شبيب ميمنة سفلت به      وذا قطري لفته مسنه وإبل  
يريد: قطرياً، وذا صفة، وقال الكمي:

إلهم ذوى آل النسي تطلعت      نوارع من قلبى ظماءً وألب  
وقال آخر:

إذا ما كنت مثل ذوى عريف      ودينار مقام على ناعى  
وفهم من كلام اللسان السابق أن الزائد قد يكون: (ذو، أو ذاء، أو ذى)، وأنه قد يكون مفرداً أو متنى أو جمماً، كما جاء في بيت الكمي والذي يليه، كما يفهم منه أن ذلك الحشو كثير عند العرب، وعند قيس ومن جاورها بخاصة، ومعلوم أن قيساً إحدى القبائل الفصيحة الذين أحدث عنهم اللغة وعليهم أنيكل في الإعراب والتعريب والتصرف.

والثاني: قولهم: أخلص في طلب العلم لقيت جزاءً عليه أم لا، إذ جعل المقام هنا لاؤاً؛ لأن أم إما تقع بعد همزة النسوية، أو همزة يُطلب بها ويأم النعين، ولم يرتض التجوز على حذف سواء والهمزة، إذ لم يعهد ورود ذلك عنهم، ولكن وجدت في كتاب سيويه ما ينفذ صحة إحلال أم هنا محل أو، على أن نحمل الجملة التامة حالية، قال سيويه: «ونقول: كل حق له سميناء في كتابنا أو لم نسمه، كأنه قال: وكل حق له علمناه أو جهلناه... وقد ندخل أم في: علمناه أو جهلناه، وسميناء أو لم نسمه، كما دخلت في: أذهب أم مكث»<sup>(٩٧)</sup> فأب ترى أنه أجاز أم هنا كأو مع حذف الهمزة.

والثالث: أشتر أى كاذب، ويجه بأى ثمن<sup>(٩٨)</sup> وقد بنى التخطئة على أن أياً هذه

(٩٧) كتاب سيويه ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٩٨) لقول ٣٣.

ليست من الأنواع الواردة (الشرطية والاستفهامية التي يتفرع عنها التعجب والدالة على الكمال والموصولة والنكرة الموصوفة عند الأخفش، والتي تأتي وَصْلَةً لنداء ما فيه أل) ولا يجوز التخريج على حذف الصلة أي: أي كتاب تشاء، لأن حذف الصلة لا يتقاس

لكن مثل هذا التعبير قد ورد منذ زمن الاحتجاج، فقد قال أحدهم في مدح الحجاج: إذا حارب الحجاج أي منافق علاء بسيف كلما هزّ يقطع<sup>(٩٩)</sup>

وجاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أصعب الناس بأي خلق، يصعبوك بمه<sup>(١٠٠)</sup> كما أن من الممكن تخريجه على أن تكون (أي) صفة حذف موصوفها، وصوابه النحو لا تتبع من ذلك، ولذا انتهى رأي لجنة الأصول بالمجمع إلى قبول مثل هذا الاستعمال، وجعل أي فيه للإيهام والتصميم<sup>(١٠١)</sup> ويكون أي تفيد التعميم فسر الألويسي قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ قال: «ولما أريد التصميم لم يذكروا وصفها، وجملة (ما شاء ركبك) صفة لها، والعائد محذوف».

## (٢)

### أحمد أبو الخضر منسى

توضح المقدمة التي افتتح بها كتاب (حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب) أن مؤلفه تأثر إلى حد كبير بانتقادات اليازجي التي نُشرت في مصر منذ استوطنها عام ١٨٩٤ م، والتي ظهرت في مجلته: (البيان والضياء) تحت عنوان (لغة الجرائد)، ولذا لم يكن غريباً أن تضم انتقاداته بعض ما انتقده اليازجي، وإن زعم أبو الخضر أنه أتى بالجديد، مما لم يكن في زمان هذا اللغوي اللبناني<sup>(١٠٢)</sup>.

وقد ذكر الكاتب أنه يتجه بانتقاداته إلى طائفة المثقفين: الكتاب والصحفيين، الذين مالوا خطأ من الثقافة لا بأس به، ولكنهم لم يخوضوا في متن اللغة ولم يتقنوا غجاج الأدب القديم بمحاسنه وعيوبه، ولم يظهروا على دواوين فحول الشعراء الجاهليين

(٩٩) انظر: البحوث والمعاصرات للنبوة (٣٥) ص ٢٤٦، ص ٢٤٩، ص ٣١٧ وللنبوة (٣٤) ص ١٧٠ - ١٨١

(١٠٠) حول الغلط والفصح على ألسنة الكتاب ٣.

وَالْمَغْضَرِينَ، وَلَكِنَّهُمْ أَلَمُوا بِأَدْنَى وَاسْعَرِبَ مَسًّا لَطِيفًا وَنُوقًا فَلَبَّاهُ كُتُبًا لِهَ الرَّكَبِ  
وَأَنَّ الْخَطَرَ عَلَى اللُّغَةِ يَكُونُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ إِنْ تَقَرَّرَ لَا يَحْطُونَ إِلَى خَطَأِ أَسْأَلِيهِمْ وَهُمْ مَعَ  
هَذَا مَتَجَّهٌ الشُّبُهَاتِ الَّذِينَ هُمْ بِسَبِيلِ التَّنْقِيفِ وَالتَّحْدِيدِ يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِالصَّحَاحَةِ وَاسْتِغْنَاهُمْ  
بِالْكِتَابَةِ.

وَقَسَمَ الْكَاتِبُ مَسَلَّةَ الْفُرُوعِ ثَلَاثِي بِحَتَّى قَسَمَ: ضَمَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مِنْهَا الْعَقْلَ  
وَأَسْأَلِيهِ مَلْعُونَةً، نَبَّهَ عَلَى صَحِيحَتِهَا وَصَوَابِهَا وَتَقَبُّلِهَا بِالِاسْتِغْنَاءِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّسَدُّقِ  
وَالدَّلِيلِ، وَالرَّجُوعِ بِالْبَرَهَانِ الْقَاطِعِ إِلَى التَّوْنِ وَالْأَصُولِ، وَالْإِتْيَانِ بِالشَّاهِدِ وَالْمَثَالِ مِنْ  
قَوْلِ الْعَرَبِ الْفَعُولِ، إِنْ شَعَرْنَا وَإِنْ عَرَّأْنَا - عَلَى حَذِّ مَا خَالَ<sup>(١١)</sup>، وَقَدْ حَوَى هَذَا الْقِسْمَ  
ثَانِيَةً وَسَبْعِينَ اسْتِعْمَالًا خَاطِلًا مِنْ وَجْهَةٍ تَقَرَّرَ.

أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَقَدْ ضَمَّ أَلْفَاظًا ذَكَرَهَا بَعْضُ الْكُتُبِ فِي الصَّحَفِ وَالْمَجَلَّاتِ عَلَى أَنَّهَا  
خَطَأٌ، وَهِيَ - عِنْدَهُ - صَحِيحَةٌ لَا يَلْحَقُهَا دَمٌ وَلَا يَحُومُ حَوْلَهَا تَقَدُّدٌ وَقَدْ حَوَى هَذَا الْقِسْمَ  
سِتَّةَ أَلْفَاظٍ.

وَالْمُطَّلِعُ عَلَى كِتَابِ أَبِي الْخَمَصَرِ يَلَاظُ عَلَيْهِ - أَوَّلَ وَهْلَةٍ - مَلَاظَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَنَّهُ يَضُمُّ مَسَائِلَ لِقَوِيَّةِ انْتِقَادِهَا مِنْ سَبْقِهِ، وَهِيَ تَزِيدُ عَلَى نِصْفِ مَا جَاءَ فِيهِ،  
وَقَدْ أَحْصَيْنَا مِنْهَا مَا بَاقِي،

نَوَالِ الْبُيُوتِ (١٤) وَالْجَمْعُ بَيْنَ عَامِلَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ: حَقَّقَ وَفِي اللُّغَةِ ثُمَّ وَأَكَلْنَا (١٣)  
وَأَغْرَابَ - جَمْعٌ: غَرِيبٌ (٢٢) وَعَوَائِدَ - جَمْعٌ: عَادَةٌ (١٤) وَالتَّوَالِي - جَمْعٌ: الثَّانِي  
(١٨) وَخَمَارَةٌ - لَمَّا كَانَ يَجِيءُ الْخَمْرَ (٢٣) وَيَا لِرَغْمِ عَنْ (٢٤) وَسِيًّا - يَحْذَرُ لَا (٢٤) وَفَعَلَ  
الْمَخِيرَ ذَلِكَ (٢٨) وَأَوَّلَ أَمْسٍ (٣٠) وَالْمَاثِيَةِ جِئَهُ (٣٣) وَلَا يَكُنْهُ قَطُّ (٣٥) وَاسْتَهْزَأَ - وَ  
مَعْنَى عَدَمِ الْمَبَالَاةِ - بِالْبِنَاءِ لِلْمَاعِلِ (٤١) وَغَلَّقَ الْبَابَ (٤١) وَأَهْدَاهُ كِتَابًا (٤٢)  
وَحَوَائِجَ - جَمْعُ حَاجَةٍ (٤٢) وَنَوَايَا - جَمْعُ نِيَّةٍ (٤٣) وَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ بِكَذَا (٤٤) وَتَجَبَّسَ - فِي:  
نَعَسَ (٤٥).

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَمْ يَلْفِزْ مُطْلَقًا مَا وَعَدَ بِهِ فِي الْقُدَمَةِ مِنْ بِنَاءِ دِرَاسَةٍ عَلَى الْاسْتِغْنَاءِ  
وَالْتَّحْقِيقِ وَإِمْرَادِ الْأَدَلَّةِ وَالشَّوَاهِدِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ يَخْرِجُ فِي مَرَايِجِهِ النُّحُوَّةَ عَنْ كِتَابِ (شَرْحِ)  
ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى أَلْفِيهِ ابْنِ مَالِكٍ، لَمَّا فِي مَرَايِجِهِ الْقَوِيَّةِ فَقَدْ اعْتَمَدَ عَلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْهَا.

١١ ١١ حَوْلَ الْفَلْطِ وَالْفَصْحِ عَلَى أَلْفِ الْكُتُبِ ٦

هي. اللسان والقاموس وأساس البلاغة والصحاح وتاج العروس والمختصر، ولكنه اعتاد مفرد بمعنى أنه قل أن يجمع في استدلاله على المادة الواحدة بين معجمين أو أكثر. وإنما كثيراً ما اكتفى بواحد منها، وكان أكثر اعتماده على القاموس المحيط فقد صرح بذكره خمس عشرة مرة، ثم الأساس، وقد صرح بذكره ست مرات، ثم الصحاح، وقد صرح بذكره خمس مرات، وأغفل أبو الخضر الإشارة إلى المعاجم في بعض مسائله<sup>(١٠٦)</sup> كما اكتفى بالإشارة بقوله: «وفي المعاجم اللغوية» في بعض آخر<sup>(١٠٧)</sup>.

مقياسه:

يُبين من مآخذ أبي الخضر اللغوية أنه يتكرر على الكتاب وتغيرهم استعمال العرب الذي لم يرد عن العرب في الألفاظ، فهو يحمل على هؤلاء حملة عنيفة لاستعمالهم: ريمورتاج<sup>(٢٥)</sup>\* وتابلوهات<sup>(٢٦)</sup> ومأنيت<sup>(٣٤)</sup> وجونلة<sup>(٤٦)</sup> وجيبون<sup>(٤٦)</sup> وهي ألفاظ فرنسية لها مقابل عربي، ومن الخطأ العدول عنه وهو على الترتيب: الارتداد - الرسوم الحية - عنوان الصدر - الإزار - النطاق، أو ما مائل هذه الألفاظ، مما جاءت به العربية.

أما في الألفاظ والتراكيب العربية فقد كان مقياسه:

(١) عدم الاعتداد بالحديث الشريف حجة للاستشهاد؛ يستنبط ذلك من تخطئه تعريف العدد المضاف دون المعبود المضاف إليه في نحو: المائة جنيه، وقد جاء ذلك في أحاديث في الصحيحين سبق ذكرها - وهو ما جعل الشيخ النجار يميز مثل هذا - كما يستنبط من تخطئه أن يقال: بدعاية، بمعنى الدعوة أو الدعوى أو الدعاة، مع أنه جاء في الحديث الشريف - في إحدى روايته - «أدعوك بدعاية الإسلام» أي بدعوته (اللسان دعا).

(٢) السباح عند مقدم على القياس المطرد، فصانع جمع خاطئ لصناعته لأنه لم يرد مع أنه قياس مطرد، فقي المصنف<sup>(١٠٤)</sup> أن قبالة - حلفت القاء - أسياء يجمع مثل معائل.

(١٠٢) انظر على سبيل المثال المواد الخطيب (١١) اعتق الإسلام (١٢) إحصائ (١٦)

(١٠٣) انظر على سبيل المثال المواد عازب (١١) عيد (٤٤)

\* الزعم هذا ومما يحسد لصفحات كتاب (حول الخط والفصح على ألسنة الكتاب)

(١٠٤) مع المراجع ١٧٩/٢.



(٣) الاعتماد على المذهب البصري ومخطئة المذهب الكوفي: فقد لمس النسب إلى الجمع، في نحو: السينا الملوكية<sup>(١٠٥)</sup> مع أنه صحيح معيس عند الكوفيين، وقد أخذ به مجمع اللغة العربية، فأجاز النسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة، كإرادة التمييز، أو نحو ذلك<sup>(١٠٥)</sup>.

(٤) الأخذ بالأقصح وترك ما عداه مع عده لحنًا، يدل على ذلك تلك الألفاظ والتراكيب التي سبق ذكرها، وهي المسائل التي وافق فيها غيره في عندها من الخطأ، ونذكر الآن ببعض منها.

عَدَّ أبو الخضر (أعرب) - في نحو: رجل أعزب - لحنًا، مع أنها لغة - وإن كانت قبله - ذكرها اللسان والقاموس والمصباح (عزب).

وعَدَّ (عَلَّقَ) الباب - مصدرًا - لحنًا، مع أنها لغة في: أغلقه، من ابن دريد عزاه إلى أبي زيد، وهي نادرة على ما جاء في اللسان (غلق).

وزعم أن من اللحن كذلك (حوائج) كما ادَّعى أنها لم ترد في شعر عربي قديم، وذلك خطأ، أما عَدَّ إليها من اللحن، فجاء على أنها جمع غير قياس الحاجة، إذ القياس أن يكون على: حاجات وحاج وجوَّج - بكسر فتح - ولكنها من المجموع الشاذة، أو هي جمع للمفرد الأصل (حائجة)، وفي اللسان (حوج): «الحاجة في كلام العرب لأصل فيها حائجة، فعذفوا منها الياء، فلما جمعوا ردُّوا إليها ما حذف منها، فقالوا: حاجة وحونج».

وأما زعمه أنها لم ترد في شعر قديم، فينقضه ما جاء في اللسان أيضًا عن كلام الجوهري في ردِّه على الأصمعي، قال: «والما أمكره - هي حوائج - لخروجه عن القياس، والإفهم كثير في كلام العرب» وعنه ردُّ ابن بري أيضًا في اللسان، وذكر أن حوائج وردت في الحديث الشريف، ومثَّل بثلاثة منها، كما وردت في أشعار الفصحاء، كأبي سلمة المحاربي والشياخ والأعشى والفرزدق وغيرهم من ذكر أشعارهم، وكلُّ ذلك في اللسان الذي هو من مراجع أبي الخضر اللغوية، ولكنه في هذه المادة اعتمد على كلام القاموس والمرهر.

وكذلك نأيم غيره في مخطئة إدخال الألف واللام على (غير) وقد أجاز بعضهم ذلك

(١٠٥) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا - مجموعة الترجمات الطيبة - ٥٢

على ألا يكون الألف واللام للتعريف، بل المتعاقبة للإضافة، أو الحمل على الظاهر بأن  
تَحْمَلُ (العمر) على الضد<sup>(١٠٦)</sup>.

كذلك وافق غيره في منع (أغراب) جمعاً لأن فصيلاً المفرد - وهو (غريب) - لا يجمع  
على أفعال، ولكن الجمع ثابت وصحيح، على أن يكون المفرد غُرْب - بصنوب - وفي  
اللسان وغيره (غرب): «ورجل غريب وغُرْب، وتثنيته غُرْبَان».

كما وافق غيره في إنكار استعمال الجار (عن) مع لفظ (رغم) في قولهم: بالرغم عن، مع  
ما هو ثابت في المعنى من أن (عن) تأتي مرادفة لِمَنْ الجارة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ  
الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(١٠٧)</sup> وهو ما أخذت به لجنة الأصول بالمجمع<sup>(١٠٨)</sup>.

نقد هذا المقاس:

إن كان الصواب إلى جانب أبي الخضر في بعض مسائله، فقد تحلّى فيه في بعضها  
الأخر، فمن دراسة ما جاء في كتابه اتضح لنا ما يأتي:

١ - أن مما جاء به مسائل أصاب في حكمه فيها، ومن ذلك: نقطة (الإداء) في نحو:  
الأصدقاء الإِداء (٢٠) من حيث المعنى ومن حيث الجمع، أما المعنى فهي لشدة الخصومة،  
وأما الجمع فهو (لَد) ولم يسمع الإِداء أصلاً.

ونقطة: (إلفات النظر ٣٢) بمعنى لفت، ولم يرد أَلَفَتْ ولا إلفات في المعاجم.

ونقطة: (لاغي - ٥٠) إذ لم يرد الفعل - لَغَى - بهذا المعنى، والوارد أَلَمَى.

ونقطة: استعمال اسم الماعل من: رَسَلَ (رَاسِلٌ - ٥٢) والوارد: مَرَّسَل - من أرسل  
ونقطة جمع كُفَّه على (أكفاه - ٥٢) وزن أفعلاء، ولم يرد، وليس بقياس

ونقطة قولهم: بالكاد أمكنه أن يفعل (٥١) إذ أخذوا من (كَادَ) اسماً وعرفوه بأل، ولم  
يعرف ذلك في كلام عربي.

ونقطة: مُصَيِّفٌ (٥٠) بإسكان الصاد وفتح الباء اسم مكان من صاف، والمقاس  
بكسر الصاد.

(١٠٦) انظر: عران السرة ١٣٣، ١٣٤

(١٠٧) من اللبيب ١/ ١٣٠.

(١٠٨) انظر البحوث والمحاضرات للدوره (٢٥) - ص ٢٥٦

ومحطقة الإتيان باسم المفعول من اللازم (خجل) على وزن مفعول، في قولهم: أنا  
مُجْعُولٌ منهم (٣٢).

٢ - وأن مما جاء به مسائل ليست مما اتفق على تحطته، بل قد يكون لها وجه نصح  
به، ومنه:

أنه جعل تعديه العمل (اضطر) باللام، خطأ (٣٠) مع أن اللام قد تأتي موافقة لإلى -  
على ما جاء في المفى<sup>(١٠٩)</sup>، ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْخِي لَهُمَا﴾ وقوله: ﴿كُلُّ  
يَغْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾.

وجعل قولهم: بَدَلًا عن كذا (٢٩) خطأ، مع أن (عن) تأتي مرادفة لمن - كما في  
المفى - وقد سبق في: بالرغم عن.

وجعل (الخطيب) من خطبة المرأة - خطأ (١١)، وقد جاء باللسان (خطب) ما يفيد  
استعمال الخطيب لخطبة المرأة وخطبة الكلام، ونقل ذلك عن الجوهري.

وجعل من الخطأ وصف جمع غير العقلاء بالمفرد المؤنث في نحو: ذوى القمصان  
الزرقاء (٣٦) مع أن من المقرر عند علماء العربية جواز ذلك - وإن كان على قلة -  
فيما هو مؤنث بالصفة، وعلى شيوع فيها هو مؤنث بالناء، وقد صرح بذلك أبو البقاء في  
كتباته، ويضاف إلى هذا أنه جاء في شعر لأبي تمام الذي يقول عنه الزمخشري ولشهاب  
القماسي: «أجمل ما يقوله منزلة ما يرويه»، وأبو الخضر عن يجوز الأساليب باستعمال  
الأدباء، كالأصفهاني<sup>(١١٠)</sup>، فأولى أن يجوز هذا، ويضاف إلى ذلك أن مجمع اللغة العربية قد  
أجازته واتخذ قراره بالقياس عليه<sup>(١١١)</sup>.

٣ - وأن مما جاء به مسائل أخطأ في جعلها من الخطأ، كأنه فهم غير المقصود مما نُقل،  
ومنه: أنه رعم أن (إذات) جمع إنة لا يقال إلا للمؤنث (٣١)، وأن من الخطأ قولهم:  
بصاحبة بعض لبناتي - يعني الرجال والشبان في مثل سنه - والصواب استعمال  
(الأتراب) هنا، وفي اللسان ما يؤكد أنه يكاد يكون خاصا بالمذكر - لا بالمؤنث كما زعم

(١٠٩) مفى اللب ١/ ١٧٧.

(١١٠) انظر حول الفلظ والتصحيح ٥٤.

(١١١) انظر بحث هذه المسألة والاحتجاج لها في بحث هذه الشيخ محمد الخضر حسي إلى التجميع، وسر و  
حمد (٧) ص ٢٥٤ إلى ص ٢٥٦، وانظر قرار المحم في حد ١١ - د (١٤١).

- فيه (ولد): «واللغة: التَّربُّ والجمع لِدَات وَلِدُونَ، قال الفرزدق:  
رَأَيْتُ شَرُوحَهُنَّ مُؤَرَّرَاتٍ      وَشَرَحُ لَيْدِي أَسَانُ الْهِرَامِ  
الجوهري: تولفة الرجل: تربيته، وهما لِدَان».

وهم من تصويب أبي الخضر أن التَّربُّ أكثر ما يستعمل في المذكر، وأنه قد يطلق  
على المؤنث بقله، ولكن في اللسان ما يفيد عكس ذلك، ففيه (ترب): «والقرب: اللينة  
واللين، ويقال: هذه تَرْبُ هذه أي إلتئمتها، وقيل تَرْبُ الرجل: التي وَلِدَ معه، وأكثر  
ما يكون ذلك في المؤنث، يقال: هي تَرْبُها، وهما تَرْبَان».

ونكر أن يستعمل الفعل (ينبغي) في الإتيات (٣٤)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَا  
عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ - ولكن ورود الفعل منعياً في مثال أو في شاهد لا يصلح  
دليلاً على عدم وروده مثبتاً، إلا إذا نصَّ العلماء على ذلك ولم ينصَّ لها أحد، كما أنه ليس  
من الأفعال التي جعلها العلماء ملازمة للنفي، كإين السكيت وغيره، وقد اعتمد الخضر هنا  
على لقاموس فقط، ولو أنه رجع إلى اللسان (بقي) لوجد أن من الصواب استعمال الفعل  
مثبتاً، ففيه: «وقولهم: ينبغي لك أن تفعل كذا، فهو من أفعال المطارعة، تقول: ينبغي  
فانبغي - كما تقول: كسرت فأنكسر - (وروي) الرجاج: انبغي لفلان أن يفعل كذا، أي  
صَلَحَ له أن يفعل كذا، وكأنه قال: طلب فعل كذا، فاطلب له أي طأوعه، ولكنهم  
اجتزأوا بقولهم: انبغي، وانبغي الشيء: تيسر وسهل».

على أن القاموس نفسه - وهو مرجعه هنا - قد صرح بجواز مجيئه مثبتاً في المادة  
نفسها، حين قال: «وانبغي الشيء: تيسر وسهل»، وكنا نظن أن أبا الخضر ممن يرى أن  
يُستعمل هذا الفعل مثبتاً إذا كان في جملة نافي، كأن يقال مثلاً: ما ينبغي لك أن تكذب -  
بدل: ينبغي لك ألا تكذب - ولكن يبدد هذا الظن ما جاء عنه من قوله «والصواب إنَّ  
أنها تسبق بنفي، لا أن تأتي مجردة منه» وهو بهذا يسوّي بين وجود النافي في الجملة وعدم  
وجوده.

٤ - وأنه جاء بمسائل خرج عنها عن مهجته في النخطنة، فقد سبق أنه لا يأخذ  
إلا بالأفصح، ولكنه صوّت (تلامذه - ٥٤) جمعاً لتلطيف وهو جمع غير فصيح - فضلاً  
عن كونه غير الأفصح - على ما جاء في المعاجم - وقد صرح هو بذلك، وسبق أنه  
لا يستشهد بالحديث الشريفه ولكنه يستشهد به في تمييز تعديده (هس) بالباء (٥٧)،

كما تُعَدُّ بنفسها. فقد جاء في الحديث «أن الرسول ﷺ كان إذا صلى العصر همس بشيء لا يفهمه» بل زاد أبو الحضر فاستشهد<sup>(١١٢)</sup> باستعمال العلماء كالأصناف التي أتى بالجمع (تلامذة) في كتابه (الأغاني) في أخبار بشار بن برد.

هـ - وأنه لم يَجَرَّ في استعماله هو على منجبه في اختيار الألفصح، ففي عباراته ما جرى على الفليل أو الملحون ومن ذلك:

أنه أدخل الياء البدلية على البدل، وحققها أن تدخل على المبدل منه، قال في تحفة: سقط إلى درجات الانعطاف (٢٠): «فأبدل جيمَ درجة بالكاف» يقصد إحلال دركات محل درجات.

وقدم الظرف (فقط) على جملة - وهو بمعنى (حَسْب) يجب تأخير - قال: «فلا استعمال الصحيح فقط - كما بينا - هو مفترض» يقصد أن الاستعمال الصحيح هو قولهم: هو مفترض فقط، وعليه فالظرف متعلق للجملة الثانية وهي (المقول) لا للجملة الأولى (فلا استعمال الصحيح).

واستعمل بين الجارة داخلة على الزمان - والأفصح هنا مُدَّ أو مُنَدُّ - ومعلوم أن ذلك لا يميزه إلا الكوفيون<sup>(١١٣)</sup>، ففي تصويبه لقولهم: ما رأيته من أول أمس (٣٠) لم يعرض لتخطئة إدخال من هنا على أول.

واستعمل (أثناء) - وهي جمع ثنى - استعمال الظروف، فلم يدخل عليها (في) قال: «غرق صاحبها في أحلامه أثناء نومه» (٤٥) وذلك قليل، وقد عُدَّ كثير من العلماء لهذا، وقدم خبر كان - وهو فعلٌ - على اسمها، في قوله: «وإن كان شاع استعماله في أقلام بعض كتابها - ٣٨»، يقصد: وإن كان استعماله قد شاع، وقد يهرج هذا على زيادة كان أو على تقدير ضمير الشأن، ولكنه غير الأفصح على كل حال، هذا إن استقام التقدير أو الزيادة لاستعمال المعاصرين.

وجمع بين القصر بالنفي والاستثناء والقصر بلا، وهو مأخوذ بلاغي، أعني أنه يخلُ بفصاحة الكلام إن لم يفسد، قال: «اسم المفعول لا يأتي إلا من فعل متعدٍ لا لازم»<sup>٣٢</sup>.

(١١٢) حزل النلط والأفصح ٥٤ وانظر الأغاني ١٠٤٥/٣ (دار التمثيل).

(١١٣) انظر ابن عيسى ٩٢/٥

واستعمل: (السينا ٩) دون حرج، وهو الذي ينكر استعمال الألفاظ الأجنبية إذا أمكن لها بديل عربيّ فقد اتصفت غفطته للعبارة (السينا الملوكة) على أنهم ينسبون إلى الجمع على لفظه فقط، وكأنه أجاز استعمال (السينا)، بل قال: «فالصواب أن يقال: السينا الملوكة لا الملوكة»، والمعروف أن للسينا مقابلاً اصطلاحاً عليه، هو (دار الخيال)

(٣)

### أحمد العوامري

والمسائل النغوية التي عرض لتفدها أحمد العوامري، في الجزءين: الأول والثاني من مجلة مجمع اللغة العربية لم تنسم كلها بِسْمَةِ الجِدَّة، وإنا سبق في كثير منها، وقد دارت هذه المسائل بين أمور أنكرها، أو وافق غيره في إنكارها، وأمور أخرى أجازها، أو وافق غيره في إجازتها.

• أما الأمور التي أنكرها، أو وافق غيره في إنكارها، فأهمها: اقتران لا النافية بقد أو يَسُوْف أو يَهْل الاستفهامية في: قد لا يكون، وسوف لا يكون، وهل لا يكون؟ (١٣٨/١ - ١٣٩ - ١٤٢) \*

وعدم إعطاء (بينها) حقها من التصدر، في نحو: سافرت في القطار بينها سافر أخى في الطائرة (١٤٣/١).

وتعديّة اللّازم أو إلزام المتعدي، أو الخطأ في استعمال حرف التعديّة، في نحو: أحاطه ونحيطكم علماً (١٤٦/١) وأصارحك بكذا (١٥٣/١) وتأكدت الأمر أو تأكدت من الأمر، (١٤٥/١) والمؤازرة تلت نظرکم إلى كذا (١٥٩/١).

واستعمال أفعال المشاركة على غير ما عهد عن العرب، في نحو: لا يتفق وكذا (١٤٩/١) والتعلق بأن وإذا الشرطيتين، في نحو: لا أدري إن كان، أو إذا كان، أو سأله عما إذا كان (١٦٠/١).

والإتيان يلو بعد حبذا، نحو: حبذا لو حصل كذا (١٥٦/١) والإتيان بالمشق على

• الرقم الأول هنا هو رقم العدد من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والرقم الثاني هو رقم الصفحة

خلاف القاعدة، في: هو شَقُوف يكذا (١٦٨/١) والتأنيث على خلاف الوارد، في نحو امرأة وحيدة (١٥٥/١) وتوهم بعض الأساء أفعالا لكونها على هيئتها، في: تَنَزَّى عليه (١٥٣/١) وشعر معاني بعض الأفعال، في: اكشف دواء كذا واستكنفه (١٤٧/١)

• وأما الأمور التي أجازها أو وافق غيره على إجازتها، فأهمها:

استعمال الفشل بمعنى الإخفاق (١٥٦/١) وسعية الفعل تحقق بين الحارة، في نحو تحقق من الأمر (١٤٤/١) وتسليط النفي على حبر كاذب في نحو: كاذ لا يكون، يكاد لا يكون (٣٩/١) وتعدي (انتدب) بنفسه، في نحو: انتدبه إلى كذا (٢٦٢/٢).

ومن خلال ما ذكره العوامري تبين لنا أنه بمن لا يحتاج باستعمال العباء، سواء أكانوا من علماء اللغة أم من غيرهم، كما تبين لنا أن مقياسه في الصواب والخطأ ينحصر فيها بل: «يُعَدُّ الأسلوب خطأ إذا صادم قاعدة من قواعد السجاء، إلا إذا أمكن حمله على التضمين أو المجاز، بشرط أن يقصد المستعمل إليها، وأن يكونا لغرض بلاغي، أو أن يُشْتَهَرَ المجاز حتى يصبح كالحقيقة في الاستعمال».

أما تخطئة العلماء فقد دل عليه تلحينه استعمال الوسيلة بمعنى الوسيلة، في نحو: يضيء الصباح بواسطة الكهرباء، قال: «وقد فشا هذا الاستعمال في الألسن والكلام بهذا المعنى في المصوّر الحديثة، وإنك لتراها به كثيراً في كتب النحو والصرف والكلام والمنطق والنصوف وغيرها للمتأخرين من المؤلفين»<sup>(١١٤)</sup> ودل عليه أيضاً تلحينه الفيروز يدي حين استعمال (تذهب) في قاموسه (فلس) فقال: «علما رأى الشاعر انتقل إليه، وتذهب بدمه»<sup>(١١٥)</sup>.

بل صرح العوامري بأنه لا يأخذ باستعمال علماء اللغة المتأخرين، إلا إذا وافق كلاماً عربياً صحيحاً، ففي رده على الأب أنستاس الذي جَوَّر أن يقال: اكتشف الشيء، باستعمال البارجي له، وهو في رأيه حجة لقوية، قال العوامري يفند ذلك: «كيف نحتاج بما يكتبه العلامة البارجي، على أنه من تعبيره هو، ونحن لا نحتاج بكلام المتأخرين من أئمتنا اللغويين، كأمين منظور والفيروزآبادي والفيومي والزيدي وغيرهم من المطاحل الذين حفظوا العربية من الشتات والدثور، فنحن إذا عثرنا في أسماء كلامهم في شرح عبارة أو تفسير لفظ على كلمة أو تركيب لم تنص عليه اللغة فيما نعلم وجب ألا نأخذه

(١١٥) السابق ٢٩٤/٢.

(١١٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٥٨/٢.

عهم، إلا إذا كشف لنا البحث عن وجوده فيما بعد في كلام عربي صحيح، فهؤلاء  
الأعلام نقطة ورواه لا غير، وليس في كلامهم قوة أن يحتج به»<sup>(١١٦)</sup>.

وأما المقياس السابق له، فقد أمكن استنباطه من كلامه هو: إذ جَوَزَ عليه الفعل  
(تحقق) مِن الحَاذِرَةِ - مع أن الوارد إما متعدّ بنفسه وإما لازم بمعنى تَبَّ - على سبيل  
التصميم، «إد عكس أن يصح تحقق معنى تمكن مثلاً، لقرض بلاغي»<sup>(١١٧)</sup>.

وفي استعمال (العشل) مجي الإخفاق والخيبة، رأى أن ذلك جائز على سبيل المجاز  
المرسل من إطلاق السبب وإرادة السبب، ولكنه جواز معيّد بأن يصدر «عن يعرف  
معاني الألفاظ، ويفهم حقيقتها ومجاربها، فإذا صار إلى المجاز كان ذلك لعله بلاغية، لا عن  
جهل بتصريف القول ومواقع الكلام»<sup>(١١٨)</sup>.

وعلى هذا قسم العوامري المستعملين إلى طائفتين: طائفة الخاصة التي تنصرف في  
كلامها فتجري بعضه على غير المألوف، وهي تعرف ذلك وتلك وسيلة التخريج البلاغي  
إن سُئِلَتْ عن إجرائها، وطائفة العامة التي تستعمل الكلام على سبج الخاصة، ولكنها  
لا تملك لوسيلة السابقة للتخريج، فالأساليب واحدة، ولكن الطائفة الأولى عنده على  
صواب، والطائفة الثانية على خطأ، قال: «فإن المجاز والاستعارة إنما يكونان عن علم  
وإرادة، وإلا كانا عتياً وتخليطاً في اللغة. ومثل هذا يقال في كل ما يُجَاوَلُ فيه غفريج  
أغاليط الكتاب وهفواتهم في أيامنا هذه، على صروب من المجاز والاستعارة»<sup>(١١٩)</sup>.

والعوامري في هذا قاتلٌ بما قال به زميله المجمعى الشيخ النجار، وقد سبق أن ناقشنا  
الشيخ في هذا، وبيّنا أنه يخلق ثنائية لغوية، وتمايزاً طبقياً في اللغة، إذ يتوقف أمر الصحة  
والخطأ لأسلوب ما، على إرادة المستعمل. لا السامع ولا القارئ ولا القواعد المستنبطة  
من كلام العرب.

عن أن العوامري قد استدرك على ما سبق - من صحة الأساليب المخطئة على  
المجاز والاستعارة - أن الديوع ووضوح الدلالة قد يقتضيان عن قصد المستعمل، إد تُتَرَكُ  
الأساليب حينئذٍ مرحلة الحقيقة، قال: «إلا إذا اشتهر المجاز أو الاستعارة في صحيح القول  
وبديعه، فإنها إذن يعودان كالحقيقة في ذبوعها ووضوح دلالتها، نحو: نَهْرٌ جَارٌ، وأشب

(١١٨) السبج ١/١٥٦

(١١٦) مجلة مجمع اللغة العربية ٢/٢٩٣

(١١٩) مجلة مجمع اللغة العربية ١/٢٥٦

(١١٧) السبج ١/١٤٥



المنية أظفارها، إلى غير ذلك مما شاع»<sup>(١٢٠)</sup>.

وهو استدراك لا يُغنى شيئاً، ولا ينفع اللاحين من وهدة الخطأ، لأنه استدراك مقيد بأن يقع في فصيح القول وعليتهم لا بأن يشيع في أساليب الناس ويشتهر على ألسنة العام والخاص.

نقد هذا المقياس:

لكن العوامري لم يلتزم هذا المقياس في كل ما خطأ أو صوب؛ فهو قد بيى التحطئة في تعدية (تأكد) بن الجارة في: تأكدت من الأمر، على أن هذا الفعل مطاوع أكد، وهو لازم لا يقال فيه إلا: تأكد الأمر، ومع هذا استساغ هذه التعدية مع فعل مشابه هو (تحقق) في نحو: تحقق من الأمر، فهو فعل مطاوع لحقق، وهو لازم كذلك، فحقه ألا يذل فيه إلا: تحقق الأمر، غير أنه أجازوه: حملاً على التضمين، بأن يحتمل معنى تمكن، وهذا الحمل في نظرنا يجري على تأكيد الذي لمح، بل إن جريانه عليه أولى؛ لكثرة استعماله وشيوعه عن تحقق.

كما أنه خطأ تعدية الفعل (صارح) بمعه في نحو: أصارحك بكذا؛ لأنه ورد في اللسان والقاموس لارماً، ولم يعتد بما جاء من تعديته في (محيط المحيط) للبيهقي، وقال: «ولا أدري أين وجده؟ ولعله استنبطه على الظن، فيكون دليلاً قاصراً، ولا يصح الاستناد إليه»<sup>(١٢١)</sup> لكننا نرى أن التعدية هنا تصح على وجهين: الأول: التضمين، بأن يضمن صارح معنى جاهر وهو يتمدى بنفسه، فإن قيل: إنه غير مقصود لمستعمله، بقول: إن ما صححه العوامري بناءً على التضمين من نحو: تحقق من الأمر، لم يذكر شيئاً عن مستعمله، ولا عن الكلام الذي ورد في جملة إن كان بليماً أو غير بليغ، والثاني: أنهم كثيراً ما يخذلون المفعول به من الكلام، إما لمصومه، وإما للاختصار حيث لا يتعلق بذكره غرض، فلعل ما جاء في اللسان والقاموس من عدم ذكر المفعول مع صارح مبيى على هذا، ونستأسس لحذف المفعول هنا بأمرين، أحدهما: ما جاء في محيط المحيط للبيهقي من التصريح بالتعدية، في قوله: وصارحه مُصارحةً وجِراًحاً وصُراًحاً: جاهره، والآخر: أن المادة تستدعي ثلاثة أمور: إنسان مُصارح - بكسر الراء - وآخر مصارح - بفتح الراء - وشيء مصارح به.

(١٢٠) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٦/١ (عاشرة) (١٢١) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٣/١

أما النعمى مع كاد، فقد أجاز إدخاله على خبرها، ولم يكن عنده من سد لذلك إلا .  
ورود شاهد واحد، هو قول زهير .

صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلُو      وأفقر من سلمى التعانقُ قائلُ  
«أن الأعلام انشترى لم يعرض لتخطئة ذلك» عند تعليقه على هذا البيت، بل أعاد  
ذكره في أثناء تفسيره.

رسند ثالث ظنُّ هو احتمال أن يكون قد وقع كثير منه في كلام العرب، ولم يُتَّحَ لما  
الاطلاع عليه، لذهابه في جملة ما ذهب من كلامهم.

وأن ما اشتهر من قولهم: إنَّ كاد إثباتاً نفي ونفيها إثبات، إن دل على أن المقصود  
بالنفي والإثبات كاد نفسها، فلا دليل فيه على منع النفي مع خبرها؛ إذ هو مسكوت عنه،  
والقواعد لا تأباه.

هذه الأمور التي أجاز بها: كاد لا يكون، تجري مع ما سبقه من الجمع بين قد  
ولا النافية، في نحو: قد لا يكون كذا، فقد ورد له شاهد، هو قول قيس الجُهَين - وهو  
سمن يُخَنِّج بشعره:

وكنْتَ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا      وقد لا تعدُّ المستاءَ دَامًا<sup>(١٢٢)</sup>

ورود استعمال العلماء له، كاهن جوى في الخصائص، إذ قال: «كما أن القول قد لا يتم  
معناه إلا بغيره»<sup>(١٢٣)</sup>. وكاهن هشام في المنى، إذ قال عند ذكر الفروق بين عند ولئن:  
«وسامس: وهو أنها قد لا تضاف»<sup>(١٢٤)</sup> وكالفيروزابادي في قاموسه (دغدغ) إذ قال:  
«والدغدغة: انفعال في نحو الإبط والبضع والأخصى، وقد لا يكون لبعض الناس»،  
يضاف إلى هذا كله الاحتمال الظني السابق، وهو أنه ربما وقع كثير منه فيما ابدت من كلام  
العرب.

وهو قد دلل، فهذا الاستعمال لا يصح قاعدة لغوية، بل جاء عن سيوبه ما قد يزيد،  
ففي الكتاب أن «(عند) تكون بمنزلة (رُعا) كما في قول الشاعر الهذلي:

(١٢٢) انظر: لغزات الشيخ النجار ١٥٢، طراز المجالي ١٤٣

(١٢٣) الخصائص ٢٠/١، معنى اللبيب ١٣٦/١.

(١٢٤) الخصائص ٢٠/١.

قد أتركُ القرنَ مُصَفَّرًا أنابلهُ      كأن أنوابه نُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال: رُبَّمَا<sup>(١٢٥)</sup> «(ورعًا) تستعمل مع الحب ومع المعنى، ولم يستقر أحد من العلماء اختصاصها بالثبوت وحده.

وإذا كان اقتران خبر كاد بالثاني مبنياً عنده على أن القواعد لا تأتي، فعليه أن يجيز ما أنكره من قولهم: حبذا لو فعل كذا<sup>(١٢٦)</sup>؛ إذ القواعد لا تأتي أن يكون (لو) هنا مصدرية بمرة أن معنى وسببها لا عملاً. وشرطها موجود وهو أن تقع بعد مُفْهِمٍ نَمٍّ كَوَدَّ وأحب، وذلك لما في حبذا من معنى الوَدَّ والمحبة - وهو أصل معناها قبل التركيب مع دا - قال في شرح التسهيل: «والصحيح أن حَبَّ فعل يقصد به المحبة والمدح»<sup>(١٢٧)</sup>. وبس من اللازم أن تقع - لو المصدرية - بعد أفعال خاصة تفيد التمني - على ما رآه هو من اشتراط أن تقع بعد وَدَّ يَوَدُّ وأحب يُحِبُّ وتنفى يتمنى - وعدم لزوم ذلك مستفاد من تعبيق الصبان على قول الأشموني: (وأكثر وقوع هذه بعدو أو يود) قال «لو قال بعد دال مودة لكان أحسن، كَوَدَدْتُ وأحببت»<sup>(١٢٨)</sup>.

على أن ابن مالك يرى أن فعل التمني قد يحذف قبل لو المصدرية فتبقى عنه، يقول: «إن صُرِّحَ قبلها بفعل التمني كانت مصدرية فقط، وإن لم يذكر قبلها كانت مصدرية مفيدة للتمنى ومشعرة به؛ لكثرة مصاحبها لفعل التمني، ولأنها صارت كالعرض عنه»<sup>(١٢٩)</sup>.

بقى لتفريغ هذا الأسلوب أن نقول: إنه ذكر أن حذف المخصوص مع حبذا غير جائز على كل وجه من وجوه الإعراب التي ذكرها النحاة، ولكن جاء في تسهيل ابن مالك أن المخصوص مع حبذا قد يحذف، قال: «ويذكر بعدها - يعني لا حبذا - المخصوص بمناها مبتدأ مخبراً عنه بها، أو خبر مبتدأ لا يظهر ولا تعمل فيه، لو سح ولا يقدم، وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق أو حال عامله حب، وربما استغنى به أو بدليل آخر عن المخصوص»<sup>(١٣٠)</sup>، وجاء في الصبان: «يُحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به - كما في باب نعم - كقوله:

لَا حَبْسَنَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبِّمَا      منعت الهوى ما ليس بالتقارب

(١٢٨) السابق ٢٤/٤

(١٢٩) الصبان على الأشموني ٤١/٢

(١٣٠) تسهيل الفوائد ١٢٩

(١٢٥) كتاب سيوه ٢٢٤/٤

(١٢٦) مجلة مجمع اللغة العربية ١٥٦/١

(١٢٧) الصبان على الأشموني ٤٠/٢

أى: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء»<sup>(١٣٦)</sup>.

وجاء في الجمع أن حذف المخصوص مع حبذا استثناء بما دلّ عليه جائز، وإن حمله قليلاً. كقوله: (حبذا رباً وحباً ديناً) أى: رباً الإله، وقوله: (ألا حبذا لولا الحياء) إلخ، أى: حبذا حالى معك<sup>(١٣٧)</sup>.

وبهذا يستطيع أن تقول مثالتنا، فنقول: حبذا الأمر أن يحصل كذا، على أن لا نرى مانعاً من أن يكون المصدر المنسبك من لو وما بعدها هو المخصوص، أى: حبذا حصول كذا، وعمل كل حال فأعرا به مستقيم على أوجه النحاة.

وكما يستقيم الأسلوب على مصدرية لو، يستقيم على شرطيتها، ولكن في تعبير آخر قريب من هذا، وهو قولهم: إن فلاناً لمؤنس حلو الحديث وحبذا لو حضر، أى: فحبذا إيناسه وحلاوة حديثه، فلو هنا شرطية محذوفة الجواب، وقد اجتمع شرطاً المحذوف وهما: وجود دليل المحذوف، ومضى فعل الشرط.

وأخيراً، تقدم أنه ممن يحظن علماء النحو وغيرهم، ولكنه لم يثبت على ذلك، فقد أجاز استعمال أو بعد (سواء) فيما لحته المبنى وغيره من قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا، محتجاً بإجازة السيرافي وغيره له، لأن السيرافي في رأيه لم يكن منه من تصويب عبارة الفقهاء بمجرد التصويب لقول قول، بالتمثيل والتعليل، من غير أن يكون قد أطلع من كلام العرب على ما يلجئه إلى هذا التمثيل<sup>(١٣٨)</sup> وعزز ذلك بما جاء في اللسان والقاموس من التمثيل بمثل ما ورد عن الفقهاء.

ومثل هذا الكلام عن السيرافي من الممكن أن يقال عن استعمال النحاة خاصة لـ (الواسطة) بمعنى الوسيلة، استثناء بها عن باء الاستعانة أو باء السببية، كابن مالك في قوله في الألفية:

التابع المقصود بالحكم بلا . واسطة هو المستسمى بدلا

فلعلهم قد أطلعوا من كلام العرب على ما يسوغ هذا الاستعمال مع مراعاة مسوغ آخر يقوى إجازته، وهو الحمل على المجاز . وقد أشار إليه هو وإن رأى فيه تكلماً -

(١٣٦) الصبان على الأسماء ٤١/٣، ٤٢.

(١٣٧) مع الفرائص ٨١/٢.

(١٣٨) محلة مجمع اللغة العربية ٣٦١/٢، وانظر خطأ الفقهاء في معنى اللبيب ٤٢/١.

ورأى أن من الممكن أن يكون مرجحة غير محكمة لتكوين أجنبي، وهذه كلها أمور استأنس بها المجمع اللغوي، فأجاز هذا الاستعمال<sup>(١٣٤)</sup>.

(٤)

### عباس أبو السعود

من بين أبواب (أزاهير الفصحى) الستة، يركز المؤلف جهده في مجال التنقية اللغوية، في بابين: هما الباب الأول والباب الثالث، أما الباب الأول، فقد عرض فيه لموضعين مختلفين من المسائل اللغوية: نوع يتضمن أموراً خطأها غيره، ورأى هو أنها من الصواب، وهي خمس وثلاثون مسألة<sup>(١٣٥)</sup>، ونوع آخر يتضمن أموراً أجازها غيره، وبدأ له هو أنها من الخطأ، وهي ست وثلاثون مسألة<sup>(١٣٦)</sup>. إلى جانب بعض المسائل الأخرى التي تغير لها عنواناً هو: (الفرق بين كذا وكذا) كالفرق بين شائق وشيق، والفرق بين تحقق وتأكّد... الخ، وهو يشعر بأنه يحسّن من يستعمل أحد الأمرين استعمال مصاحبه.

وأما الباب الثالث: فقد خصصه لبعض الأخطاء الشائعة على الألسنة والأقلام، في مختلف فروع اللغة والصح، وقد بلغت عدتها أربعاً وعشرين ومائة مسألة، ليست كلها من جهده الخاص، وإنما كان الكثير منها أمثلة تناولها غيره بالتخطة من القدماء والمعاصرين.

مقياسه:

وأبو السعود في تصويباته ما خطأ غيره، يعتمد على مجموعة مبادئ هي:

• أن معاجم اللغة لم تعرض في الغالب لذكر الأمور القياسية في نظر علماء اللغة والصح؛ اكتفاءً بتعرض هؤلاء لها؛ واستناداً إلى شهرتها وذيوعتها، لكونها القياس المطرد، ومن هذه الأمور القياسية المتفصلة في المعاجم:

(١) بعض جموع التكسير: ولذلك عند أبو السعود: (النوادي) في جمع النادي صواباً - مع أنه لم يرد - إذ الوارد هو الجمع الشاذ: أتدييه - كما جاء في المصباح - أو أدياء - كما جاء في اللسان - قال: «والحق أن النوادي جمع صحيح للنادي، وإنما لم

(١٣٦) أزاهير الفصحى ٥٩ - ٨٧.

(١٣٤) انظر: كتاب في أصول اللغة ٢٥٠.

(١٣٥) أزاهير الفصحى ٢٣ - ٥٨.

تذكره المعاجم اعتماداً على أنه قياس مطرد إذ إن فواعل يطرّد في كل اسم لغير عامل على وزن فاعل، مثل: كاهل وكواهل، وحافر وحواقر، وعاتق وعواتق، وشارب وشواربه وعارض وعوارض، قال ابن مالك:

فواعل نفوعل وفاعيل وفاعلاء مع نحو كاهل<sup>(١٣٧)</sup>

كما أجاز أن يجمع الحائط - وهو اسم بمعنى الجدار - على - حوائط<sup>(١٣٨)</sup>، مع أنه لم يرد إلا الحيطان والحياط، وإنما أجاز الأول، لأنه قياس مطرد فلا يقف في سبيله سماع شاذ، ولا خرج على من يستعمل هذه المجموع الثلاثة (قياس القاعدة والشاذ الوارد)

ومثل هذا ما قالوه من جمع الجوّ على: (أجواء) والمعجم على: (المعاجم) والبنائس والبنيس على: (البنّساء) فهذه المجموع الثلاثة لم ترد لمفرداتها المذكورة، وإنما الوارد: أجواء - بكسر الجيم - للأول، والجمع بالآلف والتاء للثاني، وبالواو والنون للثالث، لكن ذلك لا يمنع - في رأيه - من استعمال المجموع القياسية السابقة.

(٢) بعض أفعال المطاوعة: ولذلك جعل: التحق الطالب بالمجامعة، صواباً - مع أن الوارد، لحقه ولحق به - لكن التحق التي قبلت، مطاوع (ألفته فالتحق) كمدلته فاعتدل وجمته فاجتمع، كذلك قد يكون مطاوعاً لمحموز الثلاثي: ألفتته فالتحق - كأنصفته فانتصف<sup>(١٣٩)</sup>، كما أجاز أن يقال: تشرد فلان، وهو متشرد، وإن لم يرد إلا شرّد؛ إذ هو مطاوع له، يقال: شرده فتشرد، وكأن صيغة المطاوعة قياس مُطرّد عنده.

(٣) بعض الأفعال والمشتقات التي وردت لها مصادر: فورد المصدر عنده دليل ورود فعله وما اشتق منه - وإن ألفتته معاجم اللغة - ولذا عدّ استعمال الفعل (قوى) الثلاثي وسائر ما يخرج عنه صحيحاً مقبلاً؛ إذ جاء الزمخشري في الأساس بمصدر هذا الفعل، حيث قال: «للسحل والفعل الهادر والريح والموج ونحوها قَوِيٌّ»، ومثله ما جاء عن الفيروزابادي في القاموس: «ومادام المصدر موجوداً فلا بد من وجود ما يشتق منه»<sup>(١٤٠)</sup>

(٤) كذلك ورود الفعل مضعفاً، دليل عنده على وروده مجرداً قبل التضعيف - وإن لم يرد - كالفعل (دوى) الثلاثي السابق، فقد ورد مضعفه وهو دَوَّى تدويّةً، وهو دليل استعمال المجرد؛ لأن التضعيف إنما يؤتى به للمبالغة وإفادة التكثير في الثلاثي، فإذا سمعت

(١٣٧) أزهج النسخ ٣٧.

(١٣٨) أزهج النسخ ٤٤.

(١٣٩) أزهج النسخ ٣٤.

(١٤٠) أزهج النسخ ٢٤.

صوتًا ضيقًا قلت: تَوَى قَوِيًّا فهو تَوَى، وإذا سمعت صوتًا شديدًا - كالترعِد - أو متواصلًا. قلت تَوَى يَتَوَى تَوِيًّا فهو تَوَوٌ، ولكل منها وظيفة يدركها من مراعى الله في التعبير.

• وأن ورود مثال واحد لما خُطئ، يصلح أن يكون شاهدًا لصحته. مثل (مشكله) التي حُطِنوا جميعها جمع تكسير على (مشاكل)<sup>(١٤١)</sup> لكونها في نظرهم وصفًا مبدئيًا يميم زائده، معته أن يجمع بالآلف والتاء إذ لم تذكرها المعاجم فيها استثنى عما جُمع من المبدوء بالميم الزائدة جمع تكسير، لكن أبا السعود يرى جواز ذلك، إذ إنه - فضلًا عن كونه القيلس - ورد في شعر لأبي طالب عم النبي ﷺ قال:

لَعَصْرِي لَقَدْ كَلَفْتُ وَجَدًا بِأَحْمِدٍ      وإخوته ذَنَبُ الْمُجَبِّ الْمَوَاصِلِ  
فَلَا زَالُ فِي الدُّنْيَا جَمَالًا لِأَهْلِهَا      وَزَيْنًا لِمَنْ وَلَّاهُ ذَنَبُ الشَّائِكِلِ  
أى: فَوَضَّ إِلَيْهِ الدَّفْعَ بِحُلِّ مُشَاكِلِهِ.

كذلك خُطِنوا تعدية الفعل (راد) بمن الجارة، لأن الوارد: إما لازم دون الجار أصلًا، وإما متعدٍّ بنفسه، وإما متعدٍّ بعمل أو في، لكنه هو قد ظفر بهيت جاهلٌ عُدِّي فيه الفعل (زاد) بمن فأجازها، وهو قول قبضة النصارى الجرميين في ديوان الحماسة:

يَسْنِدُ نَبَالَةً عَنْ كُلِّ شَيْءٍ      وَنَافِلَةً وَبَعْضَ الْقَوْمِ دُونَ<sup>(١٤٢)</sup>

• وأن استعمال العلماء للأساليب التي أنكرها غيره يعدُّ عنده حجة مسوغة لها: كالفيروزابادي الذي استعمل (قد) مع لا النافية في مادة (دغدغ) وقد سبق ذكرها<sup>(١٤٣)</sup>. وكالأنهري الذي استعمل (الأجوية) جمعًا لجَوٍّ، في قوله: «الجَوُّ ما اتسع من الأرض واطمأن وبرز، وفي بلاد العرب أجوية كثيرة»<sup>(١٤٤)</sup>. وكابن منظور الذي استعمل الفعل (تشرّد) ولم يرد إلا شرّد وما اشتق منه، قال: «ولراد بشراده أنه لما فزع تشرّد في الأرض خرفا من التبعة» وعليه أجاز أبو السعود أن يقال: تشرّد وهو متشرّد.

• وأن الورد في الحديث الشريف أو في كلام الصحابة حجة بجورة لما أنكر غيره. إذ أجاز أن يقال: (غَيْرَ مَرَّةٍ) في معنى (كثيرًا) وقد زعم أن ذلك ليس بحرّيٍّ عند كثير من

(١٤٢) أنزهة النحوي ٢٢، ٢٤.

(١٤٣) أنزهة النحوي ٢٢، ٢٤.

(١٤٤) السبكي ٤٦.

(١٤٥) أنزهة النحوي ٤٧.

الداس<sup>(١٤٥)</sup>. بناء على وروده في كلام الإمام عليّ - في كتابه إلى مالك بن الحارث الأشعر  
حين ولّاه مصر - قال: «فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في غير موطن» أي في مواطن  
كثيرة<sup>(١٤٦)</sup>. كذلك جعل حديث عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «ثم غنّى الأجواء»  
وشقّ الأرجاء» مجوّزاً لجمع جوّ عليّ: أجواء<sup>(١٤٧)</sup>.

• وأن الحمل على المجاز بما تُصحّح به الاستعمالات غير الواردة، (فالمواطن) استعمال  
صحيح وإن لم يرد: لأن مصاحبا - (موافق) من: واطنته أي واقعته، فالاستعمال حصفي إذا  
كان كل من يسمع يوافق القائل على رأيه، ومحاربي إن وافق بعضهم دون الآخر، من  
باب المجاز المرسل، وعلاقته الكلية<sup>(١٤٨)</sup>.

• وأن من الأمور التي ينبغي أن تكون قياسية ما يأتي:

١ - صيغ المطاوعة، وقد سبق الكلام عنها.

٢ - صيغة فعال للنسب، ولذا أجاز الاستعمال الشائع المعاصر، وهو إطلاق الوصف  
(الفنان) على من برع في أمر ما، لأنه - في رأيه - من باب السب إلى الفن على وزن  
(فعال) للدلالة على الاحتراف، فكما يقال لصانع الزجاج: (رجّاج) ولحترف النجارة  
(نجّار) ولحترف الحدادة: (حدّاد).... الخ. يجب أن يقال لمحترف الفن: (فنان) لأنه  
ذو فن، وفي التنزيل ما يؤيد هذا من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْبُيُوتِ﴾ أي بني  
ظلم، وقد أقر المجمع اللغوي الصوغ على فعال للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة  
الشيء، والفنان محترف للفن وملازم له<sup>(١٤٩)</sup>.

٣ - المصادر الصناعية على إطلاقها، أي سواء صيغت من أسماء الأعيان أم من  
أسماء المعاني - وهي المصادر المادية - والنوع الثاني لحته بعض علماء التنقية كأحمد  
داهر، الذي خطأهم في قولهم صدّق الاتفاقية وآخر إحصائية، إذ الاتفاق والإحصاء  
مصدران صريحان فلا يحتاجان إلى ما يعيدها معنى المصدر<sup>(١٥٠)</sup>. لكن أبا السموء أجاز ذلك

(١٤٥) لم نعرف نحن - فيما أتينا من كتب التنقية من من العلماء ردّ ذلك، إنما الذي وجدناه أن العلماء -  
كالدارجى - صوّبوا به قولهم (أكثر من مرة) ورأوا أنه هو الذي قالته العرب، فقال الدارجى «والعرب  
يستعملون هنا لفظ (غير) يملكون رأيت غير مرة، وجازى غير واحد لأن غير الواحد لا بد أن يكون اثنين فما  
فرق؟ انظر: لغة المراتد ٥٣

(١٤٧) أنزهة النصحي ٤٠.

(١٤٨) أنزهة النصحي ٣٩.

(١٤٩) أنزهة النصحي ٣٩.

(١٤٩) أنزهة النصحي ٤٦، وانظر قرار المجمع في (مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً) مجموعته القرارية  
التي من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية والعشرين من ٣٦  
(١٥٠) يذكره الكاتب ٣٩



وقاسه أطراداً حين أجاز قولهم: أُجْرِيتَ لفلان عملية جراحية، مع أنه لم يرد، ومع أنه مأخوذ من العمل - وهو مصدر صريح يؤدي المعنى المراد - قال: «والحق أن التعبير الأول يعني عملية جراحة - عربي فصيح، لأنه (يعصد - عملية) مصدر صاعى، مطرد في كل لفظ زيدت عليه ياء النسب وتاء النعل، سواء أكان مصدرًا أم مشتقًا أم اسم عين أم حرفًا، ومن أمثلة المصادر الصناعية من الأنواع السابقة على الترتيب - الانصافية والمسئولية والفصية والهمزية<sup>(١٥١)</sup>، وهذا التعميم في صوغ المصدر الصناعي هو ما أحده به المجمع في قراره: «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء»<sup>(١٥٢)</sup>

نقد هذا المقياس:

هذه هي المبادئ التي وضعها أبو السعود وصوب بها ما لحن غيره، ومنها تنضح توسعته في قبول ما يمكنه قبوله سماعًا أو قياسًا، وفي جملة السماع استعمال علماء اللغة، تقدم بهم الزمن أو تأخر، كالفيروز ابادي من علماء القرن الثامن الهجري.

ولكننا نقول: إنها توسعة غير مستقرة في مقياسه، إذ لم يثبت عليها هو، ولم يأخذ بها في كل مسائله، وبخاصة تلك المسائل التي حالف فيها غيره، فخطأها على حين أنهم صوبوها، وتلك المسائل التي جمعها من الأقواء والأقلام، وأدعى غطنتها أو وافق غيره في غطنتها، ونبين ذلك فيما يأتي:

• تقدم أن أبا السعود يجعل من الأمور القياسية غير الموقوفة على السماع، أفعال المطاوعة وصيغة فقال للدلالة على النسب والمصدر الصناعي مطلقًا، ولكنه خطأ بعض المسائل؛ لكونها لم تُسمع بأعيانها - وإن وردت لها نظائر كثيرة يمكن القياس عليها - أي إنه قصرها على السماع، وهي:

١ - تأييت فعول بمعنى فاعل وجمع جمع تصحيح - فخطأ: (غيرة وغيورين)<sup>(١٥٣)</sup> لكونها لم يردا، والمعروف أن ماورد من ذلك قليل، نحو: ملول وملولة وعدو وعدوة، وإلحاق التاء بفعول وصفًا بمعنى فاعل ليس من الخطأ عند النحاة، وإنما هو من غير الغالب - على ما صرح به ابن مالك في التسهيل والسيوطي في الجمع والرضي في شرح

(١٥١) أواخر الفصحى ٤٩.

(١٥٢) انظر القرار والاحتجاج له في بحث للشيخ أحمد الإسكندري في مجلة المجمع ٢١١/١ - ٢١٥

(١٥٣) أواخر الفصحى ٨٢، ومجلة الأهرام ٧٨٧/٤٦، ٧٨٨.

الكافية وهو ما يفهم من عبارة سيويه: «ممتنع من الهاء في التأنيث فَعُول، وقد جاءت في سبء منه» ومن هنا توسع المجمع - على خلاف أبي السعود - فأجاز أن تلحق الهاء لوصف على فَعُول بمعنى فاعل، كما أجاز أن يجمع هذا جمع تصحيح للمذكر ولل مؤنث<sup>(١٥٤)</sup>

٢ - الريادة بضعف الأفعال: إذ رأى أن هو لم: شراب مُتَلَج بشتديد اللام خطأ، إذ لم يُسمع إلا المحرد: تُلَج فهو مُتَلَوِّج، والمزيد بالهمزة: أتلج فهو مُتَلَج، وقد سبق أنه يرى أن معاصم اللمة لم تذكر كل المسائل الفهاسية؛ اكتفاءً بذكر التحويين والصرفيين لها، فعمل عدم ذكرها المصنف في تلج من هذا القبيل، على أنه لا مانع من قبول المصنف: يد، بالتضعيف بعيد معنى ليس في المحرد، وهو التكتير والمبالغة - على حد ما قاله هر في دَوَى ودَوَى - وهذا ما أخذ به المجمع، فأجاز قياساً أن يجيء فعل بالتضعيف من المحرد، للدلالة على التكتير والمبالغة - وإن جعله قياساً مقيداً بأن تدعو الحاجة إليه - وعلى هذا أجاز نحو: خُذِر وحَضِر ووَرِد وشَخِص وجَشِم وحَلَل وشرَع - كل ذلك بالتضعيف<sup>(١٥٥)</sup>

٣ - التعدية والروم: إذ خطأ أصلاً استعملت متعدية وهي لازمة، وعكس ذلك، كم خطأ تغيير حرف التعدية مع بعض الأفعال، وقد أجاز ذلك بعض العلماء، فقد منع أبو السعود أن يُعدى الفعل (تَقَيَّأ) بنصبه<sup>(١٥٦)</sup>، ومثله الفعل (استقل)<sup>(١٥٧)</sup> في نحو: استقل لقائد الطائرة، إذ كل منها لازم يعدى بنفي، كما منع أن يعدى الفعل (لفت)<sup>(١٥٨)</sup> بالي، لأنه يعدى بنف فقط، وقد مضى أن النسخ الجار أجاز ذلك بضرب من التأويل يوافق قواعد النحاة.

\* ونقدم أن من مبادئه الاعتناء على الشاهد الواحد وإجارة الكلام عليه، ولكنه خرج عن ذلك حين خطأ إدخال الألف واللام على (كل وبعض) مرجحاً كلام النحاة وفلسفتهم لذلك، على ما جاء به هو من شعر مجنون ليلى، وهو قوله:

لا يذكُر البعض من ديني فيكـره ولا يحدثنى أن سوف يقصيني<sup>(١٥٩)</sup>

(١٥٤) انظر: كتاب في أصول اللغة ٧٤ - ٧٩

(١٥٥) انظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية ٥٥

(١٥٦) أزهج الفصحى ٢٠٢، (١٥٨) أزهج الفصحى ١٩٥

(١٥٧) أزهج الفصحى ٨٢، (١٥٩) أزهج الفصحى ١٤٠

على أن الملح ليس مذهب جميع النحاة، فقد نعل أبو العلاء المعري في (رسالته  
العران) أن أبا علي الفارسي كان يحيزه وينقله عن سيوييه، وليس بشائع في قديم كلام  
العرب، وأنشد لسُخَيْم شاهداً عليه، وهو قوله:

رَأَيْتُ الْعَرِيَّ وَالْمَصْرَ كُلِيهَما      إلى الموت يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَلِّ تَعَمُّداً<sup>(١٦٠)</sup>  
كما خرج أبو السعود عن مبدئه أيضاً في تخطيطه من يُذَكِّرُ (الجميم) في نحو حبيب  
مُسَمَّرٌ، لأنها عن الكلمات واجبه التأنيث، ولكن جاء في اللسان (ججم) ما أفاد أنها قد  
تستعمل مدكرة، أنشد الأصمعي: (وضالّة مثل الجميم الموقد)، قال (المؤيد) بالسكبر

• وتقدم أن من مبادئ الاعتقاد على استعمال العلماء، والاعتداد به حجة لإجارة بعض  
الاستعمال، لكنه لم يلتزم ذلك في تخطيطه إدخال الألف واللام على (كافة) معتدّ بكلام  
الفتحة من أنها تلزم التأخير والتذكير والنصب على الحالية، وأدعى أنها أحد أبعاد ثلاثة  
لا يجوز بالإجماع دخول أل عليها؛ لأنها لا تقع إلا أحوالاً<sup>(١٦١)</sup>، وما أدعاه لا يقر عليه،  
فإخراج (كافة) عن حالها المذكورة ورد في استعمال العلماء - كالزحشرى والحريري  
والجرجاني وغيرهم - وكان عليه أن يجيز ذلك؛ لأنه اعتدّ باستعمال العلماء لتجويز ما نُكر  
غيره - على ما سبق - وليس الزحشرى والحريري والجرجاني أقلّ تمكناً من اللفظة، وبصر  
بأساليبها الفصحى، من الفيرورابادي الذي أجاز باستعماله بعض الاستعمالات، كما أن  
أدعائه الإجماع على منع إخراجها عن حالها هذه غير مُسَلَّم له، فقد نازع فيه بعضهم،  
كالشهاب الخفاجي في شرح الدرّة، والسعد في شرح المقاصد، وأيدوه قسوم عاشر  
الكلام<sup>(١٦٢)</sup>.

على أن المانع من إدخال (أل) على (كافة) هو وقوعها حالاً، وهي حينئذ تلزم حالاً  
واحدة، أي لا يجوز أن تُنتهى أو تجمع، لأنها مصدر على (فاعلة) كالعامة والعاقبة، ولا ينهم  
من ذلك أنها لا تقع إلا حالاً، وإنما قد تقع غير ذلك فتجرى عليها أحكام الأسماء العادية  
من التعريف وغيره، وفي اللسان (كفف) «والكافة الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس»  
يقال، لقبتهم كافة، أي كُلُّهُمْ، وكلام اللسان هنا يفهم منه أنها تقع اسماً غير حال، كما  
تقع حالاً بمعنى الإحاطة والشمول، مثل لفظ كلّ.

(١٦٠) عولان الفرة ١٣٥

(١٦١) أراهم الفصحى ١٤١

(١٦٢) انظر: شرح الخفاجي على الدرّة ٧١، وعولان الفرة ١٣٥، ١٣٦

وي لم يحتج أبو السعود هنا باستعمال العلماء لم يحتج باستعمال المولدين، وإن تقدم  
رسمهم، فقد خطأ التأنيث بالناء في (إسمائه) في قول الشاعر المولّد:

إسمانة فتامة بدرّ الثجى مها حَجَل<sup>(١٦٣)</sup>

• وتقدم أن من مبادئ الاحتجاج بالحديث الشريف وكلام الصحابة، ولكنه لم يهج  
ذلك المنهج في كل مسائله، فقد خطأ ما هو مشهور قلناً من جمع (طري وحم) على.  
(الطواسين والطواميم) وقد سبق نبوت ذلك في الحديث الشريف.

• وتقدم أن من طرق الإجازة عنده الحمل على المجاز، كاستعمال (المواطن) بمعنى  
الشائع الآن، ولكنه أبكر أموراً تصح على المجاز، بل المجاز فيها أظهر من المجاز الذي  
اعتده في (المواطن) وأقوى في العلاقة، كتخطئة قولهم: رجل مُعَمَّر<sup>(١٦٤)</sup> بكسر الميم - إذ  
لم يرد إلا الفتح من عمره الله تسميراً، ولكن مجازاً واضح، فلا مانع من أن يقال: عُمرَ  
الرجل في الأرض - بالبناء للمفاعل - فهو مُعَمَّر - على اسم الفاعل - من باب الإسناد  
إلى المفعول على حذف: ﴿عَيْشَةً رَاضِيَةً﴾

وأخيراً نقول: إن أبا السعود خطأ من المسائل ما كان لميره من العلماء رأى فيه يميزه،  
أو ما أمكن تخريجه على نحو يوافق قواعد اللغة، كتخطئة جمع خرووف على  
(خِرَاف)<sup>(١٦٥)</sup>، إذ لم يرد إلا في المجدد - وهو معجم حديث غير ثقة عنده - غير أن في  
المجمع ما يفيد أنه وارد، ولكنه شاذ<sup>(١٦٦)</sup> وتخطئة: فعله رَعَمَ كذا، وقد سبقت إجازة المجمع  
له بتخريجه على الحالية أو المصدرية، وتخطئة استعمال التقييم - بالياء - في معنى بيان  
القيمة، لأنه وادى محقه التقييم<sup>(١٦٧)</sup>، لكن المجمع أجازه للفرقة بينه وبين: قوم الشيء  
بمعنى عدله، واستأنس له بأمثلة من كلام العرب، عاقبوا فيها بين الواو والياء المشدتين  
للتخفيف<sup>(١٦٨)</sup>، وتخطئة: (شقراوات) جمعاً لشقراء<sup>(١٦٩)</sup>، وقد سبق أنه رأى ابن كيسان  
أو لفراء أو قياس قول الكوهين عامة، وتخطئة استعمال (المفارنة) في معنى التسمير، في  
نحو: قَارِنُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ<sup>(١٧٠)</sup> وسبق إجازة الجار له، وتخطئة إدخال اللام على المفعول  
الأول لأعطى<sup>(١٧١)</sup>، وتقدم أنه رأى المبرد وهو عنده حسن، وإن كان النصب أحسن منه

(١٦٣) انظر كتاب في أصول اللغة ٢٨٨.

(١٦٤) أزهج النسخ ٦٦

(١٦٥) أزهج النسخ ٢٢

(١٦٦) أزهج النسخ ١٣٥

(١٦٣) أزهج النسخ ٧٥

(١٦٤) أزهج النسخ ٦٤

(١٦٥) مع المراجع ١٧٧/٢

(١٦٦) أزهج النسخ ٢٤

وتخطئه بديه (أسف) وما يفرع عنه باللام، إذ الوارد تعديته على<sup>(١٧٦)</sup>، وسبق إجاره ذلك. ومخطئة أن يقال. فلان يتعالم علينا في معنى يُظهر ما عنده من العلم بهيب وامخاراً لأن صفة تفاعل عنده تنل على المشاركة فقط<sup>(١٧٧)</sup>، مع أن من معاني تدعى إظهار الفاعل أن أصل الفعل حاصل له<sup>(١٧٨)</sup>، وإن لم يكن به أصلاً، كعامل، أي أظهر من نفسه الصفة لإيهام الأمر على من يتخاطبه، فد (تعالم) فلان على هذا - أي أظهر من نفسه العلم الذي ليس فيه أصلاً، إيهاماً للناس، لغرض مجمعه وهو التباهي وكذلك تخطئة تعدية الفعل (ألتذ) من الجارة وهو مما يُعدى بنفسه أو بالياء<sup>(١٧٩)</sup>، ومن الممكن أن يخرج قولهم. ألتذ من الطعام، على مرادفة الباء - كما في المعنى<sup>(١٨٠)</sup> - فتكون للتسيبه، بمعنى. ألتذ من الطعام، هو: أجد اللذة بسبب الطعام، وعليه يكون الفعل من المتعدي، المنزل منزلة اللازم، ومعاني افتعل غير محصورة كما في الشافية<sup>(١٨١)</sup> وكذا موافقته من خطأ نحو: لا بد وأن يكون كذا<sup>(١٨٢)</sup>، إذ الواو هنا لا تؤدي معنى، كما أنها ليست زائدة، وقد سبق أن أبا اليقظاء في كلياته أجارها، على أنه من الممكن أن تكون الواو هنا بمعنى (من) وقد نقل ذلك السيرافي عن سيويوه<sup>(١٨٣)</sup>، فضلاً عن ورود هذا الاستعمال في أساليب كثير من العلماء، كالسيوطي والسيد السند وعبد الحكيم السيلكوتي وفخر الدين الرازي وابن أبي الحديد وغيرهم<sup>(١٨٤)</sup>، وقد مضى أن من مذهبه الأخذ باستعمال العلماء.

## (٥)

### محمد أبو الحسن

في أربع وستين صفحة، جمع الأستاذ محمد أبو الحسن من مسائل الخطأ والصبوب اللغويين إحدى وخمسين ومائة مسألة، ووضحها في أبواب عند حروف الهجاء، ومن بين هذه المسائل مسألتان فقط صوبها، على حين خطأ الأخرى، وهاتان هما: إدخال لألف واللام على (كل وبعض) وقد سبق كلام عن ذلك، واستعمال المصدر من الفعل لثلاثي (علق) في نحو: غلق الباب

(١٧٦) أزهير النسخ ٦٢

(١٧٧) أزهير النسخ ١٩٣

(١٧٨) مجلة الأمر ١٩٢/٤٦

(١٧٩) شرح الشافية ٢٨/٢٩

(١٨٠) شرح الشافية ٣١ - وعبارته: «وعد بجيء افتعل لغیر ما ذكرنا بما لا يصحط»

(١٨١) أزهير النسخ ٧٥

(١٨٢) شرح الشافية ٣١ - وعبارته: «وعد بجيء افتعل لغیر ما ذكرنا بما لا يصحط»

(١٨٣) شرح الشافية ٣١ - وعبارته: «وعد بجيء افتعل لغیر ما ذكرنا بما لا يصحط»

(١٨٤) شرح الشافية ٣١ - وعبارته: «وعد بجيء افتعل لغیر ما ذكرنا بما لا يصحط»

وأبو الحسن في عرضه لما احتار وجمع من مسائل، فقلب عليه بسمة الاختصار الشديد،  
 فقد اختصر على ذكر الخطأ الذي عولونه، ثم أتبعه الصواب الذي يراه، ذاكرًا أنه هو  
 لدى في معاصم، أو هو الذي يوافق قواعد النحاة، وليس بالكتاب من الشواهد  
 إلا القليل الذي لا يتجاوز عشرة شواهد<sup>(١٧٩)</sup>.

ولم يكن المؤلف ذا أصالة في جمع هذه المسائل، إذ من السهل رد الكثير منها - وهو  
 يزيد على ستين مسألة - إلى علماء تقدموه، ومنها على سبيل المثال: إلا وقال كذا (٣)<sup>(\*)</sup>  
 بدلاً عنه (٢) استبدل الشيء (٦) بعثت برسولي إليك (٧) شيء مباح (٩)  
 تبس (١٠) أنباء ذلك (١٢) الباعة المتحولون (١٣) الحشائش المختصراء (١٥)  
 لحوامهم (١٥) إحصائي (١٩) أرسل له هدية (٢٠) الزهور - جمع زهر (٢٥) على  
 لرغم عنه (٢٤) المستلم (٢٧) الأعجب من ذلك (٣٦) تعرفت بالورير (٣٧) اعتذر عن  
 حضوره (٣٧) أعطيت له كذا (٣٧) الأغلاط - جمع غلط (٤٢) نقيصم الوظائف (٤٧)  
 كافة لباس (٤٩) لفت نظره إلى كذا (٤٩) المصران الأعور (٥٠) النوايا - جمع  
 نية (٥٧) هل إن؟ - هل لم؟ (٥٩).

مقياسه:

ومن تتبع ما جاء في كتاب أبي الحسن نقول، إن مقياسه هو مقياس السابقين: في  
 الاستشهاد وفي اختيار الأنصَح وتلخيص ما عدا، وسيزيد هذا المقياس وضوحًا هنا  
 باستنباط المنهج الذي اتخذه في تخطيط الاستعمال، مما أتى به من مسائل يطلب على الظن  
 أنها من ملاحظاته هو:

• يرى أبو الحسن أن جموع التكسير كلها سماعية، يُقْتَضَى في استعمالها على معاصم  
 اللغة، مما لم يرد فيها خطأ استعماله - وإن وافق القاعدة الغالية - : ولذا جعل من الخطأ  
 جمع الوصف المبدوء بـيم زائدة جمع كثرة على (مفاعيل) كمفهوم ومفاهيم<sup>(١٨٠)</sup> وجمع  
 فاعل اسمًا على فواعل - كتاب وتوايع<sup>(١٨١)</sup>، وخطأ المحويين في قولهم: التوايع.

(١٧٩) انظر على سبيل المثال الصفحات: ١٣ - ٢٨ - ٤٢ - ٤٥

(١٨٠) الأخطاء الشائعة ٤٤

(\*) الرقم هنا وفيما بعده لصفحات كتاب (الأخطاء النحوية الشائعة على ألسنة الكتاب والادباء  
 والإدعيين)

(١٨١) الأخطاء الشائعة ١١٤

• ويرى أن جمع المصادر جمع تكسير محدود بالسباع؛ ولذا خطأ جمع إحساس على (أحاسيس)<sup>(١٨٢)</sup> وشاط على (أنشطة)<sup>(١٨٣)</sup> وهتة على (هتات)<sup>(١٨٤)</sup>، إذ «المصادر جمها جمع تكسير سماعي، وهذه المجموع لم تسمع»<sup>(١٨٥)</sup>.

• ويرى أن الزيادة على الأفعال المجردة سبيلها السباع، وكذلك معاني هذه الزيادة ولذا عدّ من الخطأ قولهم: عذيب ماء البحر<sup>(١٨٦)</sup> - من عذب بالتصنيف إذ لم يرد لتصنيف بهذا المعنى، وإنما الولد منه معنى الآذى والوارد في معنى ما هنا هو التعدية بالهمزة، يقال: أعذب ماء البحر إغذاباً. كما عدّ من الخطأ قولهم: استعدنا الفبة، إذ الوارد في معنى السين والتاء هنا هو السؤال، يقال: استعدت الرجل: إذا سأله أن يعود، واستعدته الشيء: سأله أن يفعله ثانية، وليس في استعمال العرب (استعاد) بمعنى أعاد<sup>(١٨٧)</sup>.

• ويرى أن ورود الفعل مضعفاً لا يدل ضرورةً على استعماله مجرداً قبل التضعيف؛ فخطأ قولهم: التنظيم المشبوه، والقبض على المشبوهين<sup>(١٨٨)</sup>، فهذا الوصف مأخوذ من ثلاثي لم يرد هو: شبه، والوارد - شبه - بتشديد الباء - بمعنى اختلط والتبس.

• كذلك يرى أن مصادر غير الثلاثي سبيلها السباع؛ فخطأ استعمال (الشجار)<sup>(١٨٩)</sup> مصدرًا، في نحو: نشب بينهم شجار، لأنه يقتضي أن يكون فعله شاجرًا، ولم يرد هذا الفعل، والوارد هو مصدر الثلاثي (شجرا وشجورًا) ومن غير الثلاثي ورد اشتجر ونشجروا، كما وردت المشاجرة بمعنى المارعة، أما الشجار الوارد فاسم لا مصدر.

• ويرى أن فاعلاً بمعنى مفعول مما يتولى فيه النوعان، يتوقف إلحاقه التاء على السباع، فخطأ: امرأة شهيدة وفقيدة<sup>(١٩٠)</sup>.

نقد هذا المقياس:

هذه هي أهم الأسس التي راعاها أبو الحسن في مقياس تخطيط الأساليب، ومنها ينصح تشدده وتوقفه عند السباع في أموره كلها، وليس السباع على إطلاقه، وإنما الأصح منه:

(١٨٢) الأخطاء الشائعة ١٤	(١٨٦) الساب ٣٦
(١٨٣) الساب ٥٤	(١٨٧) الساب ٢٩
(١٨٤) الساب ٦٠	(١٨٨) الساب ٣٠
(١٨٥) الساب ٦٤	(١٨٩) الأخطاء الشائعة من ٣٦، من ٤٤

لأن كثيراً من مسائله قد ورد به سماع. ولم يُنصَّ على أنه قليل أو شاذ وهو يدل على فصاحة كثير منه إن لم يكن مساواته في الفصاحة لما ارضاه أبو الحسن، كما أن كثيراً من مسائله لم يرد به سماع، ولكن له وجهاً بصحة من القياس أو المجاز، وضرب لذلك بعض الأمثلة:

خطأ أبو الحسن الجمع (متاعب) في نحو: زادت متاعب العدو<sup>(١٩٠)</sup>، إذ لا تصلح أن تكون جمعا لمُتَعِب اسم فاعل من أتعب، ولا جمعا للمصدر الميمى مُتَعِب؛ لأن المصادر جمعها سماعي - لكنني وجدت في (الأساس) ما يفيد أن السماع ورد بهذا الجمع على أنه جمع المصدر الميمى مُتَعِب، قال الزمخشري (تعب): «وهذا أمر لو حمل المتاعب، لَلْقَبْتُ منه المتاعب»، فالجمع إذن جائز وارد.

وخطأ السجدة ومن تبهم في جمع التابع على: (توابع)، والوارد في المعاجم الجمع على تَبَعَ وتَبَاع وتَبَعَةٌ وتَبَعَ، والتابعة فقط هي التي تجمع على توابع - ولكن جاء في الأساس ما أنكره مع المجموع السابقة، قال: «وهُوَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبَعَ، لَأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَهُوَ أَتْبَاعُهُ وَتَبَاعُهُ، وَهَذَا أَصْلٌ وَغَيْرُهُ تَوَابِعٌ».

على أن القاعدة النحوية لا تمنع من هذا الجمع، إذ مما يجمع على فواعل: (فاعل) صفة لمذكر غير عاقل، نحو: صاهل وصواهل، وقد نسب ابن مالك في شرح الكافية من رعم من المتأخرين أن مثل هذا الجمع من الساذ - نسبه - إلى الفلطي، وقال: «نصَّ سيهوبه على أطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال: وإنما الشاذ في نحو: فارس وفرارس، يعني فيها كان الفاعل صفة لمذكر عاقل»<sup>(١٩١)</sup>، والتابع وصف لمذكر غير عاقل فيطرده جمعه على توابع، وإذن لا وجه لتخطئة أبي الحسن من السماع ولا من القياس.

وخطأ: حرائب القاهرة<sup>(١٩٢)</sup>، لأنه لو صح لكان جمعا لخرابة، ولم يرد المفرد ولا الجمع، فالوارد في المفرد (خراب) وفي الجمع (أخرية وخرَّب) - بكسر هفتح - واللغة بريئة من الخرابة - بفتح الحاء - وجاءت بضمها على معنى التفتية الواسعة المستديرة - لكن العبر وزايد في قاموسه (خرب) أورد هذا الجمع، وجعله جمعا لخربة

(١٩٢) الأخطاء الشائعة ١٧

(١٩١) الأخطاء الشائعة ٨٠

(١٩٠) البيان على الأشعرى ١٤٠/٤، ١٤١



موضح الخراب - مثل فرخه، كما جمعها على: خرباب وعلى خرب ككتف، والجمع الأول ولرد عن العرب وإن كان شاذاً في القياس.

وخطأ أن ينسب إلى (فلسطين) إثبات النون، فلا يقال: فلسطين<sup>(١٩٣)</sup>، لأنها رائدة، خففها الحذف عند النسب - ككون جمع المذكر السالم - فيقال فلسطين، وسأى سحر، على هذا النسب، وكلامه هذا مبني على أحد وجهي الإعراب لفلسطين، وهو معاملتها كجمع المذكر السالم بالولو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، ولكن هناك إعراباً آخر فالوه، وهو أن تلزم الياء في كل حال<sup>(١٩٤)</sup>، على حد قول ابن مالك في ألفيته في باب جمع المذكر السالم: ... وممثل حين قد يرد ذا الياء وهو عند قوم يطرّد

ومعاملة الجمع معاملة (حين) تقتضي ثبوت الياء والنون وإجراء الإعراب على النون - كالمفرد - وعليه تجرى معاملة فلسطين، فتثبت فيها النون ولا تسقط للإضافة، ويقاس عليها النسب فلا تسقط له، ويصح حينئذ فلسطين، كما صح فلسطين - بالنون ودونها.

كما خطأ تعدية الفعل (رل) بنفسه في نحو: زل البحر<sup>(١٩٥)</sup>، وينقض ذلك ما جاء في اللسان (زل) قال: «النزول: الحلول، وقد نزلهم ونزل عليهم ونزل بهم»، فأتى به متعدياً بنفسه وبالجارين (على والباء)، على حد سواء.

وخطأ أن يجمع الضريح - بمعنى القبر - على: (الأضرحة)<sup>(١٩٦)</sup>، لأن الوارد: ضريح، وحقاً لم يرد (أضرحة) ولكنه القياس المطرد في مثله: إذ بما يجمع على أفعلة - أطراداً - الاسم المذكر الرباعي بمدة قبل آخره، كرخيف وأرغمة - على حد قول ابن مالك: في اسم مذكر رباعي يمتد ثالث أفعلة عنهم المفرد

ولعل المعاجم أغفلت هذا الجمع، اكتفاء بقياس الصرفيين

وخطأ أن يقال: العنان الخالق لعمله<sup>(١٩٧)</sup>، وهي محطنة لم تُبن على أساس السبع أو مخالفة القياس، وإما بيت على أمر ديني، هو ما في هذا من إساءة الأدب مع الله تعالى، قال الأزهري: «إن هذه الصفة - الخالق - بالألف واللام لا تحوز لقب الله

(١٩٦) من ٣٣.  
(١٩٧) الأخطاء الشائعة من ١٩

(١٩٣) الساب ٤٥.  
(١٩٤) القاموس المحيط (المبسط)  
(١٩٥) الأخطاء الشائعة ٥٣.

سبحانه وتعالى» وهو تصف من أي الحسن والأزهرى من قبله، إذ إن التخطئة والتصويب اللغويين لا ينظر فيها إلى مراعاة الاستعمالات الدينية.

وقريب من هذا في التصف تخطئة إستاذ (الصنع والعمل) إلى النحل، في نحو: النحل يصنع العسل، والنحل العامل<sup>(١٩٨)</sup>، استنادًا إلى ما جاء في المعجم الوسيط من أن الصنع والعمل لا يستندان إلى غير المعلاء من حيوان أو جماد، وفيه ما فيه.

وخطأ بعده الفعل (تأثر) باللام، في نحو: تأثرت لمصايكم<sup>(١٩٩)</sup>، لأن الورد التمدية بالهاء، ولكننا نرى إجازة الاستعمال على أن تكون اللام للتعليل، أي حدث تأثرى وحزنى لأجل ما أصابكم.

وهناك مسائل أخرى خطأها وأجازها غيره على نحو ما، كقولهم: زاد عن كذا، واعتذر عن حصوري، والمال الماقد، ولغت نظره إلى كذا<sup>(٢٠٠)</sup>، وقد سبقت إجازة الشبح، لنجار ذلك، وقولهم: أجاب على سؤاله، وقد أجاز ذلك أبو السعود<sup>(٢٠١)</sup>، وقولهم: التقييم - في التقييم - وكافة الناس، وقد سبقت إجازة ذلك من المجمع وغيره.

وبعد أن لمسنا تشدد أي الحسن وتصفه مع الاستعمالات تُبدى ملاحظتين. الأولى: أنه لم يلتزم ذلك في كل مسأله، فقد أجاز ما جرى على غير الأصح، كإجازة المصدر الثلاثي واسم المفعول، في نحو: علّق الباب، وهو مفلوق<sup>(٢٠٢)</sup>، وزعم أن المنكرين قد وهّوا ومصدر وُهبهم أنهم لم يفرقوا بين غلق - بفتح اللام - وغلق - بكسرهما - فالأول متعد بنفسه، يصاح منه اسم مفعول، بخلاف الثاني، وجاء في اللسان (غلق): «غَلَقَ البابَ وأَغْلَقَهُ وغَلَقَهُ الأولى عن ابن دريد، عزّاه إلى أبي زيد وهي نادرة»، وجاء فيه: «غَلَقَتِ البابَ غَلَقًا، وهي لغة رديئة متروكة» فأنت ترى أن أبا الحسن قد أخذ هنا بالنادر والردىء والمتروك، وهو خلاف شجعه.

كذلك أجاز إدخال الألف واللام على: (كلّ وبعض)<sup>(٢٠٣)</sup>، ولم يستكره: استنادًا إلى ما جاء في التصباح من إجازة النحويين له إلا الأصمى، وقد سبق غير هذا، أي إنكار لنحويين له إلا السيرافي الذي نقل إجازته عن سيويه، كما سبق أنه غير شائع في

(١٩٨) ص ٣٢، ص ٣٩

(٢٠١) أواخر القصص

(١٩٩) ص ٣

(٢٠٢) الأخطاء الشائعة ٤٣

(٢٠٠) ص ٦، ص ٣٧، ص ٤٥، ص ٤٩ على الترتيب

(٢٠٣) الأخطاء الشائعة ٨

الشعر القديم، وتصيف هنا تَعْلًا عن اللسان ما يفيد أنه غير حائر، وأن من استعمله من النعماء مخطئ. قال (بعض): «واستعمل الزجاجي بعضًا بالألف واللام، فقال وي فلنا. البعض والكُل مجازًا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز، قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: الكُل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سبوا به والأخفش في كتبها، لقلة علمها بهذا النحو، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب»، ومن ذلك تعلم أن الإجازة ليست على وجه أفصح، بل على وجه المسامحة، وهو غير مذهب أبي الحسن.

والثانية أنه لم يلتزم الأفصح في بعض استعماله، فقد استعمل ما لحته بعض العرب، وأجازه بعضهم على أنه غير الأفصح: كتكرار بين مع الظاهر، في قوله: وشتان بين قولك جميع الشيء وبين قولك: باقي الشيء<sup>(٢٠٤)</sup>. وقوله: وشتان بين معنى الرواية والوقار وبين معنى الجمود والتأخر<sup>(٢٠٥)</sup>، على أنه قد سبق أن الأصمعي ينكر أن يقال: شتان ما بينهما، ويصوبه إلى: شتان ما هما، وكنعدية الفعل (سلم) إلى مفعوله الأول بإلى - وهو يتعدى بنفسه - قال: وسلمت الشيء إليه فتسلمه<sup>(٢٠٦)</sup>.

وأخيرًا لا ينبغي أن يفهم بما تقدم أن كل ما جاء به أبو الحسن من مسائل انتقدها، قد وجدنا له وجهًا يصح به، فحكمنا على مقياسه بالتشدد، فهناك من تلك المسائل ما لم يسلم من الخطأ أصلاً؛ لأننا لم نظفر له بسامع فيما بين أيدينا من معاجم اللغة، ولم نهتد إلى وجه من القياس أو المجاز تصححه به، وما نوافق على تخطئته:

جمع الرشوة على. (الرُشَاوى) وحقها أن تجمع على: الرُشَى - يضم الراء وكسرهما -<sup>(٢٠٧)</sup> واستعمال اسم المفعول (مُبروك) في معنى البركة، ووجود في المعاجم من مادة هذا الفعل في المعنى نفسه هو المرید (بارك) يقال: بارك الله الشيء وبارك فيه وعليه، بمعنى وضع فيه البركة، فالشيء مُبارك، أما برك فمما وقع على بركة، يقال: برك البعير بُرُوكًا، وقع على صدره -، واستعمال: تَمَيَّان<sup>(٢٠٨)</sup> صفة من تعب اللارم - ولم يرد - وإنما ورد: تَبَّ ومُتَبَّ - والثاني من: أتعب - والقياس كذلك يأتي أن يأتي مُتَلَّان من تعب، لأن الصفة المشبهة على هذا الوزن، تناس فيا دل على الامتلاء أو الخلو

(٢٠٧) الأخطاء الشائعة ٢٣

(٢٠٨) السابق ٦.

(٢٠٩) الأخطاء الشائعة ١٠

(٢٠٤) الأخطاء الشائعة ٢٧

(٢٠٥) السابق ٢٤.

(٢٠٦) السابق ٢٨

أو حرارة الباطن، كشيخان وعرقان وخرآن - وليس نعيان دالاً على ذلك.

كذلك موافقه على تخطئه كسر العاء من - (القيامه)<sup>(٢١٠)</sup>. إذ كل ما دل على فصله من وزن المعدل والفعالة جاء مصحوم العاء باطراً كالتخالة والتخانة وفلامه الطعر والكاسة والسفاية. الخ وكالفتات والخمار والرقأت والحطام... إلخ. وموافقته على تخطئه البعت بالمحمد في قولهم: نادى السكة الحديد<sup>(٢١١)</sup>؛ إذ يشترط في التعت أن يكون مشتقاً أو شبهه - والحديد ليس كذلك - وليس هذا جارياً على ما ورد من قولهم مررت برجل أسيد، لصعب ذلك، عند صيوجه لو حمل على التعت - وإن صح جملة على حذف مضاف - أي برجل مثل أسد<sup>(٢١٢)</sup>. أما ما معنا فلا يصلح على الوجهين، كما أنه لا يدل على معنى في متبوعه، كالرجل الدال على الرجولية، حتى يستقيم على رأى ابن الحاجب ومن تبعه، فمن ذهب إلى أن الشرط في التعت ليس الاشتقاق أو التأويل به، وإنما هو دلالة على معنى في متبوعه<sup>(٢١٣)</sup>. وعلى ذلك فتادى السكة الحديد لا يصلح على كل حال، وصلاحه يكون بالإضافة في (سكة الحديد)، أو بالنسبة، نحو: السكة الحديدية.

ونوافق أبا الحسن أيضاً على تحطئة عدم المطابقة بين المفضل واسم التفضيل المَحْلُ بال عددًا ونوعًا، فيها اشتهر على قلم صحفي مشهور. من قوله: الدولتان الأعظم<sup>(٢١٤)</sup>، إذ المطابقة حينئذ واجبة، ولم ينبغ عَنَمُها أحد من العلماء وقال ابن مالك: (وتَلَوُ أَلْ طَبَقُ) ولا اعتداد بمن خرج الأسلوب على أن أَلْ فيه موصولة، والتقدير عنده: الدولتان اللتان هما أعظم، لما هو مقرر من أن أَلْ الموصولة يجب أن تكون صلتها صفة صريحة، وهذه الصفة الصريحة تنحصر في اسم الفاعل واسم المفعول والمبالغة، وفي الصفة المشبهة خلافًا، أما اسم التفضيل فلم يقل أحد بأنه صفة صريحة، بل من العلماء على أن أَلْ الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق<sup>(٢١٥)</sup>. فتصحح الأسلوب السابق إذن هو: الدولتان العُظْمَيَانِ.



(٢١٣) الصبان على الأشعوى ٦٢/٣

(٢١٤) الأخطاء الشائعة ٣٨

(٢١٥) الصبان على الأشعوى ١٦٤/١

(٢١٠) السابق ٤٧.

(٢١١) السابق ٢٧

(٢١٢) شرح المعصل لابن يمين ٤٩/٣.

## الفصل الرابع

### في الأقطار الأخرى

#### أولاً

#### في العراق

نهض بعبد التصحيح اللغوي في العراق أعلام، اشتهر منهم أربعة: هم:

١ - معروف الرصافي: وقد ولد سنة ١٨٧٣ م وتقدّم من أكبر شعراء العراق، درس الآداب العربية في بغداد والآستانة والقدس، وولى وزارة المعارف في العراق، ثم تولى سنة ١٩٤٥ م<sup>(١)</sup>، وله في مجال التنقية كتاب (دفع الهجعة في ارتضاع اللكنة).

٢ - الأب أنستاس ماري الكرمل<sup>(٢)</sup>، الذي ولد ببغداد، وتعلم بمدرسة الآباء الكرمليين، ثم بمدرسة الآباء اليسوعيين ببيروت، وقد درس - إلى جانب العربية وفلسفتها وتاريخها - كثيراً من اللغات القديمة، كالعبرية والحبشية والآرامية واللاتينية واليونانية، وأصدر مجلة (لغة العرب) وقد نفاذ المثانيون في خلال الحرب الأولى إلى الأناضول، فبقى بها قرابة عامين، ثم أعيد إلى بغداد وكان من أعضاء مجمع المشرقيات الألماني والمجمع العلمي العربي والمجمع اللغوي بمصر، ثم تولى ببغداد سنة ١٩٤٧ م، ومن مآخذه اللغوية ما نشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، ولاسيما في الجزء الثالث من المجلد السابع بعنوان (الأوهام العائرة) وله كذلك بعض مآخذ لغوية نشرت في (أعلاط اللغويين الأقدمين) وقد طبع ببغداد بمطبعة الأبنام سنة ١٩٣٢ م.

٣ - كمال إبراهيم: وله في مجال التنقية اللغوية كتاب بعنوان (أعلاط النكتاب) نشر منه الجزء الأول فقط سنة ١٩٣٥ م وهو من مطبوعات المطبعة العربية ببغداد.

(١) انظر مصادر الدراسات الأدبية ٢٨٨.

(٢) انظر ترجمة له في: الأعلام للزركلي ١/٣٦٦، ٣٦٧.

٤ - إبراهيم السامرائي: وله في هذا المجال فصل من كتابه (التطور اللغوي التاريخي) هو الفصل الحادي عشر<sup>(٣)</sup>، خصصه للتحقيقات اللغوية في بعض الصيغ والاستعمالات

وفيما يلي دراسة لهذه المآخذ وبيان لوجه أصحابها، ونظرتهم إلى الصواب والخطأ.

## (١)

### معروف الرصافي

عاش معروف الرصافي زمن الاحتلال العثماني للوطن العربي، ورأى المحاولة التي جرت للقضاء على العربية وإحلال التركية محلها، كما رأى أن اختلاط الأتراك والعرب قد أدى إلى إدخال كثير من الكلمات العربية في التركية، بعد أن غيروا المعاني أحياناً أو عرّفوا الألفاظ أحياناً أخرى، ورأى - من جهة أخرى - كثيراً من الكلمات التركية وقد حسبها الناس عربية، فأخذها العرب على وفق هذا الحسبان، واستعملوها استعمال الأتراك لها وهم لا يشعرون، ولذا جعل الرصافي من واجبه أن يميز بين ما هو عربي وما هو غير عربي، فتتبع ما ورد في اللغة العثمانية من الكلمات العربية، فوجدتها تنقسم خمسة أقسام، هي: ما لم يغيروا لفظه ولا معناه، وما غيروا لفظه ومعناه، وما غيروا لفظه دون معناه، وما غيروا معناه دون لفظه، وأخيراً ما وصروه من عند أنفسهم، قياساً على القواعد العربية وليس من كلام العرب، ورأى أن المهم أن يبحث في القسمين الأخيرين «إذ بها يقع الالتباس، ومنها تنشأ اللكّة، لأنها ألفاظ عربية المبنى تركية المعنى»<sup>(٤)</sup>.

فمن الكلمات التي يرى الرصافي تركيبتها وصفاً، ثم جرى استعمالها في العربية على أنها عربية النّجار، (الابتصار) بمعنى التبصر، و(الإبدال) بمعنى البدل و(الاستحصال والاستحقاق والاسترجاء والاستفراش والاستكناه والاستهلاك) بمعنى التحصيل والاحتقان والرجاء والافتراش والاكتهان (بلوغ الكثرة) والتملك قهراً<sup>(٥)</sup>.

ومما كدبك صوغ أهوال من الأسماء الجامدة؛ للدلالة على الصيرورة إليها، كقولهم نمعدن أي استعمال إلى معدن<sup>(٦)</sup>، والإتيان ببعض المصطلحات الفنية على غير مألوف

(٣) من ١١٩ إلى ١٢٨

(٤) انظر مقدمة دفع اللجنة في لوائح اللكّة، \*

(٥) السابق ٩٢٨.

(٦) السابق ١٣

العربية مثل (الاستقطاب) وهو مصطلح فني يطلقونه على جمع الأشعة الشمسية في نقطة واحدة، بعد انحلالها بطريق الانكسار إلى الألوان السبعة الطيفية، ولم يأت في العربية استقطب - من قطب<sup>(٧)</sup>، وكذلك (الفدائي) بمعنى الذي نعرفه اليوم وهو المستقل الذي يعرض نفسه للقتل مروة<sup>(٨)</sup> ليس من كلام العرب<sup>(٩)</sup>، وكذلك (الأحشاب) لى أتوا بها جمعاً لحشيب، وليس من كلام العرب<sup>(١٠)</sup>.

أما الكلمات التي يرى الرصافي أن الأتراك أدخلوها في لغتهم بألفاظها، ولكن عيروا دلالاتها<sup>(١١)</sup> فكثيره، منها: (الإتيان) بمعنى الإيراد، و(الاجسار) بمعنى التجاسر، و(الإذعان) بمعنى الاعتقاد والذكاء والقطعة وهو في العربية الإسراع في الطاعة والانقياد والإقرار بالحق، و(الاستجواب) بمعنى طلب الجواب - أي الاستطاق - وهو في العربية رد الجواب، يقال: استجوبته واستجوب له أي: رد الجواب له، و(الاستكشاف) بمعنى الكشف والاكتشاف، وهو مصدر استكشف عنه، أي سألته أن يكشف له، و(الاشتبه) بمعنى الشك والارتياب، وهو في كلام العرب بمعنى النشابه، و(الإشعار) الذي يستعملونه في الإعلام بالكتابة، وهو للإعلام مطلقاً، و(الإيراد) بمعنى الدخول والغنة، و(التأثر) بمعنى التحزن والتوجع، وهو في العربية مصدر: تأثر الشيء أي تبع أثره، وتأثر به ومنه، أي حصل فيه أثر، وقد يستعمله بعض العرب أيضاً بهذا المعنى، وهو غلطٌ عربية و(التأمينات) بمعنى ما يدفع رهنًا من دراهم وغيرها، وعربيتها رهينة ورهائن و(المندرج) بمعنى المُنْدَرَج (اسم مفعول) وهو في العربية المقرض، يقال: اندرج القوم أي انقرضوا، وما شير عن عربيته أيضاً قولهم: طام بطيء الهضم، وهو غلط؛ لأن الهضم مصدر متعد، والطعام مهضوم لا هاضم، مصرايه (الانهمام) وكذا من الميم استعمالهم الفعل (يعني) كأي التفسيرية، فيستوي فيه الجمع تذكيراً وتأنيناً، وهو في العربية معناه، يُريد ويقصد.

وينضح من ذلك الذي أورده الرصافي في كتابه أنه مستند سليم، أي من ينهج منهج السلف، فيتقيد بقيدهم بخصوص السماع في اللفظ وفي المعنى، فما لم يسمع لفظه غير عربي، وما سمع لفظه مفيد بمعنى الذي سمع فيه، لا يخرج عنه، وإن كان الخروج إلى معنى قريب الصلة بما خرج عنه

(٧) دفع المجتعة ١٧.

(٩) السابق ١٨.

(٨) السابق ١٦.

(١٠) انظر هذه الكلمات وغيرها في دفع المجتعة في ارضاح اللفظة من ٢٥ ٨٧.

يريد أن تقول: إن الرصافي كان متشدداً أكثر من سابقيه - الفُدائي والمحدثين - في نظره إلى الخطأ اللغوي، فقد جعل المسائل السابقة وما شابهها من قبيل اللكنة التي يجب أن تدفع، وأكثرها أسوأ لا ضمير في استعمالها على الوجه الذي رفضه، فأئى خطأ في استعمال (العدائي) بمعناه المعروف، وفي العريية من معاني القداء: الاتقاد والشرام، يقال عديته على وعديته بنفسه، وفي التتريل العزيز: ﴿وَإِنْ يَأْتِوكُمْ أَسَارَى تَفْقُوهُمْ﴾ قراءة حمزة - قال أبو معاذ: من قرأ: ﴿مَفْقُوهُمْ﴾ فمعناه: تشتروهم من العدو وتتفقوهم<sup>(١١)</sup>، فالعدائي - على النسب - هو المنقذ والمشتري لوطنه - على التشبيه، وذلك كثير في الكلام.

وأئى خطأ في أن يكون الاستعواب بمعنى طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو المعنى الأصل الموصوع للسبب والتاء، ووروده في العريية بمعنى رد الجواب لا يجمع من استعماله في الطلب؟.

وأئى خطأ في أن يكون (الاستجواب) بمعنى: طلب الجواب - أي الاستنطاق - وهو لشجر ولشجرات والأشجار<sup>(١٢)</sup>، وكذلك خشبة، قياسها أن تجمع على الخشب والخشبات والأخشاب، وعدم الورد لا ينهض دليلاً على التحطئة ما صح القياس؟.

وأئى خطأ في استعمال: تَعَدَّنَ - بمعنى تحول إلى معدن - على توهم أصالة الميم في المعدن، وتوهم أصالة الحروف وردت له شواهد كثيرة، دفعت بالأستاذ عبد القادر المغربي إلى المناداة بأن تتخذ قاعدة في الاشتقاق<sup>(١٣)</sup>.

ومن تخطئة الرصافي للكلمات ذات الريادة (على وزن استعمل) التي استعملوها في معنى المجرد، كالاستحصال والاشترجاه والاشتكاء والاضطراب - من القَطَب بمعنى الجمع... إلخ ينضح أنه من المتوقفين في ذلك على السماع في خصوص الألفاظ، ولكن صيغة الاستعمال قد وردت عن العرب في معان مختلفة، منها معنى المجرد<sup>(١٤)</sup>، نحو: قر في المكان واستقر، وغني واستعنى، وعلا قرته واستعلاه، وصعب واستصعب، وشجر واستشجر، وعجب واستعجب، وجاء هذا المعنى في القرآن الكريم في غير موضع، قال

(١١) انظر: اللسان (مدى)، (١٢) انظر: اللسان (خبر).

(١٣) انظر: من المحاضرة في مجلة مجمع اللغة العربية ١٣١/٧.

(١٤) انظر: كتب التفسير في مواطن هذه الآيات.



سألي: ﴿لَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فاستعان هنا جاء بمعنى الفعل المجرد وقال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا...﴾ فاستفعل هنا جاء للإغناء عن الثلاثي المجرد وقال: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ وقال: ﴿فَلَمَّا اسْتِيسُوا إِلَيْهِ خَفِضُوا إِلَيْهَا﴾ وقال: ﴿فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَغْنَى اللَّهُ﴾ وقال: ﴿كَانَ لَهُمْ هُومٌ مُسْتَعِيرَةٌ﴾، فكل (استفعل) في هذه الآيات بمعنى المجرد (يسر - ينس - غنى - نفر).

وعلى ذلك لا مانع من صحة هذه الكلمات، وعدم عتقها من الكلمات العربية على العربية التي أدخلها الأتراك في لفهم على أنها عربية.

وعلى وجه الإجمال نقول: إنه لا معنى للتوقف عند السماع ما دُجِدَ سبيل إلى التقياس، أو وجه للصحة: حلاً على المجاز.

(٢)

### الآبُ أُنْصَتَامُ الْكَرْمَلِ

لم يكن الكرملي أصيلاً في كل مأخذ اللغوية، وإنما سبقه الهازجي ودأغر إلى كثير منها، ونذكر هنا أهم المأخذ التي استدرکها على متغى زمنه، مما يُظن أن أحد قبه لم يُشر إليه:

• في التمدية واللوم: يحارب مع فلان - بمعنى يحاربه - (١٧/١١١)\* نأمل في كذا (١٧/٣٢٢).

• وفي التبادل بين حروف الجر: زحف على مدينة كذا (١٧/٢٣٢) والمستمد إلى كذا (١٧/٢٣٧).

• وفي المجموع: أنامر وأظافر (٢٨/٣٢٦) كُرَيَاتُ بِيضَاء (١٣/٤٢١).

• وفي التذكير والتأنيث: السيدة المصون (١٧/٢٣٧).

• وفي التراكيب: فلانُ فلانٍ - بإضافته اسم الآب إلى اسم الابن (١٧/١٠٩)، دولنا كذا وكذا - بشتية المضاف إلى أمرين (١٧/١١١).

• الرقم الأول للصفحة، والثاني للجلد - من مجلة الجمع العلمي العربي، دمشق.

أما المأخذ التي اشترك فيها هو وغيره ولاسيما داغراً - فأهمها:

قولهم لم يحصر في القاهرة فقط - بزيادة (فقط) بعد ما يفيد الحصر (أعلاط للمعويين ٢٤) و: منعك في صومعتك بصيغة انفعال من عكف (٣٦) ونكلفه بوضع هارس - بزيادة الياء في المفعول الثاني (٣٠) و: لا يمكن لأحد بزيادة اللام (٣١) و: إن كنيسة تريزة هو أحسن موطن - بتذكير الضمير العائد على مؤنث - (٣٣)

ومن موفعته داغراً في بعض ما أحده يبين مقياسه في التصويب والمحطنة، وهو التشديد والاعتداد بالسباع المطرد المشهور دون ما عداها، ويبين لنا هذا المقياس بوجه أوضح فيها انفرد به من المأخذ السابقة التي ننقدها فيما يلي:

جمعت العرب نر وطفر على: (أبار وأظفار) ثم جمعت الجمع على. (أنابير وأظافير). لكن يرى ابن الكرملي قد أساء فهم عبارة المصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم - لا فاعل - باتفاق الصرميين والنحاة، ولكنها يقصران في الضرورة الشعرية، وقد طعن الكرملي في قاعدة ذكرها صاحب المصباح تخالف مذهبه، وهي: «كل جمع على فواعل ومفاعيل يجوز أن يبد بالياء، فيقال: فواعيل ومفاعيل» فصاحب المصباح غير ثقة عنده؛ لأنه من أبناء أواخر المائة الثامنة للهجرة. ولأنه من علماء الفقه لا اللغة، ولأنه يخالف بذلك رأى النحاة في النحو واللغة. كالخليل وسيبويه والفراء وغيرهم<sup>(١٥)</sup>

لكن نرى أن الكرملي قد أساء فهم عبارة المصباح السابقة، فحكم على صاحبها بعدم الثقة، وذلك لأن ما قاله صاحب المصباح هو رأى الكوفيين وتبعهم ابن مالك، ففي الصبان<sup>(١٦)</sup> «أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعيل وحذفها من مماثل مفاعيل، فيحيزون في جعفر جعافير وفي عصافير عصافير، وهذا عندهم جائز في الكلام. وحملوا من الأول: «رَلَوْ أَلْفَى مَعَادِيرَهُ» ومن الثاني: «وَعِنْدَهُ مَعَانِيحُ الْمَيْبِ»، وواضعهم في تسهيل<sup>(١٧)</sup> على جوار الأمرين، واستثنى مَوْعَل. فلا يقال فيه. هواعيل إلا شذوذاً، كسويبع. على أن عبارة المصباح قد وردت نصاً في اللسان، في المواد (دق - طين - خشم) فهل يرى الكرملي أن ابن منظور غير ثقة أيضاً؟

ونحن الكرملي أن يقال: وحف على مدينة كذا، مع أن من الممكن قبوله على سبيل التصحيح؛ بأن يراد بالرحف الهجوم مثلاً.

(١٧) انظر تسهيل التوائد ٢٧٩.

١٥ - صيد على له سور ١٥١  
١٦ - انظر مجله الجمع المعوي ج١ ص ٢٨/٢٢٦

ولا يميز أن يقال. هو منعكف في صومعته، لعدم سماع (انعكف) مطاوعاً لعكف، وفي  
اللسان (عكف): «وعكفه عن حاجته يعكفه ويعكفه عكفاً: صرفه، ويقال: إنك لتعكفي  
عن حاجتي، أي تصرفني عنها، قال الأزهري: يقال: عكفته عكفاً فكف يعكف عكوف،  
وهو لارم وواقع، كما يقال: رحسته فرجع إلا أن مصدر اللارم العكوف ومصدر الواقع  
العكف» ويرى مصطفى جواد أن انعكف - على هذا مطاوع لعكف المنعدي، لأن  
شرط قياس المطاوعة هو أن أثر الفعل، والانعكاف من هذا الباب، ويقال: عكفه انعكف  
وهو منعكف، كما يقال: زجره قاتزجر، وخدعه فانخدع، وجذله فاجدل، والسبع غير  
ذي أثر في مثل هذه الأمور المقيسة<sup>(١٨)</sup>.

وتعدية الفعل (أمكن) باللام خطأ عند الكرمل، والصواب أن يعدى بنفسه، وهو بهذا  
يرى أن الهمزة في (أمكن) للتعدي، ويردّ عليه جواد بأن الهمزة في (أمكن) غير هاء  
(أمكنه) فهي في الأول للوجود، ومنه: أمكنت الجراد، أي: ظهر منها المنكر، وأثمرت  
الشجرة، أي: ظهر فيها الثمر، فأمكن له الشيء. ظهرت له المكنة منه - أي لتسكن -  
على أنه لو صح أنها للتعدي ما امتنع مثل هذا، أو لا يحق للناقد أن يخطئه، لأن اللام  
للتقوية، وإن كان دحولاً على معمول الفعل المتأخر لغة قليلة، ولكن لا يقال له:  
غلط<sup>(١٩)</sup>.

وفرق الكرمل بين أن يقال: كتابُ الملك والأمير، وكتابه الملك والأمير - فالتعبير  
الأول يفيد أن هناك كتابين أحدهما للملك والآخر للأمير، والتعبير الثاني يفيد أن هناك  
لربعة كتب: اثنان للملك واثنان للأمير، ومن الخطأ عبده أن يستعمل التعبير الثاني مراداً  
به معنى الأول. «هكذا لم يقره الأقدمون ولم ينطق به المصحاء ولا البلغاء، بل يقولون  
المضاف مفعلاً في جميع هذه التراكيب، ومن كلام الصرفيين: اسم الرمان والمكان، وظرف  
الرمان والمكان، وفي القرآن: ﴿عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَيُحْيَىٰ﴾»<sup>(٢٠)</sup>.

والذي نراه أن هناك تفرقة بين التمييزين، ولكن على غير ما رآه هو، فعند إيراد  
المضاف يُعصد اشتراك الاثنين بعده فيه، ويكون معنى (كتاب الملك والأمير) أنه كتاب  
واحد وأنه مشترك بينهما، حسب ما تقتضيه أو العطف، وعند تشبيه المضاف يُقصد اشتراك  
المضاف إليه (وهو أمران) في المضاف (الكتابين) فيختص كل منهما بكتاب، وأما سماع

(١٨) انظر: أغلاط التفريق الأقدمين، ٣٦.

(١٩) أغلاط التفريق ٣٦ - ٣٢.

الصرحين السابقين ههنا على المساعدة في التعبير، بدليل أن كثيراً منهم يعبر باسمي الرمان  
والمكان وظرفي الرمان والمكان، فعلى تفرقة هو يؤول كلامهم إلى أن هناك اسمين  
للرمان أو ظرفين وآخرين للمكان، وهو ما لم يقل به أحد.

ويرى الكرملي أن إضافة أسماء الأبناء إلى أسماء آبائهم، في نحو: محمد حسن  
خيدر بدلاً من: محمد بن حسن بن خيدر - استعمال معاصر لم يقله السلف الفصحاء  
الهيئة، وهو ناشئ من الاتصال بالأثران العثمانيون.

ومن المسلم أن حذف (ابن) في مثل هذا الاستعمال لم يرد عن القدماء، ولكن ادعاء  
لتخطئة في هذا أمر لم يسلم للكرملي على إطلاقه، فمنهم من يرى إجازة التسمين للأعلام  
المركبة مع إسقاط كلمة (ابن) من باب التخفيف في مثل هذا، كالأستاذ أحمد حسن  
الزيات، والدكتور إبراهيم أنيس، ومنهم من يرى إجازة حذف (ابن) ولكن بلا تسمين  
للأعلام، بل يحرب الأول على حسب العوامل، ويضاف الثاني إليه إن لم تنعسر، فإن  
نعسرت الإضافة يجعل تائهاً للأول في إعرابه، ومن أخذ بهذا: الشيخ محمد علي النجار،  
ومنهم من وافق الكرملي على تخطئة حذف (ابن) كالشيخ عبد الرحمن تاج، فالصواب أن  
يقال: محمد بن حسن بن خيدر، أما لجنة الأصول بالمجمع فقد اتخذت قراراً في ذلك لم  
يُتَّ فيه، وهو: «يجوز الوقف بالسكون عند تنابع الأعلام في مثل: سافر محمد علي  
حسن - مع حذف ابن - تيسيراً على القراء والكتاب وغلقاً من صهرية  
الإعراب»<sup>(٢٠)</sup>.

وقد خرج الكرملي عن تنسده في مسائل التنقية اللغوية في أربعة أمور:

الأول: الاستشهاد، إذ هدت نوعة التساهل عنده في الأخذ باستعمال المولدين، فقد  
أجاز ما أنكره الشيخ البارجي، من قولهم: (المتنزه والمتنزه) - في المتنزه - «لأنه ورد  
في كلام بلغاء المولدين، وعندما أنه حجة، ولأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وعدم  
درد (انزه) لا ينفى وجود اسم من الانفعال، ما لم يصرح بعدم وجوده اللغوي»<sup>(٢١)</sup>.  
بل جاور الكرملي الحد في الاحتجاج باستعمال المولدين، فاحتج باستعمال معاصريه هو،  
كالشيخ البارجي الذي أنكر عليه فيما سبق وذلك في استعماله: اكتشف الشيء.  
بمعناه المعروف الآن - مع أن الوارد هو معنى نزا، قال - «وليس الشيخ إبراهيم عن

(٢٠) انظر تفاصيل هذه الآراء ومرار اللجنة في كتاب (ق أصول اللغة) ١٦٣ - ١٦٩

(٢١) مناظره لغوية قديمة ٦٢.

لا يستند بكلامه، بل هو الحجة العظمى والتبث الأكبر»<sup>(٢٢)</sup>.

ومثله البستاني صاحب محيط المحيط، إذ يرى أن استعماله حجة، إذا وافقه عليه غيره، وإن كان هذا الموافق من المعاصرين، أي فصحاء الكتبة في القرن الماضي<sup>(٢٣)</sup> - على حدّ تعبيره.

والثاني: أن إجازة (اكشف) السابعة لم تقم على استعمال اليازجي فقط، وإنما لأن لها وجهًا من المجاز عنده، وهو وجه في غاية التكلف، فإذا كان الوارد هو: اكشف الكشّ النعجة - أي نزا عليها - فمن الممكن عنده أن يجري (اكشاف الدواء) على معنى المحسوم عليه وإلقاحه وإغماؤه وبثّه في العالم للانتفاع به، على سبيل الاستعارة المكنية أو التبعية، وهو فعل غير مقصود للمستعمل، وغير مستقيم في أذواق الأدباء<sup>(٢٤)</sup>.

والثالث والرابع: الدخيل والمولّد، إذ يرى الكرمل أنه لا يصح أن رخصها البتة، لأن في رخصها رخصًا لجميع مصطلحات العرب العلمية والفنية والصناعية والعمرانية، حتى لا يبقى معنا من العربية إلا التّررّ النّية الذي لا يطبق إلا على الحالة البدوية، فتتخلف نحن، وتتخلف اللغة معنا ولا يبقى منها سوى القشور، غير أنه لا يأخذ الدخيل أو المولّد على علّاته، وإنما ينظر في أمره، فما نطق به العرب سابقًا جاهلين كانوا أم مولدين يؤخذ به دون أن ينظر إلى وروده أو عدم وروده، وقد وصح الكرمل مقيسه هذا بالتطبيق على استعمالين:

الأول: الكلمة (مواطن) المشتقة من (وَأَطَنَ) التي لم ترد في استعمال الفصحاء جاهلين ومولدين ولها مرادف عندنا، وهو (الوَطَنُ وَاِسْ الوَطْن) فليس من الفصح استعمال هذه الكلمة.

والثاني: قولهم: رجل بكلّ معنى الكلمة، فليس في معنا كلام يؤدي هذا الفكرة، ولا يقوم مقامه قولهم: رجل أي رجل، وأيًا رجل، أو هو العالم حقّ العالم أوحدّ لعالم، لا اختلاف مفهوم التعبيرين، فالتعبير العربي يفيد الكمال في معنى الرحولة والعلم، والتعبير الأول مفاده أن للكلمة الواحدة معاني عدة، من وضعة ومجارمة ومطلعة ومعيدة، إلى غيرها، فعولهم: (يكل معنى الكلمة) أي بكل معنى من المعاني المذكورة، ولا يعيد ذلك التعبير العربي السابق.

(٢٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٣/٢

(٢٤) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩١/٢

(٢٣) مجلة مجمع اللغة العربية ٢٩٤/٢

## كمال إبراهيم

أكثر الأخطاء التي وردت في (أغلاط الكتاب) وردت عن غير كمال إبراهيم، وعلى وجه الخصوص وردت في (لغة الجرائد) لليازجي، و (تذكرة الكاتب) لداعر، ومن هذه الأخطاء: نسانم البحر (٧)\* أخطئه علماً بكذا (١١) ملافاة (١١) ينبغي عليك أن تفعل (١٠) بصفة كونه كذا (١٣) نساء - جمع: ناعس أو تعيس (١٣) يؤساء (١٤) لم يَعدْ يصلح (١٥) لا ينعك عن العمل (٢٢) النوادي - جمع: ناد (١٩) هوايا - جمع: بية (٥٨) أخصام جمع: حَصْم (٦٢) كلمه بكذا (٧) لم يتمالك نفسه (١٨) يوسف له (١٩) تعود على الشيء (٢٣).

وقد عرضنا نحن لكل ذلك في حيزه، وبيننا ما فيه من خطأ أو صواب، ومقياس صاحبه حين عده من الخطأ، وعلى ذلك نقول: إن كمالاً قد نهج نهج غيره في التشدد، فأخذ بالأفصح وعَدَلَ عما عداه، وترتب على هذا:

• أنه لم يعتد الشاذ والنادر صالحاً للاستعمال السليم، كرجل أعزب - في: عزب، فهو «نادر شاذ لا يعتمد عليه»<sup>(٢٥)</sup>، وكافتران خير كاد بأن، في: كاد أن ينتهي من عمله - ولافتران عنده شاذ لا يعتمد عليه<sup>(٢٦)</sup>.

• وأنه لم يأخذ باستعمال المولدين حجة في الاستشهاد، وهو يعني بهم «أولئك الذين جاءوا في عصور فساد العربية، ممن لا يوثق بحريتهم، ولا يعتد بصocesهم، وكانوا هم كذلك عوناً لهذا الفساد في الطميان ولتسقم الأسلوب في الذبوع»<sup>(٢٧)</sup> ومن ثم لم يأخذ بشعر بن زريق البغدادي، الذي أدخل فيه الوار على الجملة الماضية حالاً بعد (الآ<sup>(٢٨)</sup>)، ولم يأخذ باستعمال الشاعر أبي الرقسي: خصيص بمنى مخصوص<sup>(٢٩)</sup>، ولم يبورر اسسب إلى الطبيعة بإثبات الياء في: النواميس الطبيعية<sup>(٣٠)</sup>، وإن استعملها بعض مولدي

• الرقم وفيها بعض صفحات كتاب (أغلاط الكتاب).

(٢٥) أغلاط الكتاب ٤٧.	(٢٨) السابق ٦.
(٢٦) السابق ٤٨.	(٢٩) السابق ٢٤.
(٢٧) السابق ٣.	(٣٠) السابق ٤٣.

العصر العباسي - ولم يجوز. المحتاج - لأنها - في رأيه - من وضع المولدين، ولم ير سماعاً ولا قياساً لها<sup>(٣٦)</sup>

• وأنه لم ير في استعمال علماء اللغة حجة مسوغة لاستعمال غيرهم أي أنه ممن يحطى علماء اللغة في استعمالهم، إذ نسب القيومي صاحب المصباح المبرر إلى الوهم حين دل عند شرحه مادة (نسب) - والأنسب تقديم القبيلة على البلد - والسليم أن يؤى باسم التخصيل من مصدر نسب - لا ناسب - مسبوقة بأشد وجهه فيقال: أكثر مناسبة<sup>(٣٧)</sup>

• وأنه وصف عند حد السماع عزيدات الأصكال وما تفرع عنها، نحو: انفل وتنفعل واستعمل، فوافق غيره في تخطئة: اعكف ومعكف (١١) واستعرض، واستعراض الجيش (١٢) وولى العدو متدحراً (١٣) ولا تطل عليهم الحيلة (٢٥) وفاجعة تسترف لدموع (٢٦) وفلان يتزعم المظاهرة وهو من المترعمين (٣٦).

كما جعل من السماع فقط إثبات صيغة فعل بمعنى مفعول، فأنكر. قدم إليه حصيصة - يعني: مخصوصاً (٢٤).

• وأنه أخذ بالذهب البصري في السبب إلى الجمع، بالرد إلى مفردة، فخطأ قولهم: القرائن الدلالية - بضم الدال - كما أخذ به أيضاً في جمع ما يستوى فيه النوعان - مما هو على وزن فعول - فخطأ (غير روي) في جمع: غيور، وقد سبق أن ما حطاه يستقيم على رأى الكوهين.

وكنا قد قرأنا مقدمة (أغلاط الكتاب) فحُبل إليها أن المؤلف سيأتى بجديد، لا في المسائل فقط، ولكن في المقياس، إذ ذكر أنه صحح بعض ما حطاً غيره، ورجع في هذا التصحيح إلى أمهات كتب اللغة في العربية، وأطلع على كثير مما حطه أعلام البين، ونقد اللغة في الماضي والحاضر، ورأى أن العربية اليوم بحاجة شديدة إلى التوسعة، بإتخاذ ما يمكن إنقاذه من الأساليب التي روى أنها تترقى في مهاوى الخطأ، وتبين له هو وجه يفتقدها به، قال: «وحرصت كل الحرص على أن أصحح كثيراً من الكلمات التي حطاً استعمالها بعض علماء العربية القدامى أو المتأخرين: لعدم شيوعها وذرورها في له راجعه، لأننا في أشد الحاجة - ونحن في عصرنا هذا - إلى إقرار كثير من الألفاظ والأساليب التي يجري بها الأعلام والألسنة على غير وجهه الراجح، وإلا لما بقي في أدينا من هذه اللغة إلا النزر اليسير، وماذا يفيدنا في تصحيح تلك الكلمات والتراكيب

ما دأب قد وردت في شعر بعض الشعراء، وبيان طائفته من الأدباء؟<sup>(٣٣)</sup>

نكن حاب الظن بمراجعة مواد (الأغلاط) ! فلا هو أقي بجديد في المسائل يُعتدُّ به، ويُكوَّن به منهجاً ذا مقياس، ولا هو راعى ما قاله من ضرورة التوسعة في العربية، يقول ما يمكن قبوله، ولو على وجه مرجوح، حتى تصبح صالحه لهذا الرمان كما صلحت لزمان قبله، ورس لا ضير علينا إذ سلكه مع المتشددين من تعدد الأساليب، ومستدل على وجهتنا هذه بما ينصاه سابقاً من منهجه، ويعزز ذلك بما بأنه ردّ أموراً أجازها غيره، وهدم بها ما بناء في مقدمته من دعوى التوسعة، ويقول الكلام الذي ورد مثله في شعر بعض الشعراء، وفي بيان طائفة من الأدباء، ومن ذلك:

سعه اقتران الجملة الماضية الواقعة بعد إلا بالواو في نحو: ما ارتقى كرسى الخطابة إلا وسحر الألباب (٦)، وقد جاء مثله في شعر قديم، هو قوله<sup>(٣٤)</sup>: (إلا وكان لمرتاع بها وزراً) كما أجاز ذلك الاستعمال الزمخشري وغيره.

ومنه إفراد لفظ حنان، في نحو: حنانك ارفق بي (٩) لأن حنانك من الألفاظ التي لا يُعرف لها واحد، وقد اعتمد في ذلك على ما جاء في المزهري<sup>(٣٥)</sup> (باب المثنى الذي لا يعرف له واحد، ولكن جاء باللسان (حنن): «وقالوا: حنانك وحنانك» وفيه: «ولعرب تقول: حنانك يارب وحنانك بمعنى واحد، أي رحمتك» وجاء في اللسان أيضاً قول امرئ القيس:

ويمنعها بسو شجتي بي جرم معيرهم حنانك ذا الحنان

وقد فسر ابن الأعرابي والأصمعي حنانك في البيت بـ (رحمتك) يارحم.

فأنت ترى بما جاء في اللسان أن الإفراد قد ورد كما وردت التثنية، وأن المعنى هو الثمن والرحمة، وكلام سيوبه والنحاة عامة في حنانك ونحوه لا يفهم منه أنها لا تستعمل إلا مشاة، فقد قال سيوبه: «هذا باب ما يحىء من المصادر مثنى منصوباً على صغار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حنانك، كأنه قال: تحسناً بعد تحنن، ولكنهم حذروا العمل، لأنه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إصافه، كما لم يكن

(٣٣) أغلاط الكتاب ٢، ٣

(٣٤) النصارى على الأشعرى ١٨٨/٢

(٣٥) لزم ١٩٥/٢



سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافاً»<sup>(٣٦)</sup>.

والمفهوم من عبارة سيوييه هذه التي تبعه فيها سائر النحاة أن هذه اللمعة قد ثبتت لابد أن تضاف؛ لا أنها لا تستعمل إلا مثناة، ففي العبارة إشارة إلى أنها قد وردت، وفي هذه الحال قد تستعمل مضافة وغير مضافة، ولو قصد سيوييه إلى غير هذا لقال مثلاً ولا تستعمل حنانيك إلا مثناة مضافة (بطريق القصر).

وكذلك منع من تذكير الكف، في نحو: كف مستدير (٦٣) واستعمال الكسول منه للمذكر (٣٥) وقد سبق أن تذكير الكف ورد في شعر للأعشى (اللسان كفف) وأن استعمال الكسول وصفاً للمذكر ورد كذلك (اللسان: زمل).

كذلك جاء في القامحة من التشديد وتضييق اللغة رده لنحو: جاء مطرقاً لرأس (٣٥) و: يتغامرون عليهم بهيرونهم (٢٩) لأن الإطراق مصاه نحو الرأس فلا داعي إلى ذكر الرأس معه، ولأن التغامز لا يكون إلا بالعين، فالزيادة هنا ركيكة، ولو على سهل التوكيد، وقد سبق ودنا ذلك عند عرض مقياس داغر، في تذكير الكاتب.

ولما المسائل التي أجازها كمال إبراهيم، ورغم أنه وسع بها اللغة فقليلة جداً، منها: إجازته استعمال التشويش (٤٩) مع إجماع أهل اللغة على أنها من وضع المولدين، ولا أصل لها في اللغة، ولكنه لم يجد حرجاً في استعمالها إذا أقرها المجمع اللغوي، لأنها تؤدي من المعنى ما لا يؤديه غيرها، ولا سيما أنها أصبحت شائعة على ألسنة الأدباء. وإجازته الاشتقاق من أسماء البلدان، في نحو: فلان قد تجمد (٤٩) أي صار بحد دها، وهو اشتقاق مؤلف، نص عليه ابن سيده والبطليوسى، ولا بأس بأن يقرها المجمع، فيصح استعمالها.

وإجازته أن يعذى الفعل (التقى) بالباء الجارة، في نحو: التقى به (٥٧) مع أن الأنصح التعدية بالنفس، وقد يبرز تعديتها توسعاً، لأنها بمعنى اجتمع به، فكأن أنيبت عنها.

ولا شك عندنا أن هذه المسائل القليلة التي أجازها لا نقيم له سهجاً غير مشدد، حتى يمكننا أن نعتد مع اللغويين الميسرين، كالبطليوسى في العصر القديم، أو العلائى في

(٣٦) كتاب سيوييه ٢٤٨/١

العصر الحديث ولا تحمل مشكلة الحاجة اللغوية التي نادى بها في مقدمة كتاب (أغلاط الكتاب).

(٤)

### إبراهيم السامرائي

لقد عرّض السامرائي بالبحث والتحقيق لمجموعة من الاستعمالات اللغوية، أكثرها مما يدر في العصر الحديث في الدواوين الرسمية والصحافة والإذاعة والمقالة الأدبية، وقليل منها جاء في العربية القديمة، وبلغت تلك الاستعمالات المحققة سبعة وثلاثين استعمالاً، ضمها الفصل الحادي عشر من كتابه (التطور اللغوي التاريخي) (٣٧).

ولم يكن غرض السامرائي من هذا التحقيق الحكم بالصواب أو بالخطأ، وإنما قصد إلى الإشارة إلى ما طرأ على بعض الألفاظ والتراكيب العربية في عصرها الحديث، من تجاوز يقبله علم اللغة، ولا ينسب إلى الخطأ أحياناً، ولا يقبله على أنه خطأ أحياناً أخرى. ثم الربط - بعد ذلك - بين الجديد الطارىء والقديم المأثور، قال: «وأنا إذ أبحث في هذا اللون من العلم اللغوي، لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز - أوقُل: مواطن الخطأ - في هذه العربية الحديثة، ولكنني أريد أن أشير إلى أن هذه العربية الحديثة هي لغة هذا العصر الحاضر، بحاجاته المديدة ووسائله المختلفة، وما جدَّ فيه وما يجدُّ من أشياء ومستحدثات، وهي استعمالات وصيغ قائمة دائمة، أردنا أم لم نُرد، خضعت لِسُنَّة التطور، شأن جميع اللغات في هذا الموضوع، ومن الواجب أن نسجل هذا التجاوز - أوقُل: هذا الجديد - ليربط بينه وبين هريتنا الفصحى القديمة عملاً بالمنهج اللغوي التاريخي» (٣٨).

ومع هذا، هناك من المواد التي أتى بها السامرائي ما لا وجه له من الصواب، وكان يشير إلى ذلك أحياناً، ويبين سبب الوقوع في هذا الخطأ، ومن هذه المواد ما هو من المجموع، ومنها ما هو من غيرها، فمما غيروه من المجموع:

جمعهم (مديرًا) جمعاً مكسراً على: (مُقرأ) توهماً منهم أصالة الميم في المفرد، فقاسوا

(٣٧) انظر: المصنف من ١١٩ إلى ١٢٨

(٣٨) التطور اللغوي التاريخي ١١٩.

الكلمة على قبيل مما يجمع على فلاء، غير أن زيادة الميم في المدير توجب أن تجمع الكلمة تصحيحاً على مديرين (١٢٠)\*.

وجمعهم شَقِيَ على: (شَقَاء)، على توهم أن المقرد (شاقى)، فيجملوه كالعازي والعراة، وصحة الجمع أشقياء.

وجمعهم مُهَيَّه جمعا مكسرا على (مَهَام) ولم ترد مَفَاعِل جمعا لمفعلة صيغة اسم الفاعل - فحق الجمع أن يكون بالآلف والتاء (١٢١).

وجمعهم حاجة على: (حَاجِيَّات) بزيادة الهمزة، كأنها جمع حاجية، ولا ندرى كيف جرى بهذه الهمزة (١٢٢)؟.

وأشار السامرائي إلى ظاهرة متعلقة بالنحو بمعناه الخاص، هي ما يسمع على ألسنة المذيعين من منع صرف الجموع على وزن (أفعال) كألوان وأعراض - كأنهم حملوها على أشياء - وما علموا أن في منع أشياء من التنوين كلاماً كثيراً مبيّناً في مواطنه من كتب النحوي (١٢٣).

وأما في غير الجموع، فأشار إلى ظواهر مستحدثة في العربية أشار إلى كثير منها غيره، كالتمديد والردوم والتبادل بين حروف التمدية والنسب، وغير ذلك، فقد أشار إلى أنهم يَحْتَوُونَ (تكلم) يَمْنُ والصواب أن تمدى بعل (١٢٨) ويحتون (تعمق) بنفسه، والصواب المسموع تعديته بفي (١٢٩) ويحتون (نضلع) بالياء الجارة، والصواب أن تعدى يَمْنُ (١٢٩) وفي النسب: نسبوا إلى (الحياة) بإثبات التاء فقالوا: (حَيَاتِي - ١٣٣) والصحيح حَيَوِي، كما أتوا بالنسب حيث لا داعي له في نحو: المنصر الرئيس، والوجه أن يقال: الرئيس - دون نسبة - فلا حاجة هنا أن يسب الشيء إلى نفسه، ويرى السامرائي أن وقوعهم في هذا الخطأ ناشئ من تأثر العربية بالتركية، وإنما كان من قبيل الخطأ؛ لأنه ليس المراد بهذا الوصف المنسوب كوناً خاصاً بالرئيس، فليس هو مثل الوصف (بالأساسي) المنسوب إلى الأساس، وإنما هو مثل قولهم: السبب المُهِمُّ (١٣٣).

وبما أشار السامرائي إلى خطئه: استعملهم الضمير بعد إذا الفجائية مقترناً بالياء في خرجت فلذا به واقف (١٣٦) واستبدلهم (لا) النافية بـ (ما) النافية مع رأل من أحوات كان في: لازالت الأنباء توارد (١٣٤) والمقرر في كتب النحو أن (لا) مع الماضي تفيد

• الزم هنا وفيما بعد لضعف كتاب (التطور اللغوي التاريخي).

النداء وهو ما تخطت حته عريقتا الحاضرة. واستعمال اسم المفعول من الثلاثي على هيئته من الرباعي المبدوء بالحزة في قولهم: وكانت النتائج قد نشرت مُتَّيغًا (١٣٦) وفي قولهم: الواقع للمأش (١٣٦) مع ما في الاستعمال الأخير من التجاوز المفعول عن الأسلوب الأعجمي: إذ إن قولهم الآن: عاش القضية أو المحنة أو الفترة بمعنى: كابدتها واحتملها وخبر نتائجها لم يرد مثله عن العرب وما كثر في العربية المعاصرة - على ما أشار إليه - عود الفعل على المضاف إليه في نحو: وسعظم الأسباب تؤكد هذا (١٣٤) وإن لم يشر إلى صحة هذه الظاهرة أو خطئها.

أما ما أشار إلى صحته من الاستعمال المعاصر، فهو استعمال (مُجَرَّب) على صيغة اسم الفاعل - مع أن الوارد بصيغة اسم المفعول - من: جريته الأمور وأحكمتها (١٢٣) ولكن صيغة اسم الفاعل عنده قياس صحيح، لأن اللغة الحديثة عدلت عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل وذلك لاختلاف النظر إلى الفعل وعلاقة الفعل بالفاعل من حيث الإيجاب والسلب وهذا لون من ألوان التطور اللغوي. وعند اجتباع الشرط والقسم يحصلون الجواب للشرط مطلقاً - وإن تقدم القسم - (١٣٦) وقد حكم النحاة على ذلك بالقلّة ويرى السامرائي أنه جائز يستعمل بلا حرج، وأنه غير قليل كما ادّعى النحاة، وقد أبد رأيه بشواهد من الشعر القديم لعمرو بن أبي ربيعة، ومن شعر المولدين: للبحري وللشريف الرضي، فالاستعمالان صحيحان، وإن كان شعراء العصر الحاضر يحصلون الجواب للشرط مطلقاً، ولا عبرة عندهم باللام الموطنة للقسم.

وعلى وجه الإجمال نقول: إن السامرائي مُتَّبِعٌ لا مبتدع، وإن مقياسه لم يخرج عن مقياس من سبقه من التشدد بالاعتداد على الوارد ولا يخرج عن ذلك ما جوزه من استعمال اسم الفاعل من جَرَّب - وهو ما لم يرد - ومن جعل الجواب للشرط التأخر عن القسم لأن هناك أموراً أتت بها على أنها خطأ مستعبد، وكان من الممكن أن يبيها كما فعل غيره، ومنها على سبيل المثال:

تعدية الفعل (أجاب) بعل لا بمن (١٢٨) واستعمال المقارنة بمعنى الموازنة (١٢٧) واقتران الماضي الواقع بعد إلّا حالاً بالواو (١٣٥) وتوسط ضمير الغيبة المنفصل بين استثنى الاستفهام (ما ومن) والمستفهم عنه في نحو: ما هي المسألة؟ ومن هو المستول؟ (١٣٧) إلى غير ذلك مما ذكره على أنه تطور وتبدل عن العربية القديمة وإن لم يشر في

بعضه إلى أنه خطأ ولكن تجوز به المسألين السابقين يُشعر بأنه يعدّ غيرها من قبيل الخطأ.

## (ثانيًا)

### في المجاز

أصاب بلاذ المجاز في عصرها الحديث ما أصابها في عصرها القديم فلم تظهر بها نهضة علمية تذكر، وتبع ذلك عقم قِيَم تنقية لغوية ذات خطر، وذات أسلوب متميز في قصص الأخطاء، أو في قياس الصواب والخطأ، وأهم ما ظفرتنا به من جهد التنقية عند المجازيين كُتِب لأديب مجازي هو الأستاذ عبد القدوس الأنصاري، بضوان (إصلاحات في لغة الكتابة والأدب) جمع فيه كثيرًا جدًا مما أشار إليه غيره، وأضاف القليل.

ومن مقدمة الكتاب تتضح نزعة المؤلف السلفية: فكل جديد عنده خطأ إذا لم يره، وواجبنا هو المحافظة على الألفاظ الموروثة حتى لا يأتي إليها الفساد الذي ينتبه فساد في معاني الألفاظ، فعلينا - إذن - أن نعمل مانتة حقة الأدب العربي القديم، الذين امتازوا بشدة تعلقهم بالألفاظ وتفضيلها على المعاني، «فالألفاظ اللغوية يجب أن تستعمل كما سُمت من واضعها الأولين، وكما تقرره معاجم اللغة وكتب القواعد بدون إجراء أي تغيير فيها، لأن أقل تغيير يحدث فيها هو إفساد لها، وإذا تطرق الفساد إلى القالب فإن اللب في خطر عظيم من انتقال العدوى إليه»<sup>(٣٩)</sup>.

ومن هنا كان الأنصاري متشددًا مع الأساليب، وبدا هذا التشدد في إثار المذهب البصري على الكوفي، في جمع فُـعُول بمعنى فاعل مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، مثل: صبور (١٠) وفي النسب إلى الجمع يرتد إلى المفرد، ولذا خطأ: المَلُوكِي (١٨) وفي أخذه بالمذهب الغالب وترك غيره مما هو غير لحن، في تأنيث فُعُول بمعنى مفعول بالتاء، في نحو: امرأة سَجِيئة (٦٢) ثم تخطئه جمع أسير على: أسراء (٥١) استلذاً إلى أن ضيلاً بمعنى مفعول إنما يجمع على فُعُول كجرحى وأتري، وقد جاء في اللسان (أسراء): «والجمع أسراء

(٣٩) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب، ص.

وأُسرَى وأُسرَى به وجاء في الأشعوري أن جمع أُسرَى على أُسرَاء نادر، ومعنى التدرية هنا أنه خالف القياس - وإن كثر استعماله - على ما جاء في تطبيق الصبان<sup>(٤٠)</sup>، كذلك يبدو تشدد الأنصاري في تخطئه جمع النادى على: (التوايى)، وقد سبق أنه قياس فيه.

وإذا كنا قد حكمنا على الأنصاري بالتشدد فلا ينبغي أن يسرى هذا الحكم على كل ما جاء به من مسائل، فمثلاً ما لم نجد له وجهاً في الصواب قطعاً أمر مفروض، وذلك كترك الإدغام في نحو: التَوَاتُ والتَشَاتُ (٢٧) والنسب إلى التورة بزيادة واو في نحو: التَوَرِيَّة (٤١) وإلحاق التاء الفارقة لقول بني قاعل، في نحو: عَقَبَةُ كَثُود (٦٩) وجمع دليل على: دُلَّالَةٌ (٢٤٣) خلافاً لما هو مقرر في قواعد النحاة من أن فعلاً يجمع عليه فعيل إذا اختلف حرفاه: الوسط والآخر، لما إذا اتفقا تجمعا على أفعل، كشد وأشد، ومثله دليل وأدلاء، وكذلك قرولهم: أَيْخَانَتِي (٢٢) بالنسب إلى الجمع (أَيْخَانَاء) وزن أفعل، وهذا الجمع غير موجود في المعاجم ولا في كتب النحو، كما أن المفرد (أَيْخَان) غير موجود أيضاً في كتب اللغة أو القواعد.

يضاف إلى هذه المسائل اللغوية على كل وجه ما وافق فيه غيره من تخطئه: غَصَارِي هذا اليوم (٢١) ولقاء في نحو: لا يبالى بالأغراض لقاء قهله بالواجب (٢٣) على معنى (إزاء)، وإدخال الجار على مثله، في نحو: مِنْ مِثْلِ أَس (٣٦) وقرولهم: فَلَانْ شُفُوفٌ بِكَذَا (٤٩) أى مشفوف به، والإبقاء على تاء التانيث عند النسب في نحو: الْحَيَاتِيَّة (١١).

وأخيراً نقول: إن الأنصاري - مع تشدده - لم يسلم لاستعماله من القوي في تهوى اللحن، فقد استعمل (يَنِيَا) غير مصدرية حالاً محل (على حزن) أو (في حين) قال: «وافقت الحكومة على معاقبة زيد من وظيفته (في معنى إعفائه) بينما المعنى اللغوي له هو سلامة المرء من الأدواء أو الإيذاء»<sup>(٤١)</sup>.

(٤٠) الصبان على الأشعوري ١٣٦/٤

• الرعم هنا وصفاً بعد الصفات كناية (إصلاحات في لغة الكتابة والأدب).

(٤١) إصلاحات في لغة الكتابة والأدب ٢٦

## (ثالثاً)

### في المغرب

لم نعلم بالمغرب تنقية لغوية في العصر الحديث وليس من الصواب أن نُبرّر ذلك بوقوع بلدانه تحت وطأة المستعمرين، فقد وقعت بطن أخرى تحت هذا، كليبّان ومصر، ومع ذلك نهضت بها الجهود العلمية نهوضاً ملحوظاً، وفي جملتها جهود التنقية اللغوية - على ما سبق بيانه - كما أنه ليس من الصواب أن ندّعي عدم وجود ما يستدعي التنقية - وهو اللحن - فقد كان اللحن موجوداً ومتفشياً بين مختلف الطوائف، وقد سبق أن أوردنا نصاً للغة الصحافة في الجزائر<sup>(٤٢)</sup>، ونزيد هنا بذكر بعض ما وقع في العربية التونسية، وما يقع حتى الآن بما يُعدُّ أكثره من اللحن اللغوي، ففي خلال عام كامل قضاه الأستاذ إبراهيم السامرائي بين ربيع تونس أمكنه أن يلمّ ببعض أدب القوم وأساليبهم في الكتابة، وبخاصة لغة الصحيفة اليومية، وقد استرعى انتباهه ما في هذه اللغة من طرافة، تستدعي الوقوف عندها ودراستها وتسجيلها، قال: «وقفت على أشياء كثيرة تصل بلغة التونسيين، فرأيت أن أسجلها وأشير إليها خدمة للتاريخ اللغوي، ولم أرد أن أسلك في هذا البحث مسلك التحقّط، فأنلّ على مكان التجاوز للنصح في هذه الاستعمالات التونسية، ذلك أن هذه الاستعمالات التونسية غريبة، وإن عرض لها شيء يبعدها عن النصح المشهور، فقد انتصفت بلون من الإقليمية أو قلّ: المحلية»<sup>(٤٣)</sup>.

ومن نتج ما جاء به السامرائي انضح أن اللغة التونسية تشمل بعض أفعال العربية المجردة بصورة المزيد دائماً، ويتبع ذلك ما يتفرع عن هذه الأفعال من مشتقات؛ ومن صور الريادة عندهم: التضميف في قولهم: حَبَّرَت الحكومة الإنفطار العلني في خلال شهر الصوم (٢٠٤)\* يتضميف الفعل (حَبَّرَ) بمعنى منعت، و: وقوف السيارات مُحَبَّرٌ هنا (٢٠٤)، أو التضميف وزيادة التاء في أول الفعل، كقولهم: تَحَصَّلَت الحكومة على النتائج الباهرة في مقاومة المخلف (٢٠٥) بمعنى حَصَلَت والمعروف في العربية لهذا المزيد هو

(٤٢) انظر الفصل الأول من القسم الثاني.

(٤٣) التطور اللغوي التاريخي ٢-٣.

\* الرقم هنا وفيما بعد لصفحات كتاب (التطور اللغوي التاريخي).

تَحْصُلُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى تَجْمِيعِ وَثِيقَتِهِ أَوْ بِيَزَادَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمَجْرَدِ كَقَوْلِهِمْ: أَطْرَدَ الْعَامِلَ مِنْ عَمَلِهِ (٢٠٦) وَقَوْلِهِمْ: وَابْهَرْتُ بِمَا شَهِدْتُهِ مِنَ التَّقَدُّمِ الْعِلْمِيِّ (٢٠٧) أَيْ: طَرَدَ وَبْهَرْتُ، كَمَا يَسْتَعْمِلُ أَهْلُ تُونِسَ بَعْضُ أَفْعَالِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى نَحْوِ غَيْرِ مَأْلُوفٍ، كَالْفَعْلِ (وَمَعَ) الَّذِي يَسْتَعْمَلُونَهُ مَعَ فَاعِلِهِ حَالًا مَحَلَّ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ، كَقَوْلِهِمْ: الْمَسْأَلَةُ الَّتِي وَقَعَ بِعَيْنِهَا (٢٠٦) أَيْ بُجِثَتْ وَ: الْمَشْكِالُ الَّذِي وَقَعَ النِّقَاشُ فِيهِ (٢٠٦) أَيْ تُوْقِشُ، وَهُوَ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالْفَرَسِيَّةِ، وَيَسْتَعْمِلُونَ كَذَلِكَ الْمَصَادِرَ الصَّنَاعِيَّةَ مَأْخُذَةً مِنَ الْمَصَادِرِ الْعَادِيَّةِ بِزِيَادَةِ الْهَاءِ وَالتَّاءِ، فِي قَوْلِهِمْ: الْبِضَاطِعُ الَّتِي تَبْتَثُ حُلُوجَ جَهَنَّمَ لِلِاسْتِهْلَاكِ (٢١٠) وَلَا حَاجَةَ إِلَى مِثْلِ هَذَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ فِي الْمَصْطَلَحِ الْقَفِيِّ، أَمَّا فِي النَّسَبِ فَيُنْسَبُونَ إِلَى الْجِهَةِ بِزِيَادَةِ وَلَوْ فِي آخَرِهَا، وَيَقُولُونَ: جَهَوِيَّ (٢١٤) وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْعَادَةِ إِذْ لَا يُرَدُّ إِلَى مَحْذُوفِ الْهَاءِ إِذَا صَحَّتْ لَامُهُ - كَمَا هُنَا - كَمَا يَنْسَبُونَ إِلَى (الْكُوتُورِ وَالطُّوْغُرِ) - مِنَ الْأَقْطَارِ الْإِفْرِيقِيَّةِ بِزِيَادَةِ لَامٍ - فَيَقُولُونَ: الْكُونُفُولِي وَالطُّوْغُولِي (٢١٨) وَهَذِهِ الزِّيَادَاتُ نَاتِقَةٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَا تَقْرَأُهَا الْعَرَبِيَّةُ.

وَاسْتَعْمَلَ أَهْلُ تُونِسَ كَذَلِكَ (أَيْنَ) الْاسْتِفْهَامِيَّةَ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ، غَيْرِ مُصْتَرَدٍّ، كَأَنَّهُمْ يَحْمِلُ مَحَلَّ حَبْثٍ، فِي قَوْلِهِمْ: بِسِيْقَامِ الْإِحْتِمَالِ فِي بَطْعَاءِ الْحُكُومَةِ أَيْنَ يَخْطُبُ الرَّئِيسَ (٢١٩) وَهُوَ كَذَلِكَ مِنَ التَّأَثُّرِ بِالْاسْتِعْمَالِ الْفَرَنْسِيِّ، كَمَا عَلِمُوا الْخَرَفَ الزَّائِدَ عَلَى أَنَّهُ أَصْلٌ، وَصَاحِبُوا الْكَلِمَةَ عَلَى وَفْقِ هَذَا فَقَالُوا: نَهْمَةُ التَّمَعُّشِ مِنَ الْحَمَا (٢١٦) أَيْ الْعَيْشِ بِالْحَمَا، وَفِي صَوْغِ التَّمَعُّشِ تَوْحَمُ أَصَالَةُ الْمِيمِ مَعَ حَذْفِ الْهَاءِ وَجَاءَتْ الْمِيمُ مِنَ الْمَصْدَرِ (مَعِيشَةٍ). وَمِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ السَّابِقَةَ مِنْ قَبِيلِ اللَّحْنِ، وَهَنَّاكَ مَصْطَلَحَاتٌ أُخْرَى خَاصَّةٌ بِالْوِظَافَةِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْأَنْقَابِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْقَضَاءِ وَالزَّرَاعَةِ وَالنَّبَاتِ، وَكَثِيرٌ مِنْهَا يُمْكِنُ قَبُولُهُ عَلَى وَجْهِ يَقَارِبِ الْفَصْحَى.

وَلَكِنْ - مَعَ هَذَا - نَقُولُ: إِنَّ السَّامِرَانِيَّ لَمْ يَقْصِدْ مِنْ إِيرادِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ أَنْ يَشْعُرَى بِالْخَطَا فِيَقَوْمِهِ - عَلَى حَدِّ مَا جَاءَ فِي مَقَدِّمَتِهِ - كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَبْنَاءِ الْمَغْرِبِ، وَكَذَلِكَ يَبِيعُ لَنَا الْقَوْلُ بِعَدَمِ فِهَامِ تَنْفِيَةِ لَفْظِيَّةِ فِي الْمَغْرِبِ.





## (أَمَّا بَعْدُ)

فمن دراسة جهود العلماء في تتبع الظواهر اللغوية في اللغة بان لنا ما يأتي:

• أن اللغة كالتناس، تُصاب في ألفاظها وتراكيبها بآفة ما يصاب به الناس من أوضاع الملل، وظواهر الاضطراب والانحراف، وأن لذلك درجات متفاوتة قوة وضعفاً وسرعة وبطء، وهذا ما يُميّز منه في المجال اللغوي بالخطأ أو باللعن، ولا وجه لمن جعل هذه الظواهر دليلاً على تطور اللغة فتطور الناطقين بها من غير أن يحكم على هذا التطور بالخطأ، وينتصي له بالمقاومة والتنقية، ولا سيما اللغة العربية التي هي لغة القرآن - دستور الإسلام.

• وأن الارتباط بين الزمان والمكان والظاهرة اللغوية الممتدة أمرٌ يوجب على الظن حدوثه في زمن القصص، فكأن جهود العلماء في مقاومة اللعن استجابة مباشرة لما يسمعه من ألسنة الناس الذين يعايشونهم ويعلمونهم، فلمس ذلك فيما جاء في مقدمة بعض كتب اللعن، على ما جاء في دوة الفواصص للإمام الحريري، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي - الذي أشار إلى بعض الانحراف في لغة أهل الأندلس خصوصاً - وتنقيب اللسان لابن مكى المصطفى - الذي أشار إلى بعض ما وقع في لغة أهل صقلية خاصة - أما في العصر الحديث، فالصلة بين الزمان والمكان والانحراف اللغوي تكاد تكون مفقودة؛ لسهولة الاتصال بين الناطقين بالعربية في مختلف أرجاء الأرض؛ بسهولة النقل ونشر وسائل الإعلام الصحفية والإذاعية المرئية وغير المرئية.

• وأن أغلب العلماء الذين جئوا في تتبع اللعن ومقاومته كانوا يميلون في مقاييسهم إلى التشدد في التخطئة والأخذ بالأنصاع ونبيذ ما عداه، وإن جاءت به لغة عربية أو قراءة قرآنية أو حديث شريف أو استعمال لعالم لغوي محقق، يدفعهم في ذلك الدافع الديني غالباً، وهو المحرص على لغة القرآن الكريم، وقليل من هؤلاء العلماء من بدا في معيانه شيء من التسامح والتيسير على الناس في استعمالهم اللغوي، وأقل هؤلاء جميعاً من أفرط في التساهل والتيسير؛ حتى بدا بلا مقياس للصواب والخطأ؛ فكل استعمال عده مخرباً على لغة عربية، وإن قلت أو أنكرت، أو حمل على قراءة ولو كانت شاذة، أو حدث

ولو كان ضعيفاً أو تأريلاً على وجه من الوجوه وإن بدا غير مقبول.

• ولأن نزعة التشدد في مقياس النخطة غلبت على القدماء في مختلف البلدان الإسلامية حتى إن نزعة التيسير في الأداء اللغوي لم تبدأ إلا عند فئة قليلة منهم كموقف الدين البغدادي والبطليوسي وابن هشام اللخمي؛ على حين زادت نزعة التيسير في المقياس عند المعدنين وبأقوى المجمع اللغوي في مقدمة هؤلاء الميسرين في اللغة حتى كاد يميز كل استعمالٍ عُرضٍ عليه.

• ولأن هذه الجهود كلها قد تعثرت، وباتت بالفتيل في مقاومة اللحن، وأكبر دليل على ذلك اتساع نطاق اللحن وخصوه على السنة الخاصة بعد العامة وهو ما أتاح للعامة أن تسيطر سيطرتها بعد أن غزت السنة المثقفين كلهم في مختلف المجالات حتى بمجال تدريس الفصحى الذي يؤدى بالعامة غالباً، وبعد أن وجدت العامة من هؤلاء المثقفين من ينتصر لها، ويدعو إلى تقييدها والتأديب بأدائها.

• أما لماذا كان هذا المقياس؟ ولماذا شدة فيه التشدد وسر الهسرة وهل من الممكن أن يكون هناك مقياس موحد للصواب والخطأ؟ فذلك حديثٌ بمفصل، نرجئه إلى كتابنا الآخر، وهو بعنوان (الميل في النخطة والتصويب) ونسأل الله أن يوفق إلى إكمالها، وأن يعين على إتمامه إنه نعم الموفق العليم.

• • •

انتهى القسم الثاني (الأخير)

وبه يتجمل الكتاب

والحمد لله أولاً وآخراً

## المراجع والمصادر

أولاً: المخطوطات والمصورات:

- ١ - الأجرية المُرَّجِية عن الأسئلة النحوية - محمد بن محمد الراعي - دار الكتب المصرية (٢٣٥) نحو).
- ٢ - أغلاط الصغفاء من التفهيم وغيرهم - أبو محمد عبد الله بن بزي - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (٢١٦ لغة).
- ٣ - التثنييل والتكميل في شرح التسهيل - أبي الدين أبو حيان محمد بن يوسف - دار الكتب المصرية (٦١) نحو).
- ٤ - تعلق الفرائد على تسهيل الفوائد - بدر الدين محمد بن أبي بكر الدمامي - دار الكتب المصرية (٢٠١٠) نحو).
- ٥ - التكملة والفيل على درة القواص - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٥٣٠) لغة).
- ٦ - التنبهات على أغلاط الرواة - أبو القاسم علي بن حزة البصري - مكتبة الأزهر (٥١٣) أهلة).
- ٧ - حاشية على درة القواص للحريري - عبد الله بن بزي ومحمد بن ظفر - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١١١) لغة).
- ٨ - خطأ نصيب ثعلب - أبو إسحاق إبراهيم بن العري الزجاج - دار الكتب المصرية (٣٣٢) مجامع).
- ٩ - الرد على كتابي: الحى العامة للريدى، وتنقيح اللسان لابن مكى - محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام اللخمي - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١٣٢) لغة).
- ١٠ - سهم الألفاظ إلى وهم الألفاظ - محمد بن إبراهيم بن الحنبل - دار الكتب المصرية (٢٥٤) لغة).
- ١١ - عقد الخلاص في نقد كلام القواص - رضى الدين محمد بن إبراهيم بن الحنبل - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن ميكرو فيلم (١٧٥) لغة).
- ١٢ - عنوان المسرة لشرح محاسن المسرة - زين المصطفى الصياد - دار الكتب المصرية (٨٤٨) لغة).
- ١٣ - القانت من النصيب - محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب - معهد المخطوطات العربية، نسخة مصورة عن «ميكرو فيلم» (١٩٢) لغة).
- ١٤ - قصيدة ابن الحاجب في المذكر والمؤنث - أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب - دار الكتب المصرية (٩٣) مجامع م).

- ١٥ - غرس القوام - أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي - دار الكتب المصرية (٢٢ ش لغة).
- ١٦ - مسرى الصواب والمخاطأ بين اللغويين الأقدمين وعلم اللغة الحديث - محمد فرج عبد - كلية دار العلوم - رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة سنة ١٩٦٨
- ١٧ - المتجدد في اللغة - أبو الحسن علي بن الحسن (كراج) - دار الكتب المصرية (٣٦٥ لغة).



#### ثانياً المطبوعات:

- ١ - أبواب مختارة من كتاب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق الأصماني - تعليق عبد العزيز الميني - المراجعة - المطبعة السلفية ١٣٥٠ هـ.
- ٢ - الإتيان في علوم القرآن - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - لجنة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٤.
- ٣ - أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي - مطبعة بريل سنة ١٩٦٧.
- ٤ - أطياف التنويرين البصريين - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بصر سنة ١٩٥٥.
- ٥ - الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب والأدباء والإداعيين - محمد أبو الحسن - مطبعة الأمانة سنة ١٩٧٦.
- ٦ - أخطاؤنا في الصحف والدواوين - صلاح الدين سدي الزبيلوي - المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٩٣٩.
- ٧ - الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي - محمود مصطفى - دار الكاتب العربي بصر سنة ١٩٦٧.
- ٨ - أدب الكاتب - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة السعادة بصر سنة ١٩٦٣ - الطبعة الرابعة.
- ٩ - أراهير النسخ في دقائق اللغة - عباس أبو السمود - مطبعة دار المطرف بصر سنة ١٩٧٠.
- ١٠ - أسس البلاغة - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - مطبوعات كتاب الشعب سنة ١٩٦٠.
- ١١ - أساليب العرب في صناعة الإنشاء - شاكرو شقير اللباني - مطبعة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكسي ١٨٩٣.
- ١٢ - أسرار العرب في المعاني والإسلام - سعيد الأتاني - مطبعة دار الفكر بدمشق سنة ١٩٦٠ - الطبعة الثانية.
- ١٣ - الاشتقاق - محمد بن الحسن بن فريد - تحقيق عبد السلام هارون - مؤسسه الخاسمي بالقاهرة سنة ١٩٥٨.

١٤ - الاشتقاق والتعريب - عبد القادر القرني - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة  
سنة ١٩١٧ - الطبعة الثانية

١٥ - إصلاح القواعد من لغة الجرائد - محمد سليم الجندي - مطبعة الترقى دمشق سنة ١٩٢٥.  
١٦ - إصلاح الخط - أبو يوسف بن يعقوب بن إسحاق - تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام  
هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.

١٧ - إصلاحات في لغة الكتابة والأدب - عبد القدوس الأنصاري - مطبعة الوفاء بمصر سنة  
١٩٢٥.

١٨ - لأخذ في اللغة - محمد بن القاسم بن محمد بن بشر الأنصاري - المطبعة المجهنية بمصر  
سنة ١٣٢٥ هـ.

١٩ - الأعلام - خير الدين الزركلي - مطبعة كونستانتينوس وشركاه - الطبعة الثانية.

٢٠ - الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - مطبعة دار الشعب.

٢١ - أغلاط الكتّاب - الجزء الأول - كمال إبراهيم - المطبعة العربية ببغداد سنة ١٩٣٥.

٢٢ - أغلاط القرويين الأقدمين - الأب أنستاس ماري الكرمل - مطبعة الأيتام ببغداد سنة  
١٩٣٢.

٢٣ - الاقتراح في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطي - مطبعة دلي بالهند سنة ١٣١٢ هـ.

٢٤ - الاختصاص في شرح ألف كتاب - ابن السيد الطولوسي - مطبعة دار الجليل ببيروت سنة  
١٩٣٣.

٢٥ - الأمل - أبو علي إسماعيل بن القاسم القفال - المطبعة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥.

٢٦ - الأمل النجدة - هبة الله بن علي بن حمزة - دائرة المعارف العشانية (مصدر أمل) - الطبعة  
الأولى.

٢٧ - إنباء الرواة على أنباء النحاة - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف الكنيتي - تحقيق أبي  
الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٥٠.

٢٨ - البرع في اللغة - أبو علي إسماعيل بن القاسم القفال - تحقيق أس. فتني طبع للمرة  
سنة ١٩٣٣.

٢٩ - بحر الترم فيما أصاب فيه الترم - محمد بن إبراهيم بن يوسف المروفي بن أبي المليل -  
مطبعة ابن زبون دمشق سنة ١٩٣٧.

٣٠ - البحر المحيط - أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي (أو سليمان) - طبع البعثة بمصر -  
الأولى سنة ١٣٢٨ هـ.

٣١ - البخل - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانية  
للكتاب ببيروت.

٣٢ - بلاغة العرب في الأندلس - أحمد زيف - مطبعة مصر سنة ١٩٢٤ الطبعة الأولى.

٢٣ - البلاغة العربية واللغة المصرية - سلامة موسى - سلامة موسى للنشر والتوزيع سنة ١٩٦٤ - الطبعة الرابعة

٢٤ - البيان والتبيين - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - مطبعة دار الفكر للجمع سنة ١٩٦٨ .

٢٥ - تاج المروسي من جواهر القاموس - أبو القيس محمد بن محمد بن مرتضى الزبيدي - تحقيق عبد الستار قراج - طبع وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت سنة ١٩٧١ .

٢٦ - تاج اللغة وصحاح العربية - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبد المنور عطار - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧ هـ

٢٧ - تاريخ أدب العرب - مصطفى صادق الرافعي - مطبعة الاستقامة

٢٨ - تاريخ اللغة العربية في مصر - د. أحمد مختار عسر - لجنة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ .

٢٩ - تنقيح اللسان وتلقيح الجنان - أبو جعفر عمر بن خلف بن مكي الصقلي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦ .

٣٠ - تذكرة الكاتب - أسعد خليل داغر - مطبعة للخطوط والمطبع بصرة سنة ١٩٦٣

٣١ - تسهيل الفرائد وتكميل المقامد - جمال بن محمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٩٦٧ .

٣٢ - التطور اللغوي التاريخي - إبراهيم السامرائي - دار الرائد للطباعة سنة ١٩٦٦ .

٣٣ - ترويم اللسان - أبو الفرج محمد الرحمن بن الجودي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - مطبعة دار المعرفة سنة ١٩٦٦ .

٣٤ - الطويح في شرح النصيح - أبو سهل المروسي - مطبعة العامة بصر سنة ١٩٠٧ - الطبعة الأولى

٣٥ - التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه - أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز البكري - لجنة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٥ .

٣٦ - التنبيه على غلط الجاحظ والتنبيه - شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا - تحقيق: عبد القادر المغربي - مطبعة الشروق بدمشق سنة ١٣٤٤ هـ

٣٧ - تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى - تحقيق عبد السلام حارون - الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة سنة ١٩٦٤ .

٣٨ - الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي - دار الشريعة

٣٩ - الجبانة في إزالة الرطالة - ابن الإمام - تحقيق حسن حسن عبد الوهاب طبع المعهد العلمي الفرنسي ١٩٥٣ .

٤٠ - حاشية الصبان على شرح الأشعري - محمد بن علي الصبان - دار إحياء الكتب العربية

٤١ - حرل الخط والنصح على لغة الكتاب - أحمد أبو الخضرمسي - مطبعة المدق سنة ١٩٦٣ - الطبعة الأولى

- ٥٢ - خزائن الأدب ولب لباب العرب - عبد الفتاح بن عمر البغدادي - تحقيق عبد السلام هارون - طبع دار الكتاب العربي سنة ١٩٦٥.
- ٥٣ - المختصر أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - طبع دار الكتب المصرية ج ١ سنة ١٩٥٢، ج ٢ سنة ١٩٥٥، ج ٣ سنة ١٩٥٦.
- ٥٤ - دائرة المعارف الشيعية - طبع طرقتنيد.
- ٥٥ - دراسات في العربية وتطورها - محمد الحضر حسين - مكتبة دار الفصح بدمشق سنة ١٩٦٠ الطبعة الثانية.
- ٥٦ - درة القواميس في ألوهام القواميس - أبو محمد القاسم بن علي المبروري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة نخبة مصر سنة ١٩٦٥.
- ٥٧ - دمع الأوهام في الرد على الهاربي - عبد الرحمن بن سلام البيروني - المطبعة الأدبية بيروت سنة ١٣١٧ هـ.
- ٥٨ - دمع الحجة في ارتضاف الخليفة - معروف الرصافي - طبع الأسنانه سنة ١٣٣١ هـ.
- ٥٩ - ذيل التصحيح - موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف البغدادي - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ الطبعة الأولى.
- ٦٠ - الرد على النعانة - أبو المبرس أحمد بن عبد الرحمن بن عضد القرطبي - تحقيق د. شوقي ضيف.
- ٦١ - الرسالة - محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق أحمد محمد شاكر - طبع أولى سنة ١٩٦٠.
- ٦٢ - الرسالة الثامنة في كلام القامه والملاح في أحكام الكلام الخارج - ميخائيل نقولا بن إبراهيم صباغ - طبع سراسبرج سنة ١٩٨٦.
- ٦٣ - رواية اللغة - عبد الحميد الشافعي - مطبعة دار المعارف سنة ١٩٧١.
- ٦٤ - الزجل في الأندلس - عبد العزيز الأهلوان - مطبعة الجامعة العربية بمصر سنة ١٩٥٧ الطبعة الأولى.
- ٦٥ - سلوان الشجى في الرد على إبراهيم اليازجي - ميخائيل عبد السيد المصري - مطبعة الجوائب سنة ١٢٨٩ هـ.
- ٦٦ - شرح درة القواميس - أحمد شهاب الدين الحنظلي - مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ الطبعة الأولى.
- ٦٧ - شرح النافية في فن التصريف - رضى الدين محمد بن الحسن الإسترابادي - مطبعة صبيح سنة ١٩٣٦ - الطبعة الأولى.
- ٦٨ - شرح ضيفة باتت سطر - أبو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأحمري - مطبعة مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ الطبعة الثالثة.
- ٦٩ - شرح الكافية لابن الحلبي - رضى الدين محمد بن الحسن الإسترابادي - دار الكتب العلمية - لبنان.

- ٧٠ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتعريف - أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن حميد السكري -  
نسخة: عبد العزيز أحمد - مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٦٣ - الطبعة الأولى.
- ٧١ - شرح المفصل - موفق الدين يحيى بن علي بن يحيى - علم الكتب بمصر - مكتبة  
المسيح القاهر.
- ٧٢ - الشعر والشعراء - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مطبعة القنوج الأدبية بمصر سنة  
١٩٣٢ هـ الطبعة الأولى.
- ٧٣ - الصالحين في هذه الأمة وستون العرب في كلامها - أبو الحسن أحمد بن فارس - مطبعة الزيد  
سنة ١٩١٠.
- ٧٤ - صريح الأعشى في صناعة الإنشاء - أبو العباس أحمد بن علي القفطشدي - طبع دار الكتب  
بالقاهرة سنة ١٩٢٨.
- ٧٥ - صفة جزيرة العرب - أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني - مطبعة السعادة سنة  
١٩٥٣.
- ٧٦ - صورة الأرض - الجزء الأول - محمد بن حوقل البغدادي - الطبعة الثانية.
- ٧٧ - المضائر وما يجوز للشاعر دون الناثر - السيد محمود شكوي الأتومي - شرح محمد بيحج  
الأزري - طبع المكتبة العربية ببغداد سنة ١٩٢٢.
- ٧٨ - عثرات اللسان في اللغة - عبد القاهر المريني - طبع المجمع العلمي العربي بدمشق سنة  
١٩٤٩.
- ٧٩ - عجائب الآثار في التراجم والأخبار - عبد الرحمن حسن الجبري - طبع بولاق.
- ٨٠ - العرب في صفية - إحسان عباس - طبع دار الطلوع بمصر سنة ١٩٥٩.
- ٨١ - العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - يوهان فان - ترجمة د. عبد العظيم الفجار -  
طبع دار الكتب العربية سنة ١٩٥٩.
- ٨٢ - السند في صناعة الشعر ونقد - أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني - تحقيق الشيخ محمد  
محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٦٣.
- ٨٣ - صيون الأخبار - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - المطبعة المصرية العامة للكتاب سنة  
١٩٧٢.
- ٨٤ - فتوح البلدان - أبو العباس أحمد بن يحيى اليعاقبي - مطبعة بريلي (لندن) سنة ١٨٦٦.
- ٨٥ - مسودة التصراء - أبو سعيد عبد الملك بن قسريه الأصمعي - تحقيق د. محمد عبد الحميد  
شعاع - مطبعة العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٣.
- ٨٦ - نصيح تائب - أبو العباس أحمد بن يحيى تائب - مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٠٧ - الطبعة  
الأولى.
- ٨٧ - فلسفة اللغة العربية وتطورها - جبري خروط - مطبعة المتكلمة والقلم بمصر سنة ١٩٢٩.
- ٨٨ - القاموس المحيط - محمد الدين الفيروز آبادي - شركة من الطباعة - الطبعة الخامسة.



- ٨٩ - التكميل في اللغة والأدب - أبو العباس محمد بن يزيد اللبدي - دار العهد الجديد للطباعة
- ٩٠ - كتاب أرسططاليس في الشعر - ترجمه أبي يثرومق بن يونس - تحقيق - د. شكري محمد عباد - طبع دار الكاتب العربي بدمشق سنة ١٩٦٧ هـ.
- ٩١ - كتاب سيويه - أبو يثرو عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق عبد السلام حارون - دار القلم سنة ١٩٦٦ وما بعدها.
- ٩٢ - كتاب في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة ٢٩ إلى الدورة ٣٤) - لجنة اللغة لشئون المصطلح الأممية سنة ١٣٨٨ هـ.
- ٩٣ - كتاب ما تلحق فيه العلوم - علي بن حمزة الكسابي - تحقيق عبد العزيز الميمى التراجكوني - المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ.
- ٩٤ - كتاب المنقر - الشيخ إبراهيم المنقر - طبع بيروت سنة ١٩٣٧ المطبعة الأولى.
- ٩٥ - الكتابات عن حقائق التنزيل ومحمود الأقباط في وجهه التأويل - محمود بن عمر الزعشمري - طبع الخليل سنة ١٩٦٦ هـ.
- ٩٦ - كتب الطرة عن الفرة - السيد محمود الحسيني النشيدني الشهير بالوسي زاهد.
- ٩٧ - الكتابات - أبو الهيثم الحسيني الكفوي - مطبعة بولاق بالقاهرة سنة ١٢٥٢ هـ.
- ٩٨ - لمن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة - د. عبد العزيز مطر - دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٦٧ هـ.
- ٩٩ - لمن العامة والتطور اللغوي - د. رمضان عبد التواب - طبع دار المعارف بدمشق سنة ١٩٦٧ هـ - المطبعة الأولى.
- ١٠٠ - لمن العلوم - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي - تحقيق د. رمضان عبد التواب - مكتبة دار الفروية بالقاهرة سنة ١٩٦٤ هـ.
- ١٠١ - لسان العرب - جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) - طبعة مبدوة عن طبعة بولاق - دار المصرية للتأليف والترجمة.
- ١٠٢ - لسان حصن لبنان في انتقال العربية المصرية - شاكوشقير اللبناني - المطبعة اللبنانية لبيبا بلبنان سنة ١٨٩١ هـ.
- ١٠٣ - لغة الإدارة العامة في مصر - عبد السميع سالم المرادوي - مطابع النصب سنة ١٩٦٣ هـ.
- ١٠٤ - اللغة الانتقائية (انتقاد أعلام الكتاب) - محمد رضا الشامي - رسالة نشرت في مجلة المقتبس سنة ١٣٣٢ هـ (المجلد السابع).
- ١٠٥ - اللغة بين الفرد والمجتمع - أوتوجيسبرسن - ترجمة د. عبد الرحمن أيوب - مطبعة لبنه لبنان العربي بالقاهرة سنة ١٩٨٤ هـ.
- ١٠٦ - لغة الجرائد - الشيخ إبراهيم اليازجي - مطبعة العلم.
- ١٠٧ - اللغة العربية بين حياتها وخصومها - أنور الجندي - مطبعة الرسالة.
- ١٠٨ - اللغة العربية كلن حي - جوزيبي زهان - مراجعة مراد كليل - طبع دار الهلال.

- ١٠٩ - لغتنا والحياة - د عائشة عبد الرحمن - طبع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٩.
- ١١٠ - فتاوى الشيخ محمد علي النجار - نشر جماعة الأزهر للنشر والتأليف والقرآن طبع دار الكتب العربي بمصر.
- ١١١ - لف القباط على تصحيح ما استعمله العلماء من العرب والدخيل والأغلط - صديق بن حسن الفنجوي - مطبعة المصنفين في بيروت سنة ١٢٩٦ هـ.
- ١١٢ - ليس في كلام العرب - أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه - المطبعة المصروفية التجارية بمصر - الطبعة الأولى.
- ١١٣ - مجالس العلماء - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق عبد السلام هارون / طبع الكويت سنة ١٩٦٣.
- ١١٤ - محاضرات في الأخطاء اللغوية الشائعة - الشيخ محمد علي النجار - القسم الأول سنة ١٩٥٩، والثاني سنة ١٩٦٠ - معهد الدراسات العربية.
- ١١٥ - المخصص - أبو الحسن علي بن إسحاق المعروف بابن سيده - المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر بيروت.
- ١١٦ - المددع (الجزء الثاني) - أنطانيوس سليمان نقولا الكفر حدادوي - طبع بوسطن سنة ١٩٢٩.
- ١١٧ - مراتب التحرين - أبو الطيب عبد الواحد بن علي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مكتبة نهضة مصر سنة ١٩٥٥.
- ١١٨ - المزهر في علوم اللغة وأدائها - جلال الدين السيوطي - دار إحياء الكتب العربية.
- ١١٩ - المستطرف في كل فن مستظرف - تهلب الدين محمد بن أحمد الأبهشي المجل - مكتبة الجمهورية العربية بمصر.
- ١٢٠ - مشكلات اللغة العربية - محمود تيمور - مطبعة القاهرة ١٩٥٦.
- ١٢١ - مصادر الدراسات الأدبية - يوسف أسعد داهر - مطابع لبنان سنة ١٩٥٦.
- ١٢٢ - الصباح المنير في غريب الشرح الكبير - أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيدي - المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٢٨ الطبعة السابعة.
- ١٢٣ - مظهر التضيق بفهل دولة الفرنسي - عبد الرحمن حسن الجبري - دار المعارف بمصر.
- ١٢٤ - معاني القرآن (الجزءان: الثاني والثالث) - أبو زكريا بن زبادة القراء - المؤسسة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٦٦، سنة ١٩٧٣.
- ١٢٥ - المسبب في تلخيص أخبار العرب - أبو محمد عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي - المطبعة الجيالية بمصر سنة ١٩١٤ الطبعة الأولى.
- ١٢٦ - معجم الأدباء - ياقوت الحموي - مطبعة دار القرون - الطبعة الأخيرة.
- ١٢٧ - معجم المؤلفين - رخت رضا كماله - مطبعة القوي دمشق سنة ١٩٥٨.

- ١٢٨ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي - أبي فتنك وآخرون - مطبعة بيريل (لندن) سنة ١٩٦٢
- ١٢٩ - مناقب الكتاب ومناهل الصواب - الأب حرجي حنن البولسي - مطبعة القديس يولي - حريجا (البنان)
- ١٣٠ - المغرب في ترتيب المغرب - أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطري - طبع مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد بالهند سنة ١٣٢٨ - الطبعة الأولى.
- ١٣١ - مضي اللهب عن كتب الأعراب - جمال الدين بن هشام الأنصاري - طبع دار إحياء الكتب العربية
- ١٣٢ - المقابسات - أبو حيان التوحيدي - تحقيق حسن السندوي - المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٩٢٩ الطبعة الأولى.
- ١٣٣ - مقالات الحريري - أبو محمد القاسم بن علي - المطبعة الحسينية المصرية سنة ١٩٢٥
- ١٣٤ - المختضب - محمد بن يزيد (المبرد) - تحقيق محمد عبد الحالق عضبة - المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية سنة ١٣٨٤ هـ
- ١٣٥ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون المغربي - دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٩٦٦.
- ١٣٦ - من فضائل اللغة والنحو - علي التيجاني تاحف - مطبعة الرسالة.
- ١٣٧ - صائفة لغوية أدبية بين الأساتذة: عبد الله البستاني وعبد القادر المغربي وأنثاس الكرمل - مكتبة القديس سنة ١٣٥٥ هـ
- ١٣٨ - الموشع في مأخذ العلماء على النحراء - محمد بن عمران المرزباني - المطبعة السلفية سنة ١٣٨٥ هـ - الطبعة الثانية.
- ١٣٩ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - محمد الطنطاوي - تحقيق د. عبد العظيم الشاوي ود. عبد الرحمن الكردى - الطبعة الثانية مع التحقيق سنة ١٩٦٩
- ١٤٠ - النشر في القراءات العشر - أبو الخير محمد بن محمد اللمشفي الحردي - مطبعة التوفيق سنة ١٣٤٥ هـ
- ١٤١ - نظرات في اللغة والأدب - الشيخ مصطفى التلايقي - طبع بيروت سنة ١٩٢٧.
- ١٤٢ - نقد النثر - أبو الفرج قدامة بن جعفر - تحقيق د. طه حسين وعبد الحميد الهادي - مطبعة مصر سنة ١٩٣٨ - الطبعة الرابعة.
- ١٤٣ - مع المراسع شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - مطبعة السمان بمصر سنة ١٣٢٧ هـ الطبعة الأولى.
- ١٤٤ - وميات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - شمس الدين أحمد بن محمد (ابن خلكان) - تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٨.



### ثالثا الدوريات:

١ - البحوث والمعاصرات (الدورات من ٢٦ إلى ٣٦) - مجمع اللغة العربية المصري مطبعة الكيلاني

٢ - مجلة الأزهر - المجلدات من سنة ١٣٦٩ هـ حتى سنة ١٣٩٧ هـ

٣ - مجلة للمجمع العلمي العربي بدمشق

٤ - مجلة مجمع اللغة العربية للمصري (الأجزاء من الأول إلى الثلاثين).

٥ - مجلة المجمع العلمي العراقي - الجزء الثالث المطبوع سنة ١٩٥٤.

٦ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية (الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين) مطبعة الكيلاني سنة ١٩٧٦ الطبعة الثانية.

• وثمة مصادر أخرى أشرنا إليها في أثناء الرسالة.

• • •

## محتوى الكتاب

### « القسم الأول »

#### اللحن في اللغة

#### في رأي علماء اللغة الأكاديمين

#### الفصل الأول : في العراق (٧ - ١٢٧)

##### • أولاً : في لغة العراقيين (٧ - ٢٨).

احتلال العرب والفرس ثم قبل الفتح الإسلامي (٧) أثر هذا الاحتلال في اللغة (٨) أول لحن سمع في العراق (٩) أمثلة للحن عند طوائف مختلفة في القرنين : الأول والثاني (١٠) تصوير الجاحظ للفساد اللغوي في النصف الأول من القرن الثالث (١٥) التناقص الطبيعي لدى اللحن في اللغة في القرن الثالث (٢٠) فقد اللغة بين كانوا مصحاء حتى بالأعراب أنفسهم (٢١) تصوير ابن خوارزم والمقدسي للغة العراقيين منذ القرن الرابع (٢١) أراد لبعض علماء اللحن من غير مؤلفاتهم الخاصة : الكسائي (٢٢) وشعلب (٢٢) والفراد (٢٣) والأصمعي (٢٣) والسجستاني (٢٥) وأبو حلال العسكري (٢٦) مادة الانقياد إلى دراسة الآراء اللغوية دون التقيد بكتب اللحن الخاصة : (٢٦) أشهر علماء اللحن في العراق (٢٨).

##### • ثانياً : من مظاهر الخطأ في لغة العراقيين (٢٩ - ٥٤).

الإفراد والتثنية والجمع (٢٩) التذكير والتأنيث (٣١) النسب (٣٣) التصغير (٣٤) المشتقات (٣٥) القصدية واللتزم (٣٧) العدد (٣٨) الظروف (٣٩) أسماء الإشارة (٤٠) الأسماء الموصولة (٤٠) الضمان (٤١) التعريف والتكثير (٤١) الإضافة (٤٢) الإسماء (٤٣) المصدر (٤٣) الفاعل والإعظام (٤٥) المذهب والزيادة (٤٥) التنوين (٤٦) المصارع (٤٦) الخطأ في استعمال الأفعال (٤٧) الأفعال (٤٨) كلمات وأنساب حادثة (٥١) تطور المعاني (٥١) التشديد والتخفيف (٥٣) التعريف والإسكان (٥٣) الإبدال اللغوي (٥٤).

##### • ثالثاً : مقياس الخطأ عند علماء العراق (٥٥ - ١٠٣).

١ - الكسائي (٥٥ - ٥٧) : لم يُشير إلى مقياسه صراحةً (٥٥) يمتد بساحه هو (٥٥) ولا يمتد بالقرائن (٥٦) ولا بالحدوث الشريف في الاحتجاج (٥٦) مقياسه لا يوافق آراءه اللغوية الأخرى (٥٧) المقصود بالمراد عند الكسائي (٥٧).

٢ - الفراد (٥٨ - ٦١) : مقياسه العام وتطبيقه على ما خطّه (٥٨)

(أ) موقته من القرّاء : يحقّق من القرلة ما ليس له وجه في العربية (٥٨)

ب) وفي السماع والقياس : اضطرب مقياسه بينها (٥٩).

٣ - الأصمعي (٦٦ - ٦٧): مقياسه إجمالاً (٦٦)

[أ] في الاستشهاد: رأيه في الاحتجاج بالقرائات (٦٢) وبالحدِيث (٦٢) وبالروايع (٦٢)

[ب] وبكلام العلماء (٦٤)

[ج] وبغلب القيانل (٦٥)

[د] موقفه من السماع والقياس (٦٥) كان الأصمعي متشككاً (٦٦)

٤ - ابن السكيت (٦٧ - ٧٩): تحريفي غير متعصب (٦٧) من حمزات كتابه: إصلاح المطلق (٦٧)

[أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالروايع (٦٨) وبالحدِيث (٦٨)

[ب] وباللغات (٦٩) تشدد مع استعمال اللغة وتوسعه في قبول ما جله عن العرب (٧٠).

٥ - أبو حاتم السجستاني (٧٢ - ٧٣): مقياسه متأثر بقرئاس أستاذة الأصمعي (٧٢) مظاهر ذلك التأثر (٧٢).

٦ - ابن قتيبة (٧٣ - ٧٩): الناسة في مفهومه (٧٣) لم يكن ذا أصالة في انتقاده اللغوي (٧٤)

اضطرابه في الحكم بالنسخة والتصويب سر ذلك وأصله (٧٤)

[أ] الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالروايع (٧٤) وبالقرائات (٧٦) وبالحدِيث (٧٦)

[ب] وباللغات (٧٦)

[ج] وفي السماع والقياس: كان مضطرب المقياس (٧٧) خطئه ون مذهبي البصرة والكوفة (٧٨).

٧ - نعلب (٧٩ - ٨٤): شهرة كتابه النصيح (٧٩) الادعاء بأن النصيح لغير نعلب، والرأي في

ذلك (٨٠) نعلب كان ذا رأي متميز في الأخذ عن العلماء (٨١) مقياس الصواب والخطأ عنده ورأيه في

مواطن الاحتجاج (٨٢) تحليته عن مقياسه (٨٢) الرجاس يرى أن نعلباً أخطأ في مواضع من كتابه النصيح، والرأي في ذلك (٨٣).

٨ - أبو حلال العسكري (٨٤ - ٨٥): يحنل علماء اللغة (٨٤) ويشتد في مقياسه (٨٤).

٩ - الحريري (٨٥ - ٩٦): إشارته إلى تدهور لغة الخاصة في زمنه (٨٥) شهرة كتابه (درة

القواسم) والسرف في ذلك (٨٥) انفراد الحريري بالإشارة إلى بعض الأخطاء في زمنه (٨٦)

[أ] في الاستشهاد: لا يمتنع بالقرائات (٨٧) ولا بالحدِيث (٨٧) ولا بالروايع (٨٨)

[ب] وفي اللغات: لا يأخذ إلا بالنصح اللغات (٨٩)

[ج] وفي استعمال العلماء: لا يمتنع باستعمالهم اللغوي (٨٩)

[د] وفي السماع والقياس: يشتد في الأخذ بالسماع، ويرفض القياس، وإن كان له وجه (٩٠)

[هـ] وفي الاتحاد المذهبي: لم يلتزم في مقياسه مذهباً بعينه، وإن اشتهر أنه بصري (٩١) مظاهر

الالتزم في مقياس الحريري (٩٤).

١٠ - الجواليقي (٩٦ - ٩٩): له في التتفة كتاب يحلل اسعين محققين (٩٦) الشيخ النجار يند

في أن تكون (التكلمة) لدرة القواسم، والرأي في ذلك (٩٧) معظم آراءه الجواليقي في اللحن متقول عمر

سبعه، وإن جله بالمقدمة غير ذلك (٩٧) مقياسه كقياس من سبته (٩٧) طواهر لحية انفراد بها (٩٨)

توضيح لمقياسه بالأمثلة (٩٩).

١١ - ابن الجوزي (٩٩ - ١٠١): لم يكن ذا أصالة في تنج الأخطاه (٩٩) لم يذكر الكساري في

جملة من أخذ عنهم من العلماء (١٠٠) أثر الاحتصار في كتابه (١٠٠) مقياسه لا يخرج عن مقياس من سبقه (١٠٠).

١٢ - البغدادى (١٠١ - ١٠٣): لم ينس مقياسه بالتشدد المطلق (١٠١) اضطراب مقياسه (١٠١) انفراده بالإشارة إلى بعض الأخطاء (١٠٣).

• وأيضاً: جهود العراقيين في الميزان (١٠٤ - ١٢٧).

ملاحظات إجمالية على مقياس العراقيين (١٠٤).

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٠٥ - ١١٣): مراد التنظية عند العراقيين ليست كلها من الخطأ (١٠٥) توضيح لبعض هذه المبادئ: زيد أفضل إحوته (١٠٦) يستأهل الإكرام (١٠٧) بهذا ريد جاء إد حصر خبره (١٠٩) نعم ويلى (١١٠).

(ب) تمام الاستقراء أو قصوره (١١٣ - ١٢٠): هذه الجهود قاصرة، واتجهت إلى انحرافات مشكوك في ثبوتها (١١٤) وتركت أخطاء مؤكدة ذات خطر على الصحن، كالترجمات (١١٤) شيء عن حرية الترجمين (١١٤) مظاهر اللحن في ترجمة متى بن يونس لكتاب أرسطوطا ليس في الشعر (١١٦).

(ج) النجاح والإخفاق (١٢١ - ١٢٧): نجحت الجهود نظرياً وأخفقت عملياً (١٢١) أصحاب التنظية لم يلتزموا بها (١٢١) خطأ لا ينقصة (١٢١) أخطاء للبريدى من كتابه: مرة المواصل، والمقامات (١٢١) عوامل إجحاف الجهود العراقية (١٢٣).

## الفصل الثاني: في الأندلس (١٢٨ - ١٨٥)

• أولاً: في لغة الأندلسيين (١٢٨ - ١٣١) العرب والعربية في الأندلس (١٢٨) علماء اللحن الأندلسيين (١٣٠).

• ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة الأندلسيين (١٣٢ - ١٤١):

المجموع (١٣٢) التذكير والتأنيث (١٣٤) النسب (١٣٥) التصغير (١٣٦) المشتقات (١٣٦) الأفعال (١٣٨) الفصائل (١٣٨) الزيادة والحذف (١٣٨) التحريك والتسكين (١٤٠) تطور الدلالة (١٤٠) الإبدال اللغوي (١٤٠) الألفاظ غير العربية (١٤٠) الإمالة (١٤١).

• ثالثاً: مقياس التنظية عند علماء الأندلس (١٤٢ - ١٥١):

(١) عند الزبيدي (١٤٢ - ١٥٠): إشارته إلى مشاركة الخاصة العامة في نظمهم (١٤٢) وإلى انحرافات الخاصة وحدهم (١٤٣) أمور ثلاثة استأثر بها الزبيدي في معالجته الاستعمال (١٤٣) [أ] في الاستشهاد: الزبيدي لا يمتنع بالمؤلفين، وإن وردت أفعالهم في كتابه (١٤٥) ولا يمنع بالقراءات (١٤٧) ولا بالمحدث (١٤٧)

[ب] وفي اللغات: يأخذ بأصح اللغات ويعلن ما عداه (١٤٧)

[ج] وفي السماع والقياس: لا يسم بالقياس مطلقاً (١٤٧)

[د] والزبيدي يخلب عليه الأخطاء البصري، وإن أخذ بالرأي الكوفي في موطنين (١٤٩).

- (٢) ابن هشام اللعيني (١٥١ - ١٦١): ضمن كتابه خمسة أصنام (١٥١) لم يكن ذا أصله في تتبع اللعن (١٥٢) أثر التأخر الزمني في مقياسه (١٥٢) <sup>١٥٢</sup>.
- (أ) في الاستشهاد: له موقف متغير إزاء المؤلفين (١٥٢) والقرارات (١٥٣) والحديث (١٥٣).
- (ب) وفي اللغات: يأخذ بكل لغة عن العرب (١٥٤) ويصنف غير عربية كالتشاميه (١٥٥) وبمكائيات العلماء واستعمالهم (١٥٥) ويتحامل في التفرغ (١٥٥).
- (ج) وفي السماع والقياس: توقف عند السماع في أمور (١٥٦) واعتد بالقياس في أمور أخرى (١٥٧).
- (د) وفي الاتهام المصري أو الكوفي: هو غير متقيد بذهب معين (١٥٨) مسائل جهلت عنه تخالف مقياسه (١٥٩).
- (٣) ابن السيد البطليوسي (١٦١ - ١٦٧): أندلسي لم يتم بأخطائه بلده، بل أنجه إلى أخطاء القرويين (١٦١) انتهاه بما جاء في أدب الكاتب من مواد عظيمة (١٦١).
- (أ) في الاستشهاد: يخرج بأفوكدين (١٦٢) وبالقرارات (١٦٢) وبالحديث (١٦٢).
- (ب) وفي اللغات: يأخذ بكل اللغات ماعدا لتين (١٦٢).
- (ج) وفي السماع والقياس: يتبع في قبول الاستعمال إذا سجع، أو كان له وجه من القياس أو المجاز (١٦٤) أمور محددة أخذ فيها بالقياس (١٦٥) ولمور أخرى قصرها على السماع (١٦٦).
- رابعاً: جهود الأندلسيين في الميزان (١٦٨ - ١٨٥):
- (أ) صحة الحكم أو خطؤه (١٦٨ - ١٧٣): من مسائلهم مالا يصح بوجه (١٦٨) ومنها ما فيه خلاف، مثل: سباً أخوك (١٦٨) نكحة - لوأحدة النبل (١٧٠) تعريف - ذو ذات - بأدلة التعريف أو إضافتها إلى الضمير (١٧٠) يوم تهول (١٧١) جارية غريباً - أي غريبة (١٧٢) ومنها مسائل صحيحة، ولكنهم لحنوها (١٧٣).
- (ب) تمام الاستفراء أو قصوره (١٧٣ - ١٨١): هذه الجهود قاصرة، وما اهتمت به ليس بذى خطر كبير على الفصحى (١٧٣) عرض يفتن طموحين من تنون الأندلس مع بيان ما فيها من عيب: الأول: الموشحات (١٧٤) والثاني: الزجل (١٧٧).
- (ج) النجاح والإخفاق (١٨١ - ١٨٥): لم تنجح هذه الجهود في صد الأخطاء (١٨١) عرسل الإخفاق (١٨٢).

### الفصل الثالث: في عقلية (١٨٦ - ٢١٤)

• أولاً: في لغة المتكلمين (١٨٦ - ١٨٨).

• ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة المتكلمين (١٨٩ - ١٩٥):

المجموع (١٨٩) التذكير والتأنيث (١٩٠) النسب (١٩١) التصغير (١٩١) التنقالت (١٩٢) المصادر (١٩٢) الأفعال (١٩٣) العدد (١٩٣) الحيز (١٩٤) تطور الدلالة (١٩٤) الإمالة (١٩٥) الإبدال النحوي (١٩٥) الإشباع (١٩٥) التشديد (١٩٥) الزيادة (١٩٥).



● ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن مكي (١٩٦ - ٢٠٤):

مقارنته بين أخطاء الصليين وغيرهم (١٩٦) أمور غير ما ابن مكي (١٩٧).

(أ) في الاستشهاد: موقفه من الاحتجاج بالموثدين (١٩٩) وبالقرائنات (٢٠٠) وبالحديث (٢٠١).

(ب) وفي اللغات: اضطراب مقياسه في الاعتداد بها (٢٠٢).

(ج) وفي السماع والقياس: يعتد بالسماع كثيراً ويضعف عليه مسائل بعضها (٢٠٣) ويأخذ بالقياس في مسائل أخرى (٢٠٤).

● رابعاً: جهود ابن مكي في الميزان (٢٠٥ - ٢١٤):

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (٢٠٥ - ٢١١): من مواده ما كان خطأ محضاً (٢٠٥) ومنها ما أخطأ في

عنده موقفاً (٢٠٧) ومنها ما اختلفت فيه الآراء ورجح حكم ابن مكي (٢٠٧) ومنها ما رجح حكم غيره (٢٠٩).

(ب) النجاح والإخفاق (٢١١ - ٢١٤): نزع كتاب ابن مكي لم يطلع في تحليل الأخطاء (٢١١)

عوامل إخفاق جهود التنقية الصغلية (٢١٢).

### الفصل الرابع: في المغرب (٢١٥ - ٢٣٧)

● أولاً: في لغة المغاربة (٢١٥ - ٢١٧):

● ثانياً: من مظاهر الخطأ في لغة المغاربة (٢١٨ - ٢٢٠):

الجموع (٢١٨) التذكير والتأنيث (٢١٨) التصغير (٢١٨) الأفعال الخمسة: القلب المكاني، الزيادة

والخف (٢١٩) المعاني: الإبدال القوي، التشديد، تغير الحركات (٢٢٠).

● ثالثاً: مقياس التخطئة عند ابن الإمام (٢٢١ - ٢٢٣):

ملاحظتان: هل يأخذ ابن الإمام (٢٢١) هو في مقياسه بتصحيح بالقرائنات دون شعر الموثدين (٢٢٢)

ويأخذ بكل اللغات (٢٢٢) ويرأى الكرميين (٢٢٢) تسامحه مع استعمال المذنب، وغير وجهه عن مقياسه أصحاً (٢٢٢).

● رابعاً: جهود ابن الإمام في الميزان (٢٢٤ - ٢٣٧):

(أ) صحة الحكم أو خطؤه (٢٢٤ - ٢٢٦): إصابته في بعض مواده (٢٢٤) من مواده الملحنة ما لم

يقر عليه (٢٢٥).

(ب) غم الاستغناء أو قصوره (٢٢٦ - ٢٣٦). هذه الجهود قاصرة، ودليل قصورها أمور ثلاثة:

الأول: حوع من الشعر المغربي ذكره ابن خلدون ومثل له (٢٢٦) عرض لبعض الانحرافات المغربية

فما جاء به ابن خلدون (٢٢٨) والثاني: نوع آخر للمغربيين من الشعر أسود «عروض البلد»، أمثلة

له ويبان ما فيها من انحرافات (٢٣٠) والثالث: هيوع الانحرافات القوي في استعمال ابن خلدون

منه، وأمثلة من مقياسه المشهورة (٢٣٣).

(ج) النجاح والإخفاق (٢٣٦ - ٢٣٧): هذه الجهود أخفقت، وإخفاقها أسباب (٢٣٦).

## الفصل الخامس : في الأقطار الأخرى (٢٢٨ - ٢٧٢)

### ● أولاً: ابن كمال ياشا (٢٢٨ - ٢٤٤):

ما حمله غير مرتبط بمصر، ولكنه (٢٢٨) يحض ظواهر الانحراف اللغوي من كتابه: الجمع (٢٢٨) المتى (٢٣٩) التذكير والتأنيث (٢٣٩) القلب المكاني (٢٣٩) المشتقات (٢٣٩) المصادر (٢٣٩) الحصر (٢٣٩) النسب (٢٤٠) مد الأصولات (٢٤٠) الأعلام (٢٤٠) الدلالة (٢٤٠) الإبدال اللغوي (٢٤٠) مقياس الخطئة عنه (٢٤٩) نقد هذا المقياس: نظراً وتطبيقاً (٢٤٩).

### ● ثانياً: في بلاد الشام (٢٤٥ - ٢٥٢):

لم تكن جهود التنقية في الشام في مستوى ما شاع من أخطاء (٢٤٥) يحض ظواهر الانحراف عند ابن الخليل (٢٤٦) مقياس ابن الإمام ونقده (٢٤٧) تساهل ابن الإمام لم يجد من يطرعه (٢٤٩) مؤلف رسالة: سهم الأخطاء إلى وهم الأخطاء (٢٤٩) الرسالة لم تحذف شيئاً (٢٥٠) الرأي فيها جاء بالرسالة من مؤلف (٢٥٠) لا لارتباط بين شروع الأخطاء ونقد جهود التنقية اللغوية في الشام (٢٥١) تطبيق ذلك على لغة المقدسي في كتابه: أحسن التقاسيم (٢٥١).

### ● ثالثاً: في مصر (٢٥٣ - ٢٦٤):

انفصل العرب والمصريين حدث قبل الإسلام وزاد بعده (٢٥٣) الصراع بين العربية والقبليّة (٢٥٤) أسباب الانحراف في العربية المصرية (٢٥٤) عرض لأراء بعض العلماء في حرية مصر (٢٥٦) لغة صفى الدين الحلبي (٢٥٦) جريان اللحن في لغة ابن بري، والشهاب المخاض - وهما من الخاصة وعطاء اللحن - (٢٥٧) القافضدي يحض لسوء العربية بمصر في أواخر القرن الثامن (٢٥٨) ضحف جهود التنقية في مصر (٢٥٨) وتطبيق ذلك على استبراكات ابن بري في كتابه «أغلاط الضملاء من الفتلاء» (٢٥٩) ابن بري نفسه يقف في سبيل التنقية بتصويحه ما خطأه الحريري (٢٦٠) اضطراب ابن بري بين أغلاط الفتلاء والرد على الحريري (٢٦١) التساهل في نقد الشهاب المخاض لعدة النواحي، واستنباط مقياسه من ذلك (٢٦٢) أنس ملازمات ابن بري والمخاض للحريري، في رأى يرمس ذلك (٢٦٤)

### رابعاً: في بلاد الحجاز (٢٦٥ - ٢٧٢):

وقرّع الاختلاط بين المجازيين وغيرهم وأثّر في الانحراف اللغوي (٢٦٥) غلاة لغة البادية في أواخر القرن الرابع، في رأى ابن حق (٢٦٦) تفصيل هذا الفساد في كتاب: «صفة جزيرة العرب» لهمداني (٢٦٧) وفي كتاب «أحسن التقاسيم» للسفسي (٢٦٧) الباقون على غصاحتهم بعد القرن الرابع (٢٦٨) وقرع الأخطاء من خاصة المحقق كالإمام مالك بن أنس (٢٦٨) لم تقم جهود تنقية لغوية بالمحضر (٢٦٨).



## القسم الثاني

### اللحن في اللغة

#### في رأى علماء اللغة المحدثين

#### الفصل الأول : في لغة العصر الحديث (٢٧٣ - ٣١٢)

الفصل الزمني بين عصور اللغة غير دقيق (٢٧٣) ضعف العرب والعربية في عصر العثمانيين (٢٧٤) أمثلة من تأثر العربية بالتركية : في الألفاظ وفي القواعد (٢٧٦) الفرنسيون في مصر (٢٧٨) مظاهر الفساد اللغوي في العصر الحديث بدت في نواح خمس :

١ - لغة الترجمة (٢٧٩ - ٢٨٦) : توضيح (٢٧٩) أمثلة لفساد لغة الترجمة في الألفاظ والتراكيب (٢٨٦) توضيح آخر بمثالين : أحدهما : المنشور الفرنسي للمصريين ساعة نزول حملتهم إلى مصر (٢٨٢) وتعلق الجبرتي على هذا المنشور، وإضافة تعليقات منا (٢٨٤) والثاني : خطاب « استوف » الخازن دار إلى المصريين (٢٨٥) وتعلق منا عليه (٢٨٦).

٢ - لغة الدواوين (٢٨٦ - ٢٩٠) : توضيح ما أصابها من فساد وأسبابه (٢٨٦) مظاهر كثيرة الشوع في لغة الدواوين، في الألفاظ والتراكيب (٢٨٩) توضيح بمثال آخر صادر من ورشة الجرنال سنة ١٢٤٧ هـ (٢٩٠).

٣ - لغة المحاكم (٢٩١) : توضيح ما أصابها من فساد بذكر خطابين من الولاى « محمد علي » وتعلق عليها (٢٩٠).

٤ - لغة العلماء ورجال التعليم (٢٩٢ - ٢٩٣) : شيوخ الانحرافات اللغوية بين مختلف الطوائف العلمية، حتى لم يسلم منه شيخ للأزهر، ولا ناظر للمطارف آنذاك، مع توضيح ذلك (٢٩٣).

٥ - لغة التأليف (٢٩٤ - ٢٩٧) : توضيح فسادها بانحرافات وقعت من الجبرتي، في كتابه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين » (٢٩٤) مثالان آخران للفساد من كتاب « الرسالة النامة في كلام العامة » (٢٩٧) ومن كتاب « المددع » (٢٩٧).

لم تكن الأخطاء وحدها هي مصدر الخطر على العربية، بل تمثل الخطر الأعظم في الدعوة إلى القضاء عليها (٢٩٩) محاربة النصحي في مصر بدعوة المستشرقين : ولهم ويلكوكس وويلسور، إلى هدم العربية لأنها سر تأخر الاختراع في مصر (٢٩٩) وبدعوة المصريين : قاسم أمين وأحمد لطفى السيد (٣٠١) دعوة سلامة موسى إلى التخل عن النصحي : وعزوة كل مظاهر التخلف والإجرام إليها (٣٠٢) محاربة النصحي في الشام بدعوة مارون خنن (٣٠٥) محاربة النصحي في المغرب على يد المستعمرين (٣٠٥) دعوة أمين شميل إلى استخدام لغة أجنبية بدل العربية والعامية (٣٠٦) وقوف بعض المستشرقين وزعماء الإصلاح في وجه هذه الدعوات الخداسة : كارل نليتو - ويتسون - جمال الدين الأفغاني (٣٠٧) محاولة النيسخ محمد عبيد لإصلاح لغة الدواوين (٣٠٨) يده الاتجاه التطبيقي لتنقية اللغة (٣١٠) تعقب الأساليب الملهونة اتخذ اتجاهين : أحدهما : دراسة العامية (٣١٠) بعض المؤلفات العامية (٣١٠) والاتجاه الثاني : انتقاد استعمال المتفقين عامة، مما يظنونه نصيحاً، وليس كذلك (٣١٢) لم تكن جهود التنقية في مختلف البلدان على حد سواء (٣١٢) .

## الفصل الثاني: في بلاد الشام (٣١٣ - ٣٨٤)

الانحراف اللغوي في الشام وكتب التنقيح (٣١٣).

من أهم علماء التنقيح الشاميين:

١ - شاعر شاعر اللبني (٣١٦ - ٣٣٠): تصويره لسوء حال اللغة في عصره (٣١٦) له كتابان في مجال التنقيح (٣١٧) انتقاداته اللغوية انحصرت في ثلاث قضايا أولية هي: التريب (٣١٨) والمخطأ في قواعد العربية (٣١٨) واستعمال بعض الألفاظ في غير محلها (٣٢٤) من مقياسه عدم الأخذ ببعض آراء علماء اللغة (٣٢٥) والميل إلى تحطئة العلماء والتضييق في أسر الضرورات الشعرية (٣٢٦) من مسائل السماع عنده: التضمن (٣٢٦) تحريك عين التلاقي، مزيدات الأفعال (٣٢٧) لم يلتزم شاعر مقياسه في نقده (٣٢٧) ولا في استعماله اللغوي (٣٢٩).

٢ - الشيخ إبراهيم اليازجي (٣٣١ - ٣٤٦): رأيه في لغة عصره (٣٣١) مرجع الأخطاء اللغوية عنده إلى أمور أربعة (٣٣١) لم يكن اليازجي مبتكراً في كل ما أخذ (٣٣٢) أهم استراكااته (٣٣٢) من مقياسه: تحطئة العربي الأصل (٣٣٥) والمولد (٣٣٦) وتحطئة المزاكين في اللغة وغيرها (٣٣٧) وإبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف عن مجال الاستشهاد اللغوي (٣٣٨) والسماع عنده هو كل شيء. حتى لقد رُدَّ أموراً تصح بالمجاز (٣٣٩) أو بالاستشاق (٣٣٩) لا عبرة عنده بصحة القياس إن خالف السماع (٣٤٠) من الأمور السامعية عنده: الزيادة في الصيغ (٣٤٠) ينكر من التراكيب ما اشتمل على زيادة لا معنى لها، أو ما لا يلائم النطق العربي أو جرى على خلاف المشهور عند الناس (٣٤٠) اليازجي لم يلتزم مقياسه هذا في استعماله اللغوي (٣٤٢) ولم يكن ذا مقياس واحد (٣٤٣) ولم يتحرر الدقة الثامة في استاده إلى السماع (٣٤٤) ومن سآخفه ما يمكن تخريبه على وجه يوافق الوارد عن العرب (٣٤٥).

٣ - أسعد خليل داغر (٣٤٦ - ٣٥٩): أمور دفعت داغراً إلى المشاركة في التنقيح (٣٤٦) الأمور التي أدت إلى كثرة الأخطاء اللغوية (٣٤٧) أهم استراكااته اللغوية (٣٤٨) من مقياسه: الاعتداد بالأصح والأشهر دون ما عداه (٣٥٠) ومن الأمور السامعية عنده: التضمن والوصف بالمصدر ووجهه ومنهيات الأفعال والمصدر الصناعي، ومصادر غير التلاقي (٣٥٠) التريب عند الضرورة فقط (٣٥١) ومن المخطأ زيادة لفظ بلا داع، أو تأويل متكلف (٣٥١) التباين بصري (٣٥٢) لا يميل إلى تحطئة القضاة (٣٥٢) لم يلتزم مقياسه في كل انتقاداته (٣٥٣) ولا في استعماله اللغوي (٣٥٤) ولم يتحرر الدقة الثامة في المخطئة (٣٥٥).

٤ - الشيخ إبراهيم المنقر (٣٥٩ - ٣٦٣): يقتدى بشعره في القياس، فيخطئ الجاهليين (٣٥٩) مزيدات الأفعال والتضمن عنده سماعيان (٣٦٠) من المخطأ عنده ما ورد شافياً (٣٦٠) تقوم حكمه على بعض المواد بالصحة أو بالمخطأ (٣٦١).

٥ - الشيخ عبد القادر المغربي (٣٦٣ - ٣٦٩): يقتدى بشعره (٣٦٣) بعض استراكااته (٣٦٣) من مقياسه: الأخذ باللغة العلمية وتقديم السماعي الناذ على القياس، ونهذ ما يجافي نطق العربي (٣٦٤) يميل إلى التساهل أحياناً (٣٦٥) وقد يميز ما لم يرد به سماع (٣٦٦) يتوسع في قبول التخييل والمولد (٣٦٧)

ويشدد في بعض مسائل التضمين والاشتقاق (٣٦٨) وربما رفض ما له وجه صحيح (٣٦٩).

٦ - الشيخ مصطفى التلاوي (٣٧٠ - ٣٧٤): توجهه يقول كل ما يمكن تحريمه. ونزعة التوسعة عنده تدور في: التضمين، ومزيدات الأفعال، والجسوع، وفي الأخذ باستعمال العلماء وفي التصريب، والاشتقاق (٣٧٠) عدم الورد ليس دليل تحريم (٣٧٢) التأويل للمصاحفين: قياساً على التأويل للقدماء (٣٧٣) رأيها طابق القياس وخالف السماع (٣٧٣) لم يلتزم بقياسه في كل ما أورد (٣٧٤).

٧ - صلاح الدين سعدى الزحلاوي (٣٧٥ - ٣٨٤): تميز بميزات ثلاثة هي: عرضه لمذاهب القبط في النقد اللغوي (٣٧٥) وإصلاح لغة النواوين على تطلق واسع (٣٧٦) وعرضه لمقاييس، ومنه: في السماع: عدم الاعتماد بمآجم المحدثين وإشعار الأكثر عند تعارض النواوين والأخذ بموجهة الجمهور مع عدم منع غيرها إذا شاعته وإيراد الأحاديث وأشعار المحدثين للمتمثيل لا للاحتجاج، وأن سكوت العلماء على استعمال ما في مقام تتبع النسخات دليل صحة (٣٧٧).

وفي القياس: مفهومه عند الزحلاوي (٣٧٩) مسائل أباح القياس فيها (٣٧٩) رأيها في المجازات القرية (٣٨٠) مقاييس أخر تستنبط من مبادئ (٣٨١) عرض بعض مبادئ وإبداء الرأي فيها (٣٨٢).

### الفصل الثالث: في مصر (٣٨٥ - ٣٣٩)

التلفية وعللها في مصر (٣٨٥ - ٣٨٧):

١ - الشيخ محمد علي النجار (٣٨٧ - ٤٠٩): تدور المواد التي عرض لنقدتها على أنواع أربعة (٣٨٧) مسائل رضى عن إجازتها (٣٨٨) ومسائل لحنها (٣٨٩) ومسائل استألفها، ورأى من الخير القول عنها (٣٨٩) وكليات عامة بين أصلها في المصرية (٣٨٩) مقاييس: القراءات حجة ولو كانت شاذة (٣٩٠) وكذلك الحديث (٣٩٠) والمولدين (٣٩١) واستعمال العلماء (٣٩١) طرق إجازة الاستعمال عند الشيخ النجار: السماع (٣٩٢) والقياس (٣٩٤) وآراء العلماء (٣٩٨) والمجاز (٤٠٠) وعدم مصادمة قواعد اللغة (٤٠٠) نقد مقاييس الشيخ النجار: لم يلتزم بقياسه في كل ما سبق (٤٠٢) لم يكن موثقاً في بعض ما أنكره، وأسئلة من ذلك (٤٠٧).

٢ - أحمد أبو الخضر منسى (٤٠٩ - ٤١٧): لم يلتزم بجديد في كثير من مبادئه (٤٠٩) تقسيم ما جاء به من مواد (٤٠٩) ملاحظتان على هذه المواد (٤١٠) من مقاييس: رفض العرب غير ما ورد، وعدم الاحتجاج بالحديث (٤١٢) وتقديم السماع على القياس (٤١١) والأخذ بالرأي المصري (٤١١) الرأي في بعض مبادئه (٤١١).

نقد هذا القياس: مسائل أصاب في حكمه عليها (٤١٣) ومسائل اختلفت في تحليتها (٤١٣) ومسائل أخطأ في غنها من الخطأ (٤١٤) ومسائل خرج فيها عن منهجه (٤١٥) جاء في استعماله اللغوي ما يخالف مقاييسه (٤١٥).

٣ - أحمد المرامى (٤١٧ - ٤٣٢): بعض مبادئه (٤١٧) مقاييسه (٤١٨) لم يلتزم بهذا القياس في كل مبادئه (٤٢٠) إبداء الرأي في بعض مبادئه (٤٢٠).

٤ - عباس أبو السعود: كلمة عن مؤلفه (٤٣٤) من مقاييس: أن معاجم اللغة لم تذكر القياس غالباً (٤٣٤) يقس على المثال الواحد (٤٣٥) ويصح استعمال العلماء (٤٣٦) وبالحديث وبكلام الصحابة (٤٣٦) يقبل ما يصح على المجاز (٤٣٧) الأمور القياسية عند (٤٣٧).

نقد هذا المقياس لم يلتزم بقياسه في كل مواده (٤٢٨).

٥ - محمد أبو الحسن (٤٣٢ - ٤٣٩): لم يكن أصيلاً في كل مواده (٤٣٣) مقياسه (٤٣٣) نقد هذا المقياس (٤٣٤) ملاحظتان على آراء أبي الحسن (٤٣٦) مسائل توافقه على غلطتها (٤٣٧).

#### الفصل الرابع: في الأقطار الأخرى (٤٤٠ - ٤٦١)

أولاً: في العراق (٤٤٠ - ٤٥٦):

١ - معروف الرصافي (٤٤٦ - ٤٤٤): عرض بعض مواده (٤٤٦) واستنباط منهجه منها (٤٤٢) وإبداء الرأي في حكمه (٤٤٢).

٢ - الأب أنستاس ماري الكرمل (٤٤٤ - ٤٤٨): عرض مواده (٤٤٤) مقياسه وإبداء الرأي في بعض مواده (٤٤٥) خروجيه عن مقياسه في أمور أربعة (٤٤٧).

٣ - كمال إبراهيم (٤٤٩ - ٤٥٣): لم يكن أصيلاً في كل مواده (٤٤٩) مقياسه (٤٤٩) المخالفة بين ما صرح به من منهج وما حكم به على الاستعمالات (٤٥٠) مسائل أجازها وزعم أنه وسع بها اللغة (٤٥٢).

٤ - إبراهيم السامرائي (٤٥٣ - ٤٥٦): عرض بعض مواده (٤٥٣) السامرائي منبج لا مستدع (٤٥٥).

ثانياً: في الحجاز (٤٥٦ - ٤٥٧):

لم تظهر بالحجاز تنقية ذات خطر (٤٥٦) عهد القنوص الأنصاري. وكتابه وإصلاحات في لغة الكتابة والأدب (٤٥٦).

ثالثاً: في المغرب (٤٥٨ - ٤٥٩):

لم تتم جهود تنقية بالمغرب (٤٥٨) إشارة السامرائي إلى بعض لغة الترميز (٤٥٨). أما بعد: (٤٦٠).

